أعمـــال
الندوة المصرية الاولى
حول القانون الدولى الانسانى

نظمتهـــــا

الجمعية المصرية للقـــانون الدولى
اللجنة الدوليـــة للصليب الأحمـــر
القاهـــرة ٢٠ ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٨٢



الجمعية المصرية للقانون الدولي   اللجنة الدولية للصليب الاحمر

النـــدوة المصرية الاولى
حول القـــانون الدولى الانسانى
القاهرة ــ نوفمبر ١٩٨٢

الندوة المصرية الاولى
حول القـــانون الدولى الانسانى

كلمـــة الافتتـــاح
للاستـــاذ الدكتور زكى هاشم

باسم الجمعية المصرية للقانون الدولى ارحب بحضراتكم فى هذه الندوة المصرية الأولى حول القـانون الدولى الانســانى . وأن قيـام الجمعية بتنظيم هذه الندوة ينطلق من ادراك عميق لأهميـة القـانون الدولى الانسانى ، ولضرورة العمل الدائب على تنميته وتطويره وتعميق المعرفة به وتأكيد الالتزام بأحكامه . واذا كان المجتمع الدولى المعاصر — فى ظل ميثاق الامم المتحدة — قد أصبح يقوم على مبدأ أساسى هو تحريم استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية ، فان الواقع الدولى يشـهد تزايد عدد الصراعات المسـلحة فى ارجاء متعـددة من العالم ، ومنطقتنا دليل بارز على ذلك .

ومن هنا فقـد كان لزاما الا ينصرف رجال القـانون الدولى عن دراسة القانون الذى يجب أن يحكم تلك الصراعات ، بدعوى ان الحرب قد باتت محرمة ، وانما كان من المتعين عليهم العمل على انماء وتطوير قواعد القـانون الذى يحكم تلك الصراعات المسـلحة ، وكان لزاما أن تنصرف الجهود الى كفالة أكبر قدر من الاحترام لمبـادىء الانسانيـة خلال تلك الصراعات .

ولقد حدث تطور تدريجى فى هـذا الاتجـاه الصحيح ، وظهرت قواعد القـانون الدولى الانســانى ، تعبيرا عن تأثير مبـادىء حقوق الانسـان ، وعن حقيقة أن احترامهـا فى أوقات الصراعات المسلحة هو أمر واجب أن يكفل وأن تجند له كل الجهود .

وتتيح هذه الندوة مناسبة طيبـة للتعرف على النظام الانسانى المتكامل والرائع الذى وضعته الشريعة الاسلاميـة فى مجـال حمـاية ضحايا الحروب من العسكريين والمدنيين على السـواء . فلقـد كانت الشريعة الغراء هى الأسبق الى ارساء أسس مبدأ التفرقة بين المقاتلين وبين غيرهم من المدنيين المسالمين ، وضمان الا توجه الاعمال الحربيـــة نحو المدنيين المسالمين او نحو الاعيان المدنية ، الا فى اضيق نطاق تفرضه الضرورات الحربية . ثم كانت الشريعة الاسلامية هى الرائدة فى مجال معاملة أسرى الحرب معاملة انسانية ، وكانت الممارسة الاسلامية فى ضوء تلك القواعد هى أنصع برهان على عظمتها وسموها .

واذا كانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر تشاركنا فى تنظيم هذه الندوة ، فاننا نذكر لها ذلك الدور البارز الذى قامت به فى مجال العمل على انماء وتطوير قواعد القانون الدولى الانسانى ، منذ توقيع اولى اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب فى عام ١٨٦٤ ،ومحاولاتها الدائبة للربط بين الممارسة العملية ، وبين قواعد القانون القائم .ومن هنا فقد شهدت نهايات الحروب دائما مبادرات اللجنة بالمطالبة والعمل على تعديل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية ضحايا الحروب ، بما يتوافق مع كفالة اكبر قدر من الحماية لضحايا الحروب من العسكريين والمدنيين ، فى ضوء الدروس المستفادة من وقائع المعارك والصراعات. ان احدا لا ينسى ولا يبخس الجهود التى بذلتها اللجنة غداة الحرب العالمية الثانية ، والتى توجت باقرار اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ ، ثم ذلك العمل الدائب المتصل ، جنبا الى جنب مع هيئة الامم المتحدة ، لضمان احترام حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحة. وقد توجت تلك الجهود جميعا بانعقاد مؤتمر جنيف للعمل على انماء وتطوير قواعد القانون الدولى الانسانى ، فى اربع دورات متعاقبة فى الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ ، والذى كان للوفد المصرى برئاسة العالم الكبير الاستاذ الدكتور حامد سلطان — الرئيس الاسبق لهذه الجمعية، دور بارز فيه ، وهو المؤتمر الذى تم التوصل فى ختامه الى اقرار بروتوكولين اضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

* * *

باسم الجمعية المصرية للقانون الدولى اتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير لجميع من تفضلوا بقبول المساهمة فى اعمال هذه الندوة ، وبخاصة وزارتى الدفاع والخارجية بجمهورية مصر العربية، واللجنة الدولية للصليب الاحمر وجمعية الهلال الاحمر المصرى ، والقضاء العسكرى بالقوات المسلحة المصرية . وارجو أن تكون اعمال هذه الندوة حافزا مجددا للعمل على انماء قواعد القانون الدولى الانسانى ، وتعميق مفاهيمه وتطبيقاته ، والالتزام باحكامه لصالح الانسانية جمعاء .

مقـــــدمة

للتعريف بالقانون الدولى الانسانى

د. صـــــلاح الدين عامر

(١) منذ نشأة الحياة والحرب سجال بين البشر ، لقد صحبت الحرب الانسان فى سـيرته عبر القـرون ، وحفـل سجـل البشرية بالحروب والصراعات ، حتى غدت الحرب سمة من ابرز سمات التاريخ الانسانى ، وبدت صفحات ذلك التاريخ ملطخة بدماء الضحايا برهانا على تلك الاهوال والفظائع التى جرتها الحروب على بنى الانسان .

ومع ظهور الجماعات السياسية وتطور اشكالها اكتسبت الحرب اهمية خاصة بوصفها اداة لقهر ارادة الجماعات السياسية المعادية .

(٢) وقد اتسمت الحـروب والصراعات فى العصـور القديـمة بالوحشية والمغالاة فى سفك الدماء فلم ينج من ويلاتهـا عجوز فان ، او امراة حامل ، أو طفـل رضيع ، ومضى وقت طويل قبـل ان يدرك الانسان ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد القانونية التى تستهدف حكم وتنظيم الحرب على نحو يجعلها اقل وحشية وقوة ، واكثر تواؤما مع اعتبارات الانسانية ، فبعد أن كانت الحروب فى المجتمعات الاولى انتصـارا داميـا للأقوى ، بسبب ما كان يعقب المعـارك من مذابح ـ عندما يقع أفراد الشعب المهزوم بما فيهم النساء والشيوخ والاطفال تحت رحمة الغزاة ، ، الذين يريقون دماءهم أو يحيلونهم الى ارقاء ـ ادرك الانسان انه اذا تطلع الى طلب النجاة لنفسه ، فعليه أن يبدأ بالمساهمة فى توفيرها للآخرين ، وسلم بأن مزايا تفاهمـه مع الآخرين افضل كثيرا من الصراع الدموى بغير حدود منهم ، ومن هنـا عرفت بعض الجماعات القديمة شيئا من القواعد التى ترمى الى التخفيف من ويلات الصراعات المسلحة ، ولا شك أن هذه هى الجذور الاولى لقانون الحـرب .

(٣) وقد عرفت بعض الجماعات القديمة شيئا من القواعد التى تحكم وتنظم بعض جوانب العمليات الحربية ، والتى كانت تنبع أساسا من الاعتبارات الانسانية ، مثل تلك القواعد التى وردت فى مجمـوعة قوانين الهند القديمة ، والتى تحرم على المقـاتل ان يقتـل عدوه اذا استسلم او وقع فى الاسر ، وكذلك من كان نائما أو فقد سلاحه ، أو غير المقاتلين من المسالمين . وقد وجد بعض الفقهاء صعوبة فى الاقتناع بأن مثل هذه التعاليم المثالية كانت تجـد مجـالا للتطبيق فى الحـروب

الواقعية فلا شك أن ظهور الاديان السماوية كان عاملا حاسما فى ابراز العوامل الانسانيـة التى ادت الى نمو تلك الجـذور الاولى لقـانون الحـرب .

(٤) واذا كان النصف الاول من القرن التاسع عشر ، قد شهد تبلور واستقرار بعض القواعد العرفية ، والعادات ، التى تحكم سـير العمليات الحربية والتى أخذت تستقر فى كتـابات الفقهـاء واعلانات قادة الجيوش التجارية . فان النصف الثانى من ذلك القرن قد عرف جهودا متصلة لتدوين تلك الاعراف والعادات ، سواء فى شكل اتفاقيات أو تصريحات دولية ، او فى شكل تعليمات موجهـة من الحكومات الى جيوشها فى الميدان او من خلال مجهودات فقهيـة لوضـع تقنين كامل لقانون الحرب . ويمكن القول بأن أهم تلك الجهود كانت : —

مجموعة التعليمـات التى اصدرتهـا حكومة الولايات المتحـدة الامريكية لحكم جيوشها فى الميدان :

(٥) نشرت وزارة الحرب فى الولايات المتحدة الامريكية فى سـنة ١٨٦٣ ، بموجب الامر العام رقم ١٠٠ ، تعليمات لحكم جيوشـها فى الميدان ، وهى التعليمات التى اعدها الاسـتاذ فرانسيس ليبير والتى تمثل تقنينا لقواعد قانون الحرب البرية . وهى ذات اهمية قانونية ، وتاريخيـة كبيرة ، فهى اول محـاولة لتقنين فرع من فروع القـانون الدولى العام . وقد وجدها الاستاذ بلنتشيلى عمـلا متهورا عنـدما شرع فى وضع تقنينة لقواعد القانون الدولى العام فى عام ١٨٦٨ ، وكان لها آثار كبيرة على التطور التالى لقوانين وأعراف الحرب وتأثير محقق وواضح على كل المحاولات التى بذلت لوضع تقنينـات لقواعد الحرب البرية ، سواء فى شكل تعليمات للجيوش فى الميدان ، أو القواعد التى تضمنها اعلان بروكسل لسنة ١٨٧٤ ، وقواعد لاهاى لسنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ، بل وعلى بعض القواعد التى تضمنتها اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، وذلك على الرغم من أن هذه التعليمات ، قد وضعت لتطبق أثناء الحرب الاهلية الامريكية ، رغم كونهـا لا تعـدو أن تكون تشريعا امريكيا وطنيا .

اتفاقية جنيف لسنة ١٨٦٤ :

(٦) قام الاتحاد الفيدرالى السويسرى فى سنة ١٨٦٤ ، بناء على جهود مؤسسى حركة الصليب الاحمر الدولى بالدعوة الى عقد مؤتمر دولى للنظر فى نوع المعـاملة التى يلقـاها المرضى والجـرحى فى وقت

الحرب ، وقد أسفر هذا المؤتمر عن توقيع اتفاقيــة دولية متعلقــة بحماية المرضى والجرحى وهى أول اتفاقية فى سلسلة اتفاقيات الصليب الاحمر وقد تضمنت هذه الاتفاقيات نصوصا اكدت بصفة خاصة على الاعتراف بحياد عربات الاســـعاف والمستشفيات العسكرية ، وحمايتها واحترامهــا ، وعلى وجوب جمــع المرضى والجرحى من العســكريين والعناية بهم بصرف النظر عن جنسيتهم وتســليم الاسرى والجرحى الى الجــانب الذى ينتمون اليــه اذا كانت حالتهم لاتسمح لهم بحمل السلاح ثانية .

اعلان سان بتروسبورج سنة ١٨٦٨ :

(٧) لم تكد تمضى أربعة اعوام على توقيع اتفاقية جنيف لســنة ١٨٦٤ حتى صدر اعــلان سان بتروسبورج La Déclaration de Saint Pétersbourg الذى تم توقيعــه فى ٢٩ نوفمــبر — ١١ ديسمبر ، تتويجا لاعمال مؤتمر بتروسبورج الذى دعا اليه الكسندر الثانى قيصر روسيا .

وقد ركز الاعلان على أن الهدف المشروع فى الحرب هو اضعاف القوة العسكرية للعدو وان الواجب تجنب استخدام الاســلحة التى تضاعف آلام الرجال او التى تجعل موتهم امرا محققا وهو يعد اقدم الوثائق الدولية التى تضمنت تحريمها لاستخدام بعض انواع الاسلحة فقد حرم استعمال القذائف التى يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام اذا كانت من ذلك النوع الذى ينفجــر أو كانت معبــأة بمــواد متفجرة او قابلة للاشتعال .

مشروع اعلان بروكسل عام ١٨٧٤ :

(٨) عقد مؤتمر بروكسل فى ســنة ١٨٧٤ بنــاء على دعوة قيصر روسيا ، وقد اشتركت فيه وفود لحكومات كل من المانيا — النمسا — المجر — بلجيكا — الدانمرك — اسبانيا — فرنسا — بريطانيا — اليونان — ايطاليا — هولندا — روسيا — السويد — النرويج — تركيا .

وتقدمت الحكومة الروسية الى المؤتمر بمشروع اتفاقية دوليــة تتعلق بقوانين وأعراف الحرب واتخذت أساسا للنقاش فى المؤتمــر ، واللجنة التى انبثقت عنه ، وبعد مناقشات مستفيضة فى تلك اللجنة وفى الجلسات العامة للمؤتمر ، تم التوقيع فى ٢٧ أغسطس ١٨٧٤ على البروتوكول الختــامى ، ومشروع اعــلان دولى يتعلق بقوانين وأعراف

الحـرب يقع فى ٥٦ مادة وينطوى على تقنين للاعراف والعـادات التى تحكم الحرب البرية .

وغداة انفضاض المؤتمر حاولت الحكومة الروسـية جاهـدة أن تحصل على تصديق الحكومات على مشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بقوانين واعراف الحرب التى أسفرت عنهـا أعمـال المؤتمـر ، ولكن جهودها ذهبت أدراج الرياح ، وبقى المشروع دائما فى شكل المشروع ، فلم يتحول الى اتفاقية دولية نافذة وسارية رغم كل الجهود الديبلوماسية التى بذلتها الحكومة الروسية . وقد كان موقف بريطانيا العدائى من الدعوة الروسية منذ البداية واعلانها اعتزام عدم التصديق على مشروع اتفاقية بروكسل ، فضلا عن الخلاف الحـاد حول بعض المسـائل بين معسكرى الدول الكبرى ، والدول الصـغرى ، وتسعى المانيـا الى احباط مشروع بروكسل الذى كانت ترى فى نصوصه نوعا من الانتقاد لمسلكها فى حربها ضد فرنسا فى عام ١٨٧٠ ، عوامل أساسية ادت الى عدم التصديق على مشروع تلك الاتفاقية .

(٩) وعلى الرغم من عدم التصـديق على مشروع بروكسـل من جانب الحكومات التى شاركت فى المؤتمر وعلى الرغم من أنه لم يكتسب قوة الزامية نتيجـة لذلك ، فانه اكتسب قيمـة معنوية كبيرة ، واثر تأثيرا ضخما على التطور التالى لقانون الحرب ، فقد اهتدت به بعض الحـكومات (الحكومة الفرنسـية) فى التعليمات التى أصدرتهـا الى جيوشها فى الميدان ، كما راعت بعض الدول قواعد بروكسل بصـفة واقعية فى الحروب التى وقعت بعد اعداده .

على أن أكبر آثار مشروع بروكسل وضوحا وأهمية ، هو ذلك التأثير الذى كان له على مؤتمرات لاهاى للسلام فى عامى ١٨٩٩، ١٩٠٧، فلقد كان مشروع بروكسل هو نقطة البداية والانطلاق لهذين المؤتمرين .

مؤتمر لاهاى الاول للسلام

(١٠) لم تتوقف الحكومة الروسية عن بذل مساعيها لمحاولة وضع بعض القواعد التى تحكم الحرب خدمة لقضية السلام ، التى ارتدى القيصر الروسى مسـوح الراهب القـائم على أموره ، وتم لروسـيا القيصرية فى النهاية احراز شىء من النجاح عندما عقـد مؤتمـر لاهاى الاول للسلام بناء على دعوتهـا فى الفترة الواقعـة بين ١٨ مايو ، ٢٩ يوليو ١٨٩٩ ، والذى أسفر عن توقيع عدد من الاتفاقيات الدوليـة ، يتعلق منها بقانون الحرب ما يلى :

أولا : الاتفاقية الثانية الخاصة بقواعد وعادات الحرب ، التى الحقت بها لائحة الحرب البرية ، المستمدة من مشروع بروكسل ، وقد فرضت الاتفاقية التى جرت صياغتها فى خمس مواد على الدول الاطراف المتعاقدة أن يصدر لجيوشـها البرية تعليمات مطابقـة لتلك التى وردت باللائحة الملحقة بها .

ثانيا : الاتفاقية الثالثة ، وهى اتفاقية الصليب الاحمر الخاصةبجرحى ومرضى الحرب فى الحرب البرية على الجرحى والمرضى فىالحرب البحـرية .

ثالثا : ثلاثة تصريحات يحرم الاول على الدول لمدة خمس سنوات القاء مقذوفات من البالونات ، ويحرم الثانى اسعمال لمقذوفات التى يكون الفرض الوحيد منها نشر غازات خانقة أو ضارة ،ويحرم الثالث استعمال المقذوفات التى تتفرطح داخل جسم الانسان .

مؤتمر لاهاى الثانى فى عام ١٩٠٧

(١١) وعقد مؤتمر لاهاى الثانى فى عام ١٩٠٧ وكانت أعمالهاضافة الى أعمال ونتائج المؤتمر الاول واسفر عن وضع عدد من الاتفاقيـات الدولية ، وحظى قانون الحرب بمكان كبير بين أعماله واحلت اتفاقية لاهاى الرابعة الموقعـة فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ المتعلقـة بقوانين وأعراف الحرب البرية ، محل اتفاقية لاهاى فى عام ١٨٩٩ ، واللائحة الملحقة بهـــا .

استمرار جهود التقنين خلال النصف الاول فى القرن العشرين :

(١٢) اذا كان مطلع القرن الحالى قد شهد انعقـاد مؤتمر لاهاى الثانى للسلام فى سنة ١٩٠٧ وما اسفر عنه من اتفاقيات ، كانتأساسا للنظرية التقليدية فى قانون الحرب ، فان الجهود الراميـة الى تدوين قوانين الحربوأعرافها ووضع قواعد قانونية جديدة لمواجهة الظروف الناشئة عن التقدم العملى والفنى فى مجالات الحرب قد استمرتخلال النصف الاول من هذا القرن الذى شـهد اندلاع الحربين العـالميتين الاولى والثانية — واسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات الدولية كان من أبرزها :

١ — اتفاقية دولية لتحسين احوال الجرحى والمرضى منافرادالجيوش فى الميدان ، فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ فى العلاقةبينالاطرافالمتعاقدة

وهو ما يعنى ان تلك الاتفاقية الاخيرة تظل سارية فى مواجهة الدول التى سبق لها توقيع اتفاقية ١٨٦٤ ، والتصديق عليها ولم تصدق على الاتفاقية الجديدة المعقودة فى سنة ١٩٠٦ .

٢ — وفى عام ١٩٢٥ تم توقيع بروتوكول — جنيف الخاص بتحريم الالتجاء الى حرب الغازات والحرب البكتريولوجية ، الذى عهدت بمقتضاه مجموعة كبيرة من الدول الاعضاء فى عصبةالامم بعد الالتجاء فى الحروب التى تخوضها الى استخدام الغازات السامة او الخانقة أو الى الحرب اليكتريولوجية او حرب الميكروبات .

٣ — وقد تم تنقيح اتفاقية جنيف لسنة ١٩٠٦ فى ضوء تجربة الحرب العالمية الاولى ، وكذلك القواعد المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب ، التى تضمنتها لائحة قوانين واعراف الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاى الخاصة بقوانين واعراف الحرب البرية . حيث تم ابرام اتفاقيتين فى جنيف فى سنة ١٩٢٩ ، تتعلق الاولى بتحسين أحوال الجرحى والمرضى من اسرى الجيوش فى الميدان ، وكانت الثانية خاصة بمعاملة أسرى الحرب .

ثم حلت اتفاقيات جنيف الاربعة التى عقدت فى سنة١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب محل الاتفاقيتين المشار اليهما .

١٣ — **النظرية التقليدية لقانون الحرب** : وقد جرت التفرقة فى هذه القواعد بين قسمين رئيسيين :

الاول : هو القواعد التى تحكم العمليات العسكرية وتنظم سيرها ، واطلق عليه قانون لاهاى نسبة الى اتفاقيات لاهاى وذلك على الرغم من انه يشتمل على اتفاقيات ووثائق لم توقع فى لاهاى .

بل ان اول أجزاء ذلك القانون قد جرت صياغتها فى سان بترسبورج بمناسبة اعلان سان بترسبورج فى سنة ١٨٦٨ .

الثانى : وهو الخاص بالقواعد التى تكفل حماية ضحايا الحرب ، وهو ما عرف بقانون جنيف نسبة الى سلسلة اتفاقيات وآخرها اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ .

وقد تناول الفقه الدولى هذه القواعد بالدراسة والتأصيل، فاقام من جماعها ما اطلق عليه النظرية التقليدية فى قانون الحرب،

والتى قامت على عدد من المحاور الرئيسية التى كانت تشـكل ملامحها الرئيسية .

أولا — الطابع الشكلى للنظرية التقليدية فى قانون الحرب :

(١٤) وقد برز هذا الطابع الشكلى فى التعريفات التقليدية للحرب، التى اتجهت الى ابراز أن الحـرب ليست بالضرورة عمـلا ايجابيـا ، وذلك بهدف أن يشمل تعريف الحرب تلك الاحوال التى لا يصحب فيها اعلان الحرب عمل من الاعمال العدائية .

وهكذا كان من المتصـور فى ظل النظرية التقليـدية قيـام حالة الحرب قانونا حتى ولو لم تستخدم القوة المسلحة من جانب الاطراف فى النزاع ورغم عدم قيام اية اعمال عدائية فيما بينهم وعلى العكس من ذلك تماما قد تستخدم القوة من جانب دولة ضد دولة اخرى . ومع ذلك تماما فان حالة الحرب لا تعتبر قائمة قانونا طبقا لهـذه النظرية التقليدية الضيقة .

ثانيا — التسليم بالحق المطلق للدولة فى شن الحرب :

(١٥) ويعتبر هذا المبدأ واحدا من أبرز ملامح النظرية التقليدية فى قانون الحرب ، فبعد القضـاء على نظرية الحرب العـادلة ، جرى النظر الى الحرب من جانب الفقه التقليدى بوصفها اداة لحسم ما قد نشب بين الدول من صراعات لا يمكن التوصـل الى حلهـا بالاساليب والوسائل السلمية ونظر الى حق الدولة فى شن الحرب بوصفه مترتبا ولصيقا الى ابعد الحدود بمبدأ السيادة فيما أن الدول أعضاء الجماعة الدولية متساوية فى السـيادة فلا يمكن تصـور وجود سلطة تعـلوها وتستطيع أن تفرض حكمها بصدد نزاع بعينه ، من هنـا كانت وظيفة الحرب فى الفقه التقليدى كوظيفة المحكمة فى العـلاقات بين الافراد ، فكما يلجأ الافراد الى المحـاكم للحصول على ما يرونه حقـا لهم ، عن طريق الزام خصومهم بأداء التزامات معينة ، فكذلك الدولة تلجأ الى الحرب لحسم الخلافات التى قد تنشأ بينها وبين غيرها من الدول ، لقهر ارادتها واملاء ما ترغب فيه من شروط عليها — اذا ما كتب لهـا الانتصار فى الحرب — والفارق بين الحالين يكمن فى فكرة السلطة العليا، التى تتوافر فى المجتمعات الداخليـة ، والتى تعلو على ارادات الافراد وتستطيع أن تملى عليهم ما تراه حقا يتوافق مع القانون . بينما تفتقد تلك السـلطة العليـا فى المجتمـع الدولى ومن ثم فقـد نظر الى الحرب بوصفها اسلوبا قانونيا لتسوية المنازعات بين الدول .

ثالثا ـ استقرار مبدأ التفرقة بين المقاتلين وبين غيرهم من المدنيين المسالمين :

(١٦) كان استقرار هذا المبدأ فى الفقه التقليدى اساسا للحماية الانسانية للمدنيين المسالمين والعمل على تجنبهم ويلات الحرب وشرورها بيد ان ذلك الفقه التقليدى ، قد ذهب فى التمسك بشكلية هذه التفرقة بين المقاتلين وبين غيرهم من المدنيين المسالمين الى حد الزام هؤلاء الآخرين بتمثيل دور الشهود والحرس لمهاة الحرب لان شرط استفادتهم من مبدأ التفرقة هو عدم المساهمة بأى شكل من الاشكل فى تسيير العمليات الحربية .

وكان مبدأ التفرقة بين المقاتلين وبين المدنيين واحدا من المقدمات التى قادت الفقه التقليدى الى تأسيس نظريته لمساهمة المدنيين خارج الجيوش النظامية فى العمليات الحربية دفاعا عن أرض الوطن ، وبعبارة اخرى لموقفه من المقاومة الشعبية المسلحة ، عندما تنهض جماهير المدنيين ، أو جماعات منظمة من بينهم للدفاع عن ارض الوطن حينما تهب عليه رياح الغزو أو تتأسس فيه سلطات الاحتلال .

رابعا ـ التفرقة بين الحروب الدولية وبين النزاعات المسلحة الداخلية :

(١٧) قامت النظرية التقليدية فى قانون الحرب على اساس الاهتمام بالحروب الدولية ، اى تلك الحروب التى يكون اطرافها من الدول اعضاء المجتمع الدولى ، ونظرت الى تلك الحروب بوصفها الموضوع الاساسى لقانون الحرب . فبما ان الدول وحدها هى التى يكون لها الحق فى شن الحرب Jus adbellum ، فان الحروب التى تخوضها فى علاقاتها المتبادلة تكون دون سواها حروبا دولية تؤدى الى تطبيق قواعد قانون الحرب Jus inbello .

اما تلك النزاعات المسلحة التى تجرى داخل اطار دولة واحدة ، حينما يعمد فريق من الافراد الى شق عصا الطاعة ضد الحكومة الوطنية ، أو حينما يجرى صراع بين مدنيين للوصول الى السلطة ؛ فان النظرية التقليدية كانت تلقى بها خارج نطاق القانون الدولى ، وتجعلها من الامور الداخلة فى الاختصاص الداخلى المطلق لكل دولة . ولم يكن يستثنى من هذا المبدأ الا حالة الحرب الاهلية .

والحرب الاهلية لا تعتبر حربا بالمعنى الصحيح ، فهى لا تعدو ان تكون صراعا بالقوة بين الحكومة وبين الثوار ، مما يخضع لحكم

القانون الداخلى ويخرج عا نطاق الحرب الدولية طبقا لمفهوم النظرية التقليدية على أن هذا الصراع المسلح بين قوات الحكومة الشرعية وقوات الثوار ، او بين فئتين فى دولة واحدة ، بهدف الاستيلاء على السلطة ، يعتبر حربا طبقا للنظرية التقليدية اذا ما تم الاعتراف للثوار بوصف المحاربين ، وبعبارة أكثر دقة اذا اعترف للفريقين المتنازعين بصفة المحاربين ، عندئذ تعتبر الحرب الاهلية حربا فى مفهوم القانون وتؤدى الى تطبيق قانون الحرب .

(١٨) على أن أخطر ما فى هذه التفرقة هو اعتبار حروب التحرير ضد سلطات الاستعمار مندرجة فى طائفة المنازعات المسلحة الداخلية التى تخرج عن نطاق القانون الدولى ، فقد نظر الفقه التقليدى الى المستعمرات بوصفها اجزاء من اقاليم الدول القائمة بالاستعمار ومن ثم فان الثورة من جانب الشعب الخاضع للاستعمار ، ضد السلطات القائمة بالاستعمار ، وكانت تعتبر امرا يخرج عن نطاق القانون الدولى ، فقد كان ينظر اليها بوصفها تمردا أو عصيانا ، ولا ترقى الى مرتبة الحرب الاهلية الا حيث يتم الاعتراف للثوار بوصف المحاربين .

اقوال النظرية التقليدية فى قانون الحرب :

(١٩) لقد كانت النظرية التقليدية وليدة العصر الذى انجبها ، ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تحمل طابعه ، وأن تبشر بالمفاهيم والمبادىء الاساسية التى كانت سائدة فيه .

ثم حفل عالم ما بعد الحرب العالمية الاولى بالكثير من المتغيرات، التى تؤثر تأثيرا كبيرا أو اساسيا على الكثير من المبادىء والمفاهيم التى قامت عليها النظرية التقليدية فى قانون الحرب ، أو انطلقت من التسليم بها . وكان على انصار تلك النظرية أن يعملوا على تطويع نظريتهم لتواجه الواقع الدولى الجديد ، بيد أنهم لم يعملوا على ذلك ، وادت عوامل متعددة الى قيام الانفصال بين الواقع الدولى ، وبين النظرية التقليدية فى قانون أدت بها الى المغيب ، بحيث بات من المستطاع القول بأنها لم تعد الا ذكرى من ذكريات الماضى .

(٢٠) ولا شك أن القضاء على حق الدولة المطلق فى شن الحرب، كان المعول الاساسى الذى أسهم فى تقويض بناء النظرية التقليدية ، فضلا عن أن التقدم العلمى والفنى الهائل فى وسائل التدمير المستخدمة فى الحروب قد تجعل الحرب حربا شاملة ، وهو ما أدى — بالاضافة الى أسباب أخرى — الى غموض التفرقة بين المقاتلين وبين غيرهم من

المدنيين المسالمين ، ذلك المبدأ الاساسى من مبـادىء النظرية التقليدية الذى كان ينظر اليه بوصفه اعظم انتصارات القانون الدولى .

وفوق هذا وذاك فان المجتمع الدولى المعاصر لم يعد يستطيع أن يغض الطرف عن الاهول والفظائع التى تعرفها النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى ، خاصة مع اشتداد عود الحركة الانسانية وحركة حقوق الانسان ، والرغبـة فى كفـالة نوع من الحمـاية لضـحايا تلك النزاعات ، وهو الامر الذى لم يكن من الميسور تحقيقه فى ظل النظرية التقليدية .

الدعوة الى تنقيح قانون الحرب :

(٢١) ولقد كان من المؤسف حقا ان يتقاعس الفقه الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عن النهوض بواجب تطوير قواعد قانون الحرب التقليدية لتساير الواقع الدولى وتواكب تطوره ، على زعم أن الحرب قد أصبحت خارج القانون ، ومن ثم فانه لم يبق ثمة مجال لتنظيمها ، ودأب الكتاب على ترديد الشروح التقليدية ، دون عناية بتطويرها على نحو يسمح بتواؤمها مع التطورات التى أصابت الجماعة الدولية بصفة عامة ، وظاهرة بوجه خاص .

ولقد كتب لهذه الافكار أن تسود وأن يكون لها من التأثير والغلبة ما دفع بلجنة القانون الدولى أن تقرر فى ٢٠ ابريل ١٩٤٩ عدم ادراج قانون الحرب فى قائمة الموضوعات التى قررت القيام بدراستها فى اطار جهودها من أجل العمل على تقنين وانماء القانون الدولى .

(٢٢) على أن اليوم التالى مباشرة لصدور قرار لجنـة القـانون الدولى قد شهد (لحسن الطـالع) انعقـاد مؤتمر جنيف الدبلوماسى (الذى عقد فى الفترة الواقعـة بين ٢١ ابريل و ١٢ اغسطس ١٩٤٩) واشترك فيه ممثلو احدى وسـتون دولة . فمـا أن وضعت الحرب أوزارها حتى نشطت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى تنقيح ذلك الجانب الهام من قانون الحرب ، المتعلق بحماية ضحايا الحرب ، وقد انتهت الى عقد مؤتمرات متتابعة حتى تمكنت من اعداد مشروع الاتفاقيات التى تقدمت بها الى المؤتمر المشـار اليه ، والذى جرت فيـه صياغة واقرار اتفاقيات جنيف الاربع لحمـاية ضحايا الحرب الموقعة فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ .

(٢٣) القانون الدولى الانسانى :

لا شك ان اتجاه اتفاقيات جنيف بموجب المادة الثانية المشتركة منها الى اعلان انه « علاوة على الاحكام التى تنفذ وقت السلم ، تطبق هـذه الاتفاقيـة فى جميع حالات اعلان الحرب أو فى حالة اى اشتباك مسلح آخر ، يمكن ان ينشب بين طرفين او اكثر من الاطراف السامين المتعاقدين حتىاذا لم يكن احد الاطراف قد اعترف بحالة قيامالحرب.

تطبق هذه الاتفاقية ايضا فى جميع حالات الاحتـلال الجزئى أو الكلى لاراضى احد الاطراف السامين المتعـاقدين حتى اذا كان هـذا الاحتلال لا يواجه مقاومة مسلحـة . وحتى اذا لم تكن احـدى الدول المشتبكة فى القتال طرفا متعاقدا بهذه الاتفاقية ، فان الدول المتعاقدة تبقى مع ذلك ، ملتزمة بأحكامها فى علاقاتها المتبادلة ، وعليها فوقذلك أن تلتزم بها ، فى علاقاتها مع الدولة المذكورة ، اذا قبلت هذه الاخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها .

كان يعـد فى حقيقـة الامر بداية لمرحـلة جـديدة فربط تطبيق الاتفاقيات بحالة النزاع المسلح بهدف كفـالة أكبر قدر مسـتطاع من الحماية لضحاياها . ومحاولة تأمين حد أدنى من المعـاملة الانسـانية لضـحايا النزاعات المسـلحة غير ذات الطـابع الدولى . والاتجاه الى الاخذ بتعبير الطرف فى النزاع بدلا من استخدام الطرف المحارب هى أمور ادت فى جملتها الى تطبيق اكثر اتساعا لاتفاقيات جنيف .

(٢٤) وهـذا الاتجـاه نحو فكرة النزاع المسلح بدلا من المفهوم الشكلى التقليدى للحرب قد اقترن بالاهتمام البالغ بالبعد الانسانى ، وذلك الذى يتعلق بالقواعد الخاصة بحماية ضحايا الحرب ، حقيقة أن الانسانية كانت واحدا من المحاور الرئيسـية التى قام عليهـا قانون الحرب فى مفهومه التقليدى ، الا انه كثيرا ما كانت تجرى التضـحية بهذا المبدأ نزولا على الاعتبارات التى يقضى بها مبدأ الضرورةالعسكرية فى اطار القواعد المتعلقة بسير العمليات الحربية .

والواقع من الامر أن التطورات العملية الهائلة فى مجـال انتـاج الاسلحة المتقدمة واستخدامها ، قد ادت الى صيرورة الكثير منالقواعد التقليدية المتعلقة بسير العمليـات الحربيـة ، غير قابلة للتطبيق ، أو عديمة الجدوى ، بل واثارت الشكوك حول الاهتمام بتطوير هذهالقواعد بيد أن ذلك قد ادى فى الوقت ذاته الى الاهتمام بالقواعد ذات الطـابع الانسانى ، وحماية ضحايا النزاعات المسـلحة والعمل على التخفيف من ويلاتها .

(٢٥) وقد اقترن بهـذا الاتجـاه العمل على ادراج بعض القواعد القانونية المتعلقة بسير العمليات الحربية فى الوثائق المتعلقـة بحمـاية ضحايا الحرب ، وصولا الى ابراز صبغتها الانسانية .

ولا شك أن اتفاقيـات جنيف لعـام ١٩٤٩ ، خاصـة الاتفاقيـة الرابعة الخاصة بحماية المدنيين هى خير دليل على ذلك .

وقد ادى ذلك الى استخدام اصطلاح القانون الدولى الانسانى ، باعتباره مرادفا أو منطويا فى مفهومه الواسع على قواعد قانون الحرب. وعندما أعدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر تقريرها الهام حول تطوير القانون الذى يحكم النزاعات المسلحة ، الذى تقـدمت به الى المؤتمر الدولى الحادى والعشرين للصليب الاحمر الذى عقد فى اسطنبول فى سبتمبر ١٩٦٩ فانها جعلت عنوانه « تطوير وانماء القوانين والاعراف المطبقة فى النزاعات المسلحة » بيد أنها سرعان ما اتجهت الى استخدام اصطلاح القانون الدولى الانسانى فى الوثائق التى تقدمت بها الى مؤتمر الخبراء الحكوميين للعمل على انماء وتطوير القانون الدولى الانســانى المطبق فى النزاعات المسلحة ، الذى عقـدت دورته الاولى فى جنيف فى الفترة الواقعة بين ٢٤ مايو و ١٢ يونيو ١٩٧١ .

(٢٦) وقد بررت اللجنـة الدوليـة للصليب الاحمـر استخدام الاصطلاح الجديد ، بالرغبة فى ابراز الطابع الانسانى الخالص لقـانون النزاعات المسلحة ، ذلك القانون الذى يهدف الى حماية الكائن البشرى والاموال اللازمة له بالضرورة . واكدت اللجنة أن هذا الاصطلاح الجديد لا يقتصر فى دلالته على اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب فحسب ، وانما يتجاوزها ليشمل تلك القواعد الحربية أو الاتفاقيـة التى تضع القيود على تسيير العمليات الحربيـة أو اسـتخدام الاسلحة وغيرها من القواعد التى تنطوى على قواعد تقررت نزولا على اعتبارات مبدأ الانسانية .

(٢٧) وقد استقر تعبير القانون الدولى الانسانى فى هـذا المفهوم منذ ذلك الحين فى كافة الجهود التى اسـتهدفت العمـل على انمـاء وتطوير قواعد القانون الدولى الانسانى المطبق فى النزاعات المسـلحة ، التى توجت باقرار الملحقين (البروتوكولين) الاضـافيين لاتفاقيـات جنيف فى عام ١٩٧٧ . وأصبح هناك تعبير شـائع هو القـانون الدولى الانسـانى ، وتعبير أكثر دقة هو القـانون الدولى الانســانى المطبق على النزاعات المسلحة .

نظرة عامة فى القانون الدولى الانسانى الاســـــلامى

الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمى
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام
كلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية

القانون الانسانى والقانون الانســانوى :

حديثى هذا فى القانون الدولى الانسانى الاسلامى . والحديث فى شرع الله يطول ولا يمكن أن تحيط به الافهــام والعقول فهــو البحــر الزاخر والفيض الهادر . فأنى لفرد أن يســبر أغواره وكيف لمدقق ان يجمع آثاره ، فحسبى من تقصيرى صدق المحاولة ويغنينى فى عجزى بعدى عن المطــاولة ، وكمــا يقولون فان ما لا يدرك كله لا يترك كله . فماذا نقصد بالقانون الدولى الانسانى ؟ .

يجرى فى لغة الفقه الدولى مصطلحان همــا القــانون الانســـانى وحقوق الانسان . وحقوق الانسان عندى هى « القانون الانسانوى » فكما أن القانون الانسانى ينسب الى الانسانية فان القانون الانسانوى ينسب الى الانسان . ويختلف الفقهاء حول مدلول الاصطلاحين .

فهناك فريق يتوسع فى التفسير فيقصد باصــطلاح « القــانون الانسانى » مجموعة القواعد الدولية التى تتضمن حرية شخص الانسان ورفاهيته وبذلك يجمع تحت هذا الاصطــلاح « القانون الانســانوى » ومنهم من يتخذ موقفا مقابلا فيرى أن اصطلاح « القانون الانسانوى » هو الاوسع مدلولا بحيث يندرج تحته « القــانون الانســـانى » كذلك . والحق أن هــذا الجــدل حول مدلول المصطلحات جدل نظرى يكفى فى حله أن نختار للمصطلح مدلولا نتفق عليه . وانا استملح ان يكون لكل مصطلح معنى منفصل عن الآخر . فالقانون الانسانى عندى ـ وفى هذا العرض ـ هو القانون الذى يهتم بحقوق الانسان وقت الحرب واثنــاء النزاع المسلح ، والقــانون الانسانوى هو القــانون الذى ينظم حقوق الانسان زمن السلم .

وقد يحيك فى الصدر حائك وانا أتكلم عن القانون الدولى الانسانى الاسلامى ، كيف يتفق أن نميز فى القــانون الدولى الاســـلامى فرعــا نصفه بأنه انســانى فى حين أن القــانون الدولى الاســلامى كله قانون انسانى والاسلام من السلام . ولا أنكر أن هذه الحكاكة حاكت بصدرى

وانا كذلك ولكنى ازحتها لاعتبارات عارضة ، فأنا بصدد دراسة لاصطلاح جرى فى لغة العصر على معنى فيه قصر . والحق أنه وان كان السلام روح الاسلام الا أن السلام ليس هو الحقيقة الوحيدة فى الاجتماع البشرى الذى يعرف كذلك — وبضراوة — التنافس والتناحر، وفى هذا اذكر القول الكريم « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » . واذن فدفع الباطل وكشف شر قوم عن غيرهم بما خلقه الله ويقدره من الاسباب هو درء للمفسدة ومجلبة للخير . ومن بين صور هذا الدفع يذكر القرآن الكريم القتال « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لاتعلمون». فاذا كان القتال حقيقة من حقائق الحياة وشأنا من شئون الدنيا فما احرى الاسلام — وهو دين ودولة — بأن ينظم اموره ويرتب احكامه . بل لقد كان الاسلام أول هدى أضاء أمام بشرية بربرية هوجاء تجعل من الحرب عديلا للابادة وبديلا للتخريب ولا ترعى فى العدو الا ولا ذمة. وجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة .

لقد كانت الحنيفية السمحاء النقلة الكبرى التى خرجت بالناس من ظلمات الافكار اليونانية والرومانية عن الحرب مع الاعداء الى نور ملأ الارجاء يقر للعدو بحقوق ويضمن للمحارب حمايات . ولم تكن هذه النقلة الكبرى بالقياس الى وحشية الحروب التى عرفها الاغريقى الرومانى ، بل أنها لازالت كبرى بالقياس الى ما نشهده اليوم بعد جهود أربعة قرون سلخها القانون الدولى المعاصر فى محاولات لهدهدة أهوال الحرب وتخفيف ويلاتها .

كلمة حق :

وضعت الشريعة الاسلامية علامات تهتدى بها الدولة الاسلامية فى علاقاتها الدولية ورسمت لها خطوطا تتحراها فى سلوكها مع غيرها من الدول . وقد كثرت الآيات الكريمة فى ذلك ولذا فانى اختار منها على سبيل المثال قوله عز من قائل « الذين ان مكناهم فى الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور » صدق الله العظيم .

وفى شرح هذه الآية نقرا فى ابن كثير أن رجلين أتيا ابن عمر فى فتنة ابن الزبير فقالا : أن الناس صنعوا وأنت ابن عمر وصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فما منعك أن تخرج ؟ . قال منعنى أن الله حرم دم اخى فذكرا له الآية ، قال : قاتلناهم حتى لم تكن فتنة وكان الدين لله وانتم تريدون القتال حتى تكون فتنة ويكون الدين لغير الله .

فالحرب فى الاسلام تستهدف احد أمرين : حماية ديار المسلمين من أن تغزى وتمكين دينهم من أن يطمس ولذا فانها تتوخى الفضيلة وتقيم العدالة وتكرم الفرد ، فلا غرو أن يخاطب الشاعر أحمد شوقى حضرة الرسول فيقول :

الحرب فى حق لديك شريعة ومن السموم الناقعات دواء

وأن يوضح الهدى الالهى غاية الحرب اذ يقول تعالى : «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » .

فلسفة القانون الدولى الانسانى والمفهوم الاسلامى :

اما والأمر كما قلت فما هو دور القانون الدولى الانسانى ؟ . واضح مما أسلفت أن القانون الدولى الانسانى لا يمكن أن يؤدى دوره الا اذا وفق بين المتناقضين : اعتبارات الانسانية ومتطلبات الضرورة. فالانسانية تشده الى التوادد والتراحم والضرورة لدفعه الى القوة والتزاحم . وينجح القانون الدولى الانسانى فى تحقيق اهدافه وغاياته بقدر ما ينجح فى التوفيق بين هذه المتناقضات . ولقد لخص الرسول الكريم هذا الدور للقانون الدولى الانسانى الاسلامى فى حديثه الشريف « أنا نبى المرحمة وأنا نبى الملحمة » ، فقرن الملحمة بالمرحمة وقدم المرحمة على الملحمة حتى يقر فى قلب المقاتل المسلم بأنه يد العدالة وليس سيف النذالة . وقد كان الرسول الكريم دقيقا فى اختيار اللفظ ، فهو عندما اختار المرحمة قصد التعبير عن التعاطف والتراحم فى علاقات متبادلة ولذلك فضل المرحمة على الرحمة . اما الملحمة وان كانت تعنى القتال الشديد والمعركة العظيمة الا أن فى معناها القتال فى الفتنة وليس مجرد القتال فدل بذلك على أن ملحمته ليست ملحمة الغلبة والسلطان وانما هى ملحمة درء الفتن وتحقيق الامان . وفيها أيضا معنى الاصلاح ، ففى اللغة لحم الامر اذا احكمه واصلحه ، وتلك هى غاية القتال فى الاسلام وهى أيضا ضابط يضبط سلوك المحارب المسلم . وفى هذه المعانى السامية تلتقى المرحمة مع الملحمة .

لقد عارض الانسان اخاه الانسان منذ أول لقاءه على البسيطة ، فما كاد آدم يستقر به المقام على الارض حتى خضب احد ولديه اديمها بدم أخيه . وتلك قصة صراع البشرية التى تحكيها القرون وترويها الاحداث التى تقابل بين النوازع البناءة التى تعمر وتوحد والنوازع الهدامة التى تخرب وتقتل ولكنها جميعا تتكامل فى ملحمة واحدة هى سياسات القوى فى العلاقات الدولية . وفى هذا الصراع يلعب القانون

الدولى الانسانى دورا لتغلب نوازع الخير . ولقد حاول الفقيه السويسرى جان بكتيه أن يلخص فلسفة القانون الدولى الانسانى فى عبارة جامعة فلم يجد خيرا من مبدأ « احب لاخيك كما تحب لنفسك » ونحن نعلم ان الحديث الشريف يقول « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه » وهكذا فان الالتزام بفلسفة القانون الدولى الانسانى هو شعبة فى الاسلام من شعب الايمان وهو بعد الاركان الخمسة ركن من الاركان . واذا كانت الفلسفات والاديان الاخرى قد اشتركت مع الاسلام فى هذا المبدأ فانها قد قامت به توجيها ونصيحة ، أما الاسلام فقد أرساه التزاما واقعا لا شائبة فيه ولا حرجة .

وقد حار الفقيه السويسرى فى تحديد جوهر القواعد التى نستمدها من تلك الفلسفة بين أنصار القانون الطبيعى الذين يزعمون أن الفطرة هى التى توحى لنا بتلك القواعد وبين أنصار القانون الوضعى الذين يقولون ان الممارسة الدولية تكشف عن تلك القواعد وتشيدها لبنة فوق أخرى حتى يكتمل البناء . وللفقيه عذره فى هذه الحيرة فهو كغيره من فقهاء الغرب عندما يطالعون فى تاريخ العلاقات الدولية يبدأون بالحضارة الاغريقية والرومانية ثم يروحون فى سبات عميق تغلفه ظلمات العصر الوسيط ولا يفيقون الا على طرقات عصر النهضة ظنا منهم بأنها طرقات يد أوروبية وجهود غربية . وبديهى أن النائم لا يستطيع أن يشهد نور حضارة أهلت على الشرق فى هذا العصر الوسيط ولم تغرب شمسها الا بعد أن أسلمت الى الغرب تقاليد النهضة ومقومات الصحوة . تلك هى حضارة الاسلام التى ابتدعت غير مسبوقة ما يكون القانون الدولى الانسانى من احكام وانتقل بعضها مع من عاد من محاربى الصليبيين ودرس بعضها فى جامعات ايطاليا واسبانيا حيث نشأ آباء الفقه الدولى المعاصر . ولا أريد أن أحيد عن موضوع المقال فى هذا المجال ولكن الادلة فى ذلك دامغة لمن أراد أن يلقى السمع وهو شهيد . وما كان للفكر الاغريقى والرومانى وهو خلو من أى احترام للعدو أن يكون مصدرا تاريخيا لمبادىء لم يعرفها وقواعد لم يطبقها . واذا كان القانون الدولى الانسانى المعاصر قد دون فى وثائق لعلها بدات بفضل جهود السويسرى الانسان دونان — بمعاهدة سنة ١٨٦٤ الا أن هذه المبادىء المكتوبة لا يمكن أن تنفصل عن أصولها العرفية ، وقد سجلت ديباجة اللحقين المكملين لاتفاقيات جنيف تلك الحقيقة بالنص صراحة على أن ما لا تحكمه القواعد المكتوبة انما تحكمه قواعد العرف الدولى وتحميه مبادىء الانسانية وما يمليه الضمير العام . ودور الشريعة الاسلامية فى ارساء تلك الاعراف مشهود وفضلها غير محدود والتزام موجهات الضمير فيها مبدأ بلا حدود . فالقرآن

الكريم يحرم الاثم « وذروا ظاهر الاثم وباطنه ، ان الذين يكسبون الاثم سيجزون بما كانوا يعملون » . والرسول يعرف الاثم بأنه كل ما حاك فى صدر الانسان وخشى أن يطلع عليه الناس « بل الانسان على نفسه بصيرة ولو القى معاذيره » .

حقيقة أن أحكام القانون الدولى الانسانى هى أحكام الفطرة ولكنها فى الاسلام فطرة أوصى بها الله وصاغ مقتضياتها فى كتابه الكريم وأحاديث نبيه الحليم فرضا على الناس والزاما وجبرا عليهم واحتراما « فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

واذا كانت الضرورة هى القيد الانسانى الذى يرد على مبدأ حب الخير للغير ، فان شريعة الاسلام قد وقفت من تلك الضرورة موقفا لم يقفه الغرب ولا أحسب أنه قادر على أن يقفه فهو يستحث المسلم على ايثار الغير على نفسه ولو قامت بالمسلم ضرورة ويجعل ذلك صفة من صفات الايمان المحببة «ويؤثرون علىَ أنفسهم ولو كان بهم خصاصة»

وحتى اذا أراد المسلم ان يحتمى بالضرورة فان حقه فى ذلك موصوف ومحدود اذ جاء فى ا لوحى القرآنى «فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » . ومن ثم فان تصرف المسلم فى حالة الضرورة ليس مطلقا بما يهواه وانما هو محكوم بألا يكون بغيا ولا عدوانا « يأيها الناس انما بغيكم على أنفسكم » . « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » وفى المعنى ذاته تقول الآية « الكريمة « فمن اضطر فى مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم » .

مسلمات :

هناك مسلمات أود أن اثبتها قبل ان اخوض فى الحديث عن القانون الدولى الاسلامى الانسانى وأوجزها فيما يلى :

١ — أن ما عرض من مبادىء وافكار اسلامية تحكم علاقة المسلم تماما كما تحكم علاقة المسلم بالمسلم لان الاسلام ينظر الى الانسان — بغض النظر عن دينه وعرقه ولونه — على أنه نفحة من روح الله وقبس من نوره وهذا النسب السماوى هو الذى رشحه لان يكون خليفة فى الارض. وهذا النسب السماوى هو الذى جعل احترام الانسانية فى الفرد احتراما للقدرة الالهية . فلا عجب أن يقف رسول الله لجنازة مرت به فلما قال له أصحابه أنها جنازة يهودى اجاب فى شفافية النبوة

وسماحة الاخوة « اليست نفســا » . ومن هنا كان الحكم الالهى عاما شاملا « من قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا » .

الافكار العامة فى القانون الدولى الانسانى (النزاع المسلح ذو الطبيعة الدولية والنزاع المسلح الذى ليست له الطبيعة الدولية) :

اقف عند هذا الحد من المقدمة لانتقل الى حديث مباشر ولا أجـد خيرا فى عرض وجيز من أن اسلك طريق الفقيه السويسرى جان بكتيه بأن اعرض للمبادىء العامة فى القانون الدولى الانسانى الاسلامى على هدى مما هو مستقر الآن من مبادىء دولية انسانية وضعية . وللمبادىء دور هام فهى التصورات الكلمية التى تجلى القيم العامة وتقدم الحلول لـا هو ليس منظورا من قضايا وتقف وراء تطوير ما هو قائم بما تخطه له من درب سليم ونهج قويم . وينقسم النزاع المسلح ـ أو القتال ـ فى المدرك الاسلامى الى قسمين عامين أحدهما هو ما يمكن أن نطلق عليـه ـ اخـذا باصطلاح الماوردى ـ حروب المصـالح ، والآخر هو حروب المشركين والمرتدين .

ا ـ حروب المصـالح :

يقول الماوردى ـ ويجاريه فى ذلك كثير من الفقهاء القدامى ـ ان حروب المصالح تنقسم الى ثلاثة اقسام : (١) قتال اهل الردة . (٢) قتال اهل البغى والخـوارج . (٣) قتال المحاربين وقطاع الطـريق . وفى تقديرى أن هذا التقسيم ليس دقيقا لان قتال أهل الردة يمكن أن يأخذ حكم قتال المشركين فتنطبق عليه الاحكام ذاتها التى تطبق على قتـال المشركين . كما أن قتال المحاربين وقطاع الطـريق لا يندرج تحت مدرك القتال الذى يهم القانون الدولى الانسانى . ولا يبقى من حروب المصالح قتال البغاة والخـوارج يقابل ما يطلق عليه فى مصطلح القـانون الدولى الانسانى سوى قتال البغاة والخوارج . ومن هنا أستطيع أن أقول أن قتال البغاة والخـوارج يقابل ما يطلق عليه فى مصطلح القـانون الدولى الانسانى الحديث النزاع المسلح الذى ليست له طبيعة دولية ، كما أن قتال المشركين ـ ويلحـق بهم المرتدون على تفصـيل أذكره ـ يقـابل ما نتعارف عليـه اليوم بمسمى النزاع المسلح ذى الطبيعة الدوليـة . وهكذا نرى أن التقسيمة الثنائية للنزاع المسلح فى الشريعة الاسـلامية يقابلها تقسمة ثنائية فى القانون الدولى الانسانى المعاصر . ولكن النظامين ـ الاسـلامى والوضعى ـ يختلفان فى مسميـات النزاع وبعض الاحكام التى تطبق .

وارى توضيحا لما قدمت أن أورد فقرة عن كل صنف من أصناف حروب المصالح التى اسلفت تعدادها ، فضلا عن الماوردى وأبى يعلى ومن جاراهما .

أ — قتال اهل الردة اى قتال قوم حكم باسلامهم ثم ارتدوا عن الاسلام ، وهؤلاء قال فيهم رسول الله « من بدل دينه فاقتلوه » وقال عليه الصلاة والسلام « لا يحل دم امرىء المسلم لا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان او زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس » .

وحكم هؤلاء ان كانوا فى قدرة المسلمين لقلة عددهم لانهم لم يتميزوا بها عن المسلمين فلا حاجة الى قتالهم فان تابوا قبلت توبتهم ولا يجوز اقرار المرتد على ردته بجزية ولا عهد ولا تؤكل ذبيحته ولا تنكح منهم امراة . واختلف فى قتلهم هل يعجل فى الحال ام يؤجلون فيه ثلاثة ايام . والحق ان هذا الفرض لا يخرج عن كونه جريمة يرتكبها من تمتد اليه الولاية الشخصية للدولة فيعاقب بالعقوبة الجنائية التى ينص عليها القانون .

وهو بذلك فى صلته بالقانون الدولى ادخل فى القانون الانسانوى منه فى القانون الانسانى . أما اذا انحازوا الى ارض ينفردون بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها ممتنعين او فى قول آخر اذا اصبحوا حكومة واقع تمارس سلطانا على جزء من الاقليم فيجب قتالهم على الردة ويجرى على قتالهم بعد الانذار والاعذار حكم قتال أهل الحرب مع فروق اربعة : احدها انه لا يجوز أن يهادنوا على الموادعة فى ديارهم ويجوز أن يهادن أهل الحرب والثانى انه لا يجوز أن يصالحوا على ما يقرون به على ردتهم ويجوز أن يصالح اهل الحرب والثالث انه لا يجوز أن يسترقوا ولا أن تسبى نسائهم (على خلاف بين الفقهاء) ويجوز أن يسترق أهل الحرب وتسبى نسائهم والرابع انه لا يملك الغانمون أموالهم ويملكون ما غنموه من أهل الحرب .

ويدخل فى حكم المرتدين ويعاملون معاملتهم فى القتال بما اسلفت من احكام القوم الذين يمتنعون عن اداء الزكاة الى الامام العادل جاحدين بها . وتلك هى فتوى أبى بكر وصحابة الرسول التى كانت مبررا لحروب الردة .

ب — قتال أهل البغى والخوارج وهم الذين يخرجون على الامام ويخالفون الجماعة وينفردون بمذهب ابتدعوه . والخوارج وان كانوا أهل بغى فانما يقصد بهم فى التاريخ الاسلامى من فارقوا على بن ابى طالب وخرجوا عليه عندما قبل التحكيم مع معاوية ونزلوا فى مكان يقال له

حروراء ومن ثم قيل لهم الحرورية ، وكان كبيرهم عبد الله بن الكواء اليشكرى وشبت التميمى . وقد عرض منهم قوم لعلى وهو يخطب على منبره وتنادوا « لا حكم الا لله تعالى » فقال على « كلمة حق أريد بها باطل . لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله . ولا نبدؤكم بقتال . ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم معنا » .

وحكم هؤلاء ان تظاهروا وهم على اختلاطهم بأهل العدل (أى باقى الشعب) أن يوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوا وبطلان ما ابتدعوا ليرجعوا عنه الى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة . ويجوز للامام أن يعزر منهم من تظاهر بالفساد أدبا وزجرا ولا يتجاوز ذلك الى قتل أو حد . والوضع هنا أقرب ما يكون الى أحزاب المعارضة فان حرية الرأى مكفولة لهم ما داموا لا يقرنون المعارضة بأعمال عنف أو يدعموها بالقوة فان هم فعلوا ذلك كان للامام — أى ولى الامر — أن يعزرهم . وهذا أيضا فرض لا علاقة له بالقانون الدولى الانسانى . ولا يتغير هذا الحكم حتى ولو اعتزلت تلك الفئة الباغية أهل العدل وتحيزت بدار تميزت فيها عن مخالطة الجماعة — أى انهم لا يحاربون ما أقاموا على الطاعة وأدوا ما عليهم من حقوق ، فقد اعتزلت طائفة من الخوارج عليا بالنهروان فولى عليهم عاملا أقاموا على طاعته زمانا الى أن قتلوه وخرجوا على الطاعة ومنعوا ما عليهم من حقوق . ولكن الحكم يختلف اذا خرجت الفئة الباغية على الامام .

ذلك أن المروق عن طاعة الامام — سواء تجمع أصحابه تحت امرة زعيم لهم أم لا — هو نوع من الحرب الاهلية تقتضى محاربتهم طواعية لقوله عز وجل « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين » . والبغى المقصود هنا قد يكون بالتعدى فى القتال وقد يكون بالعدول عن الصلح .

ويخالف قتالهم قتال المشركين والمرتدين من ثمانية أوجه :

١ — أن يقصد بالقتال ردعهم ولا يعتمد به قتلهم ويجوز أن يعتمد قتل المشركين والمرتدين .

٢ — فقاتلهم مقبلين وتكف عنهم مدبرين . ويجوز قتال أهل الردة والحرب مقبلين ومدبرين .

٣ — الا يجهز على جريحهم وان جاز الاجهاز على جرحى المشركين

والمرتدين (على تفصيل اذكره) . وقد أمر على بن ابى طالب منـاديه أن ينـادى يوم معركة الجمل : الا لا يتبـع مدبر ولا يذف عـلى جـريح (أذف الجريح أسرع قتله وتمم عليه) .

٤ — لا يقتـل اسراهم وان قتـل اسرى المشركين والمرتدين (على خـلاف اذكره) .

ويختبر أحوال من فى الاسر منهم فمن امنت رجعته الى القتـال أطلق ، ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس الى انجلاء الحرب ثم يطلق ولم يجز ان يحبس بعدها . اطلق الحجاج أسيرا من اصـحاب قطـرى بن الفجاوة لمعرفة كانت بينهما فقال له قطرى عد الى قتال عدو الله الحجاج فقال هيهات غل يدا مطلقها واسترق رقبة معتقهـا .

٥ — لا تغنم أموالهم ولا تسبى زراريهم . قال الرسول « منعت دار الاسلام ما فيهـا واباحت دار الشرك ما فيهـا » ودار البغـاة دار اسـلام .

٦ — لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمى وان جاز ان يستعان على قتال أهل الحرب والردة .

٧ — لا يهادنهم الامام الى مدة ولا يوادعهم على مال فان هادنهـم الى مدة لم يلزمه فان ضعف عن قتالهم انتظر بهـم القوة عليهـم وان وادعهم على مال بطلت الموادعة ونظر فى المال فان كان من صدقاتهم أو من فيئهم لم يرده عليهم وصرف الصدقات فى أهلها والفيء فى مستحقها. وان كان من خالص اموالهم لم يجز أن يملكه عليهم ووجب رده اليهم .

٨ — لا ينصب عليهم العرارات (العرارة آلة من آلات الحرب وهى منجنيق صغير) ولا يحرق عليهـم المسـاكن ولا يقطع عل هم النخيـل والاشجار لانها كما قلت دار اسلام وان بغى أهلها فان احاطوا بأهـل العدل (اى جيوش الدولة الام والمدنيون فيها) وخاف أهل العدل منهم الابادة جاز ان يدفعوا عن انفسهم ما اسـتطاعوا بالوسـائل الفعـالة للدفاع فان المسلم اذا اريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من ارادها اذا كان لا يندفع بغير القتل ، وهذا تطبيق منطقى لحق الدفاع الشرعى .

ويختلف الراى حول جواز الاستعانة بدوابهم وسلاحهم فى قتالهم بين مانع ومجيز .

وأهل البغى والخوارج — كما أسلفت — يقابلون من تتكلم عنهـم المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيـات جنيف وأورد نصـها على سبيل المقارنة :

« فى حالة قيام اشتباك مسلح ليست له صفة دوليـة فى اراضى احد الاطراف السامية المتعاقدين ، يتعين على كل طرف فى النزاع أن يطبق — كحد ادنى — الاحكام الآتيـة :

١ — الاشخاص الذين ليس لهم دور ايجابى فى الاعمال العدائية بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين سلموا سـلاحهم او ابعـدوا عن القتال بسبب المرض أو الجروح أو الاسر أو اى سبب آخر ، يعاملون فى جميع الاحوال معـاملة انسانيـة دون أن يكون للعنصر أو اللون أو الدين أو الجنس أو النسب أو الثروة أو ما شابه ذلك اى تأثير سىء على هذه المعاملة .

ولهذا لغرض تعتبر الاعمال الآتية محظورة . وتبقى معتبرة كذلك فى اى وقت وفى اى مكان بالنسبة للاشخاص المذكورين اعـلاه .

أ — اعمال العنف ضد الحياة والشخص وعلى الاخص القتل بكل انواعها وقطع الاعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب .

ب — اخذ الرهائن .

ج — الاعتـداء على الكرامة الشخصـية وعلى الاخص التحقـير والمعاملة المزرية .

د — اصدار أحكام وتنفيذ عقوبات دون محاكمة سابقة امام محكمة مشكلة بصفة قانونية تكفل جميع الضمانات القضائيـة التى تعتبر فى نظر الشعوب المتمدنة لا مندوحة عنها .

٤ — يجمع الجرحى والمرضى ويعتنى بهم .

وقد قيض الله لهذه الفئة لحقا هو اللحق (البروتوكول) الثانى من اللحقين الذين تمخض عنهما مؤتمر جنيف لتطوير القانون الانسانى فى ١٩٧٦ . وقد تعثر هذا اللحق الى حد يسمح للمرء بأن يقول فى ثقة انه ولد موؤودا رغم تواضع احكامه وتخاذل ضماناته . ويشترك اللحق ذاك مع المادة التى أسلفت نصها فى انه يقصر ضماناته الاساسية على من لا يقوم بدور ايجابى فى الاعمـال العدوانيـة ومعهـم الجرحى والمرضى والغرقى ، ويقدم لهؤلاء ضمانات لا تخرج فى تفصيلها عما عممته المادة آنفة الذكر . ويضيف الى ذلك بشأن وسائل وطرائق القتال ما يمنع الضرار ويحرم الخديعة ولا يسمح بحرمان الاحياء من حق الاستجارة ويضع مبادىء لحماية المدنيين والشعب المدنى والاطفال — وما جاء فى هذه الحماية وتلك الضمانات هو بعض ما جاء فى أحكام النزاع المسلح

ذى الطبيعة الدولية ولذا اكتفى هنا بالاشارة الى ان اوضح فيما بعد العبارة .

ولنا ان نقارن هذا بما قاله على بن ابى طالب لجنوده فى حربه مع معاوية فقد أمرهم بالآتى : « اذا هزمتموهم فلا تقتلوا مدبرا ولاتجهزوا على جريح ولا تكشفوا عورة ولا تمثلوا بقتيل ولا تهتكوا سترا ولاتدخلوا دارا الا بأذن ولا تأخذوا من اموالهم شيئا ولا تعذبوا النساء بأذى وان شتمنكم وشتمن أمراءكم واذكروا الله العلكم تعلمون » .

وجلى مما قدمت ان التنظيم الخاص بالنزاع العسكرى الذى ليست له طبيعة دولية يسعى على استحياء ، فهو دون الضمانات التى جاءت بها احكام النزاع المسلح ذى الطبيعة الدولية بكثير بل ان الفلسفة من وراء تجزئة احكام تطوير القانون الانسانى الى لحقين انما قامت على الضن على النزاع المسلح ذى الطبيعة الدولية . أما النظرية الاسلامية فتقف على النقيض اذ تنظر الى الاشتباك المسلح مع البغاة والخوارج نظرة حانية تضمن لهم من القواعد والكفالات ما بخلت به على النزاع المسلح ذى الطبيعة الدولية مع المشركين والمرتدين .

ج — قتال المحاربين وقطاع الطريق . ويقصد بهؤلاء طائفة من أهل الفساد تجتمع على شهر السلاح وقطع الطريق وأخذ الاموال وقتل النفوس ومنع السابلة فهم المحاربون الذى عناهم الله سبحانه وتعالى بقوله : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض » .

وحدود هؤلاء عند أبى يعلى مرتبة باختلاف احوالهم لا باختلاف صفاتهم : فما قتل واخذ المال قتل وصلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب . ومن اظهر السلاح ولم يأخذ المال عزر ولم يقتل ولم يقطع وتعزيره نفيه من بلد الى بلد ومن قرية الى قرية .

أما الماوردى فيقول ان الفقهاء اختلفوا فى حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب : احدها هو المذهب الذى قال به ابو يعلى والمذهب الثانى هو ان الامام ومن استنابه على قتالهم من الولاة بالخيار بين أن يقتل ولا يصلب وبين ان يقتل ويصلب وبين أن يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وبين أن ينفيهم من الارض . والمذهب الثالث ان من كان منهم ذا رأى وتدبير قتله ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله من خلاف ومن دون ذلك عزره وحبسه .

وجلى اننا هنا أمام صنف من القتال لا يندرج تحت مفهوم القتال الذى يستهم القانون الدولى الانسانى ، ولذا فان الحكم فيه اتى تشريع جنائى تطبقه الدولة على اقليمها ومن فيه بما لها من سيادة والعقوبة المشددة التى فرضتها الآية الكريمة ترجع الى بشاعة الجرم وتهديده لامن الجماعة . وقيل ان الآية نزلت فى قوم من عرينة او عكل ارتدوا عن الاسلام وقتلوا راعى رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذوا ماله . وقيل المحارب هو اللص الذى يقطع الطريق . وقيل الذى يشهر السلاح فى المصر على أهله ليلا أو نهارا . والفساد هنا هو الزنا والسرقة والقتل واهلاك الحرث والنسل .

ب ـ حروب المشركين والمرتدين :

انتقل الآن الى الكلام عن الاشتباك المسلح ذى الطبيعة الدولية اى حروب المشركين وأهل الردة . وكما وعدت فاننى سأوجز الحديث عن احكام القانون الدولى الانسانى التى تعنى بهذا الصنف من الاشتباك عن طريق عرض اهم المبادىء العامة التى تحكم ذلك الصنف من الاشتباك . ويمكن ان أقول دون أن أخشى عيب التعمى ان هذه المبادىء جميعها تنبعث فى القانون الوضعى عن مدرك عام هام تضمنته ديباجة تصريح سانت بطرسبرج سنة ١٨٦٨ وهو أن الهدف الوحيد المشروع الذى يجب على الدول ان تتوخاه فى الحرب هو اضعاف قوة العدو العسكرية . ومن ثم فان كل ما يدخل فى اطار هذا الهدف لا يناقض متطلبات القانون الدولى الانسانى أما ما يتجاوزه ولا يمنعه حكم عرفى أو وفاقى انما ينجاوز ما عبر عنه اللحقان بمبادىء الانسانية ومقتضيات الضمير العام وفى هذا المعنى يقول الهادى الكريم : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » . ومن ثم فقد منع الله عز وجل أن يتجاوز القتال أهدافه واعتبر ذلك عدوانا لا يحبه والآية صريحة فى أن هدف القتال هو دفع الاعتداء . والحق ان اصطلاح العدوان هنا هو من جوامع الكلم فى موضعه ولذا قال المفسرون ان منع الاعتداء هنا يدخل فيه ارتكاب المناهى التى نهى الاسلام المحارب المسلم عن ارتكابها على تفصيل اذكره بعد قليل . وعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « ان قوما كانوا أهل ضعف وسكنة قاتلهم أهل تجبر وعداء فاظهر اهل الضعف عليهم فعمدوا الى عدوهم فاستعملوهم وسلطوهم فاسخطوا الله عليهم الى يوم القيامة » . ويقول ابن كثير ان هذا حديث حسن ومعناه أن هؤلاء الضعفاء لما قدروا على الاقوياء فاعتدوا عليهم واستعملوهم فيما لا يليق بهم أسخطوا الله عليهم بسبب هذا الاعتداء . وفى معرض حديثى هذا نلتقى بآيات كريمة وأحاديث شريفة تزكى ما أقول اقف عن ذكرها الآن منعا التكرار واحيل اليها فيما يلى من عرض .

ان هذا هو المبدأ العام وهو الاصل الذى تبنى عليه عدة مضامين تقيد من حرية الدول فى مناخ يمكن أن أجمعها فى ثلاث : (أ) استخدام السلاح (ب) معاملة العدو فى المعركة (ج) معاملة الاسرى. واتناول فى ايجاز كلا من هذه المضامين واحدا بعد الآخر .

أ — استخدام السلاح :

تحرص الافكار الانسانية على أن تهدهد قدر الامكان من وحشية الاشتباك العسكرى . ومن بين وسائل التخفيف من غلظة الحرب تلك القيود التى تضعها على حق المحارب فى اختيار السلاح الذى يستخدمه فهى تنأى به عن أن يستخدم سلاحا يسبب من الآلام ما لا مبرر له . ولكنها لا زالت تجبن عن أن تضع قاعدة حاسمة فى هذا المجال، فالقواعد العامة التى تصوغها لتحقيق تلك الغاية واهية العبارة مفككة الصياغة. واحدث تلك القواعد ما جاءت به المادتان ٣٣ ، ٣٤ من اللحق الاول والمادة ٢٠ من اللحق الثانى . وتكاد هذه المواد ان تكرر ما جاء فى المادتين ٢٢ ، ٢٣ من اتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧ . وتتضمن هذه المواد حكمين : الاول أن حق أطراف النزاع فى اختيار وسائل وطرائق المعركة ليس بغير حدود . والصياغة على هذا النحو هى من الميوعة بحيث يلكن أن نقول انها اقرب الى النصيحة والرجاء منها الى الالزام والقضاء .

ويتعرض الحكم الثانى لبعض الاسلحة فيحرم استخدامها على نحو يضاعف من آلام المحارب بلا فائدة أو يجعل قتله محتما أيا كانت الظروف . والنص على هذا النحو يرتعد أمام الهوى الجامع للدول فهو لا يجرؤ على أن يحرم استخدام اسلحة الدمار الشامل تحريما قاطعا وانما يتحايل على ذلك بنص يترك الباب مفتوحا أمام البطش والبغى الذى قد تمارسه بعض الدول . وهنا نسمع من يقول أن تصريح سانت بطرسبرج سنة ١٨٦٨ يعتبر قيدا على حسن تقدير الدول لانه تطلب الا تتجاوز الآلام ما يكفى لاعجاز المحارب عن القتال . وعندئذ أتساءل كيف واتت الدول الشجاعة منذ قرن مضى وهى تضمن تصريح سانت بطرسبرج هذا التحديد كرغبة او امنية ثم خانتها وهى تصوغ ذلك التصريح فى نصوص قانونية آمرة ملزمة . هل تسير الانسانية فى تراحمها الى الامام ام انها تنقض غزلها من بعد قوة انكاثا .

رب قائل يتهمنى بتجاهل وفاقات دولية تحرم استخدام بعض أسلحة الدمار الشامل مثل بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٥ الذى يحرم استخدام الغازات الخانقة والسامة وما اليها من غازات وكذا اسلحة

الجراثيم والكيمياء . ولكنا لو أمعنا النظر نجد أن هذه الوفاقات تبرم لتحريم سلاح بعد أن يستخدم فعلا وتكوى البشرية بناره وأغلب الظن انها تبرم بعد أن يهتدى العالم لسلاح آخر أشد وانكى . وها نحن اليوم نشهد سفسطة بيزنطية حول تحريم الاسلحة النووية . فلا عجب اذن أن تترك المادة ٣٤ من اللحق الاول لتقدير الدول الاطراف مناسبة استخدام الاسلحة الجديدة . وما ابعد أن تتفق الدول على أمر من هذا القبيل .

لقد أطلت فى التعليق هنا ولكنى قصدت أن أوضح أن جهود القانون الدولى الانسانى فى هذا الامر لا تعدو أن تكون فقاعة لا تكاد نقترب منها حتى تنفجر . وأغلب الظن أن هذه المشكلة لم تشغل بال الفقهاء المسلمين التقليديين لانها لم تكن معروفة لديهم فالاسلحة التى جرت عادة الحروب على استخدامها وقتئذ اسلحة لم تتوفر فيها التقنية التى تجعلنا نصفها بأنها ذات تدمير شامل أو انها تحدث اضرارا تتجاوز ما هو لازم لاعجاز العدو ، أو على الاقل فان تصور هؤلاء الفقهاء لم يتطرق الى هذا الاحتمال الذى لم تثره الاحداث أمامهم .

ومع ذلك فان الفرض لم يغب عن بعض المجتهدين المتأخرين فقد قرأت عن خليل المالكى فى مختصره عن الجهاد أنه يحرم استخدام الاسلحة التى يمكن أن تنال المحارب باضرار تتجاوز ما يمكن أن يحقق لخصمه منفعة ، ويضرب لذلك مثلا يتفق مع أفق التفكير العسكرى فى زمانه فيقول ان استخدام نبل سم حرام . أى ان غمس السهم فى السم ثم قذف العدو به مسموما حرام لما يمكن أن يسببه السم من آلام لا مبرر لها لمن يصيبه السهم[٢] . ان الحكم الفقهى هنا لم يترك الامر مائعا ولم يتقاعس أمام شهوة العنف بل حدد السلاح ومنعه وجعل حكمه التحريم . ورأى هذا الفقيه تسنده الاحكام العامة فالاسلام ينهى عن الاسراف فى القتل حتى لمن جعل الله له سلطانا « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل » . وقريب من هذا ما رواه أبو هريرة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه فى بعث قتال فقال ان وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما بالنار ثم قال رسول الله حين أردنا الخروج « انى أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا وان النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموهما فاقتلوهما » . وعدول الرسول هنا عن الحرق الى القتل عندى سنة فى تحريم نيل العدو بسلاح يؤذيه بما لا مبرر له من آلام .

كما أن قول الرسول « الانصاف مأمور به فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة » هو فى تقديرى نص مباشر فيما نعرض له . واذا أخذنا برأى

خليل هذا يمكن ان نقرر بأن صياغة النص الاسلامى تحتمل ان نستعرض الاسلحة وننتقى منها ما يمكن ان ينال المحارب بآلام لا مبرر لها ثم نورده بمسماه نصا ونقرر تحريم استخدامه قطعا بلا مواربة ، وهى بذلك اكثر قابلية للضبط والدقة من النصوص الزمنية الحالية . وقد عزل عمر خالدا لكثرة قتله الاعداء وقال (ان فى سيف خالد لرهقا) وكانت تعجبه حرب عمرو بن العاص لقلة القتل فيها ويقول انها حرب رفيقة . بل ان الاسلام ذهب فى حماية الخصم ضد الآلام التى تتجاوز المطلوب حدا يمكن اذا أخذنا فى الاعتبار اننا بصدد معركة وقتال أن أصفه بالتدليل وفاق بذلك ما تتباهى به اليوم انسانية الحضارة الغربية . ففى حديث ابن حاتم عن النبى قال : اذا قاتل احدكم اخاه فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورته » ان اصابة الوجه محرمة او هى على الاقل مكروهة لغير ضرورة وهذا بعد بالسلاح عن ان يتجاوز حدود الانسانية.

فلا يذهب البعض فى نقض ما قدمت الى الزعم بأن عليا بن أبى طالب حرق قوما من انصاره . ان ما قيل من ان عليا حرق قوما — وهم السبئية اتباع ابن السوداء عبد الله بن سبأ اليهودى — لانهم كانوا يقولون ان الله حل فى على وذلك بقصد تضليل المسلمين يرد عليه الدكتور طه حسين فيما كتبه عن الفتنة الكبرى بتفنيد رصين فيقول (ان المحدثين واصحاب الجدل ينفردون من دون الطبرى واصحابه بشيء آخر فيزعمون أن ابن السوداء واتباعه ألهوا عليا وان عليا حرقهم بالنار . ولكنك تبحث عن هذا فى كتب التاريخ فلا تجد له ذكرا . وليس تحريق جماعة من الناس بالنار فى الصدر الاول من الاسلام ومن جماعة من اصحاب النبى ومن صلحاء المسلمين بالشيء الذى يغفل عنه المؤرخون فلا يذكرونه ولا يوقفونه وانما يهملونه اهمالا تاما واضيف انه قد جاء فى القرآن الكريم على لسان موسى الكليم « رب بما انعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين ».

كذلك مما تستهدفه الافكار الاسلامية فى شأن السلاح هو منع استخدام السلاح بطريقة عشوائية تنال المحارب وغير المحارب بلا تحرز وتصيب الاهداف العسكرية بلا تمييز . ومن هنا كان على المحارب التزام مزدوج :

أ — أن يفرق بين المحارب وغير المحارب ولا يوجه سلاحه الا الى المحارب .

ب — أن يفرق بين الاهداف العسكرية وغير العسكرية فلايمارس هجماته الا ضد الاهداف العسكرية . اما ان المحارب المسلم يجب ان يفرق بين المحارب وغير المحارب ففيه أثر عن الرسول فقد رأى عليه

الصلاة والسلام الناس فى بعض غزواته مجتمعين فبعث رجلا فقال انظر علام اجتمع هؤلاء فعاد فقال امراة قتيل فقال الرسول « ما كانت هذه لتقاتل » . وتعليق الرسول الكريم هذا واضح الدلالة فى ضرورة التفرقة بين المقاتل وغير المقاتل وانكار استخدام السلاح بطريقة عمياء لا تميز بين المحارب وغير المحارب .

ولذلك كان المبرر الذى انكر الرسول القتل على اساسه هو انه انصرف الى غير المحاربين . وحصل أن جارى بعض المسلمين اعداءهم فقتلوا بعض الاطفال . فقال الرسول غاضبا « ما بال أقوام جاوز بهم القتل اليوم حتى قتلوا الذرية » .

ومن ثم فان المحارب المسلم لا يصح ان يجاوز به القتل الى الحد الذى لا يفرق به بين المحارب وغير المحارب . والمحارب فى الاسلام هو من كان صالحا للقتال سواء اشترك فيه أم لم يشترك . ويفرض الاسلام على المحارب المسلم أن يضاعف من حذره اذا كان بين الاعداء مسلمون غير محاربين حتى لا يصيبهم فتصيبه من ذلك معرة واثم . وفى هذا يقول سبحانه وتعالى « ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم » .

ولعل مما يعين العدو على تميز المحارب من غير المحارب أن يلبس المحارب زيا خاصا أو يحمل شارة بذاتها . وقد روى أن الرسول كان يلبس عباءة خاصة اثناء المسيرة الحربية . ولكن لا دليل على انه كانت هناك محاولات منظمة فى عهد الرسول لتزويد كافة اعضاء الجماعة بالزى سوى انه ذكر ان المسلمين لبسوا يوم بدر علامة مميزة هى صوفة ، ولذا قال الطبرى فى تفسيره « أول ما كان الصوف ليومئذ يعنى بدرا » .

وفى التزام المحارب المسلم بالتفرقة بين الاهداف العسكرية والاغراض المدنية يقول الشافعى انه لا يرى بأسا فى أن ينصب المنجنيق على الحصن دون البيوت التى فيها مساكن . وفكرة الشافعى ألا ترمى البيوت التى فيها المساكن (الا أن يلتحم قريبا من الحصن) فكرة لا يفسرها الا التزام بقصر الهجمات على الاهداف العسكرية وحدها ما لم تكن الاغراض المدنية قريبة منها الى حد يصعب معه وقايتها . ولا ننسى ان التخريب لذات التخريب ممنوع فى الاسلام لا سيما وأن الغالب أن تعود الارض بعد الفتح الى المسلمين على تفصيل يفرق فيه الفقهاء بين ما يملكه المسلمون عنوة وما يملكونه عفوا وما يستولون عليه صلحا . والحق أن الاعتداء على الاغراض غير العسكرية دون مبرر هو صورة من صور العداون الذى حرمه الله وبعد عن القسط الذى أمر به

عز وجل « قل أمر ربى بالقسط » واعلن حبه لاهله « ان الله يحب المقسطين » والقسط هو العدل . وفى فهم معناه أورد الآية الكريمة « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » .

ب – معاملة العدو اثناء المعركة :

يتناول الكلام هنا معاملة العدو المتعلقة بشخصه كما يتناول معاملة العدو المتعلقة بماله وهذا ما أتناوله بايجاز فيما يلى :

المعاملة المتعلقة بشخص العدو

وهذه بدورها قد تكون تصرفات توجه للعدو المحارب وقد تكون تصرفات توجه للمدنيين والشعب المدنى فى اقليم العدو ، وأبدا بما يوجه للعدو المحارب :

١ – لعل أول ما يقضى به القانو نالدولى الانسانى هو أن يمتنع المحارب عن ايذاء خصمه بالقتل او الجرح أو التعذيب او سوءالمعاملة اذا ما اصبح ذلك الخصم عاجزا عن القتال سواء بالقاء سلاحه او لانه لا يملك وسيلة للدفاع عن نفسه او لأنه اسلم نفسه .

ذلك حكم اساسى من احكام القانون الدولى الانسانى سجلتهالمادة ٢٣/جـ من اتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧ واكدته المادة ٣٨ من اللحق الاول والمادة ٧ من اللحق الثانى . والحق أن القانون الدولىالانسانىالاسلامى قد عنى بذلك المبدأ عناية بالغة فكثرت فيه النصوص وتعددتالاحاديث .

فالله عز وجل يأمر المسلمين بأن يستقيموا لاعدائهم حالمايستقيم الاعداء لهم « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ان الله يحب المتقين » .

وان يميلوا الى السلم اذا مال الخصم اليه . « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » . ويمنع على المحارب المسلم السبيل على خصمه اذا ما اعتزله الخصم وكف عن القتال « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » .

وقال هشام بن حكيم : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن الله يعذب الذين يعذبون الناس فى الدنيا . ويقول عليه الصلاة والسلام « تألفوا الناس وتأنوا بهم ولا تغيروا عليهم حتىتدعوهم فما على الارض من اهل مدر ووبر . الا ان تأتونى بهم مسلمين أحبالى من أن تأتونى بنسائهم وتقتلوا رجالهم » .

اذا فهى حرب رفيقة تفضل التاليف على القتل ولا تستبيح النفس بغير ضرورة ملحقة .

٢ — ويرتبط بالمبدأ السالف حكم آخر لا يقل اهمية عنه يمنع على المقاتل ان يلجأ الى الغدر لقتل خصمه او اصابته او القبض عليه . وهذا ما تمسكت به المادتان ٢٣/ب ، ٢٤ من اتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧ وفصلته المادتان ٣٥ من اللحق الاول ، ٢١ من اللحق الثانى . وهنا تفرق قواعد القانون الدولى الانسانى بين الخديعة والغدر فتجيز الخديعة وتحرم الغدر ، والغدر كما عرفه اللحقان هو خيانة الثقة .

وتأخذ النظرية الاسلامية بتلك التفرقة . فقد وصف الرسول الكريم الحرب بأنها خدعة اذ جاء نعيم بن مسعود فى غزوة الخندق فقال يارسول الله قد اسلمت وان قومى لم يعلموا باسلامى فمرنى بما شئت . فقال الرسول : « انما انت فينا رجل واحد فخذل عنا ان استطعت فان الحرب خدعة » .

لذا يجوز قتل العدو اغتيالا ، اى على غفلة منه ، وكان الرسول يرسل من يندسون لاشاعة الهزيمة ونشر الاشاعات لتثبيط همة العدو .

ويقول النووى ان العلماء اتفقوا على جواز خداع الكفار فى الحرب كيفما امكن الا ان يكون هناك نقض عهد او امان فلا يجوز « ولاتنقضوا الايمان بعد توكيدها » .

وجاء فى النوادر السلطانية لابن شداد مثلا طريقة للخديعة هو أن يضع المحاربون خنازير على ظهر السفينة بدلا من الجنود لتضليل العدو .

ويحكى ان حجاج بن علاط السلمى اسلم وشهد خيبر مع الرسول فلما فتحت قال : يا رسول الله ان لى بمكة ما لا عند صاحبتى أم شيبة بنت ابى طلحة ومالا مفرقا فى تجار اهل مكة فأذن لى يارسول الله فأذن له . فقال انه لابد لى يارسول الله من أن أقول . قال : قل — اى انه استأذن الرسول فى ان يحتال على القوم لجمع ماله — فلما قدم مكة سأله قومها عن اخبار خيبر فقال لهم ان محمدا هزم هزيمة لم يسمعوا بمثلها قط وقتل اصحابه واسر وقالوا لا نقتله حتى نبعث به الى مكة فيقتلوه بين اظهرهم بمن اصاب من رجالهم . ففرح اهل مكة وانتهز هو الفرصة فقال لهم : اعينونى على جمع مالى بمكة على غرمائى فانى أريد ان اقدم خيبر فأصيب من فل محمد وأصحابه قبل ان يسبقنى التجار الى ما هنالك فقال : فقاموا فجمعوا لى مالى بأحث جمع سمعت به .

أما الغدر فلا يجيزه الاسلام . قال صلى الله عليه وسلم « من غشنا فليس منا ».

ولما كان أبو جندل بن سهيل فى المدينة هاربا بدينه من مشركى مكة وعلم أن الرسول سيعيده الى أهله طواعية للعهد الذى التزم به الرسول وقف فى المسلمين يسألهم أيعيدونه الى أهل الشرك فيفتتنوه فى ذانية . فقال له الرسول « انا قوم لا يصلح لهم الغدر » وهنا يقرر الرسول مبدأ هاما وهو أن الغدر لا يصلح لادارة شئون المسلمين ولا يجوز لهم التعامل به حتى ولو كان من أجل استنقاذ مسلم من بين براثن المشركين .

وقد بلغ عمر بن الخطاب ان محاربا مسلما قال لمقاتل فارسى « لا تخف » ثم قتله . فكتب عمر الى قائد الجيش « انه بلغنى أن رجالا منكم يطلبون العلج (اى الرجل الفارسى أو الرومى) حتى اذا استقر فى الجبل وامتنع فيقول له لا تخف فاذا أدركه قتله . وانى والذى نفسى بيده لا يبلغنى ان احدا فعل ذلك الا قطعت عنقه » .

ويقول الشافعى فى ذلك « ما يقبله المسلمون ويجتمعون على انه الحلال فى دار الاسلام فهو حلال فى بلاد الكفر والحرام فى دار الاسلام حرام فى دار الكفر فمن اصاب حراما فقد حده الله على ما جاء منه ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئا .

٣ — كذلك يمتنع على المحارب ان يعمل على :

أ — ابادة الخصم أو تهديده بذلك أو انكار الملجأ عليه . وهذا ما قالت به المادتان ٣٨ من اللحق الاول و ٢٢ من اللحق الثانى تدعيما لما جاء فى المادة ٢٣/د من اتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧ . فالخصم ممنوع اذا ما سلم خصمه له أو وقع خصمه فى قبضته من ان يجهز عليه كما انه ممنوع من أن يهدد الخصم بذلك ليضطره الى الاسراع بالتسليم ، فاذا عرض الخصم أن يسلم نفسه بلا قيود ولا شروط وجب أن يوفر له الملجأ . وسبق الاسلام فى هذا الخصوص واضح وجلى . فهذا يدخل فى مدلول ما قدمت من آيات كريمة تأمر بالجنوح الى السلم اذا ما جنح العدو له وانقضاء سبيل المحارب المسلم على عدوه اذا ما اعتزله عدوه والقى السلاح واستسلم .

ولم يؤثر أمر بابادة قوم أو قتلهم قتلا جماعيا بعد سحق العدو . وفى موقف الرسول من أهل مكة بعد أن فتحها الله عليه خير دليل فقد

اذهبهم جميعا طلقاء حتى أن أهلها هؤلاء عرفــوا فى التاريخ الاســلامى بالطلقاء . رب قائل يهمس بما حــدث لبنى قريظة . والقصة تبعــد الشبهة فنحن نعلم أن الرسول ائتمن بنى قريظة على حماية ظهر المسلمين فى غزوة الخنــدق وان البلاء اشتد بالمسلمين فى تلك الغــزوة حتى أن الرسول عرض على غطفان ثلث تمر المدينة ان رجعت عنه وعن أصحابه وان يهود بنى قريظة لم يتوانوا عن انتهاز هذه الفرصة للايقاع بالمسلمين بنقض عهدهم والتحالف مع المشركين . فلما زالت الغمة دعا الرسول عليا وسلمه لواءه الى بنى قريظة فلما دنا من حصونهم سمع منهم مقالة قبيحة لرسول الله ولكن الله نصره عليهم فلما أصبحــوا تواثبت الاوس فقالوا : يا رسول الله انهم موالينا دون الخــزرج وقد فعلت فى موالى اخواننا بالامس ما قد علمت (يعنون بنى قينقاع لما اطلقهم الرسول) . وانتهى الجــدل بأن قبل اليهود أن يحكم بينهم رجــل من الاوس هو سيدهم سعد بن معاذ فحكم فيهم بحكم دينهم . وحكم ما يزعمون من كتاب هو أن يقتل الرجال وتقسم الاموال وتسبى الذرارى والنســاء : فقال الرسول لقد حكمت عليهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة . بيد أن هذه السابقة ليست صورة من صور الابادة وانما هى حكم تحــكيم طلبه الخصم وارتضاه حكما وقانونا ، وهذا يتفق تماما مع القواعد التى تقررها اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ بالنسبة لاسرى الحرب وكذا الاشخاص المحميين . ثم ان الحكم لم يكن حكم الاسلام وانما حكم ما يقول به كتاب الخصم « التثنية » . أما ما ينسب الى الاسلام هنا فانما يمتدح له اذ يقبل الاسلام فى خصو متهلعد وه الذى اغرق فى الخصومة ولج فى العنــاد أن يحتكم الى قانون ذلك الخصم وشريعته . وكيف يقال غير هذا وقد قال فيهم الرسول بعد ما احترق النهار فى يوم صائف الا تجمعوا عليهم حر هذا اليوم وحر السلاح . قيلوهم حتى يبردوا وكان الرسول قد أمر نهم باحمال التمر فنثرت بين أيديهم فكانوا يكدمونها كدم الحمــود (اى يعضونها بمقدم الاسنان كما يكدم الحمــار) ثم انهم أبوا الاحتكام الى الرســـول ونحن نعلم ان حكم الرســول فى مجاوريهم السابقين من بنى النضير وبنى قينقاع كان جزاء فى المال دون الارواح .

وفيما يرويه ابو هريرة فى قصة أسردها ماله دلالته فى تأكيد حكم الاسلام . قال أبو هريرة سمعت رسول الله يقول قرصت نملة نبيا من الانبياء فأمر بقرية النمــل فأحرقت فأوحى اليــه الله أن قرصتك نملة احرقت أمة من الامم تسبح .

أما الملجأ ففيه حكم قرآنى صريح . يقول تعالى « وان أحــدا من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » . وفى شرح الآية يقول ابن كثير «وان أحدا من المشركين»

الذين أمرتك بقتالهم واحللت استباحة نفوسهم وأموالهم « استجارك » ان استأمنك اجبه الى طلبه « حتى يسمع كلام الله » اى تقرؤه عليه ويذكر فيه شيئا من الدين تقيم عليه به حجة الله . (ثم ابلغه مأمنه)(اى وهو آمن مستمر الامان حتى يرجع الى بلاده وداره ومأمنه . (ذلك بأنهم قوم لا يعلمون (أى انما شرعنا امان هؤلاء ليعلموا فى دين الله وتنتشر دعوة الله فى عباده . وسئل الاوزاعى عن الآية قال السائل : وان مأمنه ؟ أرأيت أن قال مأمنى القسطنطينية قال اذا ابلغه حصنا من حصونهم أو معقلا من معاقلهم فهو مأمنه . قال السائل فان لقيتهم سرية المسلمين فى بلادهم قبل أن يبلغوا مأمنهم قال لا يعرضون لهم . وسئل كذلك عن العدو ينزلون ارض المسلمين بأمان على أن الامان لهم حتى يصدروا راجعين حتى يواقعوا بعض جبال ارضهم ثم تضربهم الريح فتردهم فيقولون نحن على اماننا قال ارى ذلك لهم واراهم على امانهم .

والآية تجر الى حديث قصير عن الامان فالامان فى الاسلام نظام من نظم الخير التى تتميز بها احكام الاسلام عن غيرها من الاحكام . فالامان فى الاسلام يحرم به قتل ورق واسر واخذ مال . ويشترط أن يكون من مسلم عاقل مختار ويصح من احد الرعية ـ ان الفرد العادى ـ ومن امام وأمير ، ولعل الفرق بين الامانين أن امان الفرد ـ يستوى فى ذلك الحر والعبد والرجل والمراة ـ يكون لعدد صغير وهو عند الفقهاء جائز لما لا يزيد عن عشرة أشخاص أو لقافلة أو لحصن صغيرين . أما أمان الامام والامير فجائز أيا كان تعداد العدو ثم أن من حق الامام ـ فى حالة الضرورة القصوى التى تعرض المصلحة الاسلامية العليا للمخاطر أن ينقض أمان الفرد ولكنه يلتزم عندئذ بأن يعيد المؤمن الى مأمنه . ويصح الامان بكل ما يدل عليه من قول واشارة مفهومة ورسالة وكتاب فاذا قال للخصم الق سلاحك أو لا تخف فقد أمنه وان خرج الاعداء من حصنهم بناء على اشارة امان لم يجز قتلهم ويردون الى مأمنهم . وتحلو الافاضة فى احكام الامان لولا ضيق المقام .

ب ـ توقيع العقوبات الجماعية لاسيما الردع الثأرى ، وهذا حكم مستفاد من نصوص المادة ٤٦ من اتفاقية جنيف الاولى والمادة ٤٧ من الاتفاقية الثانية والمادتين ٢٠ من الملحق الاول و١٥ من الملحق الثانى .

فهذه كلها تحظر اعمال الثأر الردعى ضد الجرحى ا والمرضى او الغرقى او الافراد او السفن او المهمات التى تحميها الاتفاقيات .

ولعل الجماعة الدولية احست بعجز جهودها الانسانية فى هذا المضمار اذ راحت الامم المتحدة تصوغ معاهدة ١٩٤٨ بشأن جريمة

الابادة الجماعيـــة او ابادة الجنس البشرى وهى ما اسـميها بجريمـة « الاصطلام » وقد كنت من قبل اسميها جريمة الاثخان . (وفى اللغـة يقال اصطلهم الدهـر او الموت أو العـدو استأصلهم وأبادهم) . وقد وصفت المادة الثانية جريمة الاصطلام بأنها : ١ ــ قتل افـراد الجماعة ٢ ــ تسبيب اضرار جسدية او عقلية خطيرة لافراد الجماعة ٣ ــ فرض ظروف حياة عمدا يكون من شأنها أن تدمر وتحطم حياة الجماعة كلها أو جزءا منها ٤ ــ فرض انظمة تستهدف منع التناسـل داخل الجماعة ٥ ــ نقل اطفال الجماعة الى جماعة اخرى بالاكراه .

وحظر العقوبة الجماعية فى الاسلام حظر عام لا يخص فئة دون فئة ولا يميز فريقا على فريق لان القاعدة فى الاسلام الا تزر وازرة وزر اخرى وان الله « لا يكلف نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت »

ولا اتردد فى ا ن اقول ا ن تفصيل ما جاء فى اتفاقية جريمة الاصطلام آنفة الذكر ويندرج فيما تقبله وتؤيده النظرية الاسلامية ويمكن أن يعتبر شرحا فيها وتفصيـلا . اما بالنسبة للردع الثأرى فهناك آيات كريمـة تقرر مبادىء العقوبة : وجزاء سيئة سيئة مثلها « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة مثلها » « ون ا عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير الصابرين » « الشهر الحرم بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثـل ما اعتـدى عليكم واتقـوا الله واعلموا ان الله مع المتقين » . والآيات بمفهومها الواضح ترسى قاعـدة المعاملة بالمثـل فى العقاب ومن هنا فان المرء قد يفهم أن الآيات الكريمة تجيز للمسلمين ــ معاملة بالمثل ــ أن يمارسوا الردع الثأرى ضد العدو اذا كان لعدو يمارس ذلك ضدهم ولكن هذا الفهم تر دعليه ملاحظتان : الاولى هو أن الردع الثأرى فى معناه الحديث الذى قصـدت اليه مواد اتفاقيات القانون ا لدولى الانسانى هو تصرف غير مشروع تتخذه الدولة للثأر من دولة أخرى بقصد ان تفرض عليها قول تسوية نزاع نجم عن تصرف سابق غير مشروع ارتكبته الدولة الاخيرة . ومن ثم فان الردع الثأرى هو تصرف غير مشروع ضد تصرف غير مشروع وليس من المتصور ان تأتى القوات الاسلامية التى تتقيد بأحكام الاسلام تصرفا ضد العدو غير مشروع ببرر ان ترتكب أعمال ردع ثأرى ضدها .وتبعا فان الفرض يخرج عن نطاق التطبيق الصحيح للاحكام الاسلامية .

والملاحظة الثانية ان تطبيق قاعدة المعاملة بالمثل يقيد فى الشريعة الاسلامية بقيد هام هو انه لا يجوز للمسلم أن يجارى الاعداء فى مآثمهم . وفى ذلك يقول الشيخ محمد ابو زهرة فى كتابه عن العلاقات الدولية فى الاسـلام . وقد يعجب بعض النـاس من أن الفضيلة تحكم فى وسط

السيوف وحيث يستباح الانسان فانه حيث استبيح لا يبقى من القيود شيء يحترم ولكنا نقول انها حرب مقيدة بقانون السماء وهى حرب الفضيلة وتنهك حرماتها فى الميدان من أهلها مجاراة للمعتدين . ولذلك كانت الحرب من جانب المسلمين مقيدة بالفضيلة لا تعدوها ولو جاوز حدودها المعتدون ... واذا كان الاعداء يمثلون بالقتلى من المسلمين ويشوهون لا نفعل مثل ذلك فى قتلاهم لان النبى صلى الله عليه وسلم يقول (اياكم والمثلة) ولقد قتل المشركون فى غزوة أحد حمزة بن عبدالمطلب ومثلوا بجثته اشنع تمثيل واثر ذلك فى نفس النبى عليه الصلاة والسلام لانه عمه وأحب قرابته اليه ومع ذلك لم يفكر فى ان يمثل بأحد من قتلاهم فيما جد بعد ذلك من حروب . واذا كان الاعداء يجيعون الاسرى ويقتلونهم بالعطش فان جش الفضيلة لا يجاريهم فى ذلك لان الله تعالى أمر باكرام لاسرى والنبى صلى الله عليه وسلم نهى ان يقتل أحد آخر بالتعطيش .

جـ ـ كذلك تفرل مواعد القانون الدولى الانسانى باحترام الجرحى والمرضى والالتزام بمعاملتهم معاملة انسانية . ومن أجل هذا اضيفت الرعاية على الهيئات الطبية . ومن هذا المفهوم تستمد كثير من الاحكام التى تفرضها اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ واللحقان المكملان لها فى شأن الجرحى والمرضى والمنكوبين فى البحر والهيئات الطبية . ويكفينى فى بيان مدى احترام الاسلام لجرحى ومرضى الاعداء نأ اذكر بقصة يوسف صلاح الدين الايوبى مع ريتشارد قلب الاسد عندما أصاب الاخير مرض عضال وهو أعتى الصليبيين واقواهم ، اذ تسلل صلاح الدين الى معسكر عدوه وعالجه حتى شفى من دائه . ان عناية المسلمين فى هذه القصة لم تقتصر على من فى قبضتهم من جرحى ومرضى بل تعدت ذلك الى جرحى ومرضى العدو فى معسكره . وايا كانت بواعث هذا التصرف فليس لمثل صلاح الدين أن يفعله لو انه كان مخالفا لتعاليم الاسلام .

ولا احسب اننى أخطىء اذا قلت ان ارتكاب فعل غير مشروع ضد الجرحى والمرضى وغيرهم ممن تحميهم الاتفاقيات الزمنية لا يمكن ان تقبله النظرية الاسلامية فى نطاق ما اسلفت من بيان .

وفيما قدمت وما اذكر بعد تأييد لما اقول . وجدير بالذكر ان النظرية الاسلامية التقليدية لم تتعرض فى تفصيل لمنكوبى البحار لان انشغال المسلمين الاوائل بالحرب البرية كان محدودا ومع ذلك فانهم اعتبروا السفينة فى حكم الحصن ويطبق عليها وعلى من فيها ما يطبق على حصن العدو ، وهنا اكرر ما قدمت من نأ ما حوته الوفاقات الدولية

الانسانية في هـذا الخصوص من احكام تعتبر في مجموعها تفصيـلا في النظرية الاسلامية وتتماشى مع التطبيق العملي لاحكامها .

ويكفيني في العرض وما اسلفت قولا في المبادىء العامة التي تحكم علاقة المحارب بالمحارب وبقي في علاقة المتحاربين الشخصية ان اعرض في عجالة للمبادىء الاســاسية التي تنظم سلوك المحارب حيــال المدنيين والشعب المدني في أرض العدو .

لقد صدر في ذلك بيانان رئيسيان احدهما من رسول الله والثاني من خليفته الصديق . اما وصية رســول الله فتقول « انطلقوا باســم الله وبالله وعلى بركة رسول الله ولا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا امرأة ولا تغلوا وضموا غنائمكم واصلحوا واحسنوا ان الله يحب المحسنين . وفي هذا المعنى يقول عليه الصلاة والسلام « سيروا باســم الله وقاتلوا اعداء الله ولا تغـلوا (أي لا تخونوا) ولا تغدروا ولا تنفردوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا » .

ويوجه تعليماته الى خالد بن الوليد في احدى الغــزوات فيقول « لا تقتل زرية ولا عسيفا (اي عاملا) » . وفي هذا المفهوم يتكرر المأثور عن الرسول في تحديد مسالك الجيش الاسلامي .

اما أبو بكر فقد وقف في رجاله وجيش اسامي على اهبة الرحيل فقال : « يا ايها الناس قفوا اوصيكم بعشر فاحفظوها عني : لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا امرأة ولا تعقروا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقــرة ولا بعيرا الا اكلة وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا انفسهم في الصوامع فدعوهم وما افرغوا انفسهم له . وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنيــة فيها الوان الطعام فاذا أكلتم منها شيئا بعــد شيء فاذكروا اســم الله عليه وتلقون اقواما قد فحصوا أوساط رؤوسهم وتركوا حولها مثل العصائب فاخفقوهم بالسيف خفقا . اندفعوا باسم الله .

وليس بعد بيان رسول الله وصاحبه بيان .

وواضح من هذا البيان أن جيش الاسلام ممنوع من قتل :

١ ــ الشيخ الفاني وفي حكمــه الزمن (اي المريض الذي أقعــده المرض المزمن) الا ان يكون له رأى في الحرب ومشــورة ، فهــم بذلك

يصبحون من ائمة الكفر « فقاتلوا ائمــة الكفر انهم لا ايمــان لهم لعلهم ينتهون » . والصــحيح ان الآية عامة وان كان سبب نزولهــا مشركى قريش . وهؤلاء هم من عناهم ابو بكر فى وصيته السالفة اذ بين للجند انهم سيجدون قوما محوقة رؤوسهم ولذا نصــح الجنــد بأن يضربوا معاقل الشيطان منهم بالسيوف وقال « والله لأن اقتل رجلا منهم احب الى من ان اقتل سبعين من غيرهم » .

٢ ـ الطفل والمراة ، ويذهب نفر من الفقهاء المسلمين ـ ويجاريهم فى ذلك ما اخذت به احكام القانون الدولى الانسانى ـ الى ان حصــانة المراة والطفل مرهونة بمدى اشتراك أيهما فى الاعمال العسكرية ، ومع ذلك فقد سئل مالك عن نساء العدو وصبيانهم يكونون على الحصــون يرمون بالحجارة ويعيثون على المسلمين ايقتلون . فقال نهى رسول الله عن قتل النساء والصبيان .

٣ ـ اهل الصنائع والاجراء والاكارين (الزراع) الذين لا يقاتلون وغيرهم ممن يســيرون فى ركاب الجيش دون ان يشــتركوا فى الاعمال العدوانية كالتجار فهؤلاء جميعا يدخلون فى حكم العسيف (اى الاجير) اصلا أو حكما . لأن هؤلاء بانصرافهم الى شئون المدينة هم بناة العمران ، والحرب الاسلامية ليست لازالة العمران أو تقويض دعائمه .

٤ ـ الرهبان ويدخل فيهم كل من خالف الاسلام من اهل الصوامع وغيرهم ممن حبس نفسه من كهنة اهل الكتاب . وقد سئل الاوزاعى عن هؤلاء وعن المراة والصغير لو خيف أن يدلوا العدو هل يقتلون فقال لا حتى يدلوا ولا يقتلون على الظن . وهذه الحصانة كغــيرها مرهونة ببقاء هؤلاء فى صوامعهم وبيعهم اما اذا خرجوا الى المعركة مشتركين فى أعمال العدوان او ساعين الى فتنة الناس فانهم يتقايلون حصانتهم .

اذ كما يقول الرخسى : « ان المبيح للقتل من حيث المحاربة فاذا اغلقوا الباب على انفسهم اندفع شرهم مباشرة وتسبيبا » .

بقى ان اتكلم عن حظر حرمان المدنيين والشعب المدنى من الغذاء والشراب اللازم لبقائهم بقصد اجاعتهم أو جبرهم على الارتحــال من أماكنهم . لقد منع الاسلام ـ كما هو واضح من وصية أبى بكر ـ ذبح الحيوانات الا للاكلة اى حيث تقوم ضرورة لذلك ومنــع قتل الحيوان حرقا حفاظا على قيمته الاقتصادية من أن تهــدر دون مبرر . ذلك أن النبى نهى عن أن يقتل شىء من الدواب جبرا الا لضرورة عسكرية كان يخشى ان يقوى به العدو فيجوز عندئذ ان يقتل او يعرقب فان المسلمين

اذا خرجوا فى الغو ولم يجدوا من الطعام ما يشترونه بالثمن وان الناس لا يبيعوهم الا ان ياخذوه كرها كان لهم ذلك دفعا للضرورة وعلى سبيل الاستثناء .

واذا كان الاسلام قد أجاز قطع الماء عن العدو وجعل الدم فيه والقذرة والسمم حتى يفسده فانما قصد بذلك المحاربين وليس المدنيين . وتلك اباحة محدودة كما قدمت بضرورتها .

واذا ارتحل المسلمون وتركوا طعاما لا حاجة لهم به فلا يحرقوه الا اذا كان قوة لعدوهم ، اى انه لا يجوز لهم اعدامه الا لضرورة عسكرية. وعندما غادر الرسول مكة مهاجرا امر عليا بأن يرد الودائع الى أصحابها وهم غير مسلمين . وحصل أن اسر المسلمون ثمامة سيد يمامة فى السنة السادسة من الهجرة فأسلم واتخذ قرارا بمنع أهل مكة ما يتمونون به من حبوب عشيرته — وكانت هى المصدر الرئيسى لتموين اهل مكة — حتى يسلموا أو يأمره الرسول بغير ذلك فلما تعرضت مكة للمجاعة طلبوا رفع هذا الحظر . فكتب لثمامة بذلك بل ان الرسول نفسه ارسل لاهل مكة العجوة وقت ان كانت أعمال العداء على اشدها وامدها بمبلغ طيب من المال . ولست بحاجة الى أن أوضح أن مكة كانت فى حالة حرب مع الرسول منذ ان تركها مهاجرا الى أن دخلها فاتحا ، وفى حكم منع التخريب الذى أوجزه بعد قليل ما يكمل ما اقول .

انتقل الآن الى الكلام عن التزامات المحارب حيال اموال خصمه . ويمكن فى ايجاز بالغ ان اقول ان الالتزام الاساسى هنا هو التفرقة بين الاهداف العسكرية والاموال المدنية وحظر تخريب الاموال المدنيــة .

لقد جاءت وصية ابى بكر صريحة فى منع التخريب وليس اعلم بهدى رسول الله من صاحب رسول الله ثانى اثنين اذ هما فى الغــار . ولكن جمهرة من الفقهاء يجيزون هدم البناء وقطع الاشجار ، وحجتهم فى ذلك :

١ — جواز قطع النخل اقتداء بقوله تعالى « ما قطعتم من لينــة او تركتموها قائمة على اصولها فبأذن الله » وهؤلاء فهموا اللينة بمعنى النخــلة .

٢ — ضرب المسلمون بيوت بنى النضــير بأمر الرســول وفى ذلك يقول القرآن الكريم « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين » .

٣ — روى عن الرسول أنه امر بتحريق قصر مالك بن عوف أمير الجيوش بالطائف وأمر برمى حصن ثقيف بالمنجنيق وقطع كرومها وان اهل ثقيف عجوا عن ارادة قطعها وقالوا : كيف نعيش بعد قطعها .

وقد تناول الشيخ محمد ابو زهرة هذه الحجج بالتفنيد فقال « ان النظرة الاولى لهذه الروايات ترينا أنها لا تبيح التخريب اباحة مطلقة وذلك لان اللينة التى استشهد بها فى النص القرآنى .. ليس المراد بها النخلة وانما المراد بها الثمرة والنص القرآنى يفيد ذلك اذ يقول : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله » ولا يمكن فرض قيامها على اصولها الا اذا كانت هى الثمرة لا أصل النخلة. وقطع الثمرة لا يعد تخريبا . ثم ينتقل الى تخريب المؤمنين لبيوت بنى النضير فيقول « ان ذلك كان لانهم اتخذوها حصونا واعتصموا بها وانزلوا الاذى بالمسلمين منها فكان لابد لزوال اذاها من تخريبها أو محاولة تخريبها وكان ما فعله الصحابة على قدر الضرورة ولكنهم أى اليهود لما علموا انهم مسلموها وتاركوها أتوا عليها هدما وتخريبا » .

وأضيف أن هذا المعنى واضح فى الآية الكريمة لان التخريب لم يكن من عمل المؤمنين وحدهم بل كان باشتراك اليهود انفسهم فيه .

« أما رمى الحصون فلانها حصون وبنو ثقيف قوم غلاظ اشداء وتخريب الحصون انما يكون لاضعاف قوة العدو . اما التهديد بقطع كروم الطائف فلأنهم كانوا يتخذون منها الخمر وان النبى صلى الله عليه سلم أمر بالقطع ولم يقطع وذلك ليحملهم على التسليم فتحقن الدماء» . واقول ان هذا يضاف له انه عندما قدم الاسود الى الرسول مسلما وهو عبد ليهودى كانت معه ماشية لسيده — وذلك فى معركة خيبر — فقال له الرسول اذهب الى مكان آمن واطلقها فى طريق صاحبها .

والذى يبدو لى ان الخلاف بين من أخذ كلام أبى بكر على محله والذى أجاز ما حرمه لا يختلفون مقصدا ، فالفريق الذى يحرم انما يضع القاعدة العامة ، والفريق الذى يجيز انما يتأثر باعتبارات الضرورة العسكرية وصالح المسلمين ولا خلاف على أن الضرورات تبيح المحظورات .

وهنا أود أن اضرب مثلا لواقعة قد لا تكون وثيقة الصلة بما أقول فى فحواها ولكنى اعتقد ان لها مغزاها فى مقصودها ومعناها وهى أن الضرورة العسكرية دعت قائد المسلمين لان يحتلها فأعاد الضرائب الى أهلها لانهم جبوها لحمايتهم ولما كان ذلك لم يعد ممكنا فلا حق لهم فيها.

معاملة اسرى الحرب :

تلك صفحة مشرقة من صفحات الهدى السماوى تزدان بأحكام لما تحققها المواثيق والاعراف الدولية المعاصرة .

ونقطة البداية فى تحديد المركز القانونى للاسير هو ان الاسير فى ضمان الدولة العدو وليس فى سلطان المحارب الذى يأسره . وتلك نقطة جلاها الاسلام بقوله عز وجل « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب اوزارها » .

والآية الكريمة تأمر بالقتال الى ان يثخن المسلمون بالكفار اى يحققوا الغلبة عليهم — ثم بعد ذلك يشدون الوثاق — اى يأسرونهم . فان تحقق الاسر انتهى القتال ولا يبقى الا المن أو الفداء . ولذا فان القاعدة الاسلامية هى ان الامر بالقتال هو لغاية الاسر ثم تترك الخيار بعد ذلك للامام ، وتبعا فان الاسير فى ضمان الامام الى ان يقضى فى أمره . ولذا يقول الرسول « لا يعترض احدكم اسيراخيه فيقتله » .

ومما يستدل فى هذا الخصوص ما روى من ان عبد الله بن عامر بعث الى ابن عمر بأسير ليقتله فقال : اما والله مصرورا (أى موثوقا) فلا اقتله . يعنى انه لا يملك ان يقتله بعد شده وأسره لان أمره بهذا اصبح للامام .

ويجمع الفقهاءعلى مسئولية الآسر اذا قتل اسيره لكنهم يختلفون فى الجزاء . فيقول الاوزاعى اذا قتل الآسر اسيره قبل ابلاغ الامام عوقب واذا قتله بعد ابلاغ الامام عوقب وغرم ثمنه . ويرى الشافعى الا غرم عليه الا اذا قتل طفلا أو امراة .

بيد ان الاسر لا يسقط صفة المحارب عن الاسير ولكنه محارب عجز عن المحاربة لكونه مقهورا فى ايدينا . ولذا لابد من انهاء هذه الصفة باجراء ما . وتقول جمهرة الفقهاء أن الامام — فى انهاء الاسر — بالخيار بين أمور اربعة : المن او الفداء او القتل او الاسر . والآية التى أسلفتها صريحة فى أن مصير الاسير هو احد امرين : المن او الفداء اما القتل والاسر فاضافة منها كلام .

وفى عقيدتى أن المن على الاسير هو اول ما يجب ان ينظر فيه الامام ولا ينصرف عنه الا لاعتبارات تقضيها مصلحة المسلمين . ذلك ان الآية

الكرمية قدمت المن على الفداء فدلت بذلك على انه هو الاولى بالاتباع . ثم ان الله تعالى يقول « يأيها النبى قل لمن فى ايديكم من الاسرى ان يعلم الله فى قلوبكم يؤتكم خيرا مما اخذ منكم ويغفر لكم والله غفو ررحيم » . فاذا كان الله قد وعد من فى قلبه خير من الاسرى بعوض اكبر ومغفرة فان العبد احرى بأن يفعل ذلك فان كان هناك خير فى المن كان عليه ان يمن .

ويجوز ان يكون المن مشروطا ويجوز ان يكون غير مشروط فان كان مشروطا وجب على الاسير ان يلتزم بشرطه ذلك ان الرسول من فى معركة بدر على أبى عزة وكان شاعرا بعد ان اعطى موثقا بالا يظاهر احدا على الرسول ولكنه عاد فقدم مع المشركين فى غزوة احد ووقع اسيرا فى يد المسلمين فاسترحم الرسول ولكن الرسول أبى وقال لا والله لا تمسح عارضيك بمكة تقول سخرت بمحمد مرتين : ان المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين : ثم امر بضرب عنقه .

اما الفداء فصوره متعددة فقد يكون مالا وقد يكون عتادا وقد يكون غير ذلك . ففى بدر مثلا كان من الفداء تعليم عشرة صبية ، كما حكى عن عمر بن عبد العزيز انه اطلق سراح مائة الف اسير لقاء مدينة ببزنطية . واذا كان الفداء أسرى بأسرى فهذا ما نطلق عليه تبادل الاسرى ولا نشترط النظرية الاسلامية أن يكون التبادل عدديا بمعنى أن يكون التبادل أسيرا بأسير كما تسمح بأن الاسير المسلم فداء لغيره من المسلمين لان الرسول فدى العقيلى الذى اسلم برجلين من المسلمين . وتدل الممارسة الاسلامية على جواز الاذن لممثلى العدو بزيارة اماكن الاسرى لحصرهم والاستيثاق من صحة عددهم . كما تشير الممارسة الاسلامية فى ضرورة حماية وسائط نقل الاسرى حتى يكون ذلك مبعث اطمئنان فى الحال والاستقبال .

اما قتل الاسرى فيختلف عليه الفقهاء ، فريق يجيزه وفريق ينكره يقول الجصاص فى احكام القرآن ان فقهاء الامصار على جواز قتل الاسير لا نعلم بينهم خلافا فيه وقد تواترت الاخبار عن النبى فى قتله الاسير ويجيز الشافعى وابو يوسف القتل اذا كان فيه نظر للمسلمين من تقوية دين الله وتوهين عدده .

ولكن الجصاص فى تعميمه لم يكن دقيقا لان ابا يوسف ذكر فى كتاب الخراج ان الحجاج اتى بأسير لعبد الله بن عمر وقال له : قم فاقتله فقال بن عمر : ما بهذا أمرنا ان الله تبارك وتعالى يقول « فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء » . وان الحسن البصرى وعطاء يكرهان قتل الاسرى . بل ان من فقهاء المسلمين — مثل مجاهد ومحمد بن سيرين —

من يحرمون قتل الاسرى ويرون ان الخيار بين المن والفداء كما فعل الرسول فى اسرى بدر . وقد اتى الحجاج باسير وقال لعبد الله بن عمر قم فاقتله فقال ابن عمر ما بهذا امرنا وقرأ آية المن والفداء .

والحق أن المأثور عن الرسول قد ينهض دليلا للفريقين كل حسب فهمه فالرسول امر بقتل عقبة بن أبى معيط والنضر بن الحارث وأبىعزة الشاعر وشرط على ابن ابى الحقيقى الا يكتم شيئا فلما ظهر على خيانته وكتمانه قتله وامر بعد فتح مكة بقتل هلال بن اخطل ومقيس بن صبابة وعبد الله بن سعد بن ابى سرح وقال اقتلوهم وان وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة . ولكنه انكر على خالد بن الوليد قتل اسرى بنى خذيمة حين قالوا : صبأنا صبأنا . والآية الكريمة لم تذكر القتل عقوبة للاسير. ولذا يختلف المفسرون فى شأنها فبعضهم يقول انها نسخت وبعضهم ينفى ذلك . والامر عندى ابسط فى ان يثير البلبلة ذلك ان السوابق التى امر فيها الرسول بقتل الاسير محدودة ونادرة ولو اننا فحصناها واحدة بعد الاخرى لوجدنا ان عقوبة القتل لم تكن جزاء على الاسير لانه اسير ولا خيارا للامام فى تقرير مصير الاسير وانما كانت عقوبة عن افعال صدرت عن هؤلاء الاسرى قبل الاسر وخارج نطاق المعركة التى اسروا فيها فهى عقوبة على جريمة ارتكبوها ضد الرسول والاسلام وليست جزاء يبرره الاسر . وهذا امر توقعته واجازته المادة ٨٥ من اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب اذ تقول « اسرى الحرب الذين يحاكمون بمقتضى قوانين الدولة الحاجزة عن ذنوب اقترفوها قبل وقوعهم فى الاسر لهم حق الاستفادة بمزايا هذه الاتفاقية حتى ولو حكم عليهم » .

اما اذا لم يكن هناك من جرم اقترفه الاسير قبل وقوعه فى الاسر فان الامام لا يملك ان يأمر بقتله كخيار من بين الخيارات التى يمارسها حيال الاسرى . ولا يقال هنا ان مصلحة المسلمين قد تقتضى ذلك لان مصلحة المسلمين لا يضيرها اطلاق أسير لم يعرف عنه ما يهدد الاسلام والمسلمين فان جدت ضرورة دعت الى ذلك فان القتل هنا يكون سياسة وليس ممارسة لخيار وحق استنادا الى المبدأ الذى تقره الدول المتمدينة وهو أن الضرورات تبيح المحظورات . واغلب الظن أن هذه التفرقة لم تثر بذهن الفقهاء الذين اجازوا قتل الاسير ولعلها لم تكن واضحة تماما عندما قالوا بكراهية قتله .

ودليلى على ما اقول فى التفرقة بين معاقبة الاسير عن جرم ارتكبه قبل الاسر وبين أسير لم ينسب اليه شىء ان الرسول بكى حتى اخضلت لحيته من الدموع عندما سمع قول اخت الحارث وهى ترثى اخاها فى قصيدة مطلعها :

يا راكبا ان الاثيل مظنه   من صبح خامسة وأنت موفق

وتخاطب الرسول فيها بقولها

امحمد او لست ضن نجيبـة ... فى قومها والفحل فحل معرق
ما كان ضرك لو مننت وربمـا ... من الفتى وهو المغيظ المحنق
النضر اقرب من قتلت قرابة ... واحقهم ان كان عتـق يعتـق
أو كنت قابل فـدية فلنأتين ... بأعـز ما يغلو لديك وينفـق

وقال « لو بلغنى شعرها قبل ان اقتله لعفوت عنه » فالرسـول يتكلم هنا عن العفو ولا يكون العفو الا عن جريمة والقتال ليس جريمـة ما دام فى نطاق آدابه وحدود احكامه والاسر ليس اجراء من الاجراءات الجنائية وانما هو تحفظ على المحارب لاعجازه عن متابعة القتال . ولم يشرع الله فى القتال قتل المحـارب الا اذا قاتل فحسب « فان قاتلوكم فاقتلوهم » واذن فالعقوبة هنا لم تقرر كجزء يمكن ان يوقع على الاسير وانما كجزاء على ما اقترفه من وقع فى الاسر عن جرائمهم السابقة ولم يكن الاسر سوى ظرف أمكن الدولة الاسلامية من المجرم واوقعـه فى سلطانها . وهنا أسـوق ما قاله ابو يوسف انه احسن ما سمع فى ذلك الخصوص . يقول أبو يوسف « اذا امن المحارب لم يؤخـذ بشىء كان اصابه فى حال حربه الا ان يكون شيئا اصابه قبل ذلك فيؤخذ به » .

اذكر فى تزكية ما اقول ان قريشا بعثت فى فداء عثمان بن عبد الله والحكم بن كيسان — اللذين أسرتهما سرية عبـد الله بن جحش فقـال الرسول « لا نفديكما حتى يقدم صاحبانا » — يعنى سعد بن أبى وقاص وعتبة بن غزوان — فانا نخشاكم عليهما . « فان تقتلوهما فقتل صاحبيكم » فقد م سعد وعتبة فأفداهما رسول الله . فالتهديد بقتل الاسيرين كان تهديدا بالمعاملة بالمثل تأمينا لحياة أسيرين مسلمين ولم يكن ممارسـة لخيار يملكه الامام حيـال الاسـير . ولذلك نهى الرسـول عن قتـل ابى البختري بن هشام لانه كان اكف الناس عنه وهو بمكة كان لا يؤذيه و يبلغه عنه شىء يكرهه أما عقبة بن ابى معيط فقد سأل الرسول عندما امر الرسـول بقتله قال اتقتلنى يا محمـد من بين قريش ؟ قال : نعم اتدرون ما صنع هذا بى ؟ جاء وانا ساجد خلف المقام فوضع رجليه على عنقى وغمزها فما رفعها حتى ظننت ان عينى ستندران وجاء مرة اخرى بسلا شاة فالقاه على رأسى وانا سـاجد فجاءت فاطمـة فغسلته عن رأسى . وان انتقاء عقبة من بين الاسرى وقتله لم يكن سابقة فى تقـرير حق الامام فى قتل الاسرى وانما كان عقوبة على ما سبق فيه من اعتداء على الرسول وكذلك كان النضر بن الحارث من شر عباد الله واكثرهم كفرا وعنادا وهذان هما فقط الشخصان اللذان قتلا من بين أسرى بدر فى حين أطلق بعض أسرى بدر بلا فداء منهم ابو العاص الربيع الاموى

وابو عزة الشاعر . والحق ان الفطرة وهى فلسفة الاسلام — لا تقبل أن يتدرج حق الامام بين المن والقتل استنادا الى مبرر واحد هو الاسر لان المن والفداء ليس عقوبة اما القتل فهو عقوبة والاسر ليس جريمة وانما هو اجراء تسند عليه ظروف الحرب ووسيلة من وسائل اعجاز الخصم عن متابعة القتال وهو بذلك يفقد مبرراته عندما تضع الحرب اوزارها ، ولا يتفق القتل مصيرا للاسير مع الحكمة من الأسر .

وحق الدولة فى أن تمتد باختصاصها الشخصى لتعاقب على جرائمهم ارتكبت خارج اقليمها ولكنها تمس امنها ونظامها العام ليس بالامر المنكور بل ان الممارسة الدولية تؤكد هذا الحق وتثبته بل لا اغالى اذا قلت ان من قتل من الاسرى ارتكب ما يمكن أن يعتبره الفقه الاسلامى جريمة حرب وجريمة ضد الانسانية . واذا كان الفقهاء قد اختلفوا حول قتل الاسير — على ما فصلت آنفا فان اجماعهم منعقدا على أن من أسر من المشركين فاسلم فان الاسلام يحقن دمه .

اما القول بأن آية المن والفداء قد نسخت فهو عندى قول مهدور بقول من أن أنكر ذلك . ويبدو أن القائلين بالنسخ يستندون الى الآيات التى جاءت فى صدر سورة التوبة ومنها قوله سبحانه وتعالى « فاذا انسلخ الاشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم » . والذى يقرأ الآيات السابقة على تلك الآية ينتهى الى أمر بعيد كل البعد عما تصوره الفقهاء القائلون بالنسخ . ذلك ان المشركين كانوا يحجون مع المسلمين بناء على عهد عاهدهم عليه المسلمون فأراد الله استخلاص بيته الكريم لعباده المؤمنين وتطهيره من نجس المشركين فأنزل الآيات تضع حدا لذلك العهد وتأمر بقتل من يوجد من المشركين بعد ذلك فى الحرم المكى الطاهر . وتأمر المسلمين بأخذ المشركين وحصرهم ، اى اسرهم وحصارهم ، وليس فى الآية او فى غيرها من الآيات ما يضيف الى المن و الفداء حقا جديدا بالقتل او غيره من جزاء . وفهمى للآيات على هذا النحو مستمد من عبارة الآيات فضلا على أن الرسول بعث عليا — وفى قول آخر أن أبى بكر الذى كان أميرا على الحج عامئذ هو الذى بعث مؤذنين — يؤذنون بمنى بأربع « لا يدخل الجنة الا نفس مؤمنة ولا يطوف بالبيت عريان ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فعده الى مدته ولا يحج المشركون والمسلمون بعد عامهم هذا » .

والقول عندى أن من قال بالنسخ لم يتبين دقة التفرقة التى قدمتها بين القتل لجرم والمن والفداء لاسر .

ولنا أن نتصور — اذا أخذنا بقول من يجيزون القتل اطلاقا — ماذا

يقال عن الاسلام لو ان صلاح الدين الايوبى عندما اسر عددا كبيرا من الصليبيين ولم يجد لديه طعاما يكفيهم كان قد قتلهم بدلا من ان يطلق سراحهم كما فعل واطلاق سراح هذا العدد من المحاربين الاعداء فيه تهديد للمسلمين لو أنهم عادوا الى صفوف قواتهم ولكنا نذكر الآن هذه السابقة برؤوس شامخة تدليلا على عمق احترام الانسانية فى النظرية الاسلامية التى فرضت على القائد المسلم أن يطلق أعداءه ليقتلهم فى ساحة الوغى وليس وهم أسرى فى يديه جائعون . اما قصة بنى قريظة فقد قدمت أنهم ليسوا باسرى .

بقيت كلمة فى الاسترقاق والاسترقاق قضية يسىء الكثيرون فهم موقف الاسلام منها فكيف يأخذ الاسلام بنظام الاسترقاق والقرآن يخبرنا عن سجود الملائكة لانسانية آدم . ثم أن من مسلمات الاسلام ان الاصل ف الانسان هو الحرية والمساواة فلا فضل لعربى على اعجمى ولا لابيض ، اسود الا بالتقوى وان لا اكراه فى الدين ولا جدال الا بالتى هى سن . وتوضيح هذ الامر بسيط ذلك ان ظروف الحياة قد تفرض علينا — كما اسلفت — ان نخوض غمار الحرب مع اعدائنا وعندئذ ضها طبقا لآداب سماوية تجعل من الاسر وضعا مؤقتا تقتضيه ظروف ودواعى القتال . وهذا الامر المؤقت لابد له من نهاية . وذلك ستلزم تقرير مصير الاسير . وفى تقرير هذا المصير نستشعر ان الاسترقاق ل النظرية الاسلامية من باب خلفى فتحته رواسب العصور المنحدرة، لذا جاءت عبارات القرآن فى شأنه بصيغة الماضى . ولا احسب أن هذا الباب الخلفى سوى الواقع الدولى فى حقبة بعينها كان فيها الرق نظاما جاريا وعملا ساريا اكتوى به المسلمون فاسترق اسراهم وبيعوا فى الاسواق . ويحكى ابن جبير فى رحلته عن الرقيق المسلمين من الاطفال والنساء الذين يقاسون شظف العيش فى أسواق ايطاليا . ومن ثم فلم يكن امام المسلمين سوى المعاملة بالمثل ولكنها كانت معاملة بالمثل فى اباحة الاسترقاق فقط وكان البون شاسعا بين انسانية الرق فى الاسلام وبربريته لدى الاعداء . اما والرق نظام طارىء على الاسلام فطبعى ان يزول بزوال مبرراته وينقضى بانقضاء مسبباته . ولما كانت الجماعة الدولية تشجب الرق اليوم ولا تقره فلا مراء أن يسقط الرق من بين خيارات الإمام فى معاملة الاسرى . واذن فلا يجوز للمسلمين اليوم ان يسترقوا اسراهم والا خرجوا عن حكم دينهم .

وحيث يكون الرق مباحا فان الاسلام يحيطه بسياج من انسانية فياضة ورقة بالغة تكاد تسمو بالاسير الى مستوى سيده فهو ليس بالعبد وانما يطلق عليه الفتى أو الغلام فقد كان الرسول ينصح بقوله « لا تقل عبدى وامتى ولكن قل فتاى وفتاتى » و، القرآن الكريم

« فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات » . وينصح امامته للصلاة وكان للسيدة عائشة عبد يؤمها فى الصلاة . وفى تكريمه يقول القرآن الكريم « ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا» ويقول الرسول « استوصوا بالاسارى خيرا » . وبلغ من مجاملة المسلمين لاسرى بدر أن كانوا يطعمونهم التمر ويأكلون هم الخبز .

روى عن ابى ذر انه سئل لم لا يأخذ برد غلامه الى برده فيكون حله ويكسوه ثوبا غيره فقال : سمعت رسول الله يقول : هم اخوانكم جعلهم الله تحت ايديكم فمن كان تحت أيديكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليكسه مما يكتسي ولا يكلفه ما يغلبه فان كلفه ما يغلبه فليعنه » .

ويقول ابو يوسف بحسن معاملتهم وتقديم الطعام واللباس لهم على نفقة الدولة « انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا » .

ولما كان يوم بدر اتى بأسارى واتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فكساه النبى قميص عبد الله بن ابى . ولعل الامر كان كما قال عينية من أنه كانت للعباس — وهو عم النبى — يد عند الرسول فأراد أن يكافئه ، ولكنها مع ذلك سابقة وسنة عمن لا ينطق عن الهوى .

وقد منع الاسلام ايذاء الرقيق حتى انه جعل كفارة الرقيق الذى يظلم أن يعتقه سيده كما سمح للرقيق بأن يكاتب سيده على حريته ووضع لذلك أحكاما تكاد تفرض ارادة الرقيق على سيده « فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا » . وتصبح الامة أم الولد حرة بموت سيدها فقد حررها ولدها .

واذا كان اسلام الرقيق لا يرفع الرق عنه خشية الاعيب المنافقين فان الاسلام قد ضيق منافذ الرق وفتح ابواب العتق على مصراعيها وكأنه يريد لهذا النظام أن يندثر تلقائيا .

ان الرق فى الاسلام نظام لا يشفى فى بيانه بضعة أسطر بيد أن تفصيل احكامه يخرج عن نطاق هذا البحث ولذا اجتزىء بما قدمت ، وما قصدت الا أن اوضح أن الرق نظام طرأ على النظرية الاسلامية فتلقته بمفهوم انسانى صادق وشكلته فى اطار سام نبيل يجعل الرق من الرقة وليس من الاسترقاق . فلا عجب ان يذكر الرسول الرقيق وهو على فراش الموت فيهيب بامته قائلا « اتقوا الله فى الضعيفين المراة والرقيق » .

ولما كان تقرير مصير الاسير قد لا يلمر به الامام الا بعد فترة من الزمن فان الاسير يحتاج الى ضمانات تحميه اثناء تلك الفترة . وقد يكون من المستحب ان أمر على بعض تلك الضمانات فى عجالة .

ولعل اول تلك الضمانات هو احترام شخص الاسير وشرفه وتبعا لا يجوز تعذيبه . وقد روى عن الرسول أنه قال « ان الله يعذب الذين يعذبون الناس فى الدنيا » . ونهى عن المثلة ولو كانت فى كلب عقور . ولم يرض بتعذيب ، فقد أسر فى غزوة بدر سهل بن عمر العامرى وكان خطيبا مفوها اوقف بلاغته على محاربة الرسول ودعوته فقال عمر بن الخطاب لرسول الله : دعنى أنزع ثنيتى سهيل بن عمر فلا يقوم عليك خطيبا فى موطن ابدا . فقال الرسول الكريم « لا امثل به فيمثل الله تعالى بى وان كنت نبيا » .

ولم يحتمل الرسول انين الاسرى فقد بات ساهرا فقيل ما سهرك يارسول الله فقال « لأنين العباسى » فقام رجل وارخى وثاقه وفعل ذلك بالاسارى كلهم . ومر بلال بامراتين يهوديتين اسرتا بعد القتال تبكيان على القتلى وكان فيهم اقرباؤهما فأخذت احداهما تصرخ وتحثو التراب على رأسها . فقال الرسول لبلال « أنزعت منك الرحمة يا بلال حتى تمر بامراتين تبكيان على قتلى رجالهما » .

ولا يجوز قتل الرهائن حتى ولو قتل العدو رهائن المسلمين . والرهائن هنا ليسوا هم الرهائن الذين تمنع القوانين المعاصرة اخذهم وانما هم فئة يدخلون فى امان المسلمين تأمينا للوفاء بالتزام ويكون اخذهم رضاء واتفاقا .

أما شرف الاسير فاذكر فيه على سبيل المثال تحريم وطء الجارية من السبى حتى تقسم الغنيمة ومن زنى بالاسيرة يعاقب تعزيرا ويغرم مهر المثل ويضاف الى الغنيمة . وقد انتهيت فى هذا البحث الى عدم جواز قتل الاسير باسره .

كذلك تقضى الاصول الانسانية بالمحافظة قدر الامكان على وحدة الاسرة فى حالة الاسر ولذا يجمع الفقهاء على عدم جواز التفريق بين الطفل الذى لم يثغر ولم يبلغ سن سبع سنين وبين أمه ولكن البعض يجيز التفرقة بين الزوج وزوجه فى قسمة السبى او فى البيع . واذا أراد مراسلة اسرته فله ذلك لأن ضمان المراسلة من ضمان الرسل .

كذا لا يجوز التمييز بين الاسرى فى المعاملة لأى سبب كان والاسلام

فى ذلك صريح فكلنا لآدم وآدم من تراب . بيد ان المساواة فى الانسانية لا تعنى المساواة فى الاوضاع الاجتماعية . واشارات القرآن فى ذلك متعددة « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض » . و « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض » . « أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده » . « وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا » .

ذلك ان واقعية الاسلام تمنعنا من ان نحلق فى الخيال فنسوى بين الاسرى بغض النظر عن رتبهم ومنزلتهم الاجتماعية ما دمنا قد وفرنا لكل ما تتطلبه اعتبارات الانسانية ولذا نقرأ فى خطط المقريزى — بمناسبة اسر ابنة المقوقس — ان لاولاد الملوك شأنا ليس لغيرهن . ويروى عن الرسول انه قال « ارحموا عزيز قوم ذل » . ويورد ابن عساكر فى البيان والتبيين ان الرسول قال « اذا اتاكم كريم قوم فأكرموه » . وتبعا فان النظرية الاسلامية تحب ان تكون سبل الراحة على قدر الاسير ، ما دام الحد الانسانى مكفول . والحق ان خطر التمييز اقتصر فى المراحل الاولى من القانون الدولى الانسانى على منع التمييز بسبب الجنسية فحسب ولكن دائرة معايير منع الخطر اتسعت . ومع ذلك فان المادتين ١٦ ، ٤٥ من اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب تقرران وجوب معاملة الضباط ومن فى حكمهم من الاسرى بالاعتبار اللازم لرتبهم وسنهم .

واذا هرب الاسير وبلغ مأمنه اصبح حرا الا ان يكون عليه عهد فهو ملزم بالوفاء به لان الاسلام يلفظ الخيانة « ان الله لا يحب الخائنين » .

خاتمـــة

ذلك نذر يسير مما تفيض به احكام القانون الدولى الانسانى اوجزته فى حدود ما يسمح به البحث ويحتمله المقام . وهى - كما اسلفت - احكام لها صفة النظام العام . ولا يغنى المسلم فى مخالفتها ان يتعلل بأمر رئيسه لأن القاعدة الاسلامية تجعل من المحارب مسئولا مسئولية شخصية عن تنفيذ أحكام القانون الدولى الانسانى ، اذ لا طاعة لمخلوق فى معصيته . روى أن علقمة بن المجـزز أرســل فى اثر القوم بعد يوم « ذو الفرد » ولكن الرسول استدعاه مع بعض القوة وعين على باقيهـا عبد الله بن حذافة الشامى . وبينما هم فى الطريق اوقد نارا وقال لهم: بحق ما لى عليكم من طاعة فانى آمركم أن تقفزوا فى النار فلما استبعد بعضهم لذلك ضحك وقال : أمكثوا فى اماكنكم انما كنت امزح . فلما نمى الخـبر الى الرســول قال « اذا امركم أحـد بأمر غير جائز فـلا تطيعوه » .

وأختم هذا البحث بقوله عز وجل « الذين آمنوا يقاتلون فى سبيل الله والذين كفروا يقاتلون فى سبيل الطاغوت » صدق الله العظيم .

القانون الانسانى والقوات المسلحة

العميد / سيد هاشم

تمهيــــد :

ان المتامل لتاريخ الانسان يلاحظ انه دائما عاش فى وسط جماعة ومن هنا يقال ان الانسان اجتماعى بطبعه . على ان ثمة ظاهرة أخرى قد واكبت وجود الجماعات الانسانية فى اشكالها المختلفة والمتطورة ، سواء تمثلت فى شكل عشائر او قبائل او مقاطعات او دول وامبراطوريات ونقصد بها ظاهرة صراع القوة بين الجماعات المتجاورة انعكاسا لاختلاف المصالح المتنوعة وخاصة المصالح الاقتصادية . حتى ذهب البعض الى القول بأن الانسان محارب بطبعه (١) .

ولعل الشاهد على ما نقول ما ذكره المؤرخ ويل ديورانت فى موسوعته التاريخية العملاقة « تاريخ الحضارة » (٢) ، حيث استعرض فيها تاريخ الجماعات الانسانية فى أماكن تجمعها على الارض فى شكلها الحالى وخلص الى مجموعة من النتائج الهامة :

- ان الجماعات البشرية الاولى فى المناطق الجنوبية كانت اسبق فى الحضارة الاولى حيث استأنست الحيوان وزرعت الارض وقامت على تخزين الحبوب لموسم الشتاء وكانت الجماعات البشرية التى تقطن المناطق الشمالية أقل حضارة واكتفت بأن تغير على اهل الجنوب وكان اهل الشمال اكثر قوة واقوى فى فنون القتال .

- ان العلاقات بين الجماعات البشرية المختلفة كان يسودها جو الحرب والنزاعات المسلحة فى معظم الاوقات ، وكثيرا ما قامت الحروب واستمرت ولم يتحقق السلام الا فى فترات قليلة وقصيرة حين كانت احدى الجماعات تفرض زعامتها بالقوة على الجماعات المجاورة أو يتحقق التوازن فى موازين القوة بين جماعتين متجاورتين متكافئتين .

---

(1) Lecture By Dr. Fasil Nahum, on the third African Seminar on International Humanitarian Law on November 1981; Protection of war Victims.

(٢) ويل ديورانت « تاريخ الحضارة » .

فى ضوء هذا الواقع التاريخى لنا أن نتصور شكل العلاقات التى تربط جماعات الدول ، وكيف انها تعكس واقع الصراع بينها ومن ثم علاقات المقاتلين بعضهم ببعض حيث لم يكن ينظمها قانون أو عرف ولم تحكمها ضوابط .

ثم تهب رياح التطور عبر حقب زمنية متلاحقة تحمل التغيير فى شكل تكوين الجماعات الانسانية — ولها مواقع دراسية اخرى —حتى نصل الى شكل الدولة بوضعها المعاصر ، وفى الجانب الآخر من صور التطور يتغير شكل العلاقات بين الجماعات الانسانية التى انتظم عقدها فى شكل الدولة حتى امسينا وبين جنبات هذه الدول قانون ينظم العلاقات بينها وهو ما يعرف بالقانون الدولى العام نسبة الى الدولة .

ثم نصبح على تطور جديد ، فالعلاقات بين الجماعات البشرية لم تعد قاصرة على تلك القائمة بين الدول أعضاء الجماعة الدولية ، ولكن هناك فى ساحة العلاقات تنظيمات مختلفة ومنظمات متعددة ، بعضها منظمات دولية حكومية والبعض الآخر منظمات دولية غير حكومية ، والملاحظ أن هذه المنظمات بنوعيها قد واكبت نشوء هيئة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها (١) . والتى لعبت جميعها دورا بارزا فى تطوير القواعد المنظمة لعلاقات المقاتلين .

خطة البحث :

يقصر المجال عن تقديم دراسة تفصيلية عن الصلة الوثيقة بين القانون الانسانى والقوات المسلحة . ونحصر ما نقدمه فى نقاط البحث التالية : —

— التعريف بالقانون الانسانى وصلته بكل من القانون الدولى العام وقانون الحرب .

— حقوق ضحايا النزاعات المسلحة من خلال دراسة تفصيلية لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ الخاصة بأسرى الحرب .

— مناقشة فكرة الجزاء فى القانون الانسانى .

---

(١) د. صلاح عامر « قانون التنظيم الدولى » النظرية العامة . دار النهضة . طبعة ١٩٨١ ص ٣٦ وما بعدها . حيث اشار الى ان عدد المنظمات الدولية الحكومية وصل الى ٣٠٨ منظمة ، وغير الحكومية ٢٤٠١ منظمة حتى عام ١٩٧٦ م .

اولا : التعريف بالقانون الانسانى

يكاد يتفق الفكر السلفى بشأن تعريف القانون الدولى العام بانه « مجموعة القواعد التى تنظم العلاقات بين الدول وتحـدد حقوق كل منها وواجباتها » (١) .

ولعل التسمية السابقة لمجموعة من القواعد القانونية التى تنظم علاقات محددة ، تعنى انه فى اطار هذا القانون تعتبر الدولة هى شخص القانون الدولى الاول . ثم يأتى السؤال التالى حول اعتبار الدولة هى شخص القانون الدولى الوحيد .

والواقع أن فقهاء القـانون الدولى قد اختلفوا حـول وجود اشخـاص آخرين غير الدولة فى اطار القـانون الدولى . ونعنى بذلك وجود أشخاص لهم الصفة القانونية بمعنى أن تكون لهم حقوق قانونية وعليهم ما يقابلها من التزامات .و لقـد كان الفكر القـديم يقصر على الدولة فكرة الاشخاص المخاطبون بأحكام القانون الدولى ، مع النظر لوضعية خاصة لشخصية البابا والهيئات الدولية المختلفة . الا انه مع التطور فى مجال العلاقات الدولية وتكوين هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ونشوء العديد من المنظمات الدولية الاقليمية أو المتخصصة ومع تطور العلاقات بين الجماعات الانسانية وثورة وسائل المواصلات كل ذلك عكس تطورا فى النظرة الى دائرة اشخاص القانون الدولى التى اصبحت فى الفكر الحـديث تشكل اشخاصـا غير الدول ونعنى بهـا الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية التى اصبحت لا غنى عنها فى تنظيم العلاقات الدولية .

ولم يقف الحـال عنـد حد تصـور وجود قانون للتنظيم الدولى يتناول أوضاع المنظمات والهيئات الدولية ويعـالج أوضـاع المجتمع الدولى ونظمه العامة الاساسية ويعتبر بذلك جزءا من القانون الدولى العام (٢) . بل ان الفكر فى مجال القانون الدولى العام قد أصبح يتناول مركز الفرد بوصفه عضوا فى المجتمع الانسانى . ونوقشت الشخصية الدولية للفرد من خلال واقعيـة مؤداها أن الكثير من أحكام القـانون الدولى العام الوضعية أصبحت تهـدف الى حمـاية الفرد من تعسف المجتمع البشرى وفى المقابل حماية مصالح الجماعة من بعض تصرفات

---

(١) د. على صادق أبو هيف . القانون الدولى العام . منشأة المعارف ١٩٧٥ ص ١٨ .

(٢) د. صلاح عامر ، المرجع السابق ص ١٨ .

الفرد ، وبذلك اصبح للفرد حقوق وعليه واجبات تستند كل منها الى نصوص القانون الدولى العام (١) .

علاقة النزاعات المسلحة بحقوق الانسان :

مع تطور الاختراعات الحديثة وظهور أسلحة الفتك المتطورة يمكن أن نتصور شكل المعركة الحديثة من توافر وسائل الدمار التى استحدثتها التكنولوجيا ولعله ليس بعيدا عن ذاكرة الجنس البشرى خبرات الحرب العالمية الثانية التى ارتبطت بالكثير من الجرائم التى ارتكبت خلال المعارك اشباعا لنزاعات عنصرية اجرامية (٢) . دون أن يكون لها مبرر من ضرورات الحرب . أهدرت الحياة بغير مبرر ، وتم القتل بوسائل تعذيب وحشية من قتل بالجملة رميا بالرصاص أو الغاز الخانق وافران الحرق . وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى كان التفكير فى عقاب المسئولين عن هذه الجرائم التى ارتكبت بحقوق الانسان فصدر ميثاق لندن فى الثامن من اغسطس عام ١٩٤٥ والذى تقرر فيه انشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمى الحرب . وشكلت محكمة نورمبرج الشهيرة التى أجرت محاكمة القادة والسياسيين العسكريين والاقتصاديين للرايخ الثالث . كما شكلت محكمة دولية اخرى فى طوكيو عام ١٩٤٦م ، لمحاكمة مجرمى الحرب اليابانيين الذين ارتكبوا جرائم ضد قانون الحرب والقانون الانسانى . فما هو القانون الانسانى ؟

القانون الدولى الانسانى بمعناه العام :

لكى نصل الى تحديد بالمقصود بمعنى القانون الانسانى لابد من وجود تفرقة بين مجموعة من المصطلحات القانونية المرتبطة بهذا المعنى والتى نرى ضرورة سبر غورها لامكان ايجاد تحديد لمعنى القانون الدولى الانسانى
International Humanitarian Law
ولعله منذ البداية يتعين النظر الى القانون الدولى الانسانى نظرة شاملة يمكن بمقتضاها تعريفه بانه « مجموعة القواعد القانونية المكتوبة وغير المكتوبة والتى تكفل احترام الانسان وتمثل قوة نافذة للتقدم الاجتماعى (٣) .

---

(١) د. على صادق ابو هيف ، المرجع السابق ص ٢٧٥

(٢) د. على صادق ابو هيف ، المرجع السابق ص ٢٨٤

(٣) Published by the I.C.R.C. Commentary on the out-line of a Cource on International Humanitarian Law Course Given at University of Genéve.

هذا المعنى العريض لتعريف القانون الدولى الانسانى لا يقتصر على مجموعة القواعد القانونية التى تنظم حقوق المقاتلين فى النزاعات المسلحة وانما تشمل ايضا القوانين التى تنظم الحقوق الطبيعية الاساسية المتصلة بالانسان بصفته كانسان من ذلك الوثيقة الدولية المتضمنة الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية .

ويدخل ضمن هذا التعريف ايضا مجموعتين من القوانين ، الاولى المنظمة لقانون الحرب والقيود التى ينبغى ان يلزم بها المحاربون والثانية المنظمة لحقوق ضحايا النزاعات المسلحة وهى تلك التى نعنى بها القانون الانسانى بمعناه الضيق . فما هو اذن تعريف كل من قانون الحرب والقانون الانسانى بمعناه الضيق .

تعريف قانون الحرب :

انكر كثير من الفقهاء ان يكون للحرب قانون . ذلك أن الحرب عمل غير مشروع تحرمه المواثيق الدولية المعاصرة ، فضلا عن أن المنطق هو معارضة القانون للحرب باعتبار أن الحرب هى تحكيم للقوة بدلا من القانون .

الا اننا قد لاحظنا ان ظاهرة الصراعات المسلحة بين الجماعات الانسانية تكاد تواكب وجود الانسان على ارض فى كل زمان ومكان .

وطالما كانت الحروب ظاهرة اجتماعية فقد تدخل القانون بمصادره المختلفة ليخضعها لضوابط تقوم على فكرتين أساسيتين(١) :

الاولى : —

وهى فكرة الضرورة : وتبيح استعمال وسائل العنف والخداع بالقدر الضرورى لفرض الاستسلام على العدو .

الثانية :

فكرة الانسانية : وهى قصر القتال ضد المحاربين دون غيرهم .

---

(١) سيد هاشم : مذكرات فى القانون الدولى العام لطلبة الكلية الفنية العسكرية ص ١٤٠.

وعلى ذلك يمكن تحديد قانون الحرب بأنه مجموعة القواعد القانونية التى تضع قيودا على المقاتلين عند استعمالهم وسائل القوة والتى تفرض الالتزام بجنب ايذاء غير المقاتلين .

ويمكن القول بأن مجموعة القواعد القانونية التى تنظم قواعد الحرب قد أقرتها مجموعة من الاتفاقيات الدولية . أهمها اتفاقيتى الحرب البرية والبحرية اللتين أسفر عنها مؤتمرا لاهاى سنتى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ (١) . ومن هنا فانه كثيرا ما يطلق على قانون الحرب اسم قانون لاهاى (٢) The Law of the Hague or law of war.

وفى النهاية ، فحيث حرم ميثاق الامم المتحدة فى مادته الثانية استعمال القوة أو التهديد باستعمالها فى العلاقات الدولية وفرض على الدول الاعضاء أن يتوسلوا بالطرق السلمية لفض منازعاتهم على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولى عرضة للخطر وأعطى لمجلس الامن سلطة التدخل فى أى نزاع يخشى منه قيام حرب ، فان كثيرا من فقهاء القانون الدولى قد عدلوا عن استعمال لفظة قانون الحرب مفضلين الاشارة اليه بقانون النزاعات المسلحة (٣) .

تعريف القانون الانسانى بمعناه الضيق : — Humanitarian Law.

ذهب فريق من الفقهاء الى تعريف للقانون الانسانى بمعناه الضيق بأنه « مجموعة القواعد القانونية التى تنظم حقوق ضحايا العمليات العسكرية بتوفير الحماية للاشخاص الذين ليس لهم دور فى العمليات العسكرية » .

وتقوم فلسفة القانون الانسانى على القيم الاجتماعية والتى تلخصها الحكمة القديمة (٤) Do unto Others as you Would that others do unto you. والتى يمكن تشابه القول الشائع فى العربية « حب لاخيك ما تحب لنفسك » .

---

(١) كانت اولى المعاهدات تصريح باريس البحرى ١٨٥٦ ثم تصريح سانت بطرسبورج ١٩٦٨ بتحريم استعمال الرصاص المتفجر ... الخ .

(٢) Commentary on the outline of the Course on International Humanitarian Law Former ref.

(٣) انظر فى هذا المعنى د. صلاح عامر : مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة . دار الفكر العربى ١٩٧٦ ص ٨ وما بعدها .

(٤) Commentary on the outline of A course on international Humanitarian Law Former ref.

وينظم القانون الانسانى تحديدا مفصلا لحقوق ضحايا العمليات العسكرية والتى لم ينشأ من فراغ ، فقد بدات بمجموعة من القيم الدينية والاخلاقية ثم تطورت الى مجموعة حقوق ثابتة قررتها اتفاقيات دولية تعارف المجتمع على تسميتها اتفاقات جنيف او قانون جنيف .
The law of Geneva, or, Humanitarian Law.

واذا كان هذا الراى محل نظر لتداخل الموضوعات القانونية التى تتولى تنظيم كل من حقوق المقاتلين وضحايا المنازعات المسلحة سواء فى اتفاقيات جنيف او اتفاقيات لاهاى ، خاصة بعد صدور البروتوكولين المكملين لاحكام اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ فى عام ١٩٧٧ . فقد بقى لهذا الراى قيمة نظرية فى تقسيم الموضوعات الدراسية حال عرضها للجنة .

وسوف نتناول فى هذه الدراسة تحديدا لهذا القانون وتطوره ومصادره المختلفة بصورة اكثر تفصيلا .

ثانيا : حقوق ضحايا النزاعات المسلحة

تقديم : ـ

لاحظنا كيف عدل الفقه عن استعمال كلمة الحرب الى تعبير النزاعات المسلحة وكان وراء ذلك عدة اعتبارات منها تحريم الحروب ـ دون تفرقة بين أنواعها ـ وفقا لميثاق الامم المتحدة ـ ولان الحرب وفق المتعارف عليه فقها وقانونا ، كان هو حالة النزاع المسلح بين الدول دون أن تشمل صور النزاعات المسلحة الاخرى ، التى لا يكون اطرافها دولا ، ومن ثم فقد حرمت اطراف مثل هذا النزاع من الحماية التى اصبغها القانون الدولى لاطراف النزاع ، وقد استعملت المحكمة الدائمة للعدل الدولى اصطلاح « النزاع المسلح » Armed Conflict للتعبير عن حالة الحرب بين روسيا وبولندا فى قضية ويمبلدون عام ١٩٢٣ (١) .

كما لاحظنا أنه قد ظهرت تقسيمات قانونية تندرج تحت القانون الدولى العام بعضها ينظم ما يمكن أن يعالج التنظيمات الدولية ، والبعض الآخر يعالج قانون النزاعات المسلحة ، بل أن هذا الاخير قد انقسم بدوره الى جزأين أحدهما يعالج القيود التى تفرض على المقاتلين law of war والآخر يعالج ضحايا النزاعات المسلحة Humanitarian law (٢) . ولقد أخذنا بالتقسيم الاخير لقانون النزاعات المسلحة عند تعريفنا لكل من قانون الحرب والقانون الانسانى على ما سبق ايضاحه فى الجزء الاول .

كذلك بات واضحا أن القانون الانسانى الذى نعنيه ، هو ذلك القانون الذى ينظم حقوق ضحايا النزاعات المسلحة وبين المعاملة الواجبة لهم والتى نجد مصدرها من العرف الدولى والاتفاقيات الدولية والتى يمكن القول دون مغالاة أن اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ تمثل أحجار الاساس فيه . ويكملها الملحقان البروتوكولان الاضافيان الى هذه الاتفاقيات .

---

(١) د. صلاح عامر ، المرجع السابق ص ٩١

(٢) عدلت اللجنة الدولية للصليب الاحمر عن تسمية النزاعات المسلحة الى القانون الدولي الانساني فى الدورة الاولى لمؤتمر الخبراء الحكوميين فى جنيف فى مايو ١٩٧١ ـ د. صلاح عامر ، المرجع السابق ص ١٠٠ وانظر عكس ذلك

ولما كان المجال لا يفسح بعرض لهــذه الحقوق المكونة لضــحايا النزاعات المسلحة ، فان تصــورنا لمعالجــة الموضــوع تكون من خلال النقاط التاليــة : —

أ — فكرة عامة عن حقــوق ضحــايا النزاعات المســلحة ، والتطــور التاريخى لها .

ب — المامة سريعة عن القواعد التى تنظم مواد مشتركة فى اتفاقيــات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ .

جـ — الاتفاقية الثالثة كنموذج لحقوق ضحايا النزاعات المسلحةوالمعاملة الواجبــة لهم .

أ — فكرة عامة عن حقوق ضحايا النزاعات المسلحة والتطور التــاريخى لهـــا

يذكر المؤرخون وفقهاء القانون الدولى العــام أن تاريخ الحروب القديمة للاجناس البدائية ، تضمنت فى بعض الحالات ضوابط مما هو معروف الآن فى القانون الانســانى . ولا شك أن هذه الضوابط قدجاءت كتطوير لعلاقات الصراع المسلح بين الجماعات الانسانيــة التى يمكن ادراكها فى مجموعة قوانين جستنيان التى يفهم منها ان فكرة العبودية مصدرها عملية الاسر .

ولا شك فى ان القيم الدينية قد لعبت دورا كبيرا فى تطويرقواعد القانون الدولى الانسانى . وذلك فيما أنشاه العرف كمصدر للقانون الدولى .

أما فى جانب الاتفاقيات الدولية فيمكن على ســبيل المثــال أن نرجع الى معاهدة مونستر التى ارمت عام ١٦٤٨ والتى تشير المــادة (٤٣) منها الى « اطلاق سراح الاسير من قبل الجــانبين دون دفع أية فدية ودون اى استثناء او تحفظ ثم توالى الاتفاقيات تباعا .

ولقد تكونت اللجنة الدولية للصليب الاحمر وبنــاء على جهودها دعت الحكومة السويسرية الى عقد أول مؤتمر دبلوماسى لبحث تحسين حال الجرحى والمرضى فى العمليات العسكرية وبالفعل كانت أولاتفاقية هى اتفاقيــة ١٨٦٤ والتى تضمنت عشر مواد كان من أهم ما تضمنته مبدأ الحيادية Neutrality وذلك بالنسبة للاطباءومساعديهم

اى يعتبرون غير محاربين ويعفون من الاسر وكذلك الموقف بالنسبة لعربات الاسعاف والمستشفيات فهى مناطق محايدة لا يجوز مهاجمتها.

وتعتبر هذه الاتفاقية هى اساس اتفاقيات القانون الانسانى ، فقد اعيدت صياغتها عام ١٩٠٦ فاصبح عدد موادها ٣٣ ، ثم مرة اخرى فى عام ١٩٢٩ اعيد النظر فيما تحويه من ضوابط تم تطويرها بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها .

على انه وبعد الحرب العالمية الثانية اعيد النظر فى موادالاتفاقية مرة اخرى لمواجهة اوجه القصور التى كشفت عنها الحرب العالمية الثانية ، ومع الاحساس بالحاجة الماسة الى حماية افضل لضحايا النزاعات المسلحة نظرا للمعاناة الشديدة التى حدثت خلال هذه الحرب ، وهكذا قامت اللجنة الدولية للصليب الاحمر مرة اخرى يعاونها خبراء من دول عدة لاعداد اتفاقيات جنيف الاربعة والذى ارتكز عليه عمل المؤتمر الدبلوماسى فى جنيف فى الفترة من ١٢ ابريل وحتى ١٢ اغسطس عام ١٩٤٩ م . وهذه الاتفاقيات الاربع هى :

(١) **الاتفاقية الاولى** : بشان تحسين حال الجرحى والمرضى من افراد القوات المسلحة فى الميدان .

(٢) **الاتفاقية الثانية** : بشان تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من افراد القوت المسلحة فى البحار .

(٣) **الاتفاقية الثالثة** : بشان معاملة اسرى الحرب .

(٤) **الاتفاقية الرابعة** : بشان حماية الافراد المدنيين فى وقت الحرب .

وتحوى الاتفاقيات الاربع ٤٠٠ مادة تنظم حقوق ضحايا العمليات العسكرية فضلا عن انها تتناول حماية المدنيين فى الاراضى التى يتم احتلالها .

وقد وقعت جمهورية مصر العربية فى حينه على الاتفاقيات الاربع كما انها قد قامت بالتصديق ايضا عليها فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٥٢م. كذلك صدقت عليها اسرائيل فى ٦ يوليو عام ١٩٥١ م .

ولقد كشفت الحروب والنزاعات المسلحة الاقليمية عن اوجه

اخرى للقصور فى اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ مما دعا المؤتمر الدولى لحقوق الانسان الذى دعت اليه الجمعية العامة للامم المتحدة لعقده فى طهران خلال ابريل ومايو عام ١٩٦٨ لدعوة الامين العام للامم المتحدة لدراسة الخطوات التى تكفل تطبيق افضل للاتفاقيات لقواعد الانسانية الدولية فى جميع النزاعات المسلحة (١) .

وأدى هذا الى اهتمام الجمعية العامة للامم المتحدة لتطوير القوانين الانسانية واتخذت فى هذا الشأن عدة قرارات .

وفى الجانب الآخر فان اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولى كانت تعمل فى نفس الاتجاه على تطوير الاتفاقيات الاربع واسفرت جهودها عن عقد عدة مؤتمرات للخبراء الحكوميين للعمل على انماء وتطوير القانون الدولى الانسانى المطبق على النزاعات المسلحة بدءا من عام ١٩٧١ وحتى أسفر بعد اربع دورات لهؤلاء الخبراء عن اصدار البروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف فى ١٠ يونيو عام ١٩٧٧ وهما : -

البروتوكول الاول : يتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة .

البروتوكول الثانى : يتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية .

وقد شاركت مصر من خلال وفد يضم خبراء حكوميين فى أعمال المؤتمرات الاربعة وتولى رئيس الوفد المصرى الدكتور حامد سلطان رئاسة اللجنة الثالثة بالمؤتمر فى كل دورات انعقاده .

---

(١) د. صلاح عامر ، المرجع السابق ص ١٠٣

ب ــ القواعد التى تنظمها مواد مشتركة لاتفاقيات جنيف الاربع لعـــام ١٩٤٩ م

تمهيـــد : ــ

لمـا كانت اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ تهدف الى حمـاية ضحايا النزاعات المسلحة سواء أكانوا من العسكريين الذين لم يعد لهم دور فى المعـركة العسكرية بسبب عجزهم عن اداء هـذا الدور ــ مع التزامهم بعـدم الاشتراك فى المعركة ــ أو المدنيين الذين لا يشتركون بأى دور فى النزاع المسلح القائم .

وحيث صدرت هذه الاتفاقيـات فى وقت واحد ولهـدف واحد وتطبق على جميع فئات ضحايا الحرب بكيفية مماثلة .

فان هناك عددا من المواد المشتركة فى اتفاقيـات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ م ، تتصف بخصائص المبادىء ولها ذات قيمتها (١) .

وسوف نعرض لهذه المواد تباعا وفق ترتيب ورودها فى الاتفاقيات الاربع .

(١) احترام الاطراف المتعاقدون لاحكام الاتفاقيات :

تنص المادة الاولى فى الاتفاقيات الاربع على أن « يتعهد الاطراف السامون المتعاقدون باحترام وضمان احترام أحكام هـذه الاتفاقيـة فى جميع الاحوال » والالتزام بتنفيذ أحكام الاتفاقية من قبـل الدول الاعضاء المتعاقدين هو فضـلا عن كونه التزاما قانونيـا فهـو التزام حضارى وانسانى ومصدره فضلا عن نصوص مواد الاتفاقيـة العرف الدولى الذى وفر فى ضمير الجماعة الانسانية بالنسبة لضحايا العمليات المسلحة وعلى ذلك فلا يجوز اعمال مبدأ المعاملة بالمثل فى اطار ضحايا العمليات المسلحة وسنرى كيف انه بالنسـبة للاتفاقيـة الثالثـة فان نصوصها تمنع أن يكون الاسرى موضوعا للاخذ بالثأر .

---

(١) Henri Coursier, Cours de cinq lecons sur les conventions de Geneva Comité international de la croix — Rouge 1974, p. 42.

وبالنسبة للبروتوكول الاول فقد جاءت المادة ٢٠ منه تنص على انه « يحظر الردع ضد الاشخاص والاعيان التى يحميها هذا البـاب (الباب الثانى الخاص بالجرحى والمرضى والمنكوبين فى البحار) .

وعلى ذلك فانه فى حالة عدم وفاء احدى الدول المتعاقدة بالتزاماتها فان واجب الدول الاخرى أعضاء الاتفاقية هو السعى لاجبـارها على احترام التزاماتها ، فضلا عما ستراه من المسئولية التقصيرية والجنائية التى قد تترتب بسبب المخالفة .

(٢) مجال تطبيق الاتفاقيات : —

تنص المادة الثانية فى الاتفاقية على تحديد الحـالات التى تنطبق فيها احكام الاتفاقيات الاربع ، ويفهـم من مضمون الصياغة ان مجال تطبيقهـا هو النزاعات المسـلحة التى تكون بين طـــرفين أو أكثر من الاطراف السامين المتعاقدين .

ومؤدى هـذا ان أحكام الاتفاقيات الاربع لا تطبـق — بأكملها — حين لا يكون أحد أطراف النزاع واحـدة من الدول أفراد الجمـاعة الدوليـة .

وعلى هذا فان حالات المنازعات المسلحة التى تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعمارى والاحتلال الاجنبى ممارسة لحقها فى تقرير المصير — هذه الحالات لا تنطبق عليها أحكام الاتفاقيات وفق نص المادة الثانية المشتركة .

وعلى انه قد جاء نص المادة الاولى من البروتوكول الاول ليحدث تعديلا جذريا بالنسبة للحالة السابقة اذ الحقهـا بالحالات التى نصت عليها المـادة الثانية والتى تنطبـق عليهـا أحكام الاتفاقيـات الاربع كاملا (١) .

(٣) الاشتباك المسلح الذى ليست له صبغة دولية : —

نصت المادة الثالثة المشتركة فى الاتفاقيات الاربع على حـد أدنى من الضمانات التى يتعين تطبيقها فى حالة وجود اشتباك مسلح ليست له صبغة دولية فى أراضى أحد الاطراف السامين المتعاقدين .

---

(١) انظر الفقرتين الثالثة والرابعة من البورتوكول الاول الملحق باحكام اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ م .

وهذا النص يجد تطبيقا له فى حالة الحروب الاهلية اى الحروب الداخليـــة .

على ان المبادىء الانسانية التى أوردها نص المادة الثالثة المشتركة فى الاتفاقيات ليست بالكفاية التى توفر الحماية لضحايا مثـل هـذا النوع من النزاعات المسلحة لذا فان البروتوكول الثانى الملحق باتفاقيات جنيف الاربع قد انصرف بكليته لتوفير الحماية لضـحايا المنـازعات المسلحة غير الدوليـة ـ وجاء فى ديبـاجة البروتوكول « أن الاطراف السامية المتعاقدة اذ تذكر أن المبادىء الانسانية التى تؤكدها المـادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المعقودة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تشكل الاساس الذى يقوم عليه احترم شخص الانسان فى حالات النزاع المسلح الذى لا يتسم بالطـابع الدولى . واذ تذكر ايضـا ان المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان تكفل لشخص الانسان حماية اساسية . واذ تؤكد ضرورة تأمين حماية افضل لضحايا هذه المنازعات المسلحة . واذ تذكر أنه فى الحالات التى لا تشملها القوانين السارية يظل شخص الانسان فى حمى المبادىء الانسانية وما يمليه الضمير العام قد اتفقت على ما يلى :

ثم جاءت المادة الاولى من البروتوكول الثانى تشـير الى تحديد مجال اعمالها وكيف انه يشمل « ضحايا المنازعات المسلحة التى تدور على اقليم أحد الاطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقـوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من اقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وتستطيع تنفيذ هذا البروتوكول » .

(٤) عدم جواز التنازل عن الحقوق التى تقررها الاتفاقيات :

تنص المـادة السابعة فى الاتفاقيات الاربع على صـيغة مشـتركة بالنسبة لضحايا النزاعات المسلحة مؤداها انه « لا يجوز لهم فى أى حال من الاحوال التنازل عن بعض أو كل الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية » .

وذلك ان ضحايا النزاعات المسـلحة غالبـا ما لا يكونوا فى حالة تسمح لهم بالتنـازل عن اى من حقوقهم بدون شـبهـة الضغط عليهم بحيث يمكن القول بأن ذلك قد تم عن ارادة صحيحة ، والاصل ان هذه الحقوق ما تقررت الا تحقيقا لمبادىء انسانية لازمة .

الثلاث الاولى قد تضمنتها المادة الرابعة فى الاتفاقية الرابعة .
ويلاحظ ان ما يقابل المادة السابعــة التى وردت فى الاتفاقيــات

(٥) دور الدولة الحامية :

تنص المادة الثامنة المشتركة والتاسعة فى الاتفاقية الرابعة على دور الدولة الحامية فى تطبيق الاتفاقيات بنصها على أن «تطبق الاتفاقيه بمعاونة واشراف الدول الحامية التى يكون من واجبها تأمين مصــالح أطراف النزاع .... » .

ويمكن الاسترشاد بالمادة ٢/جـ من البروتوكول الاول فى تعريف الدولة الحامية حيث تنص على انهــا « دولة محــايدة أو دولة أخرى ليست طرفا فى النزاع يعنيهــا احد أطراف النزاع ويقبلهــا الخصــم وتوافق على أداء المهام المسندة الى الدولة الحامية وفقــا للاتفاقيــات وهذا البروتوكول .

ولقد استحدث نظام الدولة الحامية بمقتضى قانون أسرى الحرب لعام ١٩٢٩ حيث قصد تأمين حماية الاسرى بصورة مماثلة لتلك التى يتمتع بها الاجانب فى زمن السلم (١) .

ومن يطالع الاتفاقيات والبروتوكولين يجد تعدادا للمهام الموكولة للدولة الحامية . ولقد جاءت المادة ١٢٦ من الاتفاقية الثالثــة تحــدد الحقوق المكفولة لممثلى الدولة الحامية ، من ذلك حقهم فى زيارة أماكن وجود الاسرى ، سواء معسكرات او اماكن عمل وأماكن الترحال والوصول ولهم حق مقابلة الاسرى ... الخ .

(٦) دور اللجنة الدولة للصليب الاحمر والمنظمات الانســانية الاخرى المحايدة :

نصت الماده التاسعه من الاتفاقيات الثلاث الاولى والعاشرة من الاتفاقية الرابعة على انه « لا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة فى سبيل الجهود الانسانية التى يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الاحمر أو أى منظمة انسانية أخرى محايدة بموافقة اطراف النزاع المختصة ، بقصد حماية (أسرى) الحرب واغاثتهم » .

---

(1) Henri Coursier, former ref. p. 47.

والمفهوم أن اللجنة الدولية للصليب الاحمر او غيرها تقوم بدور حماية ضحايا النزاعات المسلحة فى حالة غياب الدولة الحامية او لتكملة اعمالها وعندئذ تكون لها حقوق الدولة الحامية .

(٧) المعاملة الثأرية لضحايا النزاعات المسلحة :

يعتبر الاخذ بالثأر من صور الاكراه المشروعة فى عرف القانون الدولى (١) ومؤداه أن يتم انتهاك القانون كاجراء ثأرى لمواجهة انتهاكات اخرى قانونية تمت من طرف العلاقة الدولية بقصد ايقافها او العقاب عليها . الا أن اتفافيات جنيف قد حرمت منذ وقت مبكر القصاص من ضحايا النزاعات المسلحة .

وجاء النص على هذا التحريم فى المادة ٤٦ من الاتفاقية الاولى والمادة ٤٧ من الاتفاقية الثانية والمادة ١٣ من الاتفاقية الثالثة والمادة ٣٣ من الاتفاقية الرابعة .

كما تنص المادة ٢٠ من البروتوكول الاول على حظر الردع الثأرى ضد الاشخاص والاعيان التى يحميها الباب الثانى من البروتوكول (تنص ٦/٥١ على ذات الحظر بالنسبة للسكان والاشخاص المدنيين) .

(٨) العقاب الجنائى ضد المخالفات الجسيمة لاحكام الاتفاقيات :

نصت المواد المشتركة للاتفاقيات الاربع على تحديد للافعال التى يعد ارتكابها مخالفات خطيرة يتعين فرض عقوبات على مقترفيها وسوف نعود الى مناقشة هذا الموضوع فى الجزء الاخير من البحث .

جاء النص على تحديد المخالفات الجسيمة وعقاب مقترفيها فى المادتين ٤٩ ، ٥٠ من الاتفاقية الاولى والمادتين ٥٠ ، ٥١ من الاتفاقية الثانية والمادتين ١٢٩ ، ١٣٠ من الاتفاقية الثالثة والمادتين ١٤٦، ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة .

كما تضمن البروتوكول الاول لاتفاقيات جنيف الاربع نصا يتضمن نفس المعنى وهو المادة ٨٥ أضاف فيه الى صور الانتهاكات الجسيمة الموجودة فى الاتفاقيات الاربع صورا أخرى جاء بها البروتوكول المذكور .

---

(١) د. محمود سامى جنينه ، وجيز القانون الدولى ١٩٤٤ ، ص ٧ وما بعدها .

(٩) حق الاطراف المتعاقدين فى الانسحاب من الاتفاقية :

نصت المواد المشتركة فى الاتفاقيات الاربع على حق الدول المتعاقدة فى الانسحاب من هذه الاتفاقية « ولا يكون الانسحاب نافذا الا بعد مضى عام على الاخطار به كتابة الى مجلس الاتحاد السويسرى الذى عليه ان يبلغه بدوره الى حكومات جميع الاطراف .

وتستثنى الاتفاقية حالة الانسحاب الذى يخطر عنه وقت أن تكون الدولة المنسحبة مشتركة فى قتال ، حيث لا يعتبر نافذا الا بعد عقد الصلح وبعد انتهاء عمليات الافراج عن الاسرى الذين تحميهم هذه الاتفاقية كما تنص المادة ١٤٢ من الاتفاقية الثالثة ، وتقابلها المواد ٦٣ من الاتفاقية الاولى ، ٦٢ من الاتفاقية الثانية ، ١٥١ من الاتفاقية الرابعة .

جـ ـ دراسة الاتفاقية الثالثة كنموذج لحقوق ضحايا النزاعات المسلحة والمعـــاملة الواجبـــة لهم

لمحـة تاريخيـة :

كان لكتابات الفقهاء دور بارز فى انتقال معاملة أسرى الحرب من النظرة العبودية الى المعاملة الانسانية ، وانذكر من ذلك كتابات جان جاك روسو فى العقد الاجتماعى « لما كان الهدف من الحرب تحطيم دولة العدو ، فان قتل المدافعين عنها يعتبر أمرا مشروعا اذا كانوا يحملون السلاح ، ولكنهم بمجرد القائهم الاسلحة والاستســلام ، يتحولون الى مجـرد بشر عاديين ليس لاحد سلطة أو حق على أرواحهــم » (١) . ويضيف روسو أنه « لا حق لاحد على ارواحهــم به ولذلك لا يجب تحويلهم الى العبودية مقابل الابقاء على حياتهم . ان هذه المبـادىء مســتمدة من القوانين الطبيعية وتستند على المنطق » .

ولقد عكست معــاملة أسرى الحرب التطور الهــائل فى أحــكام القانون الدولى العام وذلك أن النصوص المكتوبة التى نظمت معــاملة اسرى الحرب قد تأخرت كثيرا وكانت الهمجية فى العصــور الوسطى تدفع المتحاربين الى قتل الاسرى وتشويههم وتعذيبهم ثم رؤى بعـد ذلك الانتفاع بهم، فحل الاسترقاق محـل القتــل (٢) . وفى العصـور الوسطى كان الاسرى يسجنون ويساء اليهم ولم يكن يطلق سراحهم الا مقابل فدية (٣) .

ثم قامت مجموعة الاتفاقيات اللاحقة بدور هام فى تحديد معاملة أسرى الحرب وتكوين الاحكام القانونية لمعــاملتهم ، وكيف أن النظـرة للاسير أصبحت نظرة انسانية تتفق مع تطور أحكام القانون الدولى، حيث تقول فى ذلك المحكمة العســكرية الدولية بنورمبرج « أن الاسر الحربى ليس انتفاعا أو عقابا ، وانما هو مجرد اعتقال تحفظى غرضه الوحيد منع الاسير من العودة الى المساهمة فى القتال (٤) .

---

(١) J.J. Rousseau : Du Contrat Social p. 1.4.14.

(٢) د. على صادق ابو هيف المرجع السابق ص ٨٤٩

(٣) مختار شعبان ، الاحكام القانونية المتصلة بمعاملة اسرى الحرب ١٩٦٨ ص ٢

(٤) مختار شعبان ، المرجع السابق ص ١

ولقد سبق ان اشرنا الى اتفاقية مونستر باعتبارها من أوائل الاتفاقيات المكتوبة التى نظمت حق الاسرى فى العودة للوطن .

وعلى أن أول تنظيم كامل مكتوب يحفظ على الاسرى حقوقهم هو ماجاءت به اتفاقية جنيف المعروفة باتفاقية الصليب الاحمر لعام ١٨٦٤م. ثم توالت الاتفاقيات التى تضمنت مراجعة وتعديلا لنصوص هذه الاتفاقية وهى على التوالى اتفاقية جنيف لعام ١٩٠٦ ثم اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ ثم اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ م . واخيرا فان البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف الاربع قد أورد تفصيلا واضافة فى موضوع الاسرى على نحو ما تتناوله بالتفصيل .

وعلى أن الاسلام كان سباقا فى هذا المضمار ، فأتت أحكام الشريعة الاسلامية فى وقت مبكر تحمل من المبادىء السامية والضوابط الانسانية ما سبقت به عصرها بكثير ومن ذلك فى موضوع أسرى الحرب قوله تعالى فى سورة الدهر :

« ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا » فى مجال الحث على حسن معاملة الاسرى .

وسوف نتناول بالدراسة أحكام معاملة أسرى الحرب باعتبارهم من ضحايا النزاعات المسلحة على نحو ما نظمتها اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ مع الاشارة الى أحكام البروتوكولين المكملين لاحكام الاتفاقيات فيما يلزم .

فئات الاسرى الذين تنطبق عليهم احكام اتفاقية جنيف الثالثة :

عرفت اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ أسير الحرب بأنه كل شخص من الاعداء يؤخذ لا لجريمة ارتكبها ، وانما لاسباب عسكرية ، ويوجد لبقائه محجوزا عند الدولة التى أسرته نظاما مفصلا يحميه من العنف وسوء المعاملة (١) .

ولقد تناولت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بالاسرى حصرا لفئات الاشخاص الذين ينطبق عليهم وصف الاسير اذا ما وقعوا فى ايدى سلطات العدو على النحو التالى :

---

(١) سيد هاشم ، المرجع السابق ص ٢٥

أولا - افراد القوات المسلحة التابعون لاحد اطراف النزاع :

ويقصد بأفراد القوات المسلحة وفق مفهوم هذه المادة ، القوات الاصلية والفرعية والتكميلية ، والمرجع فى تحديد من يعد من افراد القوات المسلحة ، هو القوانين الداخلية للدولة التى يتبعها الاسير (٢) .

ومن المستقر وفقا للعرف الدولى أن المقاتلين يجب أن يرتدوا الملابس العسكرية أثناء القتال حال وجودهم فى ميدان القتال أو فى اقليم العدو ، فاذا ما ضبطوه فى ملابس مدنية أو فى ملابس عسكرية لدولة العدو ، فانهم يفقدون الضمانات المقررة لهم وفقا لاحكام القانون الدولى ولا يعاملون كأسرى حرب وانما كمخربين (٣) .

وتنص الاتفاقية على أن تزود القوات المسلحة افرادها ببطاقات تحمل بيانات معينة ليمكن التحقق من شخصهم بمعرفة سلطات الاسر ويجب بالتالى تقديمها عند الطلب .

كما يعتبر فى حكم الاسير أيضا الافراد التابعين للقوات المسلحة الخاصة بالاراضى المحتلة اذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب ولائهم حتى ولو كانت قد تركتهم احرارا فى بادىء الامر عند قيام الاعمال الحربية خارج الاراضى التى تحتلها .

ثانيا - افراد الميليشيا والمتطوعون فى المقاومة الشعبية :

وهم الذين يقومون بحركات مقاومة منتظمة ويتبعون أحد اطراف النزاع ويعملون داخل او خارج اراضيهم ، حتى لو كانت هذه الارض محتلة بشرط أن تتوفر فى هذه الميليشيا او وحدات المقاومة الشروط الآتية :

١ - أن تكون تحت قيادة شخص مسئول عن مرؤسيه .
٢ - أن يكون لها علامة مميزة بحيث يمكن تمييزهم بها من بعد .
٣ - أن تحمل أسلحتها بشكل ظاهر .
٤ - أن تقوم بعملياتها الحربية طبقا لقوانين وتقاليد الحرب .

وقد نوقشت هذه الشروط فى عدة مؤتمرات دولية لحقوق الانسان ولدراسة مدى ملاءمة اعتبارها حق حيث انه من الناحية العملية اذ يلاحظ أن من عناصر نجاح الميليشيا هو اختفاء قوات المقاومة عن أعين

---

(٢) مختار شعبان ، المرجع السابق ص ٦
(٣) مختار شعبان ، المرجع السابق ص ٧

السلطة المحتلة ودفعذلك الى ما جاءت به المادةالاولى فى كلاالبروتوكولين الملحقين على نحو ما أسلفنا .

ثالثا ـ الاشخاص المدنيون الذين يرافقون القوات المسلحة :

ومن هؤلاء متعهدى التموين والعمال المدنيين والفرق الفنية التى تقوم بالترفيه عن القــوات ، وكذلك افراد الصحافة والاعلام على أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التى يرافقونها ببطاقات وفق النموذج المرفق بالاتفاقية .

وقد اشارت المادة ٧٩ من البروتوكول الاول لوضــع الصحفيين المرافقين للقــوات المسلحة فأشــارت باعتبارهم فى حكم المدنيين الذين تتناولهم المــادة ٥٠ من ذات البروتوكول دون أن يحــرموا من الحماية المقررة بمقتضى الاتفاقية الثالثة .

رابعا ـ أفرد اطقم البواخر بما فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم فى البحرية التجارية والملاحون فى الطائرات المدنية :

ذلك انه فى حالة وجود احد اطراف الاتفاقية فىحالة نزاع مسلح فانه يقوم باعلان حالة التعبئة عادة ويلحق الكثير من المعدات التى تلزم للقوات المسلحة على هذه القوات بأطقمها وافرادها . وعندئذ يعتبرون من الملحقين الذين يتمتعون بأوضاع أسرى الحرب اذا ما وقعوا فى قبضة العدو واذا لم تكن تحكم أوضاعهم اتفاقيات دولية تنظم لهم ضمانات افضل من هذه الاتفاقيـــة .

خامسا ـ سكان الاراضى الجارى احتلالها الذين يحملون السلاح عند اقتراب العدو :

ذلك ان مثل هؤلاء المواطنين يقومون باستعمال حق الدفاعالشرعى عن النفس والمال وهو حــق طبيعى لا منازعة فيه ، ويقــومون بمقاومة القوات الفــازية دون أن يكون لديهم الوقت الكافى لتنظيم انفسهم فى وحدات نظامية مسلحة . ويشترط لاعتبارهم من اسرى الحرب وفق احكام الاتفاقية ان يحملوا السلاح بشكل واضح وان يحترموا قوانين وتقاليد الحــرب .

أفراد الهيئات الطبية ومساعدوهم ورجال الدين :

تنص المــادة ٣٣ من الاتفاقية على أنه عند حجز أفراد الهيئـــات الطبية ورجال الدين بواسطةالدولة الحاجزة بقصد معاونة أسرىالحرب

فانهم لا يعاملون كأسرى حرب ، وينبغى أن تتاح لهم جميع التسهيلات اللازمة للقيام بالعناية الطبية والشعائر الدينية لاسرى الحرب التابعين لهم من ذات قــواتهم المسلحة فى نطاق التعليمات والرقابة العســكرية لسلطات الحجز ولا يرغمون على أداء اية أعمال أخرى . ويكون لهؤلاء الافراد أن يستفيدوا كحد أدنى بالحقوق والمزايا المكفولة لاسرى الحرب.

الشك فى توافر صفة أسير الحرب :

عند الشك فى توافر صفة اسير الحرب لدى أى شخص من الاشخاص الذين يقعون فى قبضة العدو . فالاصل أن هذا الشخص يعامل بصفته اسير حرب الى أن يتم التحقق من توافر المقومات التى تبرر اعتباره أسيرا للحرب . ويتم بحث حالته بمعرفة محكمة مختصة ، ولغرض أن تكون محكمة عسكرية (المادة الخامسة من الاتفاقية) ولقـد نظمت المادة ٤٥ من البروتوكول الاول بالملحق باتفاقيات جنيف هـذه المسألة ووضعت قدرا من التفصيل يحدد دور الدولة الحامية (١) .

ابتــداء الاسر :

حددت اتفاقية جنيف بداية الاسر بأنه الوقت الذى يقع فيه الاسير تحت سلطة دولة العدو . أى منذ اللحظة التى يمسك فيها بالاسير بمعرفة فرد أو وحدة عسكرية تابعة لجيش الدولة الآسرة .

وتعتبر الدولة المتعاقدة مسئولة عن الاسرى وبالتالى عن تصرفات افرادها العسكريين ووحداتها التى أحاطت بالاسير الى أن يتم الافراج عن الاسير واعاده الى وطنه .

كذلك تعتبر الدولة مسئولة عن تصرفات مواطنيها المدنيين الذين قد يتمكنون من القبض على الاسير فى بعض الحالات كما فى حالة الهبوط المظلى (م ١٢) .

ويتعين على السلطات العسكرية ان تكفل الاوامر العسكرية المنظمة لاسلوب معاملة أسرى الحرب واخلائهم للخلف .

ولقد نظمت المــادة ٨٧ من البروتوكول الاول الواجبات الملقاه على الاطراف المتعاقدة بتكليف القادة العسكريين بمنع الانتهاكات للاتفاقيات

---

(١) أنظر المادة ٤٥ من البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩

والتأكد من ان افراد القوات المسلحة العاملين تحت قيادتهم على بينة من التزماتهم ولمنعهم من خرق الاتفاقيات .

استجـواب الاسرى :

من الطبيعى ان تحاول السلطات الآسرة الحصول على معلومات من الاسرى ذلك ان الاسـير يعتبر احـد وسائل الحصـول على المعلومات من العـدو .

وتتصدى اتفاقية جنيف لايضاح المشروع وغير المشروع بخصوص استجواب الاسرى حيث تنص المادة ١٧ من الاتفاقية الثالثة على الآتى « على كل اسير اذا سئل ان يقرر فقط اسمه الكامل ورتبته العسكرية وتاريخ ميلاده ورقم الجيش او الفرقة او رقمه الشخصى او المسلسل ، فاذا لم يستطع فيقدم معلومات مماثلة واذا اخل الاسير فى هذا الواجب المفروض عليه فانه يتعرض للحرمان من المزايا الممنوحة لرتبته او درجته العسكرية او حالته بصفة عامة » :

والملاحظ ان البطاقات العسكرية او الاقراص المعدنية التى يحملها الاسير تتضمن هذه المعلومات .

ويترتب على ما سبق ذكره النتيجتين الآتيتين :

(١) لا يجوز لاى دولة متعاقدة ان تأمر افردها بالامتناع عن الادلاء بهذا القدر من البيانات او ان تجرم هذا الفعل . وان كان يجوز لها ان تجرم الادلاء بمعلومات اخرى .

ويعاقب قانون الاحكام العسكرية المصرى بالاعدام على كل من يقع فى اسر العدو ويفشى اليه بمعلومات تمس امن وسلامة القوات المسلحة (م ٤/١٣٤) .

(٢) لايجوز الالتجاء الى التعذيب البدنى او المعنوى او اى نوع من انواع الاكراه على اسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من اى نوع . واسرى الحرب الذين يمتنعون عن الاجابة لا يجوز تهديدهم او اهانتهم او تعريضهم لاى معاملة سيئة (م ٤/١٧ من الاتفاقية) .

ويتعين دائما استجـواب الاسرى باللغـة التى يفهمونها ، يتعين تسليم العاجـزين من الاسرى والغـير قادرين عن الادلاء بمعلومات عن انفسهم للقسم الطبى .

تفتيش الاسرى :

يبيح العرف الدولى لسلطات الاسر ان تجرى تفتيش الاسرى وذلك للاستيلاء على الاشياء ذات القيمة العسكرية (الاسلحة) والذخائر والخرائط ، ادوات الاستطلاع والوثائق العسكرية ... الخ حيث تعتبر غنيمة حرب . وبالتالى فان سلطات الدولة الآسرة تقوم بمصادرة هذه الاشياء ، ولا يستثنى من المعدات العسكرية الا مهمات الوقاية مثل الخوذات المعدنية والاقنعة الواقية من الغازات والادوات التى تصرف للوقاية الشخصية .

ويترك للاسرى جميع الاشياء والادوات الخاصة بالاستعمال الشخصى كالملابس وشارات الرتب ، وعلامات الجنسية والنياشين والادوات التى لها قيمة شخصية او تذكارية ، أما الادوات ذات القيمة فيجوز لسلطات الاسر ان تسحبها من الاسير لاغراض الامن فقط ، وعندئذ يعطى ايصال مقابل سحبها .

ولا يجوز أن تؤخذ من الاسرى النقود التى معهم الا بأمر من أحد الضباط ، وتقيد المبالغ والادوات ذات القيمة فى سجل خاص ويعطى بها ايصال تفصيلى ، أما المبالغ التى من نفس عملة الدولة الحاجزة أو استبدلت بها فتحفظ لحساب الاسير (م ١٨ من الاتفاقية) . وعند انتهاء الاسر تسلم للاسرى النقود التى لم تستبدل والاشياء ذات القيمة .

المعاملة الواجبة لاسرى الحرب

سوف نعرض للحماية العامة التى قررتها اتفاقية جنيف الثالثة للاسرى ، ثم للنظام العسكرى داخل معسكرات الاسر ، ثم لتكليف اسرى الحرب بالعمل ، والموارد المالية للاسرى ، وعلاقات الاسرى بالخارج ، ثم العقوبات الجنائية والانضباطية للاسرى وأخيرا انتهاء الاسر واعادة الاسرى الى أوطانهم تباعا .

الحماية العامة لاسرى الحرب :

نصت المادة ١٢ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن أسرى الحرب على أن الدولة الحاجزة تعتبر مسئولة عن كيفية معاملة أسرى الحرب.

ولقد تضمنت الاتفاقية على عدة ضمانات عامة للاسرى تتمثل فى الحقوق التالية :

(١) الحق فى المعاملة الانسانية :

تنص المادة ١٣ من الاتفاقية على انه » يجب ان يعامل أسرى الحرب فى جميع الاوقات معاملة انسانية » وحظرت الاتفاقية أن يكون الاسرى موضعا لتجارب طبية أو علمية من اى نوع . كما لا يجوز تعريض حياة الاسرى أو صحتهم للخطر أو بتر عضو من أعضاءالاسير.

وقد نصت المادة ١١ من البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على الحظر المذكور فى المادة ١٢ من الاتفاقيةبالنسبة للجرحى والمرضى الذين فى قبضة العدو واستثنى فقط حالات التبرعبالدملنقله او التبرع بالانسجة الجلدية لاستزراعها شريطة ان يتم ذلك بطريقة طواعية وبدون قهر أو غواية .

واذا كان القصاص او الاخذ بالثأر واحدا من الجزاءاتالمشروعة التى يقررها العرف الدولى ، فان اتفاقيات جنيف قد حظرت الاخذ بالثأر ضد أسرى الحرب ، حتى اذا ما كانت الدولة التى ينتمىاليها الاسرى قد اساءت معاملة اسراها (م ١٢) .

وقد تأكد هذا المعنى بنص المادة ٢٠ من البروتوكول الاولالملحق باتفاقيات جنيف .

(٢) الحق فى احترم الشخصية والشرف :

يحتفظ الاسرى بكامل اهليتهم المدنية التى كانت لهم عندوقوعهم فى الاسر ولا يجوز للدولة الحاجزة تغيير ممارسة الحقوق التى تكفلها تلك الاهلية ، سواء فى داخل اراضيها أو خارجها الا بمقدار ما يتطلبه دواعى الامن .

وتجب معاملة النساء من الاسرى بكل الاعتبار الواجبلجنسهن ، فيعزلن عن الرجال فى الايواء ، وتراعى ظروفهن الصحية ، مع التأكيد على المحافظة على شرف النساء .

(٣) الحق فى العناية الطبية :

تنص المادة ١٥ من معاهدة جنيف الثالثة على مسئولية الدولة الحاجزة ببذل العنايا الطبية اللازمة للاسرى وذلك بضمان النظافة والصحة فى المعسكرات .

ويجب تزويد الاسرى بكميات كافية من الماء والصابون لنظافة أجسامهم وغسل ملابسهم ، كما يجب تواجد عناصر طبية لعلاجالمرضى

والجرحى داخل معسكرات الاسر . ويستحسن أن يكونوا من نفس جنسية الاسرى وعموما يجب اجراء فحص طبى شامل للاسرى كل شهر . كما تعطى شهادة بحالة المرضى ومدة العلاج للاسير وصورتها تبلغ للمركز الرئيسى للاسر .

واخيرا فان تكاليف العلاج هى مسئولية الدولة الحاجزة بما فيها الاسنان والتركيبات الصناعية .

(٤) الحق فى المساواة :

تنص المادة ١٦ من الاتفاقية الثالثة لجنيف ، على حق جميع الاسرى فى أن يعاملوا على قدم المساواة بواسطة الدولة الحاجزة دون أن يكون النوع أو الجنسية أو العقيدة الدينية أو السياسية أو ماشابه ذلك من الاعتبارات أثر سيء على تلك المساواة .

ومصدر هذا الحق هو الاعلان العالمى لحقوق الانسان والذى تعتبره الجمعية العامة للامم المتحدة مدخلا فى توصياتها المتكررة لتطوير القانون الدولى الانسانى (١) .

ولا تكون المساواة الا حيث تتساوى الاوضاع ، فالنساء لهن حقوق خاصة ، كذلك المرضى والضباط مع اختلاف رتبهم .

(٥) الحق فى النشاط الذهنى والبدنى :

تكفل الاتفاقية للاسرى الحق فى ممارسة النشاط الذهنى والثقافى والرياضى فتنص المادة ٣٨ من الاتفاقية على انه « مع مراعاة الرغبات الشخصية لكل اسير ، على الدولة الحاجزة أن تشجع الاسرى على ممارسة النشاط الفكرى والثقافى والرياضى فتزودهم بالاماكن والادوات اللازمة سواء داخل المعسكرات أو نقلهم للملاعب الملائمة .

(٦) الحق فى ممارسة العقيدة الدينية :

تفرض اتفاقية جنيف على الدولة الحاجزة أن تكفل للاسرى الحرية الكاملة فى ممارسة عقيدتهم الدينية . وتلتزم سلطات الاسر أن

---

(١) دكتور صلاح الدين عامر - مقدمة دراسة قانون النزاعات المسلحة - دار الفكر العربى - ٧٦ ص ١٠٣ وما بعدها . واشار فيه الى توصيات الامم المتحدة بتكليف الامين العام بدراسة موضوع احترام حقوق الانسان خلال النزاعات المسلحة ، والتوصيات المختلفة التى أصدرتها الجمعية العامة خلال الفترة السابقة

تعد للاسرى الاماكن المناسبة المخصصة للعبادة دون الاخلال بنظام سلطات الاسر .

وبالنسبة لرجال الدين الذين يبقون مع الاسرى أو يحجزون معهم فيسمح لهم باقامة شعائر دينية بين أسرى الحرب الذين من نفس عقيدتهم . وتكفل لهم سلطات الاسر نظاما للتنقل بين معسكرات الاسرى لاقامة هذه الشعائر .

(٧) حقوق الاسرى المتعلقة بالاعاشة :

تجيز اتفاقية جنيف للدولة الحاجزة ان تخضع أسرى الحرب للاعتقال فى معسكرات وأن تفرض عليهم الخضوع لنظام أنضباطى معين وان تجبرهم على العمل بشروط ، الا أنه يظل الاسير متمتعا بحقوق وضمانات تتعلق بظروفه المعيشية داخل معسكرات الاسر وذلك على النوحو التالى (١) :-

أ ـ اماكن الايواء : يجب ان تتوافر الضمانات الصحية بأن تكون مماثلة لاماكن مبيت قوات الدولة الحاجزة التى تعسكر فى نفس المنطقة كما يجب الا تكون أماكن الايواء ضارة بصحة الاسرى ، بأن تكون رطبة مثلا أو لا تتوافر فيها وسائل التدفئة والانارة .

كما يجب ان تكون معسكرات الاسرى مبان مقامة على الارض ، وفى مناطق بعيدة عن التعرض لنيران منطقة القتال . كما يجب توفير حماية لهم ضد الغارات الجوية كما يتوفر للاهالى المدنيين المحليين . ويجب ان تعد فى جميع المعسكرات التى يقيم بها الاسرى أماكن للنساء مختلفة عن الماكن مبيت الرجال الاسرى .

ب ـ التعيينات : يجب ان تكون وجبات الطعام الاساسية كافية من ناحية الكمية والقيمة الغذائية والتنوع بحيث تكفل سلامة صحة الاسرى .

وتفرض الاتفاقية على سلطات الاسر أن تلاحظ أنواع الاغذية التى تعود الاسرى على تناولها .. وأن يشترك الاسرى بقدر ما تسمح الظروف فى اعدادها بالعمل فى مطابخ معسكرات الاسر . وأن تسهل لهم السلطات اعداد الاطعمة الاضافية التى تكون فى حوزتهم . وكذلك يجب اعداد أماكن ملائمة لتناول الطعام .

---

(١) عميد / سيد هاشم ـ المرجع السابق ص ٣٢

كما حظرت الاتفاقية ان يكون موضوع غذاء الاسرى قابلا للاجراءات التأديبية .

جـ ـ محلات البيع (الكانتين) : تقرر الاتفاقية اقامة محلات داخل المعسكرات تباع فيها المواد الغذائية والصابون والدخان وادوات الاستعمال اليومية العادية . ويكون البيع فيها بأسعار السوق المحلية ويشترك ممثلوا الاسرى فى ادارتها وتخصص ارباحها لمصلحتهم .

د ـ الملابس : تلزم سلطات الاسر بتزويد الاسرى بملابس كافية داخلية وخارجية ملاءمة للجو ويسمح للاسرى بارتداء ملابسهم العسكرية وعلامات رتبهم ونياشينهم . كما يزودون بالملابس المأخوذة كغنائم حرب .

النظام العسكرى فى معسكرات الاسر :

نظمت الاتفاقيات العلاقة بين سلطات الاسر والاسرى وفقا للقواعد النظامية التاليـة :

(١) يوضع كل معسكر من معسكرات الاسرى تحت السلطة المباشرة لضابط مسئول يتبع القوات المسلحة النظامية للدولة الحاجزة، ويحتفظ بنسخة من الاتفاقية ، وهو مسئول عن تنفيذها هو والافراد المساعدين الذين يعملون معه فى المعسكر .

(٢) على أسرى الحرب ـ باستثناء الضباط ـ أن يؤدوا التحية العسكرية الى ضباط الدولة الحاجزة وأن يقدموا مظاهر الاحترام التى تقتضى بها التعليمات المتبعة فى جيوشهم .

(٣) على الضباط الاسرى أن يؤدوا التحية العسكرية ، فقط الى ضباط الدولة الحاجزة الذين من رتبة أعلى من رتبهم، ، وعليهم أيضا أن يؤدوا التحية الى قائد المعسكر مهما كانت رتبته .

(٤) يسمح بلبس علامة الرتبة والجنسية والاوسمة للأسرى فى جميع الاحوال .

(٥) توضع فى كل معسكر أسر صورة من الاتفاقية بنفس اللغة الخاصة بالاسرى كما يجب ان تصدر التعليمات من سلطات الاسر بلغة يفهمها الاسرى .

(٦) يعتبر استخدام الاسلحة ضد الاسرى ـ وعلى الاخص ضد الهاربين منهم أو الذين يحاولون الهرب اجراءا خطيرا مما يجب أن يسبقه دائما انذار مناسب لظروف الحالة .

(٧) يجب معاملة الضباط ومن فى حكمهم من الاسرى بالاعتبار الواجب لرتبهم وسنهم ويخصص عدد كاف من افراد الدرجات الاخرى من الاسرى للخدمة فى معسكرات الضباط الاسرى من نفس قواتهم المسلحة .

تكليف أسرى الحرب بالعمل :

اجازت معاهدة جنيف الثالثة للاسرى عام ١٩٤٩ ، استخدام اسرى الحرب اللائقين طبيا بالعمل مع مراعاة سنهم وجنسيتهم وقدرتهم البدنية وذلك وفقا للقواعد التالية :

١ — لا يرغم الضباط ومن يماثلهم على اداء اى عمل ، ولكن يمكن ان يقوموا بالاعمال التى تناسبهم اذا ما طلبوا ذلك .

٢ — بالنسبة لضباط الصف لا يكلفون الا بأعمال المراقبة فقط . وبالتالى فلا يمكن تكليفهم بالاعمال اليدوية او أعمال الخدمة المنزلية او الصناعات الحرفية .

٣ — الفئات الاخرى من الاسرى يجوز ارغامهم على العمل بشرط ان ينحصر العمل فى الاشغال الآتية فقط :

(أ) ادارة معسكر الاسر وتنظيمه .

(ب) الزراعة .

(جـ) الصناعات الخاصة بانتاج واستخدام الادوات الخام عدا ما يتعلق باستخراج المعادن وعموما كافة الاعمال الصناعية عدا ما له صفة او هدف حربى .

(د) الاشغال التجارية والفنية .

(هـ) الخدمة المنزلية .

(و) خدمات المنافع العامة . كالعمل فى المرافق العامة والاشغال العامة ووسائل النقل التى ليست هدفا عسكريا .

وتقرر الاتفاقية بصفة عامة :

ان الاسرى يعملون فى ظروف لا تقل عن الظروف التى يعمل فيها العمال المحليون مع مراعاة قوانينهم الوطنية الخاصة بحمايتهم .

وانه لا يجوز ان يكلف الاسرى بعمل غير صحى أو خطر ما لم يتطوع للقيام ويعطى الاسرى أجرا مناسبا لما يقومون به من عمل على الا يقل عن نصف فرنك سويسرى .

الموارد المالية لاسرى الحرب :

تتكون الموارد المالية لاسرى الحرب من المبالغ التى تكون بحوزتهم وقت الاسر ، سواء حولوها الى نفس عمله سلطات الاسر أم لم يحولوها .

كما تتكون ايضا من أجر الاشغال التى يمكن ان يقومون بها اثناء فترة الاسر .

كما تتكون كذلك من المرتبات الشهرية التى تقدم لهم من سلطات الدولة الآسرة .

ولقد سبق ايضاح البندين الاول والثانى ونأتى الى ايضاح البند الاخير .

تنص المادة ٦٠ من اتفاقية جنيف على ان سلطات الاسر تقدم للاسرى مرتبات شهرية تدفع مقدما وتحدد قيمتها بتحويل المبالغ الآتية الى عملة الدولة الحاجزة .

(أ) الضباط من رتبة العميد فاعلى ومن يماثلهم فى الاسرى ٧٥ فرنك سويسرى

(ب) الضباط من رتبة الرائد وحتى العقيد ومن يماثلهم فى الاسرى ٦٠ فرنك سويسرى

(جـ) الضباط من رتبة النقيب والملازم والمساعدين ومن يماثلهم فى الاسرى ٥٠ فرنك سويسرى

(د) ضباط الصف من درجتى رقيب أول ورقيب ومن يماثلهم من الاسرى ١٢ فرنك سويسرى

(هـ) الجنود والعرفاء ومن يماثلهم من الاسرى ٨ فرنك سويسرى

ويمكن لاطراف النزاع وبواسطة اتفاقيات خاصة تعديل قيمة المبالغ المدفوعة بفئات اعلى .

العلاقة بين اسرى الحرب والخارج :

يسمح للاسير بمجرد اسره او فى خلال اسبوع على الاكثر ، وكذلك فى حالة مرضه او نقله الى مستشفى أو معسكر آخر ان يكتب مباشره بطاقة اسر وفقا للنموذج المرفق بالاتفاقية ، يخطر فيها بأسره وعنوانه الى عائلته من جهة والى المركز الرئيسى لاسرى الحرب من جهة اخرى وحالته الصحية .

كما يسمح للاسرى بارسال واستلام الخطابات والبطاقات . واذا رات الدولة الحاجزة ضرورة تحديد عدد المراسلات فلا يجوز أن تقل عن خطابين واربعة بطاقات فى الشهر الواحد كما يسمح بارسال برقيات على حساب الاسرى فى حالة انقطاع اخبار ذويهم .

كما يسمح للاسرى بتلقى طرود تحتوى على مواد غذائية أو ملابس أو امدادات طبية او نشرات دينية وتعليمية وكذلك الترفيه الملائم .

وتعفى المكاتبات وطرود الاغاثة والمبالغ النقدية المرسلة للاسرى من اى رسوم بريدية سواء فى البلاد المرسلة او المرسل الها .

ويحق للاسرى ان يقدموا شكواهم شفويا او كتابيا الى سلطات المعسكر او الى ممثلى الدولة الحامية سوء بواسطة مندوبيهم او مباشرة ولا يحاسب الاسير على عدم ثبوت الشكوى وتسمح الاتفاقية للاسرى داخل المعسكرات التىليس بها ضباط بانتخاب ممثل لهم اما بالنسبة لمعسكرات الضباط فيكون اقدم الضباط هو ممثلهم لدىسلطات الاسر ولدى الهيئات الخارجية .

العقوبات الجنائية والجزاءات الانضباطية للاسرى :

اوردت اتفاقية جنيف الثالثة تشريعا كاملا بالنسبة لمعاملة الاسرى جنائيا أو انضباطيا سنحاول أن نعرض أهم معالمه . على ان نقدم لذلك الاحكام العامة باختصار :

الاحكام العامة : يمكن اجمالها فى الآتى :

(١) يخضع أسرى الحرب كقاعدة للقوانين والتعليمات والاوامر الجارى العمل بها فى القوات المسلحة للدولة الآسرة بشرط الا تتعارض مع الاحكام الواردة باتفاقية جنيف ١٩٤٩ .

(٢) اذا أصدرت سلطات الاسر قوانين وأوامر تجرم أفعالا معينة وتنطبق فقط بالنسبة للاسرى دون قواتها المسلحة . فان العقوبات المسموح بها هى العقوبات الانضباطية فقط .

(٣) تحظر الاتفاقية العقوبات الجماعية عن اعمال فردية . كما لا يجوز حرمان الاسير من حق ارتداء رتبته العسكرية أو اشاراته كجزاء لا يكون الطعام موضوعا لعقاب .

العقوبات الانضباطية :

تجيز الاتفاقية لسلطة الاسر ان توقع عقوبات انضباطية نظير الجرائم الانضباطية التى تتقرر وفقا للنظام التأديبى .

ويقصد بالعقوبات الانضباطية والجزاءات التأديبية التى يوقعها القادة وفقا للسلطات المقررة لهم بقوانين واوامر عسكرية ، نظير الخروج على قواعد النظام العسكرى ، بارتكاب مخالفات انضباطية أو جرائم عسكرية بحتة ويتقرر لها حسب الاصل عقوبات عسكرية محدودة لها طابع جنائى .

ولقد أوردت الاتفاقية الجزاءات الانضباطية التى توقع على الاسرى وحصرتها فى الآتى :

(١) غرامة لا تزيد عن ٥٠٪ من الاجور التى يحصل عليها المعتقلون عن مدة لا تزيد عن ٣٠ يوما .

(٢) وقف المزايا الممنوحة بصفة اضافية (كما فى حالة تقديم سجاير) .

(٣) التكليف بواجبات شاقة لمدة لا تزيد عن ساعتين يوميا ولا ينطبق ذلك على الضباط .

(٤) الحبس بما لا يزيد عن ثلاثين يوما فى المرة الواحدة عن جرائم متعددة ، ويتم خصم مدة التحفظ العسكرى من مدة الحبس .

وفى حالة تداخل العقوبات الانضباطية . كما اذا ارتكب الاسير جريمة أثناء تنفيذه جزاءا موقعا عليه . فانه يجب انقضاء فترة اخرى فاصلة لا تقل عن ثلاثة أيام بين تنفيذ العقوبتين وذلك اذا كانت مدة احداهما عشرة أيام او أكثر .

هروب الاسير :

تنص المادة ٩٢ من اتفاقية جنيف الثالثة على اعتبار الشروع فى الهروب من الاسر من الجرائم الانضباطية التى يعاقب عليها الاسير بعقوبة انضباطية . ولا يحاكم عليها عسكريا . وبالتالى بأن الهروب من الاسر الذى ينتهى بنجاح الهرب فلا عقاب عليه اذا ما وقع الهارب فى الاسر المرة الثانية . وبذلك لا يعاقب زملاؤه الاسرى الذين ساعدوه فى الهرب .

وبالنسبة للجـرائم التى يرتكبها الاسرى بقصد تسهيل هروبهم والتى لا تنطوى على استعمال العنف ضـد حياة الاشخاص او ضـد الاموال . فيعاقب عليها انضباطيا فقط .

ولا يعتبر الهروب او الشروع فيه ظرفا مشددا عن اجراء محاكمة الاسـير عن قتل آخر .

العقـوبات الجنائية :

يخضع الاسير لقوانين الدولة الآسرة . حيث تنص المـدة ٨٤ من الاتفاقية على ان اسير الحرب يحاكم فقط امام محكمة عسكرية ، الا اذا كانت القـوانين العسكرية للدولة الآسرة تسمح بالمحاكمة امام محكمـة مدنية لافرادها العسكريين نظير ذات الجريمة وعلى ذلك الاسير يخضع للقانون العسكرى للدولة التى تأسره سـواء من ناحية تحديد الجرائم والعقوبات المقررة لها . أو من ناحيـة خضوع مرتكبى هـذه الجرائم لاختصاص القضاء العسكرى أو المدنى وفقا لما يقرره القانون ويحاكم الاسير عن الجرائم التى يرتكبها اثناء فترة الاسر سواء اكانت جـرائم عسكرية او غير عسكرنة .

اما افعـال القتال التى تكون مشروعة فلا مجال للمساءلة عنهـا ومفهوم المخالفـة انه يحاكم عن الافعال غير المشروعة المكونة لجـرائم حـرب . لقد اكدت هذ المعنى الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من البروتوكول الاول الملحق باتفاقية جنيف عام ١٩٧٧ ومن امثلة هذه الافعال استعمال واستخدام السموم والغازات فى القتال .

انتهـاء الاسر :

ينتهى الاسر اما باعادة الاسـير الى موطنـه لاعتبارات صحية ، واما بالافراج عنه واعادته الى وطنه بانتهاء الاعمال العدائية .

وسوف نتناول ايضاح كل حالة على حدة :

اعادة الاسرى الى أوطانهم لاعتبارات صحية :

تفرض اتفاقية جنيف الثالثة على اطراف النزاع ان يعيدوا اسرى الحرب الذين يصابون بجراح خطيرة او امراض شـديدة الى اوطانهم بعد أن ينالوا العنـاية الصحية حال تمكنهم من السفر . حيث اوردت المـادة ١٠٩ وما بعدها تفصيلات الحالة المرضـية التى تستوجب ذلك والحالات الاخرى التى يجوز ايوائهم فى بلد محايد .

الافراج عن الاسرى :

تنص المادة ١١٨ من الاتفاقية الثالثة لجنيف على انه « يفـرج عن اسرى الحرب ويعادون الى اوطانهم دون تأخير عند انتهاء وقت الاعمال العدائية الفعلية » .

وبذلك يتحقق انتهاء الاسر بتوافر امرين ـ الافراج عن الاسير ثم اعادته لوطنـه ويختلف نظام الافراج عن الاسر عن نظام تبـادل الاسرى والذى يعنى مبـادلة عدد من الاسرى لعدد مماثل له يتفق من ناحيـة الرتبة او الدرجة .

ومضمون الالتزام بالافراج عن الاسرى انه بمجرد توقف الاعمال العدائية من الناحية العملية تكون على الدولة الحـاجزة أن تفرج عن جميع ما لديهـا من الاسرى بصرف النظر عن عددهم أو رتبهم سـواء أكان لهم مقابل لدى الطرف الآخر أو لم يكن هناك أسرى مقـابلين ولا يشترط لذلك انتهاء الحرب باعلان استسلام أو توقيع هدنة .

الافراج عن الاسرى مقابل تعهد :

تكلمت المادة ٢١ من الاتفاقية الثالثة لجنيف عن حالة الافراج عن الاسرى مقابل اعطائهم تعهد لسلطات الاسر بعـدم العودة للقتـال مرة اخرى . واوضحت انه لا يجوز اكراه الاسير على توقيع هذا التعهد مقـابل الافراج عنـه . كما أن سلطات الاسر لاتلزم بالافراج عن الاسير اذا طلب ذلك مقابل اعطاء التعهد . واوضحت الاتفاقية أن هذا التعهد لا يكون صحيحا ولا تترتب عليـه آثار اذا وقع مخالفـا للقانون الذى يخضع له الاسير .

ويحرم قانون الاحكام العسكرية المصرى اعطاء هذا التعهد .

اما اذا وقع التعهـد صحيحا ولم يتعـارض مع قانون الاسر فان اثره هو الزام الاسير بعدم العودة للقتال مرة اخرى . واذا عاد يكون لسلطة الاسر ان تعاقبه جنائيا وفقا لقانونها الداخلى على اعمال القتال التى ارتكبها .

ويجرم قانون الاحكام العسكرية هذه الحالة ويعاقب الاسير على العودة لاعمال القتال بعد اعطاء التعهد المشار اليه حيث تنص المـادة ١٣٥ على أن « يعاقب بالاعدام كل أسير من الاعداء أسر من جديد او ينص عليه وقد نقض العهد وحمل السلاح على جمهورية مصر العربية .

مكاتب الاستعلامات :

عند قيام حالة حرب بين الدول أعضـاء الاتفاقيـة تلتزم أطراف النزاع بأن ينشيء كل طرف مكتبا للاستعلامات خاصـا بأسرى الحرب الذين فى قبضته .. ويزود هذا المكتب بما يلزم من المهمات والادوات والموظفين ليقوم بعمله .

ويقوم المكتب بابلاغ المعلومات التى لديه والتى تقدمها اليه الدولة طرف النزع الى الدولة المختصة عن طريق الدول الحامية وكذلك يتم ابلاغ المركز الرئيسى للاستعلامات وكذلك الى عائلات الاسرى .

مركز الاستعلامات الرئيسى :

تنص المعاهدة على انشاء مركز استعلامات رئيسى لاسرى الحرب فى دولة محايدة تكون مهمته جمع كل المعلومات بالطرق الرسمية وابلاغها بأسرع ما يمكن الى وطن الاسرى الاصل .

وتقدم له اطراف النزاع التسهيلات اللازمة (م ١٢٣ من المعاهدة) وتعفى مكاتبات المركز من الرسوم البريدية .

الدولة المحايدة :

وهى الدولة التى تتفق عليها الدول اطراف النزاع وتقوم برعاية شئون اسرى الدول اطراف النزاع .

ويكون لمندوبى هـذه الدولة حق دخول اى مكان يتواجد فيـه الاسرى وأن يتصلوا بممثلى الاسرى .

ثالثا : فكرة الجزاء فى القانون الدولى الانسانى

مقـــدمة :

لاحظ مستر أ. باستور رد روجو الطبيعة الخاصة لاتفاقيـات جنيف والتى تكون صلب القانون الانسانى وقاعدته الاساسية ، فكتب متسائلا عن طبيعة هذا القانون الذى لا يعتبر قانونا داخليـا بالقطع . كما تثور الشكوك حول اعتباره جزءا من القانون الدولى حسب المفهوم التقليدى للقانون الدولى . وأسباب الشك فى انتمـاء قواعد القـانون الانسانى للقانون الدولى حسب التعريف التقليدى له هو الآتى :

١ — تلتزم بقواعد القانون الانسانى بعض الجماعات التى ليست من اعضـاء الجمـاعة الدوليـة (مثل الميليشـيا ورجال المقـاومة الشعبية ... الخ) .

ب - يمنح القانون الانسانى حقوقا خاصة للفرد وتترتب المسئوليةعلى مخالفتهـا .

ج - يلزم القانون الانسانى الدول ببعض الواجبات تجاه مواطنيها .

ومفهوم كل هذا هو التطور الجديد الذى حدث فى القانون الدولى العام والذى اصبح ينظر الى الفرد بصفته الدولية على نحو ما اسلفنا بايجاز ، حيث بات الفرد محورا لاهتمام القانون الدولى واصبح وقد صدرت عدة قوانين تكفل له العديد من الحقوق وعلى ذلك فانمايعنينا هو دراســة موجزة عن موقف الفرد فى القــانون الدولى ومدى وجود الشخصية القانونية الدولية للفرد ، وفى هذا الاطار تحديد المسئولية الجنائية الدولية للفرد فى القانون الانسانى وتطبيق هـذه المسـئولية على مجرى الحرب العالمية الثانية مع بروز ونمو المسئوليــة الجنائيــة للفرد بعد اتفاقيات جنيف الاربع لعام ٩١٤٩ .

وعلى ذلك فسوف نتناول البحث فى النقاط التالية :

أ - الفرد فى القانون الدولى .

ب - المسئولية الجنائية الدولية للفرد وتطبيقاتها .

ج - فكرة الجزاء الجنائى فى القانون الدولى الانسانى المعاصر .

أ - الفرد فى القانون الدولى :

انقسم موقف الفقهاء حول المركز القانونى للفرد فى القانون الدولى الى رايين : -

الاول :

وهو يرفض أن يعترف للفرد بالشخصية القانونيــة الدوليــة ويرى أن ذلك يؤدى الى المصادرة على مفهوم القانون الدولى الذى ينظم العلاقات بين الدول ، وان حقوق الفرد تصل اليه من خلال القــانون الداخلى .

الثانى:

ويرى انصاره ان الفرد مخاطب بأحكام القانون الدولى وانه كثيرا ما يتدخل القانون لحماية الفرد مباشرة او يرتب مسئولية مباشرة على الفرد من خلال الالتزامات التى تفرضها قواعد القانون الدولى .

على أن هناك آراء أخرى تأخذ بحلول وسط (١) ، مؤداها أن الفرد هو المخاطب الحقيقى بأحكام القانون الدولى ، مما يجعل منه شخصا من المخاطبين باحكامه . الا انه بوصفه فردا لايتمتع بالاختصاصات الدولية الا على سبيل الاستثناء وهو بذلك فى وضع أدنى من وضع الدولة والمنظمات الدولية .

ويرى الاستاذ الدكتور صلاح الدين عامر أن الفرد « قد أصبح يستمتع فى حدود معينة ، وفى حالات محددة بنوع من الشخصية القانونية الدولية ، التى تسمح له باكتساب بعض الحقوق من القانون الدولى العام مباشرة ، اذ تجعل له أهلية التحمل بتبعة المسئولية فى اطاره ، أو تبيح له الالتجاء الى بعض أجهزة القضاء الدولى (٢) .

ولا شك ان تطور القانون الدولى العام مع نشوء المنظمات الدولية ووكالاتها سواء منها الحكومية أو غير الحكومية ، قد جعل القانون الدولى لا يقتصر على مجرد تنظيم العلاقات بين جماعة الدول وانما اخذ فى الاعتبار أنه أصبح ينظم المجتمع الدولى بشكله الجديد (٣) .

كذلك برزت الشخصية الدولية للفرد من خلال تطور وسائل المواصلات وأساليب الاتصال ونمو التبادل التجارى والثقافى ، بحيث ظهر الفرد الى جانب الدولة والمنظمات الدولية ليكون محورا من محاور القانون الدولى فى الحدود التى نظمتها الاتفاقيات الدولية والتى تناولتها قرارات الامم المتحدة على نحو ما بينا حين صدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن الحماية التى وفرتها اتفاقيات جنيف للمقاتلين وضحايا النزاعات المسلحة والتى القت على جانب المقاتلين الى جانب الدولة بصفتها من أطراف التعاقد مسئولية جنائية فى حالة الجرائم التى ترتكب ضد قانون الحرب .

ب ـ المسئولية الجنائية الدولية للفرد وتطبيقاتها :

عرف القانون الدولى التقليدى المسئولية الجنائية فى جريمة القرصنة ، حيث جرمها القانون الدولى ، وأعطى الدول اختصاصا جنائيا باجراء القبض على مرتكبيها ومحاكمتهم بقصد حماية النظام

---

(١) دكتور محمد طلعت الغنيمى ، بالغنيمى فى قانون السلام ـ منشأة المعارف بالاسكندرية ـ ٧٢ ص ٦١٩ وما بعدها .

(٢) دكتور صلاح عامر ـ قانون التنظيم الدولى ـ المرجع السابق ص ١٦٣ .

(٣) د. صلاح عامر ـ المرجع السابق ـ ص ١٤٣ .

الدولى ، ويعتبر مرتكب هذه الجريمة مجرما دوليا ويجوز لكل دولة أن تعاقبه .

كذلك تنص المادة الرابعة من اتفاق ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ الذى يحرم ابادة الجنس البشرى - على معاقبة كل من يرتكب هذه الجريمة سواء أكانوا من الحكام المسئولين أو الموظفين أم الافراد العاديين ، ويشير نص المادة السادسة من ذات الاتفاقية الى محاكمة المتهم أمام محاكم الدولة التى ارتكب على اقليمها الفعل او أمام محكمة دولية تتفق عليها الدول وهو ما يعنى المسئولية الجنائية الدولية للفرد على نفس نمط جريمة القرصنة (١) .

على أن اهم وجه تبرز فيه المسئولية الجنائية للفرد بصفته الدولية كان بمناسبة الجرائم التى ارتكبت ضد عادات وتقاليد الحرب ابان الحرب العالمية الثانية والتى هزت ضمير العالم اجمع حيث ارتفعت الاصوات منادية ومطالبة باجراء محاكمة مجرمى الحرب من القادة الذين قاموا على عاتقهم بالتخطيط والتنفيذ لارتكاب هذه الجرائم ، وكذلك للسياسيين الذين شاركوا فى ذلك .

ففى أكتوبر ١٩٤٣ عقد مؤتمر موسكو وحضره رؤساء حكومات كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى وانجلترا وصدر تصريح موسكو الذى تضمن وجوب ارسال الضباط الالمان واعضاء الحزب النازى المسئولين عن الفظائع التى ارتكبت فى البلاد الاوروبية المحتلة وكذلك ارسال الافراد الذين وافقوا على تلك الجرائم الى البلدان التى وقعت فيها جرائمهم ليحاكموا طبقا لقوانينها ، وكذلك اجراء محاكمة كبار مجرمى الحرب الذين لم تقع جرائمهم فى جهات غير محددة جغرافيا وفق قرار مشترك بين حكومات دول الحلفاء (٢) .

وقد صدر ميثاق لندن فى ٨ أغسطس ١٩٤٥ بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وانجلترا وفرنسا باعتبارهم ممثلين لمصالح الامم المتحدة وتقرر بمقتضاه انشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمى الحرب الذين لا ترتبط جرائمهم بمكان جغرافى دون اخلال بما سبق اقراره فى تصريح موسكو بشأن اعادة مجرمى الحرب الى البلاد التى ارتكبوا فيها جرائمهم . وأرفق بالميثاق لائحة توضح النواحى الاجرامية التى يتعين اتباعها بشأن تشكيل المحكمة وبيان اختصاصاتها والاجراءات التى تتخذ امامها (٣) .

---

(١) د. محمد طلعت الغنيمى - المرجع السابق - ص ٦٢١ .
(٢) د. صلاح عامر - المرجع السابق - ص ١٥٩ .
(٣) د. صلاح عامر - المرجع السابق - ص ١٦٠ .

وقد شكلت محكمة نورمبرج وقامت بمحاكمة مجرمى الحـرب الالمان من القادة السياسيين والعسكريين والاقتصاديين للرايخ الثالث منذ بداية عام ١٩٤٦ وحتى ابريل ١٩٤٩ على فترات متتالية ، كذلك شكلت محكمة أخرى مماثلة لهـا فى طوكيو لمحاكمـة مجرمى الحرب اليابانيين .

ولقد أخذت محكمة نورمبرج بمبدأ المسئولية الجنائية الدوليـة للفرد مقررة ان القانون الدولى يفرض على الافراد واجبات ومسئوليات مثله مثل الدول وبذلك عرفت مسئولية الفرد .

جـ - فكرة الجزاء الجنائى فى القانون الدولى الانسانى المعاصر :

راينا كيف ان القانون الدولى القديم عرف على استحياء المسئولية الجنائية الدولية للفرد فى حالات محدودة وهى القرصنة وجريمة ابادة الجنس البشرى .

ثم راينا كيف بدأ التطور باضفاء الصفة الدولية على الفرد الذى أصبح يستمتع فى حدود معينة بالشخصية القانونية الدولية التى تسمح له باكتساب بعض الحقوق وتحمل بعض المسئوليات مباشرة من خلال القانون الدولى ، وانتهينا الى بروز المسئولية الجنائية الدولية للفرد بصفة متميزة فى اطار الجرائم المرتكبة ضد قانون الحرب .

ولقد كان هذا الوضوح لفكرة المسئولية الجنائيـة الدوليـة هو الدافع وراء التطور الذى حمله القانون الانســانى الدولى من خـلال اتفاقيـات جنيف الاربع المنظمة لحقوق ضحـايا المنـازعات المسلحة لعام ١٩٤٩ .

فقد سبق ان اشرنا الى المواد المشتركة فى اتفاقيات جنيف الاربع والتى اشارت الى صـياغة موحدة تهـدف لوضـع اسـاس للتجريم والعقاب على الحالات التى ترتكب فيهـا جرائم ضـد قانون الحـرب (المادتين ٤٩ ، ٥٠ من الاتفاقية الاولى ، والمادتين ٥٠ ، ٥١ من الاتفاقية الثانية ، والمادتين ١٢٩ ، ١٣٠ من الاتفاقية الثالثة ، والمادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة) .

وتنص اولى المادتين المشار اليهما بعاليه على ان :

يتعهد الاطراف السامون المتعاقدون بوضع اى تشريع يلزم لفرض عقوبات فعالة على الاشخاص الذين يقترفون احدى المخالفات الخطيرة لهذه الاتفاقية المبينة فى المادة التالية أو يأمرون بها .

يلتزم كل طرف من الاطراف الســامين المتعـاقدين بالبحث عن

الاشخاص الذين يتهمون باقتراف مثل هذه المخالفات الخطيرة اوامروا بها ، وأن يقدم هؤلاء الاشخاص ، دون اعتبار لجنسياتهم الى محاكمها. وتمكينه أيضا ، اذا رأى افضلية ذلك : وطبقا لاحكام تشريعية ان يسلم مثل هؤلاء الاشخاص لمحاكمتهم الى طرف آخر من الاطراف السامية المتعاقدة المختصة بشرط ان يكون لدى هذا الطرف ادلة اتهام كافية ضد هؤلاء الاشخاص .

على كل طرف من الاطراف السامين المتعاقدين اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف جميع الاعمال التى تتعارض مع احكام هذه الاتفاقية خلاف المخالفات الخطيرة المبينة فى المادة التالية .

وفى جميع الاحوال ينتفع الشخص المتهم بالضمانات الخاصة بمحاكمة ودفاع صحيحين ولا تكون الضمانات اقل ملاءمة من المنصوص عنها فى المادة ١٠٥ وما بعدها من اتفاقية جنيف المؤرخة فى ١٢ اغسطس ١٩٤٩ الخاصة بأسرى الحرب .

كما تنص ثانى المادتين المشار اليهما بعاليه على ان :

المخالفات الخطيرة التى تشير اليها المادة السابقة هى التى تتضمن احد الاعمال التالية اذا اقترفت ضد اشخاص او ممتلكات تحميها الاتفاقية : القتل العمد ، التعذيب او المعاملة البعيدة عن الانسانية بما فى ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة ، الاعمال التى تسبب عمدا آلاما شديدة او اصابة خطيرة للجسم او الصحة ، والاتلاف الشامل للمهمات الخاصة التى لا تبرره الضرورة الحربية والذى يجرى بطريقة غير مشروعة واستبدادية (١) .

ولقد جاء البروتوكول الاولى بتنظيم مشابه (المادتين ١١ ، ٧٥ منه) وكذلك البروتوكول الثانى (م ٤) .

مسئولية الدولة بالنسبة لتطبيق التزاماتها الدولية ضد مرتكبى جرائم قانون الحرب :

يتضح من مطالعة النصوص السابقة التى نظمتها الاتفاقيات الدولية ان الدولة المتعاقدة مسئولة عن احترام القانون الانسانى المنظم لحقوق ضحايا المنازعات المسلحة وهى فى سبيل ذلك عليها ان تقوم بالآتى :

أولا : اصدار التعليمات الى القادة العسكريين من قبل السلطات المختصة بالالتزام بقوانين الحرب وتدريب الاشخاص العسكريين على ذلك والتحقق من كفاية معلوماتهم فى هذا الخصوص .

---

(١) راجع المادة ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة لوجود بعض الاضافات التى تتعلق بأوضاع المدنيين .

ثانيا : اصدار التشريعات القانونية اللازمة فى الداخل لتتمشى مع الالتزامات الدولية التى تجرم الافعال التى تقع ضد قانون الحرب حيث ان عالبية دول العالم تأخذ بمبدأ ازدواج التشريع .

وقد قام المشرع الجنائى المصرى باصدار القوانين التى تتمشىمع الالتزامات الدولية (١) كما تضمن قانون الاحكام العسكرية العديد من النصوص التىتجرم حالاتارتكاب جرائم ضد الاسرى وضحايا الحرب بما يتمشى مع الاتفاقيات الدولية (٢) .

خاتمـــة :

رغم ان قواعد القانون الدولى الانسانى اصبحت تسبغ علىالفرد الشخصية القانونية الدولية التى باتت تسمح له باكتساببعضالحقوق وتحمل المسئوليات التى رأينا من معالمها المسئولية الجنائية فى الجرائم التى ترتكب ضد ضحايا النزاعات المسلحة .

الا أن التنظيم الدولى المعـاصر والاتفـاقات الدولية باعتبـارها مصدرا هاما للتشريع الدولى فى مجال القانون الانسانى ، لا تزالان غير كافيين لمواجهة سـلامة التطبيق فلامر فى تقـديرنا رهين بتوافر القرة (العسكرية والسياسية) التى يمكن أن تعطى المنتصر امكانية تطبيق فكرة الجزاء الجنائى ضد مجرمى الحرب وهذا ما حدث عقب الحرب العالمية الثانية حيث احتج رؤسـاء دول الحلفـاء المنتصرون وقرروا محاكمة مجرمى الحرب من القادة السياسيينوالعسكريينوالاقتصاديين للرايخ الثـالث . ولولا رجوح ميزان القوى العســكرية لصـالح دول الحلفاء ما حدثت مثل هذه المحاكمات .

الدليل على ذلك ما يحدث الآن فى منطقـة الشرق الاوسـط فلا يزال فى السلطة مجرمى حرب من نوع حديث يحميهم القانونالداخلى. حيث لا سلطان على الدول المتعـاقدة على اصـدار تشريعـات مجرمة للافعال المرتكبة ضد قوانين الحرب فضلا عن التلاعب فى تطبيق هـذه القوانين اذا ما صدرت دون ان توجد جهة محايدة تشرف علىتطبيقها.

وفى تقديرنا ان التنظيم الدولى ينبغى ان يتوج اعمـاله التطورية بانشاء محكمة عسكرية دائمة لمحاكمة مجرمى الحرب على نمط محكمة العدل الدولية خصوصا أن السوابق قد سمحت بذلك .

---

(١) انظر المادة ٢٥١ من قانون العقوبات .

(٢) انظر المواد ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

التطورات الحديثة للقانون الدولى الانسانى المطبق فى المنازعات المسلحة مع مقارنة بتعاليم الاسلام

لواء دكتور / سمير محمد فاضـــل

مقـــدمة :

استخدمت اللجنة الدولية للصليب الاحمر اصطلاح القانون الدولى الانسانى لاول مـــرة فى وثائقها التى تقـــدمت بها الى مؤتمـــر الخبراء الحكوميين المنعقد بجنيف الفترة من ٢٤ مايو الى ١٢ يونيو عام ١٩٧١ وكان ذلك تعبيرا عن حرص هذه اللجنة على ابراز الطابع الانسانى لقانون النزاعات المسلحة ، والذى اصبح السمة المميزة لجميع التطورات الحديثة والمتلاحقة للقواعد التقليدية لقانون الحرب .

وحتى يمكن الالمام بالظروف الدولية التى ادت الى نشوء قواعـــد هذا القانون واستقرارها فسنخصص القسم الاول لاستعراض الجهود الدولية التى بذلت ولا تزل تبذل لتأكيد وتطويـــر قواعد القانون الدولى الانسانى والتى انتهت بأعمال المؤتمـــر الدبلوماسى المنعقـــد فى اربع دورات بجنيف من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٧ والذى اقر فى ٨ يونيو عام ١٩٧٧ مشروع البروتوكولين الاضـــافيين لاتفاقيات جنيف الاربعـــة عام ١٩٤٩ . ولمـــا كان هذان البروتوكولان الاضـــافيان قد جاءا تطـــويرا وتأكيدا لمـــا ورد باتفاقيات جنيف الاربعة والتى تعتبر الركيزة الاساسية للقانون الانسانى المطبـــق فى المنازعات المسلحة فسيكون من المفيـــد أن نخصص القسم الثانى لالقاء الضوء على أهم ما ورد بالبروتوكولين من أحكام مستحدثة مشيرين الى وجهة نظر وفد مصر التى أقرها المؤتمر فى كثير من المواضيع الهامة (١) .

أما القسم الثالث والاخير فسنحاول فيه أن نقارن بين ما انتهت اليه قواعد القانون الدولى الانسانى المطبق فى المنازعات المسلحة مؤخرا من أحكام وما يقابلها من أحكام أوردتها الشريعة الاسلامية الغـــراء منذ اربعة عشر قرنا من الزمان (٢) .

---

(١) انظـــر

— د. صلاح عامر : مقدمة لدراسة النزاعات الملحة ١٩٧٦ .

(٢) انظـــر

— د. حامد سلطان : مقالة بالفرنسية بعنوان « المفهوم الاسلامى للقانون الدولى الانسانى » المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٧٨ .

— الاستاذ الشيخ : محمد ابو زهره : نظرية الحرب فى الاسلام — المجلة المصرية للقانون الدولى عام ١٩٥٨ .

— د. صلاح عامر : المرجع السابق — ص ٢٣ وما بعدها .

القسم الاول

الجهود الدولية لتأكيد وتطوير قواعد القانون الدولى الانسانى

بدأ التفكير فى وضع قواعد انسانية تخفف من ويلات الحروب واثارها المدمرة فى أواخر القرن التاسع عشر نتيجة لما قاسته البشرية فى حروبها السابقة من فظائع ارتكبتها القوات المتحاربة ضد المدنيين واسرى الحرب .

فقد وضعت قواعد الحرب الاميريكية فى عام ١٨٦٣ كأول تقنين وطنى يتضمن القواعد التى تنظم سلوك القوات الامريكية فى الميدان والتى تحرم ارتكاب الجرائم ضد المدنيين واسرى الحرب فى الاراضى المحتلة وتضع العقوبات التى توقع على مرتكبى مثل هذه الاعمال .

وفى عام ١٨٦٤ دعا الاتحاد الفيدرالى السويسرى الى عقد مؤتمر دولى بجنيف اسفر عن توقيع اتفاقية دولية تتعلق بحماية المرضى والجرحى من العسكريين وهى أول اتفاقية فى سلسلة اتفاقيات الصليب الاحمر الدولى .

وفى سنة ١٨٦٨ دعا الكسندر الثانى قيصر روسيا الى عقد مؤتمر « بترسبورج » الذى اسفر عن صدور اعلان سان بترسبورج الذى قرر أن الهدف المشروع من الحرب هو اضعاف القوة العسكرية للعدو وحرم استخدام الاسلحة التى تسبب آلاما لا مبرر لها أو التى تجعل الموت امرا حتميا .

وفى عام ١٨٧٤ دعت الحكومة الروسية الى عقد مؤتمر بروكسل الذى ضم الغالبية العظمى من دول أوروبا والذى انتهى بوضع مشروع اتفاق دولى يضم القواعد التى يجب مراعاتها فى الحرب البرية ورغم عدم التصديق على هذا المشروع فقد كان له اكبر الاثر فى سلوك المحاربين فى الفترة التالية لوضعه ونقلت الكثير من الدول نصوصه واصدرتها كتعليمات داخلية تلتزم بها افراد قواتها المسلحة .

وفى عام ١٨٩٩ عقد مؤتمر لاهاى الاول حضرته دول أوروبا والولايات المتحدة والمكسيك والصين واليابان ، وانتهى المؤتمر الى عقد العديد من الاتفاقيات من بينها لائحة الحرب البرية المستمدة من مشروع بروكسل والتى تم تنقيحها فى مؤتمر لاهاى الثانى عام ١٩٠٧ ، ومن

المؤسف ان الدول لم تراع الكثير من احكام اتفاقيات لاهاى لعام ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ اثناء الحرب العالمية الاولى .

فى عام ١٩٢٩ عقد مؤتمر ديبلوماسى فى جنيف قام بوضع ثلاث اتفاقيات خاصة بحماية ضحايا الحرب من العسكريين جاءت تنقيحا وتأكيدا لما ورد باتفاقيات لاهاى عام ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٠٦ التى عدلت اتفاقية ١٨٦٤ .

لكن الويلات والدمار التى نتجت عن وقوع الحرب العالمية الثانية والتى لم تقتصر آثارها على العكريين بل تعدهم الى السكلن المدنيين جاءت دليلا على عدم كفاية ما توصل اليه المجتمع الدولى حتى ذلك التاريخ من قواعد تكفل الحماية الواجبة لضحايا الحرب . فقامت لجنة الصليب الاحمر الدولى باعداد مشروع اتفاقية حماية المدنيين أثناء المنازعات المسلحة قدمته الى المؤتمر الدولى السابع عشر لجمعيات الصليب الاحمر المنعقد فى استكهلم عام ١٩٤٨ الذى وافق عليه مع بعض التعديلات .

وفى الفترة من ٢١ ابريل الى ١٢ اغسطس عام ١٩٤٩ عقد مؤتمر فى جنيف دعت اليه حكومة الاتحاد السويسرى بايعاز من لجنة الصليب الاحمر الدولى حضره مندوبون عن ٥٩ دولة و٤ دول بصفة مراقبين تم فيه توقيع اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين فى زمن الحرب والاحتلال الحربى ، كما تم اقرار الاتفاقيات الثلاث الاخرى الخاصة بحماية ضحايا الحرب من افراد القوات المسلحة فى البر والبحر، وأسرى الحرب والتى سبق وضعها فى مؤتمر عام ١٩٢٩ السابق الاشارة اليه ، وبذلك اصبحت اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ حجر الاساس للقانون الدولى الانسانى المعمول به حتى الآن .

تطورت أساليب القتال الحديثة كما تطورت أسلحة التدمير الشامل منذ توقيع اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ حتى الآن تطورا كبيرا فاق كل تصور — فالآثار التى تحدثها الاسلحة الحديثة الدائمة التطور أصبحت من الشمول بحيث لا تميز بين مقاتل وغير مقاتل ، ولا بين منطقة عسكرية ومنطقة مدنية .

وقد أثبتت الحروب المحلية المحدودة التى وقعت بمختلف انحاء العالم بعد توقيع هذه الاتفاقيات وجود الكثير من نواحى القصور فى نصوص هذه الاتفاقيات علاوة على عدم الالتزام فى كثير من الاحيان حتى بما ورد بتلك النصوص ، مما دفع الرأى العام العالمى الى المطالبة بضرورة

اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأكيد قواعد القانون الدولى واكمال مايعتورها من نقص وقصور ظهر اثناء التطبيق لاتفاقيات جنيف خاصة فيما يتعلق بأحكام حماية المدنيين فى زمن الحــرب والاحتلال الحــربى . فكثفت الجهود الدولية منذ ذلك الحين فى محاولة للوصول الى الهدف المطلوب.

استجابة لقــرار الجمعية العامة للامم المتحــدة رقم ٣٠٣٢ لسنة ١٩٧٢ قام المجلس الفيدرالى للحكومة السويسرية بتوجيــه الدعــوة للدورة الاولى للمؤتمر الدبلوماسى لتأكيد وتطوير قواعد القانون الدولى المطبق فى المنازعات المسلحة والتى عقــدت فى الفترة من ٢٠ فبراير الى ٢٩ مارس عام ١٩٧٤ تلتها دورات ثلاث أخرى انتهت باقرار المؤتمــر للبروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فى ٧ يونيو ١٩٧٧ .

القسم الثــانى

اهم الاحكام المستحدثة ببروتوكول جنيف عام ١٩٧٧

أولا ــ اللحق « البروتوكول » الاول المتعلق بحماية ضحايا المنــازعات المسلحة الدولية :

١ ــ الاحكام العــــامة :

بعد ان اكدت ديباجة البروتوكول الاول على ضرورة أحكام اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ وأحكام البروتوكول فى جميع الظروف ايا كانت طبيعة النزاع المسلح أو منشأة ، تكلمت المادة الاولى عن المبادىء العامة ونطاق التطبيق واهم ما ورد بها من جديد هو اضافة المنازعات المسلحة التى تناضل بها الشــــعوب ضد التسلط الاســتعمارى والاحتلال الاجنبى والانظمة العنصرية وذلك فى ممارستها لحقها فى تقرير المصير الى الحالات التى يطبق فيها هذا البروتوكول واتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ وكانت المــادة الثانيــة من اتفاقيــات عام ١٩٩٤ ــ تقصر تطبيق أحكام هــذه الاتفاقيات على حالات اعلان الحــرب أو اى اشتباك مسلح بين أطراف الاتفاقية أو حالات الاحتلال الجزئى أو الكلى لاراضى احــد الاطــراف المتعاقدين ، وقد جاءت هذه الاضافة لحركات التحرير محققة للمصلحة العربيــة والافريقية اذ تدخــل بموجبها المقــاومة المسلحة الفلسطينية وحركات التحرير الافريقية ضمن الحالات المشمولة بحماية البروتوكول واتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ .

ــ وتكلمت المادة الثالثة عن تطبيق الاتفاقيــات وهذا اللحــــق

« البروتوكول » منذ بداية اى من الاوضاع الواردة فى المادة الاولى ويوقف تطبيقها فى اقليم أطراف النزاع عند الايقاف العام للعمليات العسكرية وفى حالة الاراضى المحتلة عند نهاية الاحتلال ، وقد كانت المادة السادسة من الاتفاقية الرابعة عام ١٩٤٩ تقضى بوقف تطبيق الاتفاقية فى الاراضى المحتلة بعد عام واحد من انتهاء العمليات الحربية فجاءت المادة الثالثة من البروتوكول المشار اليه عاليه لتمد هذهالفترة بالنسبة للاراضى المحتلة حتى نهاية الاحتلال .

- ثم جاءت المادة الرابعة منالبروتوكولمؤكدة للمبادىء المستقرة فى القانون الدولى بنصها على أن احتلال اقليم ما أو تطبيق الاتفاقيات وهذا اللحق « البروتوكول » لا يؤثران على الوضع القانونى لهذا الاقليم .

- والجدير بالذكر أن نشاط الوفد المصرى فى المؤتمر الدبلوماسى كان له دور كبير ومعه المجموعة العربية فى اقرار كثير من الاحكام المستحدثة السابق الاشارة اليها والتى جاءت مخصصة للمصلحة العربية .

كما حظرت المادة «٢٠» أعمال الثأر والانتقام ضدالجرحىوالمرضى والغرقى أو ضد افراد الوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبى المحمية بالنصوص الواردة فى هذا الباب .. وكانت هذه من أهم ماورد بالبروتوكول الاول من احكام مؤكدة ومكملة لما ورد باتفاقيات جنيف فيما يتعلق بحماية ورعاية الجرحى والمرضى .

٣ - اساليب ووسائل القتال والوضع القانونىللمقاتل ولأسير الحرب :

نصت المادة «٣٥» على القواعد الاساسية التى يجب الالتزام بها فى أساليب القتال على النحو التالى : -

١ - حق أطراف اى نزاع مسلح فى اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تقيده قيود .

٢ - حظر استخدام الاسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التى من شأنها احداث اصابات أو آلام لا مبرر لها .

٣ - حظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال يقصد بها أويتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الامد .

والزمت المادة «٣٦» اى طرف عند دراسة او تطوير او اقتناء سلاح جديد او اداة للحرب او اتباع اسلوب للحرب ان يتحقق مما اذا كان ذلك محظورا فى جميع الاحوال او بعضها بمقتضى الملحق «ابروتوكول» او اية قاعدة اخرى من قواعد القانون الدولى التى يلتزم بها هذا الطرف السامى المتعاقد .

وترجع اهمية هاتين المادتين الى انهما جاءتا تطبيقا وتأكيدا لقواعد القانون الدولى المستقرة عرفا واتفاقا ، فتحريم استخدام الاسلحة والقذائف التى تحدث آلاما لا مبرر لها وارد فى اتفاقية لاهاى عام ١٩٠٧ واللوائح الملحقة بها كما سبق وروده فى اعلان سان بطرسبرج عام ١٨٦٨ ، واستخدام الاسلحة واساليب القتال غير المميزة محرمتان نبقا لذات الاتفاقية والاعلان .

وحظرت المادة «٣٧» قتل الخصم أو اصابته او اسره باللجوء الى وسائل الغدر باستشارة ثقته ثم تعمد خيانة هذه الثقة وضربت المادة امثلة على الغدر .

أ — التظاهر بنية التفاوض تحت علم بالهدنة أو الاستسلام.

ب — التظاهر بوضع المدنى غير المقاتل .

جـ — استخدام اشارات او علامات او ازياء خاصة بالامم المتحدة او دولة محايدة او بغيرها من الدول التى ليست طرفا فى النزاع ، واجازت المادة اللجوء الى خدع الحرب كاستخدام أساليب التمويه وعمليات التضليل وترويج المعلومات الخاطئة .

وحظرت المادة «٤٠» الامر بعدم ابقاء أحد على قيد الحياة (الابادة) او تهديد الخصم بذلك او ادارة الاعمال العدائية على هذا الاساس ، كما حظرت المادة «٤١» الهجوم على الشخص العاجز عن القتال او الذى يعترف بأنه كذلك لما يحيط به من ظروف شريطة امتناعه عن اى عمل عدائى والا يحاول الفرار .

وقررت المادة «٤٥» أنه يفترض فى الذى يشارك فى الاعمال العدائية ويقع فى قبضة الخصم أنه أسير حرب ومن ثم فانه يتمتع بحماية الاتفاقية الثالثة (جنيف عام ١٩٤٩) وهذا البروتوكول اذا ادعى أو ادعى الطرف الذى يتبعه أنه يستحق وضع أسير الحرب ، ويظل متمتعا بهذا الوضع اذا ما ثار شك حول استحقاقه حتى تفصل فى

وضعه محكمة مختصة . وقد اعطته الفقرة الثانية من ذات المادة الحق فى أن يطلب اثبات وضعه كاسير حرب امام محكمة قضائية اذا لم يعامل بهـذه الصفة .

وقد تناولت المـادة «٤٧» موقف المرتزقة وحددت مواصـفاتهم وقررت حرمانهم من التمتع بوضع المقاتل أو اسير الحرب .

٤ ـ السكان المدنيون : ـ

القسم الاول من الباب الرابع تكلم عن الحماية العـامة من آثار القتال فى المواد من ٤٨ الى ٧١ وتعد احكام هذا القسم اضافة جديدة الى القواعد المتعلقة بالحماية الانسانية للسكان المدنيين والاعيان المدنية الواردة بالاتفاقية الرابعة (جنيف عام ١٩٤٩) ومن أهم هذه الاحكام :

ـ القاعدة الاساسـية تنص على أن تعمـل اطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الاعيان المدنية والاهـداف العسكرية ومن ثم يجب توجيه العمليات ضد الاهداف العسكرية دون غيرها .

ـ يتمتع الاشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا البروتوكول ما لم يقوموا بدور مباشر فى الاعمال العدائية وفقط خلال الفترة التى يقومون فيها بهذا الدور .

ـ تحظر الهجمات العشوائيـة وهى التى لا تميز بين المـدنيين والعسكريين والاهداف المدنية والعسكرية ومنها الهجمات التى يتوقع أن تسبب خسارة فى أرواح المدنيين والاعيان المدنية تتجاوز ما يمكن أن يسفر عنه الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة .

ـ تحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين .

ـ لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين او الاشخاص المدنيين أو تحركاتهم فى درء الهجوم عن الاهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية وان كان خرق هذه المحظورات لا يعفى اطـراف النزاع من التزاماتهم القانونية حيال السكان المدنيين .

ـ تقصر الهجمات على الاهـداف العسكرية وهى الاعيـان التى تسهم مساهمة فعالة فى العمل العسكرى سـواء كان ذلك بطبيعتها أو بموقعها أو بغايتهـا أو باستخداماتهـا والتى يحقق تدميرها التـام أو الاستيلاء عليها ميزة عسكرية اكيدة .

واذا ثار شك فى استخدام عين مما يخصص عادة لاغرض مدنيـة مثل اماكن العبادة أو المنازل أو المدارس فى تقديم مساهمة فعالة للعمل

العسكرى فانه يفترض انها لا تستخدم كذلك وتضفى بالتالى عليها الحماية .

— يحظر ارتكاب اى عمل عدائى ضد الآثار التاريخية او الاعمال الفنية او اماكن العبادة التى تشكل التراث الثقافى او الروحى للشعوب (مادة ٥٣) .

— يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب .

— يحظر استخدام أساليب ووسائل القتال التى يقصد بها أو يتوقع منها ان تسبب اضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الامد وضارة بالتالى بصحة او بقاء السكان .

— لا تكون الاشغال الهندسية او المنشئات التى تحوى قوى خطرة الا وهى السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية محلا للهجوم حتى ولو كانت أهدافا عسكرية اذا كان من شأن مثل هذا الهجوم ان يتسبب فى انطلاق قوة خطرة ترتب خسائر فادحة بين السكان المدنيين كما لا يجوز تعرض الاهداف العسكرية الاخرى الواقعة على مقربة من هذه المنشآت للهجوم .

— وتعتبر أحكام القسم الثالث من هذا الباب مكملة للقواعد المتعلقة بالحماية الانسانية للاشخاص المدنيين والاعيان المدنية التى تكون فى قبضة احد أطراف النزاع والمنصوص عليها فى الاتفاقية الرابعة لجنيف عام ١٩٤٩ ولقواعد القانون الدولى المعمول بها فى هذا الصدد . ومن أهم ما ورد من أحكام فى هذا القسم :

— تيسر الاطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع قدر الامكان جمع شمل الاسر التى شتتت نتيجة للمنازعات المسلحة وتيسر على المنظمات الانسانية فى هذا الصدد .

— تحظر ممارسة العنف ازاء حياة الاشخاص او صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية وبوجه خاص القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه وانتهاك الكرامة الشخصية واخذ الرهائن والعقوبات الجماعية والتهديد بارتكاب اى من الافعال السابقة .

— يجب ان تكون النساء موضع احترام خاص وان يتمتعن بالحماية ولا سيما ضد الاغتصاب والاكراه على الدعارة وضد اى صورة من صور خدش الحياء .

القســـم الثالث

القواعد الانسانية المطبقة فى حروب الاسلام

بعد أن استعرضـــنا الجهود الدوليـــة التى بذلت منـــذ القـــرن التاسع عشر ولا زالت حتى الآن لتأكيد وتطـوير القواعد الانســـانية التى تخفف من ويلات الحروب وتحد من آثارها المـدمرة التى تواجه الجنس البشرى ، وبعد أن أشرنا الى بعض القواعد التى انتهت اليهـا هـذه الجهود متمثلة فى أحكام البروتوكولين المكملين لاتفاقيـات جنيف والذين تم اقرارهما بعد مناقشات مضنية مســـتفيضة استمرت على مدى دورات أربع للمؤتمـر الدبلوماسى الذى انهى اعمـــاله فى يونيو سنة ١٩٧٧ .

سنرجع فى هذا القسم بالتاريخ اربعة عشر قرنا من الزمان حيث ظهر الاسلام الحنيف ونزل الوحى على سيد الرسل معلنا بدء عهدجديد من النور والرحمة للبشرية فى وقت كان العالم شرقه وغربه يرزحتحت عبء الظلم والعبودية وشريعة الغاب . وكانت شريعة الحرب تبرر كل تصرف وحشى فى مواجهة العدو فى ميدان القتال ، فقتلالنساءوالاطفال والشيوخ مباح ، وأعمال التدمـــير والتخريب عمل بطولى مستحب ، والتعذيب والتمثيل بالجثث تبررهما نشوة النصر .

فى هذا المناخ الجاهلى أتى الاسلام بأول قواعد تحـدد الاسـلوب الانسانى لمعاملة الاسرى وضحايا الحرب من الاعداء والحماية التىيجب أن تكفل للمرضى والشيوخ والنساء والاطفال ولكل من لا يسهم بجهـد أو مال فى سير القتال .

وسنحاول استعراض أهم ما ورد فى هـذا الصـدد من القرآن والسنة المشرفة وتصرفات الصحابة وسيتضح لنا أن ما انتهت اليـه الجهود الدولية المكثفة والمتعاقبة فى عصرنا الحديث من قواعد انسانية تلتزم الدول باتباعها أثناء المنازعات المسلحة يكاد يكون مطابقـا أو فى اطار ما أتى به الاسلام الحنيف منذ اربعة عشر قرنا من الزمان فى هذا الصـدد .

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لايحب المعتـــدين » .

لقد وضع الله سبحانه وتعالى قيدا على المسلمين فى قتالهم لاعداء الاسلام الا يعتدوا اى الا يتجاوزوا حدود الحق والعدل ، وما فرضـــه الله تعالى من قواعد انسانية لمعاملة الانسان لاخيه الانسان . ثم جاءت الفقرة الاولى من المادة (٣٥) من بروتوكول جنيف الاول بعد اربعةعشر قرنا من الزمان لتنص على ان حق اطراف اى نزع مســلح فى اختيـــار اساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تقيده قيود .

قال تعالى فى كتابه الكريم « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » .

ويفسر استاذنا المرحوم الشـــيخ / محمد أبو زهرة فى مقال له بعنوان « نظرية الحرب فى الاسلام » فى المجلة المصرية للقانون الدولى ســنة ١٩٥٨ ، يفسر الامر بالتقوى هنـــا بأنه مقـــرر بجوار الاذن برد الاعتداء بمثله ، وتقوى الله قوامها الاستمساك بالفضــيلة ، فالمعــاملة بالمثل يجب ان تكون فى دائرة الفضيلة الانسانية واحترام كرامة الانسان فاذا كان الاعداء يمثلون بالقتلى من المسلمين فلا يسوغ للمسلمين أن يمثلوا بالقتلى ، فلم يفكر رســـول الله فى التمثيـــل بجثث المشركين كما فعلوا بجثة عمه حمزة بن عبد المطلب ، وقال صلى الله عليـــه وسلم : « اياكم والمثلة » ، كذلك الامر اذا كان الاعداء يقتلون الشيوخ أو يعذبون الاسرى أو يهتكون الاعراض فان جيش الفضيلة لا يرد على ذلك بالمثل. أليس هذا المبدأ هو ما انتهى اليـــه بروتوكول جنيف الاول الســـابق الاشارة اليه فى اكثر من موضع من حظر لاعمال الثأر والانتقام خاصـــة ضد الجرحى والمرضى والمدنيين ، حتى ان الفقرة الثامنة من المادة ٥١ من ذات البروتوكول قد جاءت تطبيقـــا لهذا القيـــد الذى أورده المولى سبحانه وتعالى على قاعدة المعاملة بالمثل حيث ذكرت ما نصه « لايعفى خرق هذه المحظورات اطراف النزاع من التزاماتهم القانونيـــة حيـــال السكان المدنيين ... » قال تعالى فى كتابه الحكيم « ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا » . وقال رسول الله صلى الله عليـــه وسلم « لا يعترض أحدكم أسير أخيه ويقتله » . وفى حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم « استوصوا بالاسارى خيرا » أليست هذه القواعد الانسانية الواضحة فى معاملة الاسرى هى ما انتهت اليه اتفاقية جنيف

الثالثعام ١٩٤٩ الخاصة بمعاملة اسرى الحرب وما اكده بروتوكول جنيف الاول سنة ١٩٧٧ .

لقد حظرت المادة (٣٧) من بروتوكول جنيف الاول سنة ١٩٧٧ قتل الخصم أو اصابته او أسره باللجوء الى وسائل الغدر كالتظاهر بالرغبة فى التفاوض أو الاستسلام أو استعمال شارات الامم المتحدة أو الاستسلام أو استعمال شارات الامم المتحدة أو غيرها واجازت فقط اللجوء الى خدع الحرب المشروعة كالتمويه . اليس هذا هو ما امر به رسول الله المسلمين المقاتلين بقوله« سيروا باسم الله وفى سبيل الله وقاتلوا ، ولا تغدروا » ... الخ الحديث الشريف .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انطلقوا باسم الله وبالله ، وعلى بركة رسول الله ، ولا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ، ولا امراة ولا تغلوا ، وضعوا غنائمكم واصلحوا واحسنوا ، ان الله يحب المحسنين.

ويقول صلى الله عليه سلم لخالد بن الوليد وهو ذاهب للقتال « ولا تقتل ذرية ولا عسيفا » (العسيف هو العامل المنصرف للزراعة او لاى عمل آخر) .

وقد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بعض الاطفال فوقف يقول ما بال أقوام جاوز بهم القتل حتى قتلوا الذرية ، الا لا تقتلوا الذرية، الا لا تقتلوا الذرية ، الا لا تقتلوا الذرية ، اما عن الصحابة فقد اوصى ابو بكر رضى الله عنه يزيد بن ابى سفيان أمير جيوش المسلمين الى الشام بعشر وصايا (لا تقتلن امراة ولا صبية ولا كبيرا هرما ، ولا تقطعن شجرة مثمرة ، ولا نخلا ولا تحرقنها ولا تخربن عامرا ، ولا تعقرن شاه ولا بقرة الا لمأكلة ، ولا نجبن ولا تغلل) كما منع رضوان الله عليه قتل رجال الدين وأمر بحسن معاملتهم .

ان ما اورده البروتوكول الاول الاضافى لاتفاقيات جنيف فى بابه الرابع عن السكان المدنيين وحمايتهم لا يكاد يخرج عما أوردته تعاليم الاسلام السابق الاشارة اليها على لسان الرسول الكريم ومن وصايا خلفائه الراشدين لجندهم المتوجهين لميدان القتال . ان حق الانسان فى معاملة رحيمة كرمة غير متميزة بسبب انتماء لجنس او لون او دين حتى فى ميادين القتال قد اكدها سبحانه وتعالى فى قوله فى كتابه الكريم « ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا » صدق الله العظيم .

الســلاح واساليب القتــال
فى القانون الدولى

بقلم اللواء دكتور يحيى الشــيمى

موقع القواعد المتعلقة بادارة الصراع المسلح فى القانون الدولى :

القانون الدولى المطبق فى وقت النزاعات المسلحة هو ذلك القانون الذى ينظم ويضبط العلاقات بين الدول اثناء وجود صراع مسلح دولى على الســاحة الدولية .

وهو يتكون من جزأين رئيسيين هما قانون النزاعات المســلحة أو القانون الانسانى بالمعنى الواسع وقانون الحياد .

والاول : يضبط العلاقات بين الاطراف المتحاربة والمشــــتركة فى الصراع المسلح .

والثانى : يضع القواعد التى تنتهجها الدول غير المشتركة فى الصراع المسلح فى شأن ما ينشأ من علاقات بسبب الصراع المسلح .

ويندرج تحت مصطلح قانون النزاعات المسلحة ثـلاثة موضــوعات رئيسية يتكون منها هذا القانون وهذه الموضوعات هى :

١ ــ القانون الانسانى .
٢ ــ قواعد ادارة الصراع المسلح فى شكل انسانى وبما يتفق مع مبادىء الشرف العسكرى والفروسية .

هذا ويندرج تحت هذه القواعد ثلاثة موضــوعات رئيســية هى :
(أ) قواعد الحرب البرية . (ب) قواعد الحرب البحرية .
(جـ) قواعد الحرب الجوية .

٣ ــ العلاقات القانونية بين الدول المتحاربة .

وتشكل قواعد استخدام السلاح واساليب القتال احد موضــوعات قواعد ادارة الصراع المســلح . وهى تسرى على كــل من الحرب البرية والبحــرية والجــوية .

ويسمى قانون النزاعات المسلحة ــ سواء فى قواعده العرفية الملزمة لجميع دول العــالم قديمها وحديثها ، أو قواعده المكتوبة فى معاهدات والملزمة للدول اطراف هذه المعاهدات ــ الى ان تتسم الحروب والمنازعات

الدولية المسلحة بطابع من الانسانية والبعد عن اعمال القسوة والوحشية.
كما تأخذ تصرفات المقاتلين فى ميدان القتال وخارجه بما يتفق ومبادىء
الشرف العسكرى والنبل والبعد عن اعمال الغدر . يضاف الى ذلك ضمان
ان تتم العمليات الحربية فى شكل انسانى تحترم فيه حقوق المقاتلين
وتصان فيه ارواح المدنيين وممتلكاتهم وكل ما من شأنه بقائهم على قيد
الحياة . بمعنى ان أحكام هذا القانون تعبير عن رغبة الشعوب المتمدينة
فى اصباغ الحروب بطابع من الانسانية والشرف وعدم تعريض المقاتلين
والمدنيين على حد سواء للالآم والخسائر غير الضرورية .

ومن الغايات التى يسعى اليها هذا القانون هو أن من شأن احترامه وتطبيقه
منع تردى النزاع بين الاطراف المتصارعة بسبب اعمال الوحشية والقسوة
ولا يخفى ما تولده هذه الاعمال من ضغائن واحقاد ومراره لا تمحوها
السنين فضلا عن انه يخلق المناخ المناسب لعودة السلام بين المتحاربين .

وعلى ذلك فان ما يتغياه هذا القانون هو تنظيم الاعمال الحربية
والتخفيف من قسوتها بالمقدار الذى تسمح به الضرورات العسكرية .
بحيث يتحتم على المتحاربين الا يسببوا لخصومهم اضرارا لا تتناسب مع
الغرض الذى تتوخاه الحرب وهو تدمير قوة العدو العسكرية واضعافها .

ولا يفوتنا فى هذا المقام القول بأن قانون النزاعات المسلحة يحقق
المستوى الادنى للتحضر والانسانية فى الحروب والصراعات المسلحة
ويقوم على .

قانون النزاعات المسلحة ومبادىء الحرب :

من المتفق عليه المسلم به ان العسكرية علم وفن ومهنة لها عزتها
وفخر القائمين بها ، لها تقاليدها الراسخة . وقانون النزاعات المسلحة
يشكل جانبا هاما من هذه التقاليد . واحترام هذا القانون فى الحروب هو
العامل الذى يفرق بين رجل العسكرية والجندية وبين قطاع الطرق ورجال
العصابات .

ومبادىء الحرب فى العلم العسكرى تتفق مع المبادىء التى يقوم عليها
قانون النزاعات المسلحة بمعنى وجود تجانس بين مبادىء الحرب ومبادىء
هذا القانون .

ومن أمثلة ذلك مبدأ اقتصاد القوى الذى يتفرع عنه دقة التصويب

وتركيز الجهود ، ومبدأ تحقيق أفضل النتائج العسكرية بأقل الامكانيات المتاحة ، ومبدأ المحافظة على مصادر القوة العسكرية وعدم الاسراف فى استخدامها .—

وثمة ملاحظة فى هذا المجال وهى ان من مصلحة الدول السياسية والعسكرية العمل على احترام هذا القانون وتطبيقة وبصفة خاصة ضمان احترام العدو لهذا القانون فى مواجهة مقاتليها وغيرهم من المدنيين . ويضاف الى ذلك ان من المأثور « على الانسان ان يدرك بأن طلب النجاة لنفسه فعليه بتوفيرها للآخرين وان التعاون افضل من التنافر .

الظروف والملابسات التى اوجدت أو ساهمت فى وجود وتطوير قانون قانون النزاعات المسلحة :

وجدت عوامل وظروف على مر التاريخ ساهمت فى ايجاد وتطوير قواعد قانون النزاعات المسلحة كما وجدت ملابسات واسباب كانت وراء عدم تعزيز هذا القانونوتطويره واحترام تطبيقة . كما آتى على الانسان عصور لم يكن لقانون النزاعات المسلحة وجود ، وعندما وجد لم يكن له حظ فى وضعه موضع التنفيذ والتطبيق والمراعاة .

ويمكن القول ان اخطر هذه العوامل والظروف التى ساهمت فى ايجاد هذا القانون واثرائه .

اولا : عملت مبادىء الفروسية والشرف العسكرى على خلق وتطوير قواعد الحرب وذلك لما كانت تجيش به نفوس الفرسان من عواطف الانسانية . فالشرف العسكرى يتطلب احترام العهد المقطوع . وينفر من استعمال السلاح فى غير ما يتطلبه الشرف أو ارتكاب عمل من اعمال الخيانة . ونتيجة لذلك ظهرت القواعد الخاصة بحسن معاملة الجرحى والمرضى ورعايتهم وعدم جواز قتلهم ، وواجب عدم التعرض لغير المحاربين من افراد دولة العدو . اعتقد ان اغلب قواعد الشرف العسكرى التى ظهرت فى القرون الاوسطى قد اخذها الغرب عن المسلمين ، ذلك ان الغرب التقى مع المسلمين فى عدة حروب منها حروب الاسلام مع الرومان والفرس وشمال افريقيا واسبانيا وجنوب فرنسا . وكان المسلمون فى هذه الحروب يلتزمون التزاما صارما بمبادىء الشرف والانسانية التى يتضى بها الاسلام — وأولا ما اخذت هذه القواعد عند الغرب اخذت كمبادىء للاخلاق الدولية وبمرور الزمن عليها مع شعور الجماعات بالتزامهم بها اصبحت قواعد عرفية .

ثانيا : اثرت تعاليم الاديان السماوية فى الحروب . فقد وضع الدين المسيحى والدين الاسلامى مبادىء سامية فى الاخلاق وحسن المعاملة ، وعملا على التخفيف من العادات البربرية التى كانت متبعة فى الحروب .

وكان اثر الاديان على قواعد الحرب من ناحيتين (٢١ - ايمان المقاتل بالله وبمبادىء دينية جعلت منه انسانا تأبى نفسه ارتكاب اعمال القسوة وبذلك فان قتال المؤمن كفاح شريف لا يعرف الغاظة (٢) - الاديان السماوية فى ذاتها سواء الدين المسيحى والدين الاسلامى قد امرت بأمور متعلقة بالحرب . ونذكر فى هذا المجال قواعد الحرب فى الاسلام وما هى عليه من سمو وانسانية تفضل قواعد الحرب الوضعية .

وثمة ملاحظة فى هذا المجال وهى انه فى اعقاب صدور قرار ميلانو فى عام ٣١٣ الذى اصبحت الكنسية بمقتضاه لها سلطة دنيوية سياسية كبيرة . وكان من نتائج ذلك وتحقيقا لسياسة الامر الواقع ان تتخلى الكنيسة عن مبادىء المسيحية الاصلية واهمها مبدأ المسالمة الخاصة وتحريم انخراط المسيحيين فى الجيش . وفى هذا السبيل وضع القديس نظريته الشهيرة الحرب العادلة التى يطلق عليها البعض بأنها نظرية مشئومة توفر راحة رخيصة للضمائر . وقد ترتب عليها الابطاء فى تقدم الانسانية لعدة قرون . وكانت هذه النظرية تقول ان افعال العنف التى تقترف فى سبيل حرب عادلة تفقد كل صفة من صفات الخطيئة . وترتب عليها ايضا نتيجة خطيرة ان مقاتلى الحرب العادلة كانوا يسوغون لانفسهم اقتراف اى شىء ولم تكن افعالهم جرائم بل عقوبة واجبة التوقيع على المذنبين . وباسم هذه النظرية ارتكبت المذابح تحت شعار الحرب العادلة .

ثالثا : كان من اثر دعاة الحركة السلمية فى العالم ودعاة رجال الفقه والقانون الدولى التخفيف من وبلات الحروب والاخذ بقواعد اكثر انسانية وشرف فيما ينشب من حرب بين الدول . ولا يفوتنا فى هذا المقام دور جان جاك روسو فى كتابه العقد الاجتماعى الذى قضى على نظرية الحرب العادلة واحل محلها نظرية التفرقة بين المقاتلين وغيرهم . وثمة ملاحظة وهى ان هذه التفرقة وجدت فى الاسلام فى القرن السابع الميلادى .

رابعا : ظهور الجيوش النظامية المحترفة وحلولها محل قوات المرتزقة ذلك ان تلك الجيوش تأخذ بنظم تحقق درجة عاليه من الانضباط العسكرى وتخضع الجنود الى قادتهم وتلزمهم باطاعة اوامر وتعليمات هؤلاء القادة.

يضاف الى ذلك ان غالبية الدول المتمدينة وضعت قواعد الحرب فى تعليمات أوامر مكتوبة تلتزم بها افراد قواتها المسلحة ، وكان من شأن ذلك تنبيه روح الخضوع للقانون .

خامسا : مبدأ سيادة الدول ، وتمسك الدول به اوجد مجموعة من القواعد المنظمة لبعض آثار الحرب من ذلك قاعدة عدم جواز معاقبة جنود العدو على مجرد اشتراكهم فى اعمال القتال ، لان قيامهم بذلك تنفيذاً لما تأمرهم به دولتهم صاحبة السيادة .

سادسا : جهود المنظمات الدولية الانسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر وجمعيات الهلال الاحمر وغيرهما . ونظام الدولة الحامية.

هذه العوامل تفاعلت مع بعضها البعض فى خلق وتطوير عادات اتبعتها الجيوش فى حروبها . وبمرور الزمن وتكرار احترام وتطبيق هذه العادات وبعد ان شعر المقاتلون بانها ملتزمة بها اصبحت قواعد عرفية التزمت الدول بها باعتبارها قواعد قانون دولى .

ادارة الصراع المسلح :

سبق ان اشرنا ان قانون النزاعات المسلحة يتناول بالبيان ثلاثة موضوعات رئيسية هى : —

— القانون الانسانى المطبق فى الحروب وقواعد ادارة الصراع المسلح والعلاقات القانونية بين الدول المتحاربة .

وموضوع اليوم هو قواعد ادارة الصراع المسلح او قواعد ادارة الحرب . ويمكن تعريف هذه القواعد بانها مجموعة القواعد القانونية الواجبة الاحترام والاتباع التى تضبط العلاقات التى تنشأ بين الاطراف المتحاربة وبصفة خاصة القوات المتحاربة اثناء ادارة الصراع المسلح بمعنى ان هذا القانون يحدد حقوق المتحاربين وواجباتهم فى تسيير وادارة العمليات الحربية ويحد من حرية اختيار وسائل الاضرار ينبنى على ذلك ان هذه القواعد لا سبيل الى تطبيقها الا بوجود صراع مسلح دولى .

وتختلف بالضرورة قواعد ادارة الصراع المسلح فى القانون الدولى عن ادارة الصراع المسلح فى علمى الاستراتيجية والتكتيك ذلك ان القواعد الاولى وجدت لضبط وتنظيم علاقات الاطراف المتحاربة . فى حين ان

الاستراتيجية هى ذلك العلم الذى يتعلق بادارة العمليات الحربية من حيث تحديد وقت ومناطق ونتائج الحملات العسكرية (الاستراتيجية الكبرى)، وتحقيق أحسن الظروف لادارة العمليات الحربية . (الاستراتيجية) . ويعرف علم التكتيك بانه قواعد ادارة العمليات الحربية وقت القتال .

ولا يغيب عن البال الترابط بين هاتين المجموعتين من القواعد ، ذلك ان القانون يضبط وينظم جانب من العلاقات التى تتولد عن اعمال متطلبات الاستراتيجية والتكتيك .

هذا ، والهدف من قواعد ادارة الصراع المسلح فى القانون الدولى هو ادارة القتال فى شكل انسانى ، لا يخالف الشرف وتتجلى فيه نبـــل الفروسية وشهامة الفرسان . ويتحقق فيها ايضا قاعدة عـــدم تجـــاوز الهدف من الحرب بمعنى عدم تجاوز ما هو ضرورى لقهر العدو .

الهدف من الصراع المسلح :

من المتفق عليه والمسلم به ان الحرب اداه لتنفيذ السياسة القومية للدول ووسيلة لحسم المنازعات الدولية .

وتضع الدول — على ضـــــوء مصلحتها القومية — الاهداف التى تسعى الى تحقيقها . وهى عادة توفق بين الاهداف المطلوب تحقيقها وبين الوسائل المتاحة لها لتنفيذ هذه الاهداف .

وحكومة الدولة هى التى لها اختيار البدائل الآتيـــة : الحـــرب ، الدبلوماسية ، الضغط الاقتصـــادى ، الاعلام والدعاية لتحقيق الاهداف القومية فى حدود ما التزمت به فى المواثيق والمعاهدات الدولية .

واذا ما اختارت الدولة سبيل الحرب فواجب القوات المســـلحة — من اجل تحقيق الهدف — هو اخضـــاع دولة العدو الى ارادة الدولة عن طريق قهر قواته واستسلامه واستجابته للمطالب الممثلة للاهداف التى اشعلت الحرب من اجل تحقيقها ، او غيرها من مطالب .

وقبل ان نتناول احكام ادارة الصراع المسلح نرى من الواجب القاء الضوء على مبادىء قانون النزاعات المسلحة . وهذه المبادىء اوجب ما تكون فى ادارة الصراع المسلح ؟ ذلك ان هذه المبادىء الركائز التى يقوم عليها صرح هذا القانون . وهى التى يترسمها واضعوا اية معاهدة دولية فى قانون النزاعات المسلحة .

وهى ايضا التى يلتزم بها كل الاطراف المتحاربة عند ادارة الصراع المسلح وبصفة خاصة فى اساليب القتال التى توجه الى العدو والاسلحة التى تستخدمها .

وهذه المبادىء هى :

اولا : مبدأ الفروسية والشرف العسكرى وهو المبدأ الذى يهدف الى جعل الحرب معركة شريفة لاغدر فيها ، ويمتنع فيها ايضا استخدام اساليب القتال التى تتسم بالخسة وضعف الخلق ، وتتجلى فيها مبادىء الفروسية وشهامة الفرسان .

ثانيا : مبدأ الانسانية هذا المبدأ اساسى ورئيسى فى قانون المنازعات المسلحة . بل يمكن القول بأنه تدور حوله كافة قواعد هذا القانون . ويسعى هذا المبدأ الى اصباغ الحرب بطابع من الانسانية والبعد بها عن اعمال القسوة والوحشية التى لا طائل تحتها .

ثالثا : مبدأ عدم تجاوز الهدف من الحرب (مبدأ الضرورة) وتناول هذا المبدأ يحتاج الى تفصيل ، ذلك ان الهدف من الحرب هو الحاق الهزيمة بقوات العدو المسلحة عن طريق منعهم عن الاستمرار فى القتال .

ويتأتى عدم الاستمرار فى القتال عن طريق القتل والجرح والاسر . فاذا ما تحقق احد هذه الوسائل يمتنع التمادى والاستمرار لتحقيق الامن بين الآخرين . ومثال ذلك اذا امكن اسر العدو امتنع توجيه اعمال القتال اليه لقتلة أو جرحة .

هذا فضلا عن ان الحاق الهزيمة بقوات العدو المسلحة (وهو هدف الحرب) لا يتحقق بتوجيه اعمال القتال الى غير المقاتلين مثل المدنيين .

ويقال بمفهوم اخر ان تحقيق هدف الحرب يجب ان يتم بأقل تكاليف اقتصادية وبشرية ممكنة . وعلى ذلك فان القوات المسلحة للدولة تستخدم فقط القوة العسكرية بالقدر الضرورى الذى يحقق لها اخضاع قوات العدو المسلحة وفى حدود ما يسمح به قانون المنازعات المسلحة . بمعنى ان الضرورة التى تقتضى توجيه اعمال القتال لاخضاع العدو وهزيمته يجب ان تقدر بقدرها ولا تزيد عن هذا القدر .

هذا وتضفى حالة الضرورة الشرعية على الاجراءات العسكرية (التى لا تخالف قانون النزاعات المسلحة) ، والتى من شأنها قهر العدو

واخضاعه . بمعنى اضفاء الشرعية على استعمال اســــاليب العنف ، والخداع حتى يقهر العدو ويتحقق الهدف من الصراع المسلح وهو هزيمة العدو واحراز النصر .

هذا ويحكم هذا المبدأ الاخير أربعة عناصر رئيسية هى :

١ — ان القوة المستخدمة ممكنة ومسيطر عليها من الشخص الذى يستخدمها . بمعنى عدم فقد السيطرة عليها منذ بدء اســـتخدامها بحيث يتحقق من وراء فقد السيطرة خسائر زائدة عن الحاجـــة .

٢ — ان القوة المستخدمة تؤدى بطريقة مباشرة وسريعة الاخضاع الكامل أو الجزئى للعدو .

٣ — القوة المستخدمة لا تزيد من حيث تأثيرها عن الحاجة لاخضاع العدو (وهو المبدأ العسكرى المعروف بأقتصاد القوى) .

٤ — ان لا تكون الوسيلة المستخدمة فى القتـــال محرمة دوليا . وينبنى على ما سبق ان اساليب القتال التى يترتب عليها زيادة آلام المصابين من جراء استخدامها دون داع ودون ضرورة تعتبر وسيلة محرمة لمخالفتها لمبدأ تجاوز الهدف من الحرب (مبدأ الضرورة) .

هذا وقد احتوى بروتوكول جنيف الاول والمكمل لاتفـــاقيات جنيف ١٩٤٩ على حكم يؤكد هذا المبدأ . وقد ورد هذا الحكم فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ التى تنص على ان يحظر استخدام الاسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التى من شأنها احداث اصابات أو آلام لا مبرر لها يضاف الى ذلك نص الفقرة ب من البنـــد ٥ من المادة ٥١ من ذات البرتوكول التى تقوم الهجمات العشوائية) وجاء فيها ان الهجوم الذى يمكن ان يتوقع منه ان .... يفرط فى تجاوز ما ينتظر ان يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة (تفيد هذه الصورة من الهجمات العشـــوائية المحرمة) .

هذه المبادىء الثلاثة التى اشرنا اليها تترسمها الدولة عند وضـــع معاهدة أو اتفاق دولى فى شأن تنظيم اية مسالة تخص قانون المنازعات المساحة . ونجد ايضا ان كافة قواعد هذا القانون هى تطبيق لهذه المبادىء الثلاثة مجتمعة أو على استقلال .

المعاهدات الدولية فى شأن ادارة الصراع المسلح :

المعاهدات والاتفاقات الجماعية والثنائية التى عقدت لتنظيم ما ينشأ من علاقات بين الدول المتحاربة وبصفة خاصة العلاقات المتولدة عن ادارة

الصراع المسلح ، اغلبها حديث لا يتعدى منتصف القرن التاسع عشر . يضاف الى ذلك ان بعض الدول قامت بوضع قواعد مكتوبة تلتزم بها قواتها المسلحة فى الحروب من ذلك التعليمات التى اصدرتها الحكومة الفرنسية عامى ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ الخاصة بأسرى الحرب والمعاملة الواجبة الاتباع لهم . ومثلها ايضا قواعد الحرب التى وضعتها حكومتى انجلترا وفرنسا ايان حرب القرم ، ومن ذلك ايضا القواعد التى اعلنتها الحكومة الامريكية اثناء حرب الانفصال . وهى قواعد تنظم الحرب البرية وضعها الاستاذ الكبير Leiber بناء على طلب الحكومة ليلتزم بها قادتها وجنودها فى هذه الحرب (١) وسوف نشير — فيما يلى — فقط الى المعاهدات التى تتعلق بادارة الصراع المسلح دون غيرها من معاهدات متعلقة بالقانون الانسانى أو بقانون الحياد .

١ — تصريح باريس (فى ١٦ ابريل ١٨٥٦) ويتعلق بالحرب البحرية وجاء بعد حرب القرم . ومن المبادىء التى ورد ذكرها بالتصريح هى الغاء القرصنة المباحة ووجوب ان يكون الحصر البحرى وافيا بالغرض ليكون ملزما .

٢ — تصريح سان بطرسبرج عام ١٨٦٨) ويحرم استعمال المقذوفات التى يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام ومحشوة بمواد قابلة للالتهاب .

٣ — انتهت اعمال مؤتمر لاهاى الاول للسلام والموقع عام ١٨٩٩ بوضع اتفاقيتين وثلاثة تصريحات تعلق منها بادارة الصراع المسلح ما يلى :

(ا) الاتفاقية الخاصة بقواعد الحرب البرية . ويطلق عليها لائحة الحرب البرية وفى عام ١٩٠٧ ، اعيد بحثها ووقعت فى ١٨/١٠/١٩٠٧ . وعرفت باسم الاتفاقية الرابعة (٢) .

(ب) تصريح يحرم على الدول لمدة خمس سنوات القاء المقذوفات من البالونات .

---

(١) ولا يفوتنا فى هذا المقام الاشارة الى ما قام به كل من جوهان بالنشلى وجوستاف مونييه . وقد وضع الاخير مرجع « قوانين الحرب البرية » . ثم تبنى معهد القانون الدولى فى اكسفورد هذا المؤلف فى عام ١٨٨٠ . لذلك سمى بموجز اكسفورد . وقد تناول هذا الموجز مبادىء قانون الحرب . وكان هذا الموجز هو المرجع الاساسى لعدد من اللوائح العسكرية الوطنية .

(٢) موجز اكسفورد يعتبر المصدر الرئيسى لاحكام لائحة الحرب البرية فضلا عن المبادىء المدونة فى اعلان بروكسل .

(ج) تصريح يحرم على الدول استعمال المقذوفات التى يكون الغرض الوحيد منها نشر غازات خانقة او ضارة .

(د) تصريح يحرم على الدول استعمال المقذوفات التى تنتشر داخل الجســــم .

٤ — عقد مؤتمر السلام الثانى فى لاهاى من عام ١٩٠٧ ووضعت الاتفاقيات الآتية المتعلقة بادارة الصراع المســلح :

(أ) اتفاقية لتنظيم بدء العمليات الحربية .

(ب) اتفاقية تنظيم تحويل السفن التجارية الى سفن حربية .

(ج) اتفاقية فى شأن بث الالغام البحرية .

(د) اتفاقية فى شأن الضرب بواسطة القوات البحرية .

(هـ) اتفاقية فى شأن بعض القيود على حق الدولة فى ضبط المراكب فى الحرب البحرية .

٥ — بروتوكول جنيف الموقع فى عام ١٩٢٥ فى شأن تحريم الحرب الكيمائية وحرب الجراثيم .

٦ — بروتوكول لندن (عام ١٩٣٦) فى شأن استخدام الغواصات ضمن المراكب التجارية .

٧ — اتفاقية حماية الاثار التاريخية والفنية والعلمية المبرمة فى عام ١٩٥٤ تحت اشراف اليونسكو .

٨ — بروتوكولان مكملان لاتفاقات جنيف الاربع (١٩٤٩) والموقعان فى يونيو ١٩٧٧ . وبصفة خاصة الباب الثـــالث (من ص ٣٥ الى ٤٧) والقسم الاول من الباب الرابــع (م ٤٨ الى ٦٧) من البروتوكول الاول التى تتعلق بقواعد ادارة الصراع المسلح .

وثمة ملاحظة جديرة بالتنوية وهى ان قواعد الصراع المســلح (قانون لاهاى) لم يحظ بالاهتمام الواجب اسوة بالقانون الانســانى المطبق فى الحروب ، الذى ينظم حقوق الانسان فى الصراعات المسلحة ذلك ان اغلب هذه القواعد يرجع الى عام ١٩٠٧ ميلادية حيث لم يمتد هناك وجود بعد لقوة الطيران . وفى راينا ان هذه المشكلة تواجه العالم اليوم ويتعين تداركها وان توليها النظمات الدولية المعنية اهتمامها .

التفرقة بين الاسلحة المحرمة وبين الاستخدام الغير المشروع للاسلحة :

يتميز قانون المنازعات المسلحة — بصفة عامة — بأنه قانون يتناول فى الجزء الاكبر منه على قواعد تحريميـــة . والقواعد التحريمية اما ان تشمل على تحريم استخدام سلاح معين او تطبيق لاحد المبادىء الرئيسية فى القانون . ومثال الصورة الاخيرة الالتزام الدولى بتجنب زيادة آلام المصـــــابين دون ضرورة ودون داع . وكذلك الالتزام الدولى بوجوب وجود تناسب بين القذيفة او السلاح المستخدم والهدف المراد تدميره أو توجيه اعمال القتال اليه . وهذا الالتزام معروف باسم قاعدة النسبية .

ويعتبر الســـلاح محرم بذاته اذا ما وجدت قاعدة دولية مكتوبة فى معاهدة او قاعدة عرفية . وتحريم استخدام هذا السلاح مطلق وفى كل الظروف . ومثال ذلك القاعدة الدولية التى تحرم استخدام الســـموم فأن استخدام هذه الوسيلة محرم فى كل الظروف والاحوال سواء استخدمت ضد الاهداف العسكرية أو ضد المدنيين .

ومن ناحية اخرى نشاهد ان هناك سلاح معين مشروع اذا مـــا استخدم فى ظروف معينة ويعتبر غير مشروع فى ظروف اخرى .

ومثال ذلك استخدام السلاح ضد المدنيين يعتبر عملا غير مشروع فى حين ان استخدام السلاح ضد الاهداف العسكرية يعتبر عملا مشروعا.

واهمية التفرقة بين السلاح المحرم بذابه وبين الوسيلة المحرمة انه فى حالة السلاح المحرم يجب ان توجد قاعدة دولية مكتوبة فى معاهدة أو عرفية تنص على التحريم . أما بالنسبة لتحريم الوسيلة فانه لا تقوم ضرورة الى وجود قاعدة دولية بل يكفى ان تخالف هذه الوسيلة المبادىء الاساسية فى قانون الحرب للقول بعدم مشروعيتها . وثمة ملاحظـــة فى هذا المجال وهى ان الاتفاقية الرابعة (المرفق بها لائحة الحرب البرية) من اتفاقيات مؤتمر لاهاى الثانى (١٩٠٧) تضمنت فى صدرها القواعد التى وضعتها لا تشتمل على جميـــع الحـــــالات التى يمكن ان تقوم بين المتحاربين ، وانه فيما يخص هذه الحالات التى لم تتناولها هذه القواعد — والى ان يصدر تشريع كامل — تظل الشـــــعوب والمقاتلون تحت حماية المبادىء العامة للقانون الدولى العام كما نستخلص مما جرى عليه عرف الشعوب المتمدينة ومن قوانين الانسانية ومما يتطلبه الضمير العام .

١ — الاسلحة المحرمة لذاتها :

اشتملت المعاهدات الدولية على تحريم استخدام عدد من الاسلحة والمقذوفات وذلك بالتطبيق لمبدأى النسبية والضرورة وهى :

(أ) حرمت الدول فى تصريح سان بطرسبرج الموقع فى عام ١٨٦٨ استعمال قذائف يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام وتحتوى على مواد ملتهبة أو حارقة . ويرجع تحريم اســــتخدام هذه القذائف الى انها تزيد من آلام المصابين بها فى خطورة اصابتهم .

هذا وقد اكدت لائحة الحرب البرية تحريم هذه القذائف مرة أخرى فى مادتها ٢٣ الفقرة الخامسة عندما حرمت استخدام القذائف او اية مواد تسبب زيادة الآلام .

(ب) تحريم استعمال طلقات متفجرة من شأنها الانتشار والتفتت داخل الجسم البشرى وهو المعروف بأسم طلقات دم دم .

(جـ) استعمال الغازات الخانقة أو الضارة بالصحة .

(د) استعمال السموم من أى نوع وبأية طريقة (المادة ١/٢٣ من لائحة الحرب البرية) .

(هـ) تحريم الاسلحة الكيماوية واسلحة الجراثيم (البيولوجية) .

وثمة ملاحظة فى هذا المجــال وهى ان الدول اتفقت على تحــريم صور من الخداع . وهذه الصور هى :

(أ)التظاهر بالتسليم للعدو حتى اذا تقدم اخذ على غرة وبغدر .

(ب) استعمال شارات الصليب الاحمر أو الهلال الاحمر ، سواء عن طريق ارتدائها أو رفعها على احد المبانى او المنشآت او احد وسائل النقل (المادة ٣٨ من البروتوكول الاول الاضافى الموقع فى عام ١٩٧٧)

(جـ) استعمال ملابس العدو أو شاراته أو اعلامة بهدف الدخول بين صفوفة (المادة ٦/٢٣ من لائحة الحرب البرية) .

(المادة ٣٩ من البروتوكول الاول الاضافى ١٩٧٧) .

(د) الاخلال بعهد مقطوع للعدو كمفاجأته بالهجوم خلال هدنة او وقف اطلاق النار متفق عليها أو الاعتداء على رسلة بعد الاذن لهم بالتقدم للمفاوضة فى أمر ما بشأن القتال .

(هـ) استعمال الشارات المميزة للامم المتحدة . استخدام الاعلام او العلامات او الشارات او الزى العسكرى الخاص بدولة حيادية او غير طرف فى النزاع المسلح .

(و) التظاهر بالعجز عن حمل السلاح بسبب الاصابة او المرض .

(ز) التظاهر بوضع المدنى غير المقاتل .

ومن المتفق عليه المسلم به ان هذه الاسلحة وتلك الصور من وسائل الخداع محرمـــة فى الحـرب البرية والبحرية والجوية وعلى ذلك يحـرم استخدام هذه الاسلحة فى كافة الظروف . كما يمتنع وضع علامات تخص الامم المتحدة على السفن والطائرات الحربية او اية معدة عسكرية وكذلك لا يجوز وضع العلامات التى تخص الصليب الاحمر او الهلال الاحمر او تخص المعدات الحربية للعدو او أية دولة حياديه او غير طرف فى الصراع .وكذلك يمتنع على المقاتلين الطيارين واطقم الطائرات ارتداء الزى الخاص بالجهات المشار اليها خاصة عند انفصالهم عن طائراتهم وتعرضهم للاسر هذا فضلا عن احتفاظ اطقم الطائرات بتحقيقات الشخصية المثبته لصفتهم العسكرية.

اســـاليب القتـــال

سبق ان ذكرنا ان اساليب القتـــال والحرب وما يجرى فى ميدان القتال من اعمال يجب ان تتفق مع مبادىء الحرب وهى الضرورة والفروسية والانسانية . وان تحريم هذه الاساليب لا تحتاج الى قاعدة خاصة على استقلال بل تعتبر عملا غير مشروع اذا ما كان فيها خروج على احد هذه المبادىء . ولا يغير من هذا النظر كون الاسلحة المســـتخدمة مشروع استعمالها فى القانون الدولى . ومن هذا المفهوم يمكن القول بأن صور اساليب القتال لا تقع تحت حصر . وتحكم اساليب القتال والحرب ،

وكل ما يجرى فى ميدان القتال قاعدتان اساسيتان جميعا ..

(أ) قاعدة الضرورة . (ب) قاعدة النســـبية .

وقاعدة الضرورة هى التى تقرر شرعية الحق فى اســـتخدام القوة المسلحة وبأى وسيلة لاى درجة (غير محرمة بذاتها) طالما كانتضرورية ولازمة لتحقيق الهدف المطلوب . وتستنبط هذه القـــاعدة (بطريقة غير مباشرة) من نص المادة ٢٢ من لائحة الحرب البرية الذى ينص على أن « حق المقاتلين فى استخدام وسائل اصابة العدو غير مطلقة .

كما تستخلص من نص الفقرة الاولى من المــادة ٣٥ من البروتوكول جنيف الاول ١٩٧٧ التى تنص بان حق اطراف اى نــزاع مســلح فى اختيار اساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تقيده قيود .

وقاعدة النسبية تعتبر من اكثر القيود على انتشار على الاسلحة ووسائل استخدامها . ويتمثل هذا القيد فى انه يلزم عند الاصــابة او التدمير ان تقف عند حد تحقيق المصالح المحميــة بالقــانون . ويجب ان لاتتجاوز ذلك بحيث لاتتناسب (تزيد) عن المزايا العسكرية المحققة من وراء تحقيق الهدف .

(أ) طبيعة ودرجة ومدى اصابة الافراد تدخــل تحت قاعدة تحريم زيادة الآلام — دون مقتضى ودون داع .

(ب) زيادة فرص المدنيين للاصابة وكذلك الاهداف المدنية .بمعنى ان الضرب المشروع للاهداف العســكرية قد يعرض المدنيين او الاهداف المدنية للضرر وهو أمر محتمل . ولكن اذا زاد هذا الاحتمال اصبحنا امام احد الصور المحرمة دوليا .

(جـ) الاثار غير المتحكم فيها ضد المقاتلين او المدنيين او ضــد الامــلاك .

بعض صور الاسلحة واساليب القتال غير المشروعة
ضرب المناطق غير المدافع عنها :

تقضى المادة ٢٥ من لائحة الحرب البرية ، بعدم شرعية مهاجمة او قذف بأى وسيلة كانت — المدن والقرى ودور السكن والابنية غير المدافع عنها . وعبارة بأى وســيلة كانت الواردة بالنص تعنى بأى وســيلة مشروعة . أو غير مشروعة .

هذا ومن المتفق عليه — وفق الرأى الغالب فى الفقه — ان لائحة الحرب البرية تحوى قواعد عرفية . ومن ثم فان ما ورد فى هذه اللائحة من احكام يلزم لجميع الدول سواء الدول اطراف هذه اللائحة او غيرهم.

هذا وقد اشتملت الاتفاقية التاسعة من اتفاقيات مؤتمر لاهاى الثانى ١٩٠٧ فى شأن تنظيم الضرب بواسطة القوات البحرية على عدم مشروعية قيام القوات البحرية بضرب الموانى والمدن والقرى ودور السكن والمبانى غير المدافع عنها (المادة الاولى) .

ولا يسرى هذا الحظر على الاعمال العسكرية ، والمنشآت البحرية والعسكرية ، ومخازن الاسلحة ومعدات الحرب ، وما يستخدمه الاسطول البحرى والقوات المسلحة البرية والسفن الحربية (المادة الثانية) .

ويستثنى مما تقدم ضرب المنشآت العسكرية وما شابهها بمدفعية القوة البحرية المهاجمة ، بعد توجيه انذار للسلطات المحلية لتدمير هذه المنشآت العسكرية ، مع اعطائهم مهلة مناسبة للقيام بذلك . يضاف الى ذلك حالة طلب القوة البحرية المهاجمة الاستيلاء على بعض المؤن الضرورية لحاجتها . ورفضت السلطات المحلية ان تمكن هذه القوة من الاستيلاء عليها ففى هذه الحالة يجوز ضرب هذه الاماكن . وهذا تلزم الاتفاقية التاسعة المشار اليها بدفع قيمة المؤن فور اعطاء الايصال الدال على استلام هذه المؤن .

اما بالنسبة للحرب الجوية فقد احتوى مشروع لائحة هذه الحرب والموضوع فى لاهاى من عام ١٩٢٣ عقب الحرب العالمية الاولى — على تنظيم مغاير للاحكام السابقة . وذلك وفق البيان التالى :

١ — قررت المادة ٢٤ من مشروع اللائحة ان الضرب الجوى مشروع اذا — انصب على هدف عسكرى . وعرفت ذات المادة الهدف العسكرى بانه الهدف الذى يشكل تدميره الكلى أو الجزئى مصلحة عسكرية مؤكدة للدولة المتحاربة .

٢ — اشتملت الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من مشروع اللائحة على شرعية توجيه أعمال القتال من الطائرات الحربية ضد الاهداف الآتية ، القوات المسلحة والاعمال العسكرية والمنشآت العسكرية ومخازن ومستودعات الذخيرة والمصانع التى تشكل مركزا هاما للصناعات الحربية ومخصصة لتلك الصناعة ومعروفة تمام المعرفة بذلك ومعامل ومخازن التعيين والتموين وخطوط المواصلات والنقل التى تستعمل لغرض عسكرى .

٣ — تضمنت الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ المشار اليها على استثناء من ضرب الاهداف العسكرية اذا ما كانت هذه الاهداف واقعة بصورة لا يمكن معها ضربها دون ان تعرض السكان المدنيين للضرب بلا تمييز. وعلى ذلك يمتنع على الطائرات الحربية ضرب هذه الاهداف .... وذلك على شريطة ان لا تكون تلك الاهداف فى الجوار المباشر لمنطقة القتال البرى (الفقرة الرابعة من ذات المادة) .

وعلى ذلك نجدان المشروع سمح بضرب الاهداف العسكرية التى تعرض السكان المدنيين للضرب بلا تمييز اذا كانت مجاورة لمسرح العمليات البرية واقتضتها ضرورة عسكرية . ويرجع ذلك الى انه اغلب الاحيان ان تخلى تلك المناطق من سكانها المدنيين .

٤ — تقضى المادة ٢٢ من مشروع اللائحة على تحريم الضرب الجوى للارهاب بمعنى ارهاب السكان المدنيين او الضرب الجوى ضد ممتلكات المدنيين أو اصابة المدنيين .

٥ — تنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من مشروع اللائحة على قيام المسئولية الدولية قبل الدولة التى تنتهك احد الاحكام المتقدم ذكرها .

ثانيا اسلحة من شأنها زيادة الآلام دون داع ودون مقتضى :

ان استخدام اسلحة أو طلقات أو مواد بشكل يسبب زيادة آلام المصابين بها أو التعرض للتدمير الشديد دون ما داع أو مقتضى أو ضرورة تتطلب هذا التدمير — يعتبر عملا غير مشروع .

وهذه القاعدة منبثقة من مبدأ عدم تجاوز الهدف من الحرب، (مبدأ الضرورة) وأول ما ظهرت فى قانون المنازعات المسلحة كقاعدة عرفية تواترت الجماعات والشعوب على اتباعها فى حروبها . ثم اعقب ذلك ترديدها فى الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

وقد جاء فى ديباجة تصريح سان بطرسبرج — الموقع فى عام١٨٦٨م ما يلى :

نظرا لان الهدف المشروع الوحيد الذى يجب ان تتوخاه ، اثناء الحرب هو اضعاف قوات العدو العسكرية ، وانه يكفى لذلك جعل اكبر عدد ممكن من الرجال عاجزين عن القتال ، وانه قد يحدث تجاوز الهدف باستعمال اسلحة قد تضاعف بلا جدوى ما يعانيه الرجال الذين اصبحوا عاجزين عن القتال — من عذاب او تجعل موتهم أمر محققا » .

كما حرمت المادة ٢٣ من لائحة الحرب البرية (الفقرة الخامسة) استخدام أسلحة أو ذخائر او مواد بطبيعتها تسبب زيادة آلام (الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من بروتوكول جنيف الاول ١٩٧٧) .

ومن تطبيقات هذا المبدأ نص المادة ٣٥ من بروتوكول جنيف ١٩٧٧ (الاول) الذى يحرم استخدام اسلحة او اساليب او طرق قتال يكون من شأنها ، او يتوقع من استخدامها — انتشار لفترة طويلة — ضرر جسيم بالبيئة . وهو ما يعرف بأسم حرب البيئة .

ويقال بان تحــــريم زيادة الآلام ، دون داع أو ضرورة تتطلبه هو تطبيق لقاعدتى النسبية والانسانية . وهناك مصلحة محققة للمقاتلين فى تحريم تعرضهم لزيادة الآلام .

ويعتبر السلاح مشروع — فى خصوصية مبدأ زيادة الآلام — طالما ان قدره هذا السلاح قوته التأثيرية فى العدو تتناســـب مـــع الضرورة العسكرية التى استلزمت استخدامه ويمكن القول ايضا بأن السلاح يكون غير مشروع طالما ان الآلام النـــاتجة لا مبرر لها ولا حاجة اليهـــا أو لا تتناسب مع ما يحققه استخدام هذا السلاح من فوائد عسكرية .

وقد يكتفى للقول بتحريم السلاح لما يترتب عليه من زيادة آلام غير انه قد تتفق الدول على النص على احد تطبيقات هذا المبدأ لتعزيز وتأكيد ودفع اى جدل أو خلاف حول ما اذا كان هذا الســـلاح يترتب عليه زيادة الآم أم لا . ومثال ذلك عندما ذلك عندما حـــرم اســـتخدام طلقاتدمدم او الطلقات المحشوة بمواد ملتهبة او الحارقة .

كما حرم العرف والعادة استخدام الطلقات المملؤة بالزجاج او اية مواد يصعب اكتشافها طبيا ، وايضا حرم الطلقات التى تتسبب فى زيادة التهاب الجرح الذى تحدثه هذه الطلقات ، المتعرجة والسلاح المشرشر او الطلقات المبرودة . والتى يترتب على ملامستها للجسد اتســـاع وحدة الجرح (١) .

وقاعدة تحريم كل ما يسبب زيادة الآلام دون داع تشمل — فيـــما تشمل — اساليب استخدام السلاح او اساليب القتال بحيث اذا تترتب على استخدام سلاح مشروع زيادة الآم او تعرض المدنيين بصورة محققة

---

(١) هذا وقد تقدمت مصر — عند اعداد بروتوكل جنيف ١٩٧٧ — باقتراح مفاده تحريم اســـتخدام المقذوفات المشتملة على مســـامير او بلى صغير . كما تقدمت كل من السويد والنرويج والنمسا والمكسيك ويوغوسلافيا باقتراح يقضى بتحريم اى سلاح مصمم أساســـا من اجل اصابة الانســـان بشظايا لا يمكن اكتشافها باشعة اكس .

للخطر فيعتبر استخدام هذا السلاح غير مشروع بسـبب الطريقة التى يستخدم بها .

وثمة ملاحظة اخيرة فى هذا المجال وهى ان الفقـرة الثانية من المادة ٣٥ من بروتوكول جنيف الاول (١٩٧٧) تنص على اعتبار هذا المبدا احد المبادىء الاساسية فى قواعد ادارة الحرب .

وفى ذلك يقول بالنص « يحظر استخدام الاسلحة او القذائف او المواد ووسائل القتال التى من شأنها احداث اصابات أو آلام لا مبرر لها » .

ثالثا : الأسلحة العشوائية التأثير :

قانون المنازعات المسلحة الوضعى لا يحرم السلاح طالما كانت قوته التأثيرية محدودة بالهدف العسكرى الموجهة اليه . ويعتبر السلاح مشروع أيضا اذا كان يترتب عليه اصابة المدنيين أو الاهداف المدنية بطريقة غـير عمدية وغير مقصودة . ومع ذلك يوجد جانب من الاسلحة ووسائل القتال ما يكون تأثيره عشوائى ودون تمييز بين مقاتلين وغير مقاتلين أو بين اهداف عسكرية أو أهداف مدنية . ومثل هذه الاسلحة ذات التأثير العشوائى مـا نص على تحريمه فى معاهدة أو اتفاق دولى .

وفى هذا الصدد تنص المادة ٥١ من بروتوكول جنيف المشـار اليه فى فقرته الرابعة والخامسة على ما يلى :

٤ — تحظر الهجمات العشوائية . وتعتبر هجمات عشوائية :

(أ) تلك التى لا توجه الى هدف عسكرى محدد .

(ب) أو تلك التى تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن ان توجه الى هدف عسـكرى محـدد .

(جـ) أو تلك التى تستخدم طريقة أو وسيلة للقتـال لا يمـكن حصر آثارها ... ومن ثم فان من شأنها ان تصيب — فى كل حالة كهذه — الاهداف العسكرية والاشخاص المدنيين أو الممتلكات المدنية دون تمييز .

٥ — تعتبر الأنواع التالية من الهجمات العشـوائية — من بين هجمـات أخرى — بمثابة هجمات عشوائية .

(أ) الهجوم قصفا — أيا كانت الطرق أو الوسائل — الذى يعـالج عدد من الاهداف العسكرية الواضحة التباعد والتمييز بعضها عن البعض

الآخر والواقعة فى مدينة او بلدة او قرية او منطقة اخرى تضم تركزا من المدنيين ، على انها هدف عسكرى .

(ب) « والهجوم الذى يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة فى أرواح المدنيين أو اصابة بهم أو أضرارا بالممتلكات المدنية ، أو أن يحدث خلطا من هذه الخسائر والاضرار ، يفرط فى تجـاوز ما ينتظر أن يسـفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة » .

وثمة ملاحظة فى هذا المجال وهى انه للقول بأن الهجوم عشوائى أولا يرجع اساسا الى الطريقة التى استخدم بها السلاح فى الهجوم اكثر ممـا ترجع الى ذات السلاح المستخدم او طريقة عمله . وعلى ذلك فان التحريم ينصب على اسلوب استخدام السلاح بغض النظر عن شرعية السلاح ذاته فيما يتعلق بالهجمات العشوائية . ومع ذلك قد يكون تأثير ذات السـلاح عشوائى ، ويصيب الاهداف بلا تمييز . ففى هذه الحالة يعتبر هذا السلاح بذاته غير مشـــروع .

ويقال ايضا بأن السلاح الذى لا يمكن السيطرة عليه سواء فى تصميمه او فى استخدامه ـ ولا يمكن ايضا ، على وجه الدقة ، السيطرة عليه بحيث يتضمن توجيهه الى الاهداف العسكرية . ومثال ذلك استخدام المانيـا فى الحرب العالمية الثانية نوعا من الصـواريخ مزود بجهاز توجيـه بدائى . وترتب على هذا الاستخدام احداث اصابات جسـيمة بالمدنيين والاهداف المدنية . كما استخدم اليابان نوعا من الاسلحة الحارقة غير مزودة بجهاز توجيه . ففى هاتين الحالتين اعتبر استخدام السلاح غير مشروع . ويرجع ذلك الى انهما من الاسلحة التى لا يمكن الجزم عند استخدامها انهما سوف يقتصران على تدمير الاهداف العسكرية أو اصابة المقاتلين فقط .

هذا فضلا عن أن الاسلحة العشوائية أو الهجمات العشوائية لا تتفق مع احد مبادىء الاقتصـاد فى الحرب وهـو مبدأ اقتصـاد القوى ومبـدأ الاستخدام بأقل الخسائر .

رابعا : أسلحة الجراثيم ، والاسلحة الكيماوية وحرب الغازات :

ومن المتفق عليه أن اسلحة الجراثيم هى من الاسلحة العشوائية ، ذلك انه لا يمكن التحكم فى آثارها بحيث تقتصر على العسكريين فقط بل قد يمتد تأثيرها الى المدنيين وقد يصل الى حد التأثير على دولة غير متحـاربة

مجاورة لمكان استخدام هذا السلاح . ويقال بأن هذا السلاح فيه افـراط فى تجاوز ما ينتظر ان يسفر عنه ذلك الاستخدام من ميزة عسكرية ملموسة ومبـاشرة .

ويمكن القول اخـيرا فى هذا المجال أن القانـون الدولى لا يتطلب فى استخدام السلاح وجوب حصر نطـاق تأثيره على المقـاتلين او الاهداف العسكرية ولكنه يطلب أن لا يتوقع من استخدام السلاح اصـابة للمدنيين أو الاهداف المدنية تفوق عن الميزة العسكرية التى سوف يحققها استخدام هـذا السـلاح .

هذا وقد ابرمت الدول فى جنيف ١٩٢٥ معاهدة تحريم استخدام كـل من الاسلحة الكيماوية واسلحة الجراثيم . ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الامريكية لم تنضم الى هذه المعاهدة . ومع ذلك وأثنـاء الحـرب العالمية الثانية ذكر الرئيس روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة تعقيبا لنقرير ورد اليه بأن العدو يملك أسلحة الغازات السامة ، — ان استخدام هذا السلاح مخالف للرأى العام العالمى للدول المتمدنة وأن قوات دولته لن تلجأ الى استخدام هذا السلاح الا اذا قام الاعداء باستخدامه .

ونظرا للتطور العلمى الرهيب فى مجال مخترعات هذا السلاح بحيث أضحى استخدامه ذا اثار مفزعة ورهيبة . الامر الذى جعل منظمة الامـم المتحدة تولى هذا الموضوع اهتماما بالغا بحيث امسى محل دراسة منلجانها المختلفة . وفى مقدمة هذه اللجان لجنة نزع السلاح . وظلت مسألة حـرب الجراثيم تناقش داخل الامم المتحدة مقترنة مع الاسلحة الكيمـاوية . وفى عام ١٩٧١ توصلت المنظمة الدولية الى اتفاقية جديدة تحرم حرب الجراثيم أو الاسـلحة البيولوجيـة .

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٢٦ مارس ١٩٧٥ .

وفى اعقاب ذلك اعربت الدول اعضاء الأمم المتحدة عن عزمهـا على مواصلة الجهود من اجل التوصل الى اتفاقية جديدة تحرم الاسلحة الكيماوية.

وفى عام ١٩٧٧ أصدرت الجمعية التابعة لمنظمة الامم المتحدة قرارا :

١ — تحث فيه الدول الاعضاء على التوصـل الى اتفاق فى شـأن حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيماوية وعلى تدمير هذه الاسـلحة .

٢ — وترجو من لجنة نزع السلاح مواصلة المفاوضات فى هذا الشأن .

٣ — وتطلب من الدول الانضمام الى اتفاقية تحـريم الاسلحة البيولوجية (حرب الجراثيم) والى اتفاقية جنيف ١٩٢٥ .

المواد الكيمائية والبيولوجية ضد الانسان والحيوان والنبات :

ان التقدم العلمى فى استخدام المواد الكيماوية والبيولوجية فى الحروب أحرز تقدما كبيرا فى هذا المجال . فمن المشاهد وجود مواد كيمائية تؤثر فى الانسان والحيوان والنبات عن طريق التأثير فى الجهاز العصبى ، أو فى الاصابة بالبثور او الاختناق . ومن الكيمائيات ما يؤثر فى العقل بصفة مؤقتة ومنها ايضا الغازات المسيلة للدموع والمنهكة . ومنها ما يعمل على قتـل النباتات واسقاط اوراق الاشجار .

والمواد البيولوجية المستخدمة فى الحروب هى عبارة عن كائنات حية او مادة معدية مشتقة من هذه الكائنات . والهدف من استخدامها فى الحروب انتشار الامراض والاوبئة التى قد تؤدى الى فقـد القدرة على العمـل أو قتل النباتات . وهذه المواد البيولوجية قد تأخذ شكل فيروسات أو الريكتسيا والبكتريا والفطريات والديدان الطفيلية . ومن المواد البيولوجية ما يصيب النبـات بأمراض تؤدى الى موته .

واصبح من المعروف حاليا وجود وسائل لتوصل هذه المواد الى العدو وذلك عن طريق القنابل والتذائف والصواريخ .
وتستخدم الطائرات فى توصيل هذه المقذوفات بهذه المواد .

العوامل الكيمائية المعجـزة :

هناك جانب من المواد أو العوامل الكيمائية ما تسبب للمعرضين لهـا عجزا وعدم قدرة مؤقتة ، منها الغازات المسيلة للدموع (وهى على انواع متعددة تختلف شدتها من نوع الى آخر) وبعض الكيمائيات المـؤثرة على العقــل .

ومن الثابت علميا أن عدم القدرة والعجز الذى تسببه هذا المـواد مؤقت ويتم الشفاء منه . غير أن تأثيرها على الاطفـال والمسـنين وذوى الصحة المعتلة شـــديد .

وهناك جانب من الدول — من بينها الولايات المتحدة الامريكيــة — تعتبر استخدام هذه الوسائل من الامور المتعلقة بالسياسات القومية العليا، وتحرم استعمالها الا فى احوال الدفاع . ولا يصرح باستخدامها الا بمقتضى قرار من رئيس الدولة .

— المتفجرات الهوائيــة : Fuel air explosives

تعد بأنها غازات أو وسائل قابلة للاشتعال يتم نشرها فى الهواء فى شكل سحابة قريبة من الارض ثم يتم تفجيرها فتحدث موجات تصادمية تعادل فى شدتها ما تحدثه اربعة امثال وزنها من مادة *T.N.T* ويتميز هذا النوع من المتفجرات بخاصية الانتشار داخل الملاجىء وقد تقدمت الســويد عند اعداد بروتوكول جنيف ٧٧ باقتراح بتحريم هذا النوع من المتفجرات لانهــا تحدث آلاما تجاوز القدر الضرورى لجعل المقاتل غير قادر على حمل السلاح ولأنها تجعل الوفاة مؤكدة بنسبة ١٠٠٪ داخل محيط الســحابة المتفجرة .

الطائرة كوسيلة توصيل المواد الكيماوية والبيولوجية للهدف :

يمكن استخدام كل انواع الذخــائر المتفجرة (القذائف المدفعيــة ، الالغام والصواريخ الموجهة وغير الموجهة والقنابل اليدوية) بعد تطويرها لتصبح سلاح كيمائى أو بيولوجى .

وقد تستخدم الطائرات القاذفة كوسيلة لتوصيل هذه الاسلحة الى الاهداف العسكرية المراد اصابتها . وقد قيل — فى تقرير علمى امام منظمة الامم المتحدة — أن قاذفة قنابل يمكنها ان تحمل ما يقرب من خمسة عشر طنا من العوامل الكيمائية السامة .

خامسا : السموم : Poisons

تضمنت المادة ٢٣ فى فقرتهــا الاولى على تحريم استخدام الســموم والاسلحة المسممة . والسموم قد تأخذ شكل مواد كيماوية او بيولوجيــة وتحدث الوفاة او العجز الدائم . وتحدث السمية اما عن طــريق الرئتين أو الدورة الدموية او بمجرد ملامسة الجلد . وهناك موقف ثابت فى شأن تحريم السموم لمخالفتها اهم مبادىء الحرب وهو الشرف العسكرى .

سادسا : الاسلحة النووية والذرية :

اكثر الاسلحة جــدلا حول شرعية استخدامها . فهناك رأى يقــول بشرعية هذه الاسلحة — سواء استخدمت فى البر او البحر او الجــو —

طالما لا توجد قاعدة دولية تقضى بتحريم هذه الاسلحة ويستند أصحاب هذا الراى الى ان الاسلحة النووية يمكن توجيهها الى الاهداف العسكرية . وعند أصحاب هذا الراى انه نظرا لخطورة هذه الاسلحة فان قرار استخدامها فى الحرب يجب ان ينحصر فى اعلى سلطة فى الدولة وهو رئيس الدولة .

— هناك راى آخر — اعتقد انه الراى الصواب — يقول بأن الاسلحة النووية محرمة . لمخالفتها المبادىء الآتية :

١ — مبدأ زيادة الآلام ودون ضرورة أو مقتضى ذلك ان المتعرضين لاشعاعات هذه الاسلحة يصابون بآثار طويلة الامد Superflous suffering

٢ — مخالفة مبدأ النسبية الذى يقضى بوجوب قيام تناسب بين القوة التدميرية المستخدمة والهدف العسكرى المتعوض لها .

ولما كانت القوة التدميرية لهذه الاسلحة غاية فى الجسامة والاتساع بحيث تفوق الفوائد التى ستجنى من تدمير الهدف .

٣ — الآثار الاشعاعية وما يترتب عليها من امراض واصابات تماثل الاسلحة الكيمائية والبيولوجية . وهذه الاسلحة الاخيرة محرمة دوليا كما سبق القول .

٤ — مبدأ الضرورة الذى يتفرع عنه قاعدة الضرورة تقدر بقدرها بمعنى ضرورة تحقيق قهر قوات العدو وباقل تكاليف بشرية ومادية . وتطبيق هذا المبدأ يعنى تحريم الاسلحة النووية .

هذا ما يجب ان يكون لاما هو قائم فى المجتمع الدولى لان الدول عند وضع القواعد الدولية تسعى الى تحقيق مصالحها والدفاع عنها الامر الذى يجعل من القانون الدولى تعبير عن الواقع الدولى اكثر منه تنظيم مثالى متكامل .

وثمة ملاحظة وهى ان الاسلحة النووية كانت ولاتزال محل اهتمام الدول . وقد توصلت الدول الى :

١ — معاهدة تحريم التجارب النووية فى الفضاء الخارجى والفضاء الجوى وتحت سطح الماء ١٩٦٣ .

٢ — معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

٣ — معاهدة تحريم الاسلحة النووية فى امريكا اللاتينية (بصفة خاصة الملحق الثانى) .

٤ — معاهدة تحريم وضع اسلحة التدمير الشامل والاسلحة النووية فى قاع البحار والمحيطات .

٥ — الاتفاقية المبرمة بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى فى شأن تحديد انظمة الدفاع المضاد للصواريخ .

مناقشة الاسلحة التقليدية ونظم التسليح :

١ — الطائرات والصواريخ الموجهة والطيران القاذف :

ان استخدام هذه الوسائل — سواء فى البحر والبر والجو — ضد المقاتلين والاهداف العسكرية عمل مشروع ليس فيه مخالفة لقانون المنازعات المسلحة — وقد تأكدت قاعدة الشرعية خلال حروب القرن العشرين . هذا وتعتبر الطائرة اداة فريدة فى توصيل الاسلحة والقذائف الى العدو . واسلوب توصيل هذه الوسائل عن طريق الطائرة تخضع لقواعد ادارة الحرب الجوية فى قانون المنازعات المسلحة التى تقضى بتحريم القذف الجوى الا اذا انصب على هدف عسكرى .

(وتعريف الهدف العسكرى هو كل هدف فى تدميره الكلى او الجزئى ما يحقق فائدة عسكرية محققة) .

٢ — الاسلحة الحارقة Incending

ومن امثلتها قاذفات اللهب والنابالم . وقد انتشر استخدام هذه الاسلحة فى الحروب . وقد اثار استخدام هذه الاسلحة اهتمام العالم فى مجال تحريمها . غير ان الدول تستخدمها فى الحروب طالما ان ظروف القتال تتطلب استخدامها ويجرى العمل على استخدامها ضد الاهداف المادية — مثل الدبابات والتحصينات والمركبات والمعدات — والمقاتلين الموجودين داخل هذه الاهداف .

وقد استخدمت هذه الاسلحة على نطاق واسع فى الحربين العالمتين وحرب كوريا وفيتنام .

وثمة ملاحظة وهى انه يوجد بعض الاسلحة الحارقة ما يسبب مصاعب ومضاعفات للمصابين لها . وتوجد مطالبه دولية لتحريمها اسوه بتحريم الاسلحة الكيمائية وخاصة فى مناطق الحضر المزدحمة (١) .

٣ — الاسلحة ذات التاثير المتأخر : Delayed action weapons

ان الالغام التى تقذفها الطائرات من الجو وغيرها من المقذوفات التى تنفجر بعد مرور فترة من الوقت لا تعتبر مخالفة للقانون الدولى ، ذلك ان هذه الاسلحة — سواء من حيث خصائصها او تصميمها لايترتب على استخدامها زيادة فى الآلام — ولا يغير ذلك من خضوع استخدام هذه الاسلحة لقانون المنازعات المسلحة .

وعلى ذلك فالالغام التى تعتبر من قبيل الاشراك الخداعية Booby Trapo تعتبر غير مشروعة عندما تأخذ شكل احد الامور التى يقرر لها القانون الدولى حماية ومثالها تجهيزات الخدمات الطبية وجثث القتلى . وياخذ حكم عدم الشرعية ايضا الاشراك الخداعية التى تصمم فى شكل ساعات او اقلام حبر وذلك لاحتمال تعرض المدنيين لهذه الاشراك .

---

(١) هذا واثناء اعداد بروتوكولى جنيف ١٩٧٧ تقدمت السويد باقتراح مؤداه ان يضمن البرتوكول الاول نصا يحرم طائفه من الاسلحة الحارقة اطلقت عليها اسلحة اللهب وعرفتها بالأتى : « الذخائر المصممه اساسا لاحداث اصابة حارقة للاشخاص او اشعال النار فى الاشياء بفعل اللهب الناتج عن تفاعل كيميائى لمادة يتم بثها فوق اللهب — وتشمل هذه الذخائر قاذفات اللهب وقنابل النابالم وقنابل الفوسفور الابيض اليدوية وسائر الذخائر المشتملة على عامل من النوع المتناثر Scatter-type agent

وكما يتبين أن هذا الاقتراح يحرم استخدام هذه الذخائر سواء ضد الاشخاص سواء اكانوا مدنيين أو عسكرين وضد الاشياء سواء اكانت ايضا من متعلقات القوات المسلحة أو من الممتلكات المدنية .

والاقتراح المقدم من الوفد النرويجى يرى غير ذلك . ويقترح ان يحرم استخدام اسلحة اللهب ضد الاشخاص وضد الاشياء المتعلقة بالمدنيين دون المعدات والاهداف العسكرية . وسند هذا الاقتراح أن هذه الاسلحة تسبب آلاما لا لزوم لها أى تجاوز القدر الضرورى لاخراج المقاتل خارج دائرة القتال .

وتقدمت هولندا باقتراح مماثل لاقتراح النرويج مؤداه تحريم استخدام الاسلحة الحارقة فى المدن والتجمعات السكانية وهو الاسلوب الذى اتبعه النازى فى الحرب العالمية الثانية . وسند هذا الاقتراح هو حماية الشعب المدنى وليس تجنب زيادة الالام دون داع أو مقتضى .

ويشترط عند استخدام الاسلحة ذات التأثير المتأخر اتخـــاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع او تقليل احتمالات تعرض المدنيين لها (١) .

٤ — المقذوفات ذات الاعيرة الصغيرة : Small-calibre projectiles

وهذه المقذوفات تماثل الطلقات التى تتفلطح Flatten داخل الجسم والسابق تحريمها فى مؤتمر لاهاى الاول فى عام ١٨٩٩م .

وقد تقدمت السويد باقتراح بتحريم هذه الاسلحة واشتمل الاقتراح على دراسة مستقاة من المعلومات التى اثبتتهـــا التجـــارب التى اجريت ، ومن مناقشات الخبراء الحكوميين والتى يتضح منها ان الطلقـــــات ذات العيار الاصغر من العيار السائد حاليا وهو ٦٢ و ٧ تتشوه Deform أو تتكسر او تتقلب Tumble بسرعة داخل الجسم البشرى مما يؤدى الى جراح زائدة القسوة والشدة . وقد تضمن الاقتراح تحريم الطلقات الآتية :

— التى تتشوة أو تتكسر بسهولة داخل الجسم البشرى .

— التى تتقلب بسرعة داخل الجسم البشرى .

— التى تجاوز سرعتها ١٥٠٠ متر فى الثانية .

---

(١) هذا واثناء اعداد بروتوكولى جنيف ١٩٧٧ أن اقترحت برطانيا تحريم استخدام الشراك الخداعية فى جميع الظروف أى سواء ضد المدنيين فى التجمعات السكانية أو فى ميدان القتال . وقد عرفتها بأنها الاشـــياء المنقولة البرئية المظهر والمحتوية على مواد متفجرة تنفجر باللمس أوالاقتراب.
كما تقدمت سويسرا أو المكسيك ويوغوسلافيا وفنزويلا باقتراحات متشابهـــه .
كما اقترحت برطانيا تنظيم اســـتخدام الالغام ونحوى هذا التنظيم ما يلى :
أ — ضرورة تسجيل حقول الالغام والاعلان عن محلاتها بغير توقف القتـــال .
ب — تحريم بث الالغام عن طريق الطائرات والصواريخ او المدفعية ما لم تكن مزودة بوسائل لتحييدها بعد انتهاء الغرض منهـــا أو تكون المنطقة التى بثت فيها محدوده ومتميزه .
ج — لا يجوز بث الالغام داخل المدن أو تجمعات السكان .
كما تقدمت سويسرا والمكسيك باقتراح مماثل يحرم وضع الالغام فى مناطق تجمعات السكان وضرورة تسجيل الالغام . وتحريم بث الالغام من بعيد ما لم تكن مزودة بوسائل ذاتيه لتحييدها .

٥ — الاسلحة واساليب القتال الجديدة :

ان الاسلحة واساليب القتال الجديدة قد تأخذ احد شكلين الشكل الاول : اختراع وخلق سلاح جديد أو وسيلة قتال جديد ، لم تكن معروفة من قبل . والشكل الثانى : تطوير الموجود من اسلحة واساليب قتال بحيث تحقق مزايا عسكرية جديدة .

وأيا كان الامر فان المعمول عليه هو النظر الى ذات السلاح أو الوسيلة بغض النظر عما يترتب عليها من آثار نفسية . فلا يمكن القول على كل جديد من ميدان السلاح والقتال انه غير مشروع . ولكن ينظر الى كل حالة على حدة لتقرير مشروعيتها او عدمه فى ضوء مبادىء وقواعد قانون المنازعات المسلحة . من ذلك اذا كان ذات خصائص السلاح او طريقة استخدامه يترتب عليها زيادة فى الآلام او خسائر غير ضرورية . او لاتتفق مع مبدأ النسبية السابق الاشارة اليه .

وللقول ان سلاح معين اخترع حديثا مشروع أو غير مشروع بالاجابة على عدة اسئلة :

١ — هل هذا السلاح مصمم بحيث يوجه بدقة الى الهدف العسكرى المطلوب ضربة . ام احتمالات عدم الدقة فى التصويب كبيرة بحيث يتعرض المدنيين وممتلكاتهم للضرر .

٢ — وهل اصابة المدنيين حتمية عند استخدام هذا السلاح بحيث يمكن ان يوصف هذا السلاح بأنه عشوائى .

٣ — وهل آثار استخدام هذا السلاح غير متحكم فيها وغير معلومة بحيث يتعرض المدنيون وممتلكاتهم للضرر .

٤ — هل استخدام هذا السلاح يترتب عليه حتمية وقوع اضرار زائدة بالمقارنة للغرض العسكرى المطلوب .

وثمة ملاحظة اخيرة فى هذا المجال وهى ان بروتوكول جنيف ١٩٧٧ (الاول) تضمن احكاما خاصة فى شأن تطوير واستحداث اسلحة ووسائل قتال حديثة . وفى هذا تنص المادة ٣٦ من البروتوكول المذكور على ان يلتزم اى طرف سام متعاقدة عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد او اداة للحرب او اتباع اسلوب للحرب ، بأن يتحقق بما اذا

كان محظورا فى جميع الاحوال او بعضها بمقتضى هذا البروتوكول او اية قاعدة اخرى من قواعد القانون الدولى التى يلتزم بها هذا الطرف السامى المتعاقد .

وقد جرى العمل على تحريم كل سلاح او وسيلة قتال جديدة بمقولة ان هذا السلاح وتلك الوسيلة اكثر قسوة ووحشـــية على المقاتلين وهو الامر الذى شاهدناه عند اختراع الاسلحة الجديدة مثل البندقية فى بـــدء استخدامها وكذلك المدفع الرشاش وادوات قذف المفرقعات والســـهام والسونكى وغيرها . واعتقد ان ذلك يرجع الى الطبيعـــة التشرية التى تتخوف من كل جديد ثم يعقب ذلك اعتقـــاد وزوال للخوف والهلع من السلاح الجديد .

يضاف الى ذلك ان البروتوكول المذكور ينص على تحريم اســـتخدام الاسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التى من شأنها احداث اصابات او الآم لامبرر لها ، او يقصد بها او قد يتوقـــع منها ان تحلق بالبيئـــة الطبيعية اضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الامد .

الجرائم الدولية التى يرتكبها الافراد

عميد / نبيل محمد موسى

نود اولا أن نناقش فى ايجاز ما اذا كان الافراد مخاطبين بأحكام القانون الدولى الانسانى من عدمه ؟

فمن المعلوم أن الراى الغالب فى فقه القانون الدولى أن الشخص الطبيعى هو المحل الوحيد للمسئولية الجنائية الدولية ، ومن أنصار ذلك الراى فقهاء القانون الاساتذة : العميد لارنود ومسبو دىلابراديل والاستاذ تريانين وجلاسير .

وقد تأيد هذا الراى كذلك بالسوابق التاريخية والوثائق الدولية، اذ نصت المادة ٢٢٧ من اتفاقيــة لاهاى على محاكمــة غليوم الثــانى امبراطور المانيا عن جميع أفعال الحرب التى ارتكبتها الحكومة الالمانية خلال الحرب العالمية الاولى والتى توجب المســئولية الجماعيــة والتى أسمتها بالجريمة العظمى ضد الاخلاق الدولية وقدسية المعاهدات .

كما ان معاهدة واشنطن فى ٦ فبراير ١٩٢٢ الخاصة باستخدام الغواصات والغازات الخانقــة فى زمن الحرب نادت بمحاكمــة الافراد جنائيا . كما نصت على مسئولية الفرد الجنائية المادة السادســة من لائحة محكمة نورمبرج التى انعقدت لمحاكمة مجرمى الحرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيــة ، وقد نصت تلك المــادة على « أن المحكمــة الخاصة بناء على المــادة الاولى من الاتفاق لمحاكمــة وعقــاب مجرمى الحرب الكبار بالمحور الاوروبى ــ المانيا وايطاليا ــ تختص بمحاكمــة كل الاشخاص الذين ارتكبوا شخصيا أو بصفتهم أعضاء فى منظمــات عملهم لحساب دول المحور الاوربى ، احدى الجرائم المنصوص عليهــا بهذه اللائحة » .

وقد جاء حكم محكمة نورمبرج مؤيدا لنص المادة ٦ من لائحتهــا اذ جاء بالحــكم « أن الاشخاص الطبيعيين وحدهم هم الذين يرتكبون الجرائم الدولية وليست الكائنــات النظرية ، ولا يمكن كفالة تنفيــذ واحترام نصوص القانون الدولى الا بعقاب الافراد الطبيعيين المرتكبين لهذه الجرائم » .

وقد تأيد هذا الاتجاه أيضا بما جاء فى التقرير الصادر بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٥٠ عن لجنة القانون الدولى المكلفة بصياغة مبادىء لائحة وحكم محكمة نورمبرج وقد قدم هــذا التقرير الى الجمعيــة العــامة

للامم المتحدة فى دورة انعقادها الخامســة . وقد نص المبـدأ الاول من التقرير على المسئولية الدولية للفرد ، ويقضى بمسئولية وعقاب كل من يرتكب عملا يعد جريمة فى القانون الدولى .

ويمكن القول اذن اســتنادا الى ما جاء بتلك الوثائق والاحكام أن نصوص القــانون الدولى تفرض واجبــات مبــاشرة على الفــرد أى الشخص الطبيعى ، فيسأل عن الجرائم الدولية التى يرتكبها وتوقع عليه عقوباتها ، أى أنه محل للمسئولية فى القــانون الدولى الانســانى بمثل ما هو محل للمسئولية فى القانون الجنائى الداخلى .

ويجدر بنا الآن أن نتنــاول فى عجالــة اهم الجرائم الدوليــة التى يرتكبها الافراد .

اولا — الجريمة ضد السلام :

ما أن انتهت الحرب العالمية الثانيــة حتى وقعت الدول الكبرى فى ١٨ اغسطس ١٩٤٥ بمدينة لندن ، اتفاقا خاصــا بانشاء محكمــة عسكرية دولية عليا يوكل اليها محاكمة مجرمى الحرب التابعين للمحور الاوربى . ولم يكتف ميثاق لندن بالكلام عن الجرائم التى ترتكب أثناء الحرب وهى جرائم الحرب بالمعنى الدقيق ، بل كان الغرض منه أيضا العقاب على الجرائم التى ترتكب ضد الســلام . وجـدير بالذكر أن العقوبة على الجريمة ضد السلام وفقا لميثاق لندن هى الاعدام أو أية عقوبة أخرى ترى المحكمــة أنه من المناسب تطبيقهــا . وفى رأينا أن الجريمة ضد السلام انما هى أخطر أنواع الجرائم وأولاها بالعقــاب ، وانه من الواجب دراستها الدراســة الكافيــة التى تؤكد مبــدأها فى أذهان رجال القانون فى جميع انحاء العالم . والجريمة ضد الســلام هى اعتــداء على نظــام قانونى دولى واجب الاحترام هو نظــام الامن الدولى ، وهذا الاعتداء يكون باشهار أعمال قتل وتدمير جماعى لا مبرر لهما من الناحية القانونية ، ومن حق المجتمع الدولى اذا ما تم هــذا الاعتداء أن يبادر الى حماية نظامه القانونى من الانهيار بأن يطبق عقوبة رادعة على المسئولين عن هذه الافعال .

هذا وقد نص كذلك على الجريمة ضد الســلام والعقاب عليهــا والمحاكمة عنها فى لائحة محكمة طوكيو الدولية الصادرة فى ١٩ ينــاير سنة ١٩٤٦ .

وقد عرفت المادة السادسة من ميثاق نورمبرج الجرائم ضد السلام بانها تتكون من « أى من الاعمال المادية الآتية : التخطيط للحرب والاعداد لها ، الشروع فيها بشرط أن يكون الامر متعلقا بحرب عدوانية ، والاخلال بالمعاهدات أو المواثيق او الاشتراك فى خطة عامة او التآمر بقصد القيام بأى حرب عدوانية ... » .

وقد دفعت هيئة الدفاع عن المتهمين الذين حوكموا أمام محكمة نور مبرج بعدم مشروعية تلك الجرائم على اساس انها لم تكن قائمة قبل ابرام ميثاق نور مبرج ، اى على اساس تخلف الركن الشرعى للجريمة ، وايضا لعدم تحديد العقوبة الواجب تطبيقها على من يرتكب أيا من الافعال السابقة ، وكانت حجة الدفاع فى ذلك قاعدة « لا جريمة ولا عقوبة الا بنص » .

وقد ردت محكمة نورمبرج الدولية العسكرية بأن ميثاق لندن الخاص بالمعاقبة على جرائم الحرب لم ينشىء جريمة حرب الاعتداء او الجريمة ضد السلام ، بل هو يكشف عنها فقط ، فمن رأى المحكمة ، ويؤيدها فى ذلك الاستاذ دوند يودى فابر ، أن العرف الدولى قد أوجد هذه الجريمة منذ عهد عصبة الامم وميثاق بريان كيلوج وانه اذا كان هذا الميثاق يبيح الدفاع عن النفس فهذا الدفاع يجب أن يكون فى حدود الضرورة . وانتهت المحكمة الى ان الركن الشرعى للجريمة ضد السلام يعد مستقرا فى القانون الدولى العام واستندت فى ذلك الى المواثيق والاتفاقات الدولية السابقة على ميثاق لندن وخصت بالذكر اتفاقات لاهاى ١٩٠٧ ، واتفاقات الضمان المتبادل ١٩٢٣ ، واتفاقات جنيف ١٩٢٤ وميثاق بريان كيلوج ١٩٢٨ لكى تثبت أن حرب الاعتداء جريمة فى حكم القانون الدولى العام .

هذا وقد قررت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورة انعقادها الاولى ١٩٤٦ تأكيد مبادىء القانون الدولى التى اعترفت بها لائحة نورمبرج وحكمها وطلبت الى لجنة القانون الدولى بعد ذلك صياغة تلك المبادىء ، فجاء فى المبدأ السادس من المبادىء السبعة التى استخلصتها اللجنة من اللائحة والحكم : ان الجرائم التالية معاقب عليها باعتبارها جرائم دولية ومن بينها :

الجرائم ضد السلام وهى تتمثل فى :

١ — التدبير أو الاعداد أو السعى الى اثارة أو مباشرة حرب اعتداء أو حرب مخالفة للمعاهدات أو الاتفاقات أو المواثيق الدولية .

٢ — الاشتراك فى خطة عامة او مؤامرة لارتكاب احد الافعال المذكورة فى الفقرة السابقة .

هذا ويتضح لنا من خلال التطور الذى صاحب فكرة الجريمة الدولية ضد السلام أن تلك الجريمة كانت تتردد بين آن وآخر دون أن يكون هناك جزاء جنائى يوقع على مرتكبها ، واصبحت الآن تمثل مبدأ عالميا معترفا به بين جميع دول العالم المتمدينة وبحيث اصبح مجرد اتيان الافعال التى تكون هذه الجريمة يعرض مرتكبها الى المساءلة الدولية . واذا امعنا النظر فى الجرائم الدولية ضد السلام لوجدنا أن الحكمة التى دعت الى تجريم مثل تلك الافعال انما تستند الى ثلاثة اسس هى : ضمان السلام الدولى وتأمينه ، وتحقيق العدالة وارضاء الرأى العام الدولى .

مدى مسئولية الافراد عن الجرائم ضد السلام :

لا يسأل الفرد عن الجرائم التى يكون قد ارتكبها ضد السلام أو بمعنى آخر عن جريمة حرب الاعتداء — الا اذا كان من الضباط العظام او الموظفين الكبار او رئيس الدولة المعتدية او احد حكامها .

والسبب فى عدم مسئولية العسكريين البسطاء عن هذه الجرائم انهم يكونون مكرهين على اتيانها ومجبرين على القيام بها بصفتهم افرادا عسكريين مجندين وضعوا فى ميدان القتال . ومن ثم فانه تبعا للظروف المحيطة بهم يكونون فى حالة اكراه .

وقد جاء بتقرير لجنة القانون الدولى الذى قدمته للجمعية العامة للامم المتحدة من المبادىء المستخلصة من نورمبرج أن تعبير « مباشرة حرب الاعتداء » كان محل جدل داخل اللجنة وأن بعض أعضائها كان يظن أن كل شخص يلبس الزى العسكرى ويقاتل فى حرب اعتداء يمكن أن يتهم فى مباشرة تلك الحرب . والحقيقة فى نظر اللجنة ان هذا التعبير لا ينطبق الا على الضباط العظام وكبار الموظفين . ويلاحظ أن هذا الاتجاه سبق أن اخذت به محكمة نورمبرج اذ جاء فى حكمها : « ان تعبير مباشرة حرب الاعتداء لا ينطبق الا على الضباط العظام والموظفين الكبار »

والجندى طبقا للمادة ٦ من لائحة نورمبرج لا تقع عليه اية مسئولية جنائية فى القانون الدولى بسبب أعمال القتال التى اشترك فيها أثناء الحرب العدوانية وان كان ذلك لا يمنع من مسئوليته بسبب

الجرائم التى قد يرتكبها ضد قوانين وعادات الحرب او ضد الانسانية كما لو اجهز على اسير او جريح كما سيأتى فيما بعد .

واذا كان مقترف الجريمة ضد السلام ، قد ارتكبها بوصفه رئيسا للدولة او احد حكامها ، فلا يجوز له الدفع بانتفاء مسئوليته لتمتعه بالحصانة بوصفه حاكما وذلك طبقا للمبدأ الثالث من المبادىء المستقاة من لائحة نورمبرج والذى يجد أصله فى المادة ٧ من لائحة نورمبرج. وتقول محكمة نورمبرج فى هذا الصدد : « ان قواعد القانون الدولى التى تحمى ممثلى الدولة فى ظروف معينة ، لا يمكن ان تنطبق على الافعال التى تعتبر جنائية فى القانون الدولى . ولا يستطيع مرتكبو هذه الافعال التمسك بصفتهم الرسمية لتجنب المحاكمة والعقاب ، فمن يخالف قوانين الحرب لا يستطيع فى سبيل تبريره هذه المخالفة أن يحتج بتفويضه من جانب الدولة ، لان الدولة فى الوقت الذى تمنحه فيه مثل هذا التفويض تكون متجاوزة حدود السلطان المعترف لها به فى القانون الدولى » .

ولنتناول الآن النوع الثانى من الجرائم الدولية التى يرتكبها الافراد وهو :

ثانيا : جرائم الحرب :

فجرائم الحرب هى تلك الجرائم التى ترتكب ضد قوانين وعادات الحرب . وقد عرضت المادة ٦/ب من لائحة محكمة نورمبرج تلك الجرائم بأنها : « الاعمال التى تشكل انتهاكا لقوانين واعراف الحرب » . ويلاحظ ان ممثلى الاتهام أثناء محاكمات نورمبرج قد اتفقت تعريفاتهم لجرائم الحرب على انها : « الافعال التى ارتكبها المتهمون بالمخالفة لقوانين واعراف الحرب ، والاتفاقات الدولية والقوانين الجنائية الداخلية والمبادىء العامة للقانون الجنائى المعترف بها فى كل الدول المتمدينة » .

ويرجع اصل تلك الجرائم الى القواعد العرفية التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر ثم فى اتفاقيات لاهاى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ثم فى قائمة لجنة المسئوليات لجرائم الحرب ١٩١٩ ، ثم فى قائمة لجنة الامم المتحدة لمجرمى الحرب ١٩٤٢ ثم فى لائحة نورمبرج « الفقرة ب من المادة ٦ » لسنة ١٩٤٥ ، ولائحة طوكيو الدولية « المادة ٥ » لسنة ١٩٤٦ ، ثم فى المبدأ السادس من مبادىء نورمبرج وفى مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية « (م ٢/١٢) » وكذلك فى اتفاقيات جنيف الموقعة فى

١٢ أغسطس ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب فى المواد ٥٠ من الاتفاقيـة الاولى ، ٥١ من الاتفاقية الثانية ، ١٣٠ من الاتفاقية الثالثة ، ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة .

ويلاحظ ان جرائم الحرب لا يمكن حصرها ، ولذلك نصت عليها المـادة ٦ فقرة ب من لائحـة نورمبرج والمبـدأ السادس من مبـادىء نورمبرج ، وعلى سبيـل المثال لا الحصر فقد جاء فى المبـدأ السادس المشـار اليه ان :

« جرائم الحرب هى مخالفات قوانين الحرب وعاداتها وتشمل على سبيل المثال : افعال القتل ، وسوء المعاملة او الابعاد للاكراه على العمل او لاى غرض آخـر الواقعـة على الشـعوب المدنية فى الاقاليم المحتلة وتشمل ايضا افعال القتل او سوء المعاملة الواقعة على اسرى الحرب او على الاشخاص فى البحر وكذلك قتل الرهائن ونهب الاموال العـامة أو الخاصة والتخـريب التعسفى للمـدن او القرى او التـدمير الذى لا تبرره المقتضيات العسكرية » .

وعلى أى حال فقد استقر فى ضمير المجتمع الدولى بما لا يقبـل الشك ، الافعال التى يعتبر اتيانها اثناء الاشتباك المسلح مكونا لجريمة حرب ، وهذه الافعال سبق أن بينتها لجنة المسئوليات فى قائمة لسنة ١٩٤٩ ، واخذتها عنها واكملتها لجنة الامم المتحدة لجرائم الحرب المنشأة لسنة ١٩٤٦ ، واكدتها محاكمات نورمبرج وطوكيو ، واقرتها لجنـة القانون الدولى التابعة للامم المتحدة وجاءت فى اتفاقيـات جنيف الموقعة فى ١٢ أغسطس لسنة ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب واتفاقيات لاهاى لسنة ١٩٠٧ ، الامر الذى اصبح متوافرا معـه الركن الشرعى لجـرائم الحرب . ولنبين الآن :

مدى مسئولية الافراد عن جرائم الحرب :

فاذا كانت الجريمة ضد السلام او جريمة حرب الاعتداء لا تقع لا اذا كان مرتكبها احد الضباط العظام او الموظفـين الكبار او رئيس الدولة المعتدية او احد حكامها فان جريمة الحرب يمكن أن يسال عنها الجنـود المحاربون العـاديون او اى فرد من غير المحاربين ياتى فعـلا مما تحظره قواعد وعادات الحرب ويدخل ضمن الجرائم التى يعـاقب عليها القانون الدولى .

ولكل دولة ان تحاكم كل من يقع بين أيديها من أفراد العدو على ما ارتكبوه من جرائم الحرب ، لا فرق فى ذلك بين ان يكون مرتكب تلك الجريمة أصغر جندى ، أو أحد الضباط العظام أو حتى رئيس الدولـة

المعادية ، او احد رعايا العدو من غير المقاتلين ، فطالما يثبت فى حق أحد هؤلاء ارتكابه احدى جرائم الحرب فان الدولة الآسرة لها أن تقدمه للمحاكمة امام محاكمها الخاصة.

وبهذا جرى العرف الدولى والسوابق العالمية فى محاكمات الحرب العالمية الاولى والثانية كما تنص على ذلك أيضا قوانين العقوبات الداخلية فى كافة دول العالم ، ومن النادر ان توجد دولة واحدة الآن لا يتضمن قانون عقوباتها الداخلى او قانونها العسكرى ، نصوصا تعاقب على جرائم الحرب سواء تلك التى يرتكبها مواطنوها أو أفراد العدو الذين يقعون تحت يدها .

ولنتناول الآن النوع الثالث من الجرائم الدولية التى يرتكبها الافراد وهو :

ثالثا : الجرائم ضد الانسانية :

اهتم الفقه بتعريف الجريمة ضد الانسانية باعتبارها من الجرائم الدولية التى تستوجب المسئولية الدولية ، فعرفها الاستاذ رافائيل ليمكان بأنها « خطة منظمة لاعمال كثيرة ترمى لهدم الاسس الاجتماعية لحياة جماعات وطنية بقصد القضاء على هذه الجماعات والغرض من هذه الخطةهدم النظم السياسية والاجتماعية والثقافية واللغة والمشاعر الوطنية والدين والكيان الاجتماعى والاقتصادى للجماعات الوطنية والقضاء على الامن الشخصى والحرية الشخصية وصحة الاشخاص وكرامتهم بل والقضاء كذلكعلى حياة الافراد المنتمينلهذه الجماعات ».

وقد جاء فى المبدأ السادس من مبادىء نورمبرج الذى عينالجرائم الدولية ان الجرائم ضد الانسانيةهى « القتل ، والابادة ، والاسترقاق، والابعاد وكل فعل آخر غير انسانى يرتكب ضد أى شعب مدنى وكذلك أفعال الاضطهاد المبنية على اسباب سياسية أو جنسية او دينية متى كانت هذه الافعال أو الاضطهادات مرتكبة تبعا لجريمة ضد السلام أو جريمة حرب او كانت ذات صلة بها » .

وفى مشروع قانون الاعتداءات ضد السلم وامن البشرية الذى وضعته لجنة القانون الدولىلسنة ١٩٥١ جاءت المادةالثانية فقرة ١٠،٩ بتعريف الجرائم ضد الانسانية على اساس انها : « قيام سلطات الدولة او الافراد بأعمال يقصد بها القضاء الكلى أو الجزئى على الجماعات الثقافية أو الدينية بالنظر للجنس كالاعمال الآتية :

(١) قتل أعضاء هذه الجماعة .
(٢) الاعتداء الجسيم على أفراد هذه الجماعة جسمانيا او نفسيا .
(٣) اخضاع الجماعة عمدا الى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليها كلها او بعضها .
(٤) اتخاذ وسائل من شأنها اعاقة التناسل داخل هذه الجماعة .
(٥) نقل الصغار قهرا من جماعة الى جماعة اخرى .
(٦) قيام سلطات الدولة أو الافراد بأعمال غير انسانية ضد شخص مدنى كالقتل والاهلاك والاسترقاق والابعاد والاضطهاد المستند الى أسباب سياسية أو متعلقة بالجنس او الدين اذا كانت هذه الاعمال قد ارتكبت تنفيذا لجرائم اخرى معرفة فى هذه المادة أو لاتصالها بها » ،
ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير الى اتفاقية بالغة الاهمية الا وهى :

اتفاقية مكافحة جريمة ابادة الجنس البشرى :

فقد اتمت لجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة جزءا من مهمتها فى سنة ١٩٤٩ حينما اعدت اتفاقية دولية خاصة بالمعاقبة على جريمة ابادة الجنس البشرى صدقت عليها عدة دول من بينها مصر التى تم تصديقها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ، واصدرتها بمرسوم بتاريخ ٩ يوليو ١٩٥٢ .

ويقصد بابادة الجنس فى هذه الاتفاقية ، الافعال التى ترتكب بقصد القضاء كلا أو بعضا على جماعة بشرية بالنظر الى صفتها الوطنية أو العنصرية أو الجنسية او الدينية سواء ارتكبت هذه الافعال فى زمن السلم او فى زمن الحرب . ولقد حددت المادة الثانية من الاتفاقية الافعال التى تعد ابادة للجنس على النحو الآتى :

(١) قتل أفراد الجماعة .
(٢) الاعتداء الجسيم على أفراد الجماعة جسمانيا أو نفسيا .
(٣) اخضاع الجماعة عمدا الى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليهم ماديا كلا أو بعضا .
(٤) اتخاذ وسائل من شأنها اعاقة التناسل داخل هذه الجماعة .
(٥) نقل الصغار قصرا من جماعة الى جماعة اخرى .

ولا يقتصر العقاب على من يقترفون هذه الافعال بل يجاوزه الى من يتآمر لاقترافها أو يحرض عليها ، أو يشرع فى ارتكابها . ويحل العقاب بجميع المذنبين سواء أكانوا حكاما آمرين أو موظفين مأمورين أو من الافراد العاديين (المادة الرابعة) .

ولقد تعهدت الدول اطراف تلك المعاهدة بأن تتخذ وفقا للاوضاع الدستورية الخاصة بكل منها ، التدابير التشريعية للنص فى تشريعاتها على العقوبات الجنائية الكفيلة بمعاقبة كل من يرتكب جريمة ابادة الجنس .

ويحال الاشخاص المتهمون بارتكاب جريمة ابادة الجنس الى المحاكم المختصة فى الدولة التى ارتكب الفعل فى أراضيها او الى محكمة جنائية دولية تكون مختصة بنظره وذلك بالنسبة للدول لاطراف التى تقبل هذا الاختصاص (المادة السادسة) .

ولقد اقرت الاتفاقية ان جريمة ابادة الجنس لا تعد من الجرائم السياسية من حيث تسليم المجرمين م/٧ .

كما نصت الاتفاقية على انه لكل طرف متعاقد أن يرفع الامر الى الهيئات المختصة التابعة لهيئة الامم المتحدة لكى تتخذ وفقا لاحكام ميثاق هيئة الامم المتحدة ما يلزم من تدابير ملائمة بالوقاية أو العقاب على أفعال ابادة الجنس .

تلك هى أهم الجرائم الدولية التى يقترفها الافراد تناولناها فى عجالة حسبما يسمح به المقام .

وفى ختام كلمتى اتمنى من الله عز وجل ان يوفقنا جميعا الى احقاق الحق واعلاء كلمة العدل ورفع الظلم والقسوة والاضطهاد عن بنى البشر اجمعين بلا تفرقة لدين او جنس أو لون .

تعريف القانون الدولي الانساني

د . ميشيل فينى
اللجنة الدوليــة للصليب الاحمر

قواعد القانون الدولى الانسانى التى تطبق فى النزاع المسلح والتى يطلق عليها احيـانا « قواعد القوات المتحـاربة » أو « قواعد الحرب » ، تهدف الى :

١ ـ **تامين احترام وحمـاية السـكان المـدنيين** والاعيـان المدنيـة (اشخاص مدنيون لم يقوموا بدور مباشر فى الاعمال العدائية)

ـ الجرحى ، المرضى والمساجين (مدنيين وعسكريين)
ـ الاعيان المدنية
ـ أفراد الخدمات الطبية
ـ الاشارات المميزة

بامكان هـؤلاء حمـاية الاعيـان والجرحى والمرضى الـــخ ..

٢ ـ **تقييد اساليب ووسائل القتال بين الاطراف المتنازعة** عن طريق :

ـ تأمين احترام وحماية السكان المدنيين
ـ تجنب احداث اصابات او آلام لا مبرر لها
ـ الاحتفاظ بقدر من الثقـة تسمح للقوات المتحـاربة بالعودة الى السـلام .

أ ـ تتعهد **الاطراف السامية المتعاقدة** بان تحترم وان تفرض احترام الاتفاقيات والبروتوكول فى جميع الاحوال .

ـ اتخاذ الوسائل المختلفة لتطبيقها على قواتها المسلحة
ـ المسئولية الجماعية فى ملاحظة احترام تنفيذ الاتفاقيات من جهة الاطراف السامية المتعاقدة الاخرى .

ب ـ **(الدولة الحامية)** ، دولة محايدة او دولة اخرى ليست طرفا فى النزاع ، يعينها احد أطراف النزاع ويقبلها الخصـم وتوافق على اداء المهام المسندة اليها وفقا للاتفاقيات الاربعـة وهـذا الملحق (البروتوكول) الاول ، مثل ملاحظة ومتابعة حالة أسرى الحرب وكذلك المعتقلين المدنيين، وكما فى حالة المدنيين فى الاراضى المحتلة ، وهى بدورها هذا تعمل جنبـا الى جنب مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر .

جـ ـ **اللجنة الدولية للصليب الاحمر** تقوم بدورها ـ طبقا لاتفاقيات جنيف ـ :

ـ **بزيارة أسرى الحرب** (مادة ١٢٦ من الاتفاقية الثالثة) والمعتقلين المدنيين (مادة ٧٦ و ١٤٣ من الاتفاقية الرابعة) .

ـ تنظيم **رسالات الاغاثة** الى سكان الاراضى المحتلة (مادة ٥٩ و ٦١ من الاتفاقية الرابعة) .

ـ **البحث عن الاشخاص المفقودين** وتوصيل الرسائل العائلية الى أسرى الحرب (مادة ١٢٣ من الاتفاقية الثالثة) ، والمدنيين (مادة ١٤٨من الاتفاقية الرابعة) .

ـ مطلوب من الدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الاحمر أن تبسط مساعدتها لتسهيل انشاء **المناطق والاماكن الصحية** والاعتراف بها لمأوى الجرحى (مادة ٢٣ من الاتفاقية الاولى) واماكن مامونة تحمى المدنيين من آثار الحرب (مادة ١٤ من الاتفاقية الرابعة) .

ـ **استلام طلبات المساعدة** من المدنيين (مادة ٣٠ من الاتفاقية الرابعة) .

ـ تقديم **الخدمات الانسانية لاطراف النزاع** فى المنازعات الداخلية (مادة ٣) ، والمنازعات الدولية (مادة ٩ من الاتفاقية) .

د ـ **الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الاحمر**

هـ ـ **الامم المتحدة** فى حالة الخرق الجسيم للاتفاقيات (مادة ٨٩من البروتوكول الاول) .

و ـ تشكل **لجنة دولية لتقصى الحقائق اذا اتفق ما لا يقل عن عشرين** من الاطراف السامية المتعاقدة على قبول الاختصاص العام ، وفى حالة اعتراف الاطراف المتنازعة باختصاص اللجنة بالتحقيق فى ادعاءات الطرف الآخر بالخرق الجسيم للاتفاقيات (مادة ٩٠ من البروتوكول) .

الصليب والهلال الاحمر الدولى

INTERNATIONAL RED CROSS

اللجنة الدولية للصليب الاحمر

1. I.C.R.C.

(Founding Body, Neutral Intermediary in time of Armed Conflict)

ACTION
— Visits
— Assistance
— Tracing

LAW
— Geneva Conventions
Principles

الجمعيات الوطنية

2. NATIONAL SOCIETIES of the Red Cross and Red Crescent

المؤتمر الدولى

INTERNATIONAL CONFERENCE OF THE RED CROSS
(R.C. Parliment
Meets every 4 years)
Reports — Resolutions

رابطة جمعيات الصليب والهلال الاحمر

4. LEAGUE OF RED CROSS SOCIETIES
(Federation of National Societies)

الحكومات

3. GOVERNMENTS
Bound by the Red Cross Geneva Conventions

* Application of the Geneva Conventions
* Granting of authorization of visits
* Supporting ICRC (Material/Diplomatic)

THE 4 GENEVA CONVENTIONS OF 12 AUGUST 1949 FOR THE PROTECTION OF THE VICTIMS OF WAR

اتفاقيات جنيف الاربعة لحماية ضحايا الحرب الموقعة فى ١٢ اغسطس سنة ١٤٩٩

قوات متحاربة COMBATANTS "HORS DE COMBAT"

I. FIRST CONVENTION (WOUNDED)

١ ــ الاتفاقية الاولى : الجرحى

Geneva Convention for the amelioration of the condition of the wounded and sick in Armed Forces
Article 12 : Prohibits Torture

II. SECOND CONVENTION (SHIPWRECKED)

٢ ــ الاتفاقية الثانية : الغرقى

Geneva Convention for the amelioration of the condition of wounded, sick and shipwrecked members of Armed Forces at sea.
Article 12 : Prohibits Torture

III. THIRD CONVENTION (P.O.W.S)

٣ ــ الإتفاقية الثالثة : أسرى الحرب

Geneva Convention relative to the treatment of prisoners of war.
Article 17 : Prohibits Torture

مدنيين CIVILIANS

IV. FOURTH CONVENTION (CIVILIANS)

٤ ــ الاتفاقية الرابعة : المدنيين

Geneva Convention relative to the protection of Civilian Persons in time of war.
Article 32 · Prohibits Torture

Grave Breach : I : 50
II : 51
III : 130
IV : 147

THE 1977 PROTOCOLS

ADDITIONAL TO THE GENEVA CONVENTION

OF 12 AUGUST 1949

PROTOCOL I : INTERNATIONAL البروتوكول الاول : دوليا

102 ARTICLES

— Art. 1 Scope of Application
para. 3 : States / para 4 : Selfdet
— Art. 35 **Methods and Means of Warfare**
— Art. 43-47 **Combatant and POWs Status**
44 (Guerillas) 47 (Mercenaries)
— Art. 48-79 **Civilian Population**
Protection against effects of hostilities
— Art. 96[3] **Declaration by A MNL**
To undertake to apply GC + PROT
* Art. 75 of Prot. I : Prohibits Torture

PROTOCOL II : NON-INTERNATIONAL
البروتوكول الثانى : غير دولى ــ داخلى
28 ARTICLES

-- Art. 1Material Field of Application
— Humane Treatment
— Wounded
— Civilian Population
* Art. 4 of Prot. II : Prohibits Torture

كلمة ختام الندوة

القــاها : د. صــلاح الدين عامر

أمين عام الجمعيــــة

سيدى الرئيس
السيد هيرالد هوبر
السيد اللواء مدير القضاء العسكرى
السادة قادة وضباط القوات المسلحة

الســــادة أعضاء الندوة :

ها نحن أولاء نأتى الى ختام عملنا ، ها هى النـــدوة المصرية الاولى حول القانون الدولى الانسانى وقد اكتملت أعمالهـا واستوت بحمــد الله وفضله درة فى عقد أوجه نشاطنا العلمى والثقافى لهذا العــام . وها أنذا أنال شرف القاء كلمة الختام واعلان انتهاء عمل الندوة وأنا أستشعر أننا قد أسهمنا جميعا فى غرس شجرة جديدة أصلها ثابت وفرعها فى السماء تؤتى أكلها فى كل حين .

لقد كانت هذه الندوة مناسبة طيبة لنجوب ســويا فى رياض الفكر والتــأمل ، متخذين لأنفســنا موضــوعا لا يبلى ، على الرغم من أنه أحد شواغل الانسان منذ القدم ، وانني أستطيع أن أذكر لحضراتكم أن أعمالكم ومناقشاتكم فى اطار هذه الندوة كانت اضــافة حقيقيــة لصرح القــانون الدولى الانسانى .

ولقد رأينا معا كيف كان موقف الشريعة الاسلامية الغراء من القانون الدولى الانسانى ، وكيف كان لها السبق الى ارساء أسس ذلك القانون ، وكفالة آدمية الانســـان وقدرة فى تلك الاوقـــات العصيبة التى يحمل فيهـــا السلاح ليقاتل أخاه الانسان ، فعرفت تلك القواعد الفريدة والمبادىء السامية التى جاءت فى القــرآن الكريم . فى السنة النبــوية الشريفة ، وفى مسلك الخلفاء الراشدين ، التى أرست الاصول وأوضحت الفروع ، ثم جاء الفقهاء المسلمون يقدمون لنا شروحا فقهية للقانون الدولى الانســـانى ، وليكون لهم السبق المطلق ، وهم يعملون على صياغة هذا البنيان الانسانى الفريد .

ثم رأينا سويا جذور القانون الدولى الانسانى فى مفهومه الحـــديث والمعاصر ، وهى فى طور المحاولات ، تريد أن تخرج من ظلمات الوحشية

والقسوة والمغالاة فى سفك الدماء الى رحاب السماحة والانسانية ، من سفسطة الحرب العادلة ، الى موضوعية اعراف وعادات الحرب ثم الى آفاق العمل على تأمين احترام حقوق الانسان فى كافة الصراعات المسلحة .

لقد كانت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية ضحايا الحرب والملحقين المكملين لها فى عام ١٩٧٧ مدار الاهتمام والمناقشة . وكيف لا وهى تمثل التطور الاخير والاكثر اكتمالا فى المحاولات الوضعية لجعل الصراع وهو ضرورة من ضرورات الحياة ـ خاضعا لمجموعة من القواعد التى تكفل حماية شخص الانسان وقدره والتى تعد فى ذاتها كلمة سواء يأتى اليها المتصارعون ادراكا منهم بان على الانسان وهو يطلب النجاة لنفسه ان يساهم فى توفيرها للآخرين .

وقد ارتفعت الاصوات خلال تلك المناقشات مشيرة الى انتهاكات تلك القواعد التى حدثت فى أرجاء متفرقة من العالم عرفت منطقتنا الكثير منها ، وقد كانت انتهاكات اسرائيل لمبادىء اتفاقيات جنيف ولقواعد القانون الدولى الانسانى فى خلال غزوها للبنان ذروة المأساة ، وخاصة مذابح صابرا وشاتيلا التى يندى لها جبين العالم المعاصر ، والتى اثارت السخط والأستياء والاستهجان فى كافة أرجاء العالم .

ولقد نالت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، وهى الرائدة فى مجال العمل على انماء وتطور قواعد القانون الدولى الانسانى التى تحكم النزاعات المسلحة القسط الوافر من الاهتمام ، خلال مناقشات هذه الندوة ، وذلك امر طبيعى فهى فى مركز القلب فى حركة القانون الدولى الانسانى بحيادها وكفاءة رجالها واخلاصهم وتفانيهم فى خدمة الاغراض الانسانية .

سيدى الرئيس

ايها السادة

ان خير شاهد على اهمية هذه الندوة ونجاحها هو ذلك المستوى الرفيع للمشتركين فى اعمالها ، وقد ساهم فى اعمالها تلك النخبة المتميزة من خيرة رجال القضاء العسكرى فى مصر والسودان ومن قادة القوات المسلحة المصرية ، اولئك الذين يعايشون القانون الدولى الانسانى فى محاولة الاحاطة بحقائق المعارك الملتهبة ، وأتون الصراعات المشتعلة .

ومن هنا فقد كان طبيعيا وهم ينظرون اليه نظرة التأمل والتفكير ، أن يأتى تفكيرهم وقد اكتسى بأردية الخبرة والممارسة وان يصطبغ تاملهم بحكمة المجرب وحصافته .

اننى أتقدم باسم الجمعية المصرية للقانون الدولى وباسمى شخصيا بخالص الشكر وفائق التقدير لكل من تفضل بالاسهام فى اخراج هذه الندوة الى حيز الوجود .

واخص بالشكر وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر بجنيف وجمعية الهلال الاحمر المصرى ، والى القضاء العسكرى بجمهورية مصر العربية .

كما أتقدم بخالص الشكر الى الاخوة الاشقاء الذين وفدوا الى وطنهم من السودان الشقيق ليشتركوا معنا فى هذا العمل الذى نرجوه انطلاقة نحو آفاق جديدة فى مجال الاهتمام بدراسة القانون الدولى الانسانى .

لا اريد أن أحصى أسماء فى تقديم الشكر لاننى أشعر حقيقة أن الشكر حق علينا لكل من أسهم فى هذا العمل الجاد الذى نعتز به جميعا .

واود فى نهاية كلمتى ان اعلن اننا سوف نعقد الندوة المصرية الثانية للقانون الدولى الانسانى بعد عامين من الآن ، وارجو أن نلتقى فيها وقد تحقق لوطننا التقدم والازدهار ولامتنا العربية القوة والمنعة .

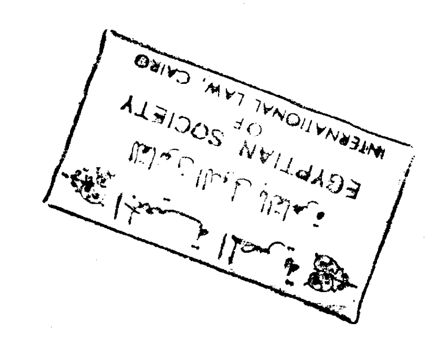
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محتويـات الجـزء العربى

نشرت هذه الاعمال على
نفقة اللجنـة الدوليـة للصليب الاحمر

INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS

EGYPTIAN SOCIETY OF INTERNATIONAL LAW



FIRST EGYPTIAN SEMINAR ON INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

Cairo, November 1982

FIRST EGYPTIAN SEMINAR
ON INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

Organised by the Egyptian Society of International Law and by the International Committee of the Red Cross

Cairo, 20 — 24 November 1982

OPENING SPEECH

BY DR. ZAKI HASHEM

President

Egyptian Society of

International Law

In the name of the Egyptian Society of International Law, I have the pleasure to welcome you to this first Egyptian Seminar on International Humanitarian Law.

Our Society has taken the initiative to organize this Seminar to stress and deepen the great significance of International Humanitarian Law and the continuing need to enhance the study of its rules and applications .

The international community, under the regime of the United Nations, is governed by a basic principle namely the prohibition of the use of force and the threat of force in international relations. But inspite of this prohibition, armed conficts are on the increase throughout the world as witnessed, for instance, in this part of the world.

It is therefore of the utmost importance that we should persistently endeavour to develop and expand the rules of law which govern such armed conflicts, and that more and more efforts should be deployed to ensure the respect of humanitarian principles in the course of these conflicts. The emergence of the rules of International Humanitarian Law reflects the growing concern for human rights and the profound belief that such respect is essential in the course of armed conflicts.

This Seminar will afford us a great opportunity to have a closer look at and a deeper insight into the comprehensive and advanced system established by Islam for the protection of the victims of armed conflicts. It is well known that Islam

was first in establishing the distinction between combatants and peaceful civilians and enjoining that military activities should not be directed against populations or civilian properties except within the unavoidable limits dictated by military necessities.

This Seminar also gives us the opportunity to underline and appreciate the great achievements of the International Committee of the Red Cross in developing and expanding the rules of International Humanitarian Law, since 1864, when the first of the successive Geneva Conventions for the protection of war victims was adopted. The Committee has always taken the initiative in calling for addtions and amendments that ensure the greatest possible proection for he victims of wars, civilians and military alike. It is sufficient here to recall the Committee's outstanding efforts in this field in the aftermath of World War II and which were crowned by he adoption of the four Geneva Conventions of 1949. The Committee's efforts, together with the United Naions', towards guaranteeing the respect for human rights have led to convening the Geneva Conference on International Humanitarian Law, in four successive sessions between 1974 and 1977 at which the Egyptian Delegation, headed by the eminent international lawyer Prof. Hamed Sultan, former President of this Society, played a great role. The Conference achieved a success namely the adoption of the two additional protocols to the Geneva Convention of 1949.

Ladies and gentlemen. On behalf of the Egyptian Society of International Law, I wish to extend our sincere thanks and great appreciation for all those who have kindly accepted to participate in the organization and conduct of this Seminar. Our thanks are addressed in particular to the Ministries of Defence and of Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt, to the International Committee of the Red Cross, to the Justice Department of the Armed Forces and to the Egyptian Red Crescent Society.

DISCOURS PRONONCE
PAR

SON EXCELLENCE M. LE DOCTEUR
BOUTROS BOUTROS GHALI
MINISTRE D'ETAT POUR LES AFFAIRES ETRANGERES

Je tiens avant tout à rendre hommage au Comité International de la Croix Rouge et à la Societé Egyptienne de Droit International pour avoir pris l'heureuse initiative de réunir au Caire ce premier Séminaire sur le Droit International Humanitaire.

En effet, l'Egypte n'a jamais cessé de porter un intérêt toujours croissant pour le développement de ce droit, pour la réaffirmation de ses principes dans le domaine des conflits armés, pour sa diffusion et pour la garantie de son application.

L'Egypte a fait preuve de sa foi dans la cause du Droit International Humanitaire. Cet intérêt et cette foi se sont manifestés depuis des décennies. L'Egypte est fière d'avoir pris part à l'élaboration des Conventions de Geneve de 1949 tout comme à l'établissement de leurs Protocoles Additionnels. Elle a participé à toutes les conférences qui se sont occupées de cette tâche humanitaire d'importance vitale. La contribution de l'Egypte a été inspirée par sa civilisation millénaire, son système juridique et ses traditions, ainsi que par l'expérience de l'application des Conventions de Genève au Moyen-Orient, en particulier l'application aux territoires arabes occupés de la quatrième Convention de Genève relative à la protection des personns civiles en temps de guerre.

L'application des normes du Droit International Humanitaire peut non seulement fournir une preuve de son efficacité, mais peut également révéler ses lacunes.

A cet égard, je citerai l'exemple de milliers de prisonniers de guerre qui doivent leur vie à la protection prévue par la troisième Convention de Genève relative au traitement des prisonniers de guerre.

Contrairement à cet exemple, les conflits armés contemporains, en particulier le conflit du Moyen-Orient, première application de la quatrième Convention de Genève, ont révélé bon nombre de lacunes dans cette Convention.

Tenant compte de cette réalité, l'Egypte n'a épargné aucun effort en vue de combler ces lacunes. Nous sommes heureux de constater que les Protocoles aux Conventions de Genève, fruit de longs et ardus efforts, constituent une étape marquante dans l'oeuvre du développement du Droit International Humanitaire. Ils constituent un pas vers le progrès. Ils assurent la protection non seulement aux victimes des conflits armés internationaux mais également aux victimes des conflits armés non-internationaux. En vertu des dispositions du premier Protocole Additionnel, le Droit International Humanitaire s'appliquera, pour la première fois, aux guerres de libération nationale. Les guerilleros capturés auront droit au traitement de prisonniers de guerre à condition de remplir certaines normes. (Article 44).

L'Article 5 prévoit une procédure plus souple en vue de garantir la désignation des puissances protectrices et de leur substitut. L'Article 7 permet la convocation des réunions des parties contractantes "en vue d'examiner les problèmes généraux relatifs à l'application des Conventions et du Protocole".

L'Article 90 stipule la constitution d'une commission internationale d'établissement des faits. L'Article 75 énonce les garanties fondamentales de protection pour toutes les personnes qui ne bénéficient pas d'un traitement plus favorable en vertu des Conventions et du Premier Protocole.

L'Egypte se félicité de voir son nom figurer parmi les premiers signataires des Protocoles Additionnels aux Conventions de Genève, et se félicitera bientôt de leur ratification.

Cependant, je ne peux conclure sans constater qu'il n'est guère suffisant d'établir de nouveaux instruments juridiques sans en garantir l'application. Le Moyen-Orient, le Liban, La guerre irako-iranienne , L'Afghanistan etc.., en sont la preuve.

Les dispositions des Conventions de Genève et des Protocoles Additionnels sont violées. Les civils palestiniens et libanais sont massacrés. Les colonies de peuplement se multiplient dans les territoires arabes occupés. N'est-il pas nécessaire à cette occasion, de réunir les experts en vue d'étudier la question de la mise en oeuvre ? La diffusion du Droit International Humanitaire en est un moyen mais un effort supplémentaire conjoint donnerait sûrement naissance à des moyens plus efficaces.

Avant de conclure, permettez-moi de rendre hommage au rôle fondamental du Comité International de la Croix-Rouge dans le domaine de l'élaboration, du développement et de la réaffirmation du Droit International Humanitaire.

Nous sommes confiants qu'à travers les efforts soutenus et persévérants de ses experts, nous parviendrons à garantir une meilleure application des instruments juridiques internationaux existants.

OPENING SPEECH

by Mr. H. HUBER

Vice-President

International Committee of the Red Cross

Mr. Minister of Defence,

Mr. Minister of State for Foreign Affairs,

Mr. President of the Egyptian International Law Society,

Mr. Secretary General of the Egyptian Red Crescent,

Ladies and Gentlemen,

It is an honour and a great satisfaction for the International Committee of the Red Cross to greet the many participants to this first Egyptian Seminar on the dissemination of knowledge of International Humanitarian Law.

First and foremost, I wish to express my thanks to the Egyptian Government, represented here by His Excellency the Vice-Prime Minister and Minister of Defence, Field Marshal Abdel Halim Abou Ghazala and by His Excellency, the Minister of State for Foreign Affairs, Professor Boutros Boutros Ghali.

The Egyptian Government has always shown great interest in our common concerns and has again manifested this interest very recently.

I also wish to thank the organizers of this seminar, the President of the Egyptian International Law Society, Mr. Zaki Hashem, its Secretary General Professor Salah el Din Amer, the representatives of the Department of Justice and of the Ministry of Defence, General Mukhtar Shaaban, and General Samir Fadel, who took on the heavy responsibility of organizing this seminar and who kindly invited the representatives of the ICRC to take part in it.

My thanks go also to the Egyptian Red Crescent and in particular to its Secretary General, Dr. Yehia Darwish, who agreed to put its premises and staff at the disposal of the participants.

This seminar forms part of the vast dissemination programme which for many years has been carried out by the ICRC, the League and the Red Cross and Red Crescent Societies

The need to disseminate humanitarian law is not new; the summary records of the 1869 Berlin Conference state that the Geneva Convention should be disseminated as widely as possible among soldiers.

Even if the idea was not elaborated at that time, it is fair to say that the idea that it is not much use producing a humanitarian law if it is not disseminated originated at almost the same time as the law itself.

This idea has now been developing for over a century. The numerous international conferences which have charted the creation of humanitarian law and the history of the Red Cross movement have produced several resolutions expressing and setting out in detail this concern.

One may wonder why the Red Cross and Red Crescent family has made such great efforts in dissemination. It is a recognised fact that, legally speaking, the responsibility for disseminating the content of the Geneva Conventions, and today their Protocols, lies with Governments of States bound by those instruments. Unfortunately, we have to acknowledge that, apart from some honourable but rare exceptions, the majority of States parties to the Geneva Conventions and to their Protocols have not yet done much in this field. This is why the ICRC, in collaboration with the League, has taken upon itself the long and arduous task of dissemination, meeting with an encouraging and active response from many National Societies and Governments in the process.

We see this as a very important seminar, not only be-

cause it is one of the first seminars on international humanitarian law to be held at the initiative of the Government of a State signatory to the Geneva Conventions and soon, I hope, to the Protocols, but also because this initiative reflects the wishes of the entire international community, as confirmed recently in Resolution X of the International Red Cross Conference held at Manila last year. Permit me to quote from this resolution which reminds governments of their obligation to disseminate knowledge of International Humanitarian Law among concerned groups, encourages the establishment of joint dissemination committees representing interested ministries and National Red Cross and Red Crescent Societies, and invites National Societies, in co-operation with the ICRC, the League and the Henry Dunant Institute to train national officials to be responsible for dissemination, and asks the ICRC and the League to help National Societies to draw up and implement dissemination programmes.

This important resolution, which was unanimously approved, merits a few brief comments.

First of all, the dissemination of International Humanitarian Law is not something abstract which only lawyers and other specialists may undertake. It is an activity which has very direct and concrete consequences for the victims of armed conflicts, hence it must be everyone's concern.

It may indeed mean, in any armed conflict, the difference between life and death, for civilians as well as for wounded or sick soldiers. It means that women and children will be protected and wounded combatants cared for; it may save prisoners from being tortured or starved to death, and so on. Dissemination of knowledge of International Humanitarian Law, if properly done, literally means the saving of countless human lives, and therefore merits our utmost concern.

The second fact that one must keep in mind is that it is too late to begin talking of International Humanitarian Law only after a conflict has started. Once a war has begun, it

is too late to disseminate the very rules that become applicable then. The point that I would like to make here is simply that no one can tell with absolute certainty what will happen tomorrow and that it is best therefore to be prepared to face the worst, rather than to be unprepared. Just as every army must always be militarily ready for war, so must it also be ready to fulfill its humanitarian duties as well.

At this point, one may be convinced of the necessity for dissemination without knowing how to achieve it in practice. What is meant by the "concerned groups" referred to in the resolution ? To reply to this question, the ICRC has defined various sectors of the public as targets in each of the 52 States signatories to the Geneva Conventions. I shall only mention them in their order of importance. They are : the armed forces; the staff of Red Cross and Red Crescent Societies; the government ministries involved; the academic world; primary and secondary schools; the medical professions and the general public.

I am thus delighted with the present meeting which provides an extremely desirable, even indispensable, contact between two of those categories : academics concentrating on research and in-depth study of humanitarian norms and principles on the one hand, and representatives of the armed forces, who could be the first to be called upon to apply them, on the other.

I am sure that this meeting will allow special links to be forged between those most concerned with the dissemination of humanitarian law in your country. The meeting may even be extended by the setting up of an interministerial dissemination committee, as called for in Resolution X, quoted above, and as has been done in several other countries.

This seminar will also make for an improvement in the continuous and ever more fruitful collaboration between the ICRC and Egypt, with the object of developing the teaching and knowledge of Henry Dunant's message of more than a century ago.

This collaboration in teaching will allow us together to find the form that is best adapted to this country, because the ICRC, as co-ordinator of dissemination, has to suggest new ways of expressing old principles. In general, the ICRC must derive its new models of communication from the populations for which the messages are destined : they must spring from their own culture and their own way of thinking. Governments, like National Societies and teachers, will be the more mindful of the universality of these principles if they themselves discover modes of expression corresponding to this universality, and yet part and parcel of their own world and culture.

I have no doubt that from this seminar will emerge cooperation leading to the preparation of dissemination programmes at national level, and to the training of dissemination specialists who in their turn will carry on this important and difficult task. I can assure you of the full support of the ICRC and the League, both in material and manpower, for any dissemination campaign that you would decide to undertake.

In another sphere, I most sincerely hope that, in addition, this seminar will help to dispel the last basic objections, if such remain, and to overcome the last procedural difficulties which might hold the Egyptian Government back from committing itself resolutely to the ratification and dissemination of the 1977 Protocols. Egypt is one of the 62 States which have already signed the Protocols. It has, however, not yet joined the group of 23 who have ratified or acceded to them since.

I cannot conclude without recalling the great contribution that your Government has made to the promotion of peace in the world — an example which compels the admiration of the whole world — and I am persuaded that the courage of the Egyptian People in denying the inevitability of war makes it the best defender of the victims of a conflict, a task to which we have all devoted the best of ourselves. So true is it that one cannot forget how forcefully the hu-

manitarian tradition of Islam has participated in forging the conscience of modern man.

The appreciation of the Egyptian Government for the work of the ICRC throughout a long permanent presence which now stretches back over more than 15 years is an encouragement for us and this seminar is a good sign that this ever-closer collaboration is a dynamic one.

Ladies and Gentlemen, I repeat my best wishes for the coming seminar and my hopes that your work goes well.

INTRODUCTION TO INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW ("HUMAN RIGHTS IN ARMED CONFLICTS")

By
MICHEL VEUTHEY
International Committee of the Red Cross

Head, International Organizations Division

1 Definition
   — Concept
   — Terminology

2. Historical background
   — Customs
   — Bilateral Agreements
   — Multilateral Agreements

3. Application
   — Legal mechanisms
   — Non-legal factors

International humanitarian law (IHL) deals with the **existence** and **survival** of individuals, groups and whole communities, just as much as it is a branch of law or ethics.

I. DEFINITION

IHL can be defined as the principles and rules of law which set limitations to the use of violence in time of armed conflict, in order to :

1. limit the effects of violence so as to cause to combatants no greater injury than what may be necessary for the purpose of war;

2. spare those persons not directly involved in hostilities.

---

* The views expressed herein are those of the author alone and do not necessarily represent those of the ICRC

The concept of IHL often calls for the use of the following **terminology** :

1. "**International humanitarian law applicable in armed conflicts**"

This is the current expression; it was used by the Diplomatic Conference held in Geneva from 1974 to 1977, which adopted the two Additional Protocols to the Geneva of 21th August 1949.

2. "**Human Rights in Armed Conflicts**"

This expression has been used by the United Nations since the Teheran Conference on Human Rights in 1968 and thereafter at each session of the General Assembly from 1969 to 1977 (See Res. 33/44 of December 8, 1978).

3. "**Law of War**"

This term is still used in military circles and also by lawyers under the term of "**Law of armed conflicts**", or«**Law of the Hague**».

4. "**Law of Geneva**" or "**Red Cross Conventions**"

Is used by some authors in reference to the 1949 Geneva Conventions.

5. "**Human Law**" was coined by Jean Pictet in his most recent book.

These different terms refer to one common concept from different approaches.

II. HISTORICAL BACKGROUND

IHL has developed primarily in three ways :

— by custom

— by bilateral agreements

— by multilateral agreements.

1. Customs

IHL came into existence first as an unwritten law in the customs of tribes, peoples and communities, for example :

— Among the people of Ancient Greece;

— European Christianity in the Middle Ages (chivalary is often held to be a major contributor to the history of "laws and customs of war", another term employed for IHL);

— The Arab civilization : the Caliph Saladin gave examples of humanitarian behaviour to his opponents, the Crusaders;

— Ancient India (Manu);
— Ancient China (Sun Tzu);
— African civilizations and tribes.

Restrictions on the use of violence in time of war were aimed at avoiding excessive and useless destruction of property and loss of life, and, in the last resort, at allowing the survival of a nation and of its civilization.

An analogue concern about the survival of the species is found in the animal kingdom. There too, limits are set to the combats between members of a species and to their treatment of the losers.

2. Bilateral agreements

IHL is first found as written law in bilateral agreements between the belligerents. These agreements may be signed before, during or after the hostilities.

Before the hostilities, in the 18th century, in Europe, it was a common practice for the heads of opposing armies to enter into a bilateral agreement (often referred to as a "cartel") to assure humanitarian treatment for captured or wounded combatants of both sides.

During hostilities, most acts of surrender contained provisions dealing with the treatment of prisoners, wounded and civilians, in addition to military questions.

After hostilities, peace treaties or cease-fire agreements not only touched political and military questions but also dealt with humanitarian topics, such as exchanges of prisoners.

3. Multilateral agreements

In 1863, in Geneva, the International Committee of the Red Cross was founded with a two-fold objective :

— the establishment of National Societies of the Red Cross to bring aid to the military wounded and sick on the battle field;

— the adoption of an international convention to protect the wounded and medical personnel and to observe the emblem of the red cross.

The Geneva Convention of August 22, 1864, for the Amelioration of the Condition of the Wounded in Armies in the Field was the first multilateral agreement in international humanitarian law. This guaranteed in advance a non-negotiable protection for all contracting parties.

The **Law of Geneva** was regularly updated and extended:

— in **1906**, the 1864 Convention was revised and, in 1907, adapted to naval warfare;

— in **1929**, after the First World War, the Convention on the wounded (Conv. I) and the Convention on the shipwrecked (Conv. II) were redrafted, and a Third Convention was adopted, on the treatment of prisoners of war;

— in **1949**, four new Geneva Conventions, which are still in force, were adopted :

a) **First Convention** (Wounded) : Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field of 12 August 1949;

b) **Second Convention** (Shipwrecked) : Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea of 12 August 1949;

c) **Third Convention** (Prisoners) : Geneva Convention relative to the Treatment of Prisoners of War of 12 August 1949;

d) **Fourth Convention** (Civilians) : Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War of 12 August 1949.

— in **1977**, two **additional Protocols** supplemented and developed the four original Conventions of 1949 :

a) **Protocol I** (international conflicts) : Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts;

b) **Protocol II** (non-international conflicts) : Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts.

These Protocols were negotiated in Geneva between 1974 and 1977 at a diplomatic conference convened by the Swiss Government. They came into force on December 7, 1978. They reaffirmed and developed considerably the rules for the protection of war victims, and especially of civilians. While, for example, the Fourth Geneva Convention protected civilians against the arbitrary power of the enemy or of the occupying authority, Protocol I extended the rules of humanitarian law to the protection of civilians against the effects of hostilities (attacks, bombardments, etc.). It also extend-

ed the category of prisoners of war to include, under certain conditions, guerillas, even from a liberation movement. Protocol II extended the protection, already outlined in common Article 3 of the 1949 Conventions, to the victims of civil wars.

The **Law of the Hague** (Hague Conventions and Regulations of 1899 and 1907) was for the most part replaced by the Geneva Conventions and their Additional Protocols and furthermore expanded in the Hague Convention of 1954 for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict.

The main **Human Rights** instruments applicable in time of armed conflict are the Genocide Convention, of December 9, 1948, and the Convention on the Imprescriptibility of War Crimes against Humanity, of November 26, 1968.

The following instruments belong to both law and to **disarmament** :

— the Geneva Protocol of June 17, 1925, for the Prohibition of the Use in War of Asphyxiating, Poisonous or other Gases, and of Bacteriological Methods of Warfare; and

— the Convention of December 10, 1976, on the Prohibition of Military or Any Other Hostile Use of Environmental Modification Techniques.

All these treaties are interdependent in form or in substance.

III. APPLICATION

The implementation of international humanitarian law draws upon legal mechanisms; non-legal, practical considerations can also support the argumentation for implementing the international humanitarian law.

1. Legal mechanisms

The 1949 Geneva Conventions and Protocol I of 1977 provide for :

- the responsibility of Governments bound by the Geneva Conventions ("High Contracting Parties");
- the Protecting Powers;
- the role of the ICRC and of the Red Cross;
- the role of the United Nations;
- the possible establishment of an "International Fact-Finding Commission."

Under common Article 1 of the 1949 Conventions and of Protocol I, "the **Contracting Parties** undertake to respect and to ensure respect for the Conventions and Protocol I in all circumstances". The Governments bound by the Conventions assume a two-fold responsibility :

- first, for their own behaviour, among their troops engaged in a conflict;

- second, as regards their collective responsibility, to see that the Conventions are applied by other Governments.

The **Protecting Power** is a neutral or any other State which is not a party to the conflict, and which has agreed after having been designated by a party to the conflict and accepted by the adverse party, to carry out the functions assigned to a Protecting Power under the Conventions and Protocol I. Its role is to attend to the treatment of prisoners of war and civilian internees, by assuming liaison functions between the Parties to the conflict, bringing relief supplies and undertaking the supervision of such relief activities, in conjunction with the ICRC.

Since 1949, the only Protecting Power designated under the Geneva Conventions has been Switzerland in the conflict between India and Pakistan in 1971-72.

The Geneva Conventions assign specific tasks to the International Committee of the Red Cross (ICRC), namely :

- **to visit** and to interview, without witnesses, prison-

ers of war (Art. 126 of the Third Convention) and civilian internees (Arts. 76 and 143 of the Fourth Convention);

— **to provide** relief to the population of occupied territories (Arts 59 and 61 of the Fourth Convention);

— **to search for missing persons** and to forward family messages to prisoners of war (Art. 123 of the Third Convention) and civilians (Art. 140 of the Fourth Convention);

— **to offer its good offices to** facilitate the institution of of hospital zones and localities (Art. 23 of the First Convention) and safety zones and localities (Art. 14 of the Fourth Convention);

— to **receive applications** from protected persons (Art. 30 of the Fourth Convention).

Under the Geneva Conventions, the ICRC has also a right of **initiative,** that is to say, it may propose to the parties to a conflict to agree that it should discharge other humanitarian tasks in cases of non-international armed conflicts (Art. 3 common to the four Geneva Conventions of 1949) and of international armed conflicts (Art. 9 of the First, Second and Third Conventions, and Art. 10 of the Fourth Convention).

The ICRC may be called upon, where necessary, to act as a substitute for a Protecting Power.

In **spheres other than those of armed conflicts,** the ICRC is active in developing and disseminating knowledge of international humanitarian law. It also visits places of detention, in agreement with the governments concerned.

The role of the **Red Cross** in general is also mentioned in Article 81 of Protocol I.

The role of the **United Nations** is outlined in Article 89 of

Protocol I : "In situations of serious violations of the Conventions or of this Protocol, the High Contracting Parties undertake to act, jointly or individually, in co-operation with the United Nations and in conformity with the United Nations Charter."

The possible establishment of an "**International Fact-Finding Commission**" was provided for in Article 90 of Protocol I, subsequent to a Swedish proposal.

2. Non-legal factors

The following practical considerations can support legal arguments for implementing international humanitarian law:

— **reciprocity is** not a juridical condition for application (under the 1949 Convention and Art .60, par. 5 of the 1969 Vienna Convention on the Law of Treaties). Nevertheless, it is an important aspect of reality and sometimes of law (for the question of reprisals, see Kalshoven, F., **Belligerent Reprisals,** Leyden, Sijthoff, 1971, p. 389);

— **military efficiency** calls for the observance of humanitarian law, in order to avoid alienating the civilian population, to obtain the surrender of enemy combatants and to maintain discipline among one's own troops;

— **economy** demands the avoidance of wasting one's own resources (manpower, ammunition), of needless destruction (prisoners can be used as workers, property for production), of loss of sources of income, such as taxes and economic support;

— **public opinion,** national, international, or in the enemy's country has a growing importance in humanitarian issues such as torture, executions, attacks against civilians and the use of certain weapons;

— **ethics** in armed conflicts may be traditional (religions, ethnic) as well as political and may be summed up in

Camus' dictum as "to fight for a truth without causing its destruction by the very means used to defend it".

— the respect of humanitarian law is an important factor for **paving the way towards peace** : it leaves open the possibility of dialogue with the enemy, avoids degradation by acts of violence between adversaries and between the troops and the population, and "preserves amidst the storm of violence an ultimate sense of proportion and of human values, an ultimate feeling of human solidarity" (Denise Bindschedler) ;

— the **preservation of civilization** is also at stake if humanitarian rules are not implemented and if war means genocide and the application of scorched earth policies.

THE LAW OF WAR AND THE ARMED FORCES

By Frédéric De Mulinen

International Committee of the Red Cross

Armed conflicts in modern times are becoming more and more complex. The once classic distinction between international and non-international wars is increasingly blurred. Technical developments in weapons continue to advance and their destructive power, their velocity and their range have not ceased to grow.

Only a hundred years ago, fighting took place exclusively between soldiers and did affect civilians, apart from the very few who had the misfortune to be near a battlefield. But since then, and especially since the Second World War, civilian casualties have increasingly out-numbered military.

A natural sequence to the development of the methods and means employed in war has been that the law of armed conflicts has also continued to grow in complexity. The first Geneva Convention concluded in 1864 was clear and succinct, in ten articles only.

Since that time, several sets of Geneva and Hague Conventions have been drawn up. The provisions concerning the conduct of hostilities were drafted in 1907, before the use of aircraft, while the rules for the benefit of the victims of hostilities (wounded, prisoners, inhabitants of enemy-occupied territories), i.e., those contained in the Geneva Conventions, were revised in 1949 and were based on the experience derived from the Second World War, as also was the 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property.

Finally, in 1977, Protocols additional to the Geneva Conventions of 1949 became adopted.

One of the consequences of the ever-growing number of conventions, their increasing bulk and complexity, is to diminish the credibility of the law of armed conflict. Men trained to do battle and ready if need to be to lay down their lives in the accomplishment of their duty do not wish to be

encumbered with regulations which to their minds are just fanciful theories propounded by jurists who have no idea of the military realities. At best, even though soldiers might perhaps be inclined to observe certain elementary humanitarian principles, they are not sure that their adversaries will do likewise and they consequently yield to the urge to consider themselves free of any such obligation.

Any kind of genuine teaching of the law of armed conflicts must take into account this kind of unfavourable background. The aim must therefore be to create a climate conductive to effective and durable instruction.

The question is one of priorities and methods.

It is important, at the outset, to realize, and in particular to win over those who are still not yet convinced that it is impossible to instruct everyone in all the various aspects of the law of armed conflicts. A selection has to be made, which means that priorities must be established, with regard to the subjects as well as to the persons to be taught. There will inevitably be, on the one hand, matters of primary and of secondary importance, and on the other, there will be some persons who should receive instruction before others. A subject which might be of primary importance for one category of persons might be of lesser importance or none at all for other categories.

Among those to receive instruction, priority should be given to the armed forces set up and trained for combat, whose members must therefore know their obligations, under the law of armed conflicts, to cause the least possible loss of life and material damage.

Thus, the problem of methods automatically attends the problem of priorities.

To obtain respect for the law of armed conflicts, hence to render it efficacious, its teaching must be made credible. This means that abstract notions must be set aside and that one must constantly seek to relate the international regula-

tions to the practical facts which states and their armed forces have to contend with.

In any case, whatever may be the priorities and methods employed and the degree of credibility reached in the teaching, it will always be the responsibility of each State to ensure respect for the law of armed conflicts, in accordance, for instance, with Article 1 of each of the four Geneva Conventions of 1949, which state : "The High Contracting Parties undertake to respect and to ensure respect for the present Convention in all circumstances".

Members of the armed forces are more likely to accept the ideas put forward if the expressions used are familiar to them. Those trained to fight in time of war comprehend the expression "law of war" — which needs no explanation — better than terms such as "law of armed conflicts" or "humanitarian law".

The usual acceptation of the latter term is in any case too narrow, as implying only the law of Geneva. Consequently, for credibility and efficacity, we will speak from now on only of the "law of war".

In the armed forces, it is the commanders' duty to ensure observance of the law of war. Every leader is responsible for giving instruction to his men and for their behaviour in action.

First of all, the leader must be able to act sufficiently early to avoid the commission of acts which are contrary to the law of war. As he is responsible for acts committed by his subordinates, he must be capable of imposing his will, if necessary by taking disciplinary measures. This forms a part of the requirements of order and discipline. With this end in view, he must not be bound by a complicated legal system, calling immediately for charges to be brought before a court or containing numerous possibilities of appeal. Such a system would undermine his authority, impair order within his unit, waste time and delay disciplinary sanctions which would no longer have their full effect and consequently could

run contrary to the aims of the Geneva and Hague Conventions.

To deprive a leader of the means of exercising his authority might, among other consequences, cause him to act arbitrarily regardless of the law of war. He would then only take military requirements into account. But this must be avoided. General Eisenhower's Christmas message to his troops should be kept in mind : "I do not wish the expression military necessity to mask slackness or indifference; it is sometimes used where it would be more exact to say military convenience or even personal convenience".

Within the armed forces, the main effort of instruction should be directed to privates, who are in the majority and who go into action on the battlefield; they should be the first to receive instruction.

When teaching privates, consideration should be given to the most unfavourable circumstances, when the fighting man, almost or entirely alone, suddenly has to face the unexpected : an enemy who surrenders, a wounded soldier lying across his path, a civilian who moves into his line of fire just as he is about to squeeze the trigger, an objective which is found during an attack to be marked with a red cross, etc. Such situations demand a response which should not only be immediate, but should be above all correct and in conformity with the law of war.

These responses should be as automatic to every soldier as is his use of weapons. They should occur under all circumstances, especially when a soldier, alone in action, is in hostile surroundings, caused either by the enemy or by the natural environment; when his nerves are streched almost to breaking-point, when he has seen his best friends killed or dying, when he has been ambushed, maybe by irregular forces, or when he is suffering from bad weather or extremes of cold or heat.

Leaders of small units might also find themselves in the same situation as the isolated soldiers. Patrol, section or

platoon leaders and even company commanders should react immediately to ensure respect of the law of war. All these leaders must make their decisions alone.

As a general rule, the higher the level the greater should be the range of knowledge of the law of war. Though problems are more complex, they are not so urgent, and the commander has more time and, especially, a staff at his disposal, to work out solutions.

However, even at the level of units comprising a staff, the teaching of the law of war should not be too concerned with minute details. Apart from fundamental or current matters, the problem mainly consists in knowing where to search and find answers and solutions to the questions raised. If a particular question cannot be answered with the assistance of a specialist from the staff or with the documentation available, one should know to what superior or parallel level or service one should apply.

Needless to say, at commander-in-chief and government level all problems related to the law of war should be solved.

The teaching of the law of war must cease to be marginal, as it all too frequently is, and must become an integral part of the day-to-day work and life of the soldier. It must no longer be a sideline, and an exception, or even an unwelcome task which is mentioned as little as possible, if at all, on the pretext that programmes are already overloaded or that a teacher is not available.

It is better not to speak of the law of war at all than to discuss it badly, haphazardly or without conviction.

As long as the teaching of the law of war remains marginal, it will not have any lasting effect. We must therefore introduce law of war problems regularly and as frequently as possible into the work and exercises of staffs and units.

As priority in teaching must be given to the privates, the main consideration in the choice of methods should be the automatic responses to be inculcated into every soldier.

Let us refer again to the example of a captured adversary, taking a case in which a squad led by an NCO has reached its objectives, an isolated house. One man in the squad enters the basement and finds an enemy who was unable to escape and stands with his hands in the air. His weapon is on the ground at his feet. What must be done ? There is no time to hesitate, for the squad's mission continues and the problems created by the surrendering adversary must be solved at once.

Generally speaking, it should be made clear :

a) that enemies who are surprised, who are unable to fight or who surrender must be captured;

b) that they must be disarmed, by taking from them any military equipment used for combat, but leaving them with military equipment which serves as clothing, food and protection, along with their personal effects;

c) that they must be evacuated as quickly as possible (by specified route and means of transport, and to a given destination);

d) that while awaiting evacuation, they must be guarded and as much as possible sheltered from the fighting;

e) what should be done with their weapons and military equipment.

It is advisable to incorporate these requirements into an aide-memoire providing a kind of "recipe" for the instruction, for a simple, direct and practical teaching adapted to the lower levels of the military hierarchy. It should provide answers to the problems confronting the combatant.

One word to the Additional Protocols : unlike their precursors, the 1949 Conventions were not revised, and the risk was thus avoided of calling into question what had already been achieved. On the other hand, numerous subjects are now covered by separate texts.

A great deal of work must therefore be done within each State and especially in its armed forces. With a view to

obtaining ratification and to putting the Protocols into effect, summaries must be made of the Conventions and Protocols, and a complete body of regulations governing specific subjects must be worked out. This procedure is necessary whenever a provision of one of the Protocols develops one or another of the Conventions only to a slight degree or only on a matter of detail, which is often the case. When, on the other hand, a Protocol provides an almost total innovation, one may use the Protocol as the essential basis, with relatively little reference to the Convention. This is the case for example for medical aircraft and their identification, since the slight references made in the First and Second Conventions are repeated in full and widely developed in Protocol I.

This work must primarily be done for combatants who, confronting an enemy, need clear, exact and immediately applicable instructions.

Conclusions :

The law of war is becoming more and more complicated and less and less credible amongst the armed forces. Its teaching often marginal and intermittent, has little effect.

It is no longer possible to teach everything to every soldier. Choices must be made. It is a question of priorities and methods.

The most urgent aim is to inculcate a minimum of automatic responses in every soldier. To achieve this, the teaching of the law of war must no longer be regarded as a marginal matter but must be integrated into everyday military life.

Respect for the law of war is a matter of order and discipline. It is the responsibility of leaders to give effect to it and to take it into account in the missions assigned to their subordinates so that recourse to military necessity will remain exceptional.

The Humanitarian Law and Armed Forces

By

SAYED HASHEM

Legal Adviser, Egyptian Armed Forces

Resume

Preamble :

As it is said that man is social by nature so we can say that man is fighter by instinct.

The great well known historian, "Will Durant" stressed this meaning in his encyclopaedia "History of Civilization" where he surveyed the history of human society in the several places where he settled and moved, where he formed tribes and groups, then he reached the conclusion that periods of peace in the life cycle of human society were very limited compared to periods of war and conflicts.

Taking into consideration this realistic historical fact we can say that from the outset of human history the relationship between conflicting forces were not governed by any law or custom.

Human groups changed and developed till it reached the known form of the "State". A natural sequence of the development of the State were international governmental and non governmental organizations which came out at the same time with the United Nations and its specialized international agencies which played a great role in organizing the relationship of combatants.

Research Plan :

It is difficult to submit a detailed study about the relationship between Humanitarian Law and Armed Forces.

However, this research paper is dealing with the following points :

I Definition of Humanitarian Law, its relation to International Public Law and Law of War.

II Rights of the victims of conflicts through a detailed study of the Third Geneva Convention 1949 concerning prisoners of war with special reference to the development adapted by the First Additional Protocol of the Convention issued 1977-Geneva.

III Discussion of the idea of sanction in humanitarian Law.

I Definition of Humanitarian Law

There is an unanimous old agreement about the definition of international law that it is "the body of rules which organizes the relationship between nations and defines the rights and obligations of each."

According to this definition the State is considered the identical body responsible for organizing International Law. But the question arises about whether the State is the only identical body responsible for organizing International Law ?

According to ancient ideology, State is considered the identical body responsible for organizing international law with special situation denoted to the Pope and other different International Organizations.

Nevertheless, and with the development in international relationship and the existence of international governmental and non-governmental bodies together with the fast development in means of communications, all these factors reflected a quick development in the views of these identical bodies responsible for organizing International Law. These bodies became not only States but also governmental and non-governmental organizations.

Another development took place; that is in the situation

of the human being as member of international society. Now the question is : Are we able to consider the human being as member of international society responsible before the rules adopted by International Law since most of its rules aim at protecting the human being ? It even goes beyond to question him in case he commits any violation act against the rights of others as what happened in Nurnberg and Tokyo Trials according to London Charter as we shall see.

1.1. International Humanitarian Law in its general definition :

Under this definition come many of the legal rules which organize the basic natural rights of the human being; one of these legal rules the international documents which declared the international rights of human being issued in Dec., 1948 and the Conventions concerning his economic, social and political rights .. etc.

In addition there are two groups of legal rules; the first organizes armed conflicts and the restrictions belligerents should respect. The second, organizes rights of victims of armed conflicts.

1.2. Defenition of the Law of War :

Many doctrines denied that war could have a law, for war is an illigal act prohibited and forbidden by all recent international charters. Law is always against war for war is the act of imposing power over law. War is a phenomenon born with mankind and its existence on earth, therefore, law interfered to submit it to rules and doctrines.

These rules depend upon two basic ideas :

1st; Ideas of Necessity : Act of violence is necessitated only when aiming at imposing surrender on the enemy.

2nd; Humanitarian ideas : Limitation of war against belligerents only.

Notwithstanding, we can define law of war as the body

of legal rules which imposes restrictions on belligerents when they are obliged to use violence and avoiding causing any harm to non-belligerent.

Since the U.N. Charter prohibited violence or threatening to use it, so doctrines of international law abided to the use of the words "armed conflicts" instead of "war".

1.3. Definition of Humanitarian Law in its limited meaning:

Some doctrines (1) defined humanitarian law in the strict sense of expression as "set of legal rules which is intended to safeguard military personnel placed hors de combat and people taking no part in hostilities". This definition is not accurate since it mixes between the legal aspects which organise the rights of belligerents and the rights of the victims of armed forces whether in Geneva or Hague Conventions specially after the issuance of Protocols additional to the Geneva Conventions 1949 in the year 1977. Still it has its value from the theoritical point of view since it clarifies the subjects for the purpose of teaching.

II Rights of Victims of Armed Forces Through the Study of the Third Geneva Convention for Prisoners of War.

This subject can be divided into three parts :

2.1. General idea about the rights of the victims of armed forces and its historical development.

2.2. An abridged survey of the rules which organise same articles contained in the four Conventions of Geneva 1949.

2.3. Third Convention as example for the rights of the victims of armed forces and the treatment they should receive.

2.1. General ideas about the rights of the victims of armed forces and its historical development :

It deals with the situation of the relationship governing

(1) Commentary on the outline of a course on International Humanitarian Law-prepared by the I.C.R.C.

the belligerents and the victims of war. It deals with the role of religions in developing this situation, then the development in recent epoches and what followed in establishing customary law which was the basic idea behind the development of humanitarian law during the XIXes. when the ICRC started playing its role; Geneva Convention 1864 which implemented Neutrality Rule, restated in 1906 and developed for the second time in 1929 after the First World War.

Then came the Second World War and with all the suffering it brought for both parties : belligerents and victims of war; the ICRC once more and with the assistance of experts from several countries started preparing the Four Geneva Conventions from April 12 to Aug. 12, 1949 when it was signed. Then came the local wars scattered in many parts of the globe to discover the weak points not covered by the last Conventions. This urged the U.N. to ask for developing the organizing rules applying to victims of armed conflicts. On the other hand the ICRC invited governmental experts from several countries for spending more time and effort for the sake of developing humanitarian law starting 1971.

The conference for governmental experts held four periods which were ended by issuing the Two Protocols additional to the Four Geneva Conventions in June 1977.

Egypt had participated in this conference and Dr. Hamid Sultan presided the Egyptian Group in the third Committee.

2.2. Rules organized by same articles started in the Four Geneva Conventions for 1949.

Since these four Conventions aim at protecting the vicims of armed conflicts, they were issued at the same time for one purpose and applied to all victims in the same way ! Therefore, we find out that there are some common articles in the four Geneva Conventions which specifie the same principles and have same value. The most important according to serial no in the Four Conventions are as follows :

2.2.1. Respect for the High Contracting Parties for Con-

ventions rules : even in case of violating by one the the parties the rules of the Conventions.

2.2.2. Scope of applying Convention : cases of armed conflicts between two states taking into consideration 1st article in 1st Protocol.

2.2.3. The non-international conflicts : where the Convention stated the minimum of provisions which signing nations are obliged to respect in case of international wars inside its territories.

2.2.4. Non-Renunciation of Rights; to avoid being considered practising any pressures on the victims of conflicts.

2.2.5. Role of the Protecting Powers : whose duty is to safeguard the interests of the parties to the conflicts.

2.2.6. Activities of the ICRC and any other impartial humanitarian organization : they may undertake or complete the duties of the Protecting Powers in case of its absence.

2.2.7. Reprisal treatment for victims of armed conflicts that the Conventions prohibited completely.

2.2.8. Criminal penality against grave breaches : it provides that prisoners of wars are entitled to fair judicial proceedings and are subject to laws, regulations and orders in force of the Detaining Power.

2.2.9. Rights of contracting parties to withdraw from the Conventions and the provisions regulating withdrawal.

2.3. Third Convention as model for the rights of the victims of armed conflicts and the treatment they should receive :

The treatment of the prisoners or war reflected the great development in the rules and regulations in the public international law .. in the medieval ages the barbarian treatment prisoners of war received could be expressed in the words of violence to life, cruelty and torture, murder of all kinds,

mutilation, then it developed to enslave them instead of murder and mutilation. They were put in prisons, treated inhumanely and were not set free unless they pay a ransom in return.

Then the prisoners treatment changed to become just a detention. Its sole aim is to prevent the war prisoner to return to participate in the war as stated in Nürnberg Trials.

Religions played a great role in the development of the rules of international law, Islam had a distinct role in this scope.

This paper deals also with the main features included in the Geneva Third Convention and the development in the two Protocols additional to the Geneva Conventions of 1977.

The categories of prisoners of war on which the Thid Geneva Convention is applied : The Fourth Article of the Convention stated their categories as follows :

1st : Members of the armed forces which are under a command responsible to that party : Article 43 of the 1st Protocol defined the armed forces on which the Convention and protocol should be applied to : those wearing the armed forces uniform of the country. However reference should be made to the domestic law of the country which the prisoners of war belong to.

2nd : Members of other militias and member of other volunteer corps, including those of organized resistance movements. There are special conditions to be taken into consideration regarding them. For this reason these conditions were discussed and adapted in the two Additional Protocols.

3rd : Civilians who accompany the armed forces such as supply contractors, civil workers responsible for the welfare of the armed forces, entertainment groups, newspaper correspondents and reporters who should be carrying identity cards of the armed forces

4th : Members of crews, including masters, pilots and apprentices of the merchant marine and the crews of civil aircrafts of the parties to the conflicts.

in case of armed conflicts, members of civil marine and aircraft units are treated as prisoners of war, in case of falling into the power of an adverse party.

5th : Inhabitants of an non-occupied territory who on the approach of the enemy take up arms to resist the invading forces : The main idea behind this is self-defence provided they carry arms openly and respect the laws and customs of war.

Members of medical organizations and ministers of religion cannot be detained as prisoners of war but to assist members of their community.

In case of doubt in defining the status of prisoner of war, he should be treated as prisoner of war till his status is defined and this should be decided before a competent tribunal.

Beginning of capture : The Convention defined the beginning of capture as starting from the moment the prisoner of war falls under the power of an adverse party. The State is responsible for the acts of its national civilians or military members. The state is responsible also for issuing regulating instructions for securing the life of the prisoners

Questioning prisoners of war : Prisoners of war are considered as one of the sources of information. The Convention stated the way this questioning should be administered. The Prisoner of war should give his name, rank, birth date, military number or he would be deprived from the advantages of his rank. Violence of any kind should not be used to compell P.O.W. to give more information.

Inspecting P.O.W : International custom allows inspecting P.O.W. and taking what they own of military value as weapons, maps, documents .. etc. but not protecting equipments as helmets. P.O.W. can keep his own clothes and money can be taken in return of a recipt.

Treatment and protection for P.O.W. :

The Convention provided very detailed items for the treatment of prisoners of war including general protection, means of accomodation in detention camp, assignment of work, their financial means, relation with relatives, and criminal penalties, then end of capture and how prisoners of war should be transported to their countries. This will be discussed later in details.

General Protection for P.O.W. : The detaining power is responsible for the treatment of P.O.W.

Their rights are as follows :

Right of humane treatment : They must not be subject to medical or scientific experimentation. The Convention prohibits measures of reprisal taken against them.

Right of respect and honour : They are entitled to respect their persons, their honour. Women should be treated with respect and honour, confined in a separate place from that of men.

Right of medical treatment : They are entitled to receive periodic medical inspection and treatment, kept in hygienic environment.

Right of equality : There must not be any racial discriminations because of race, nationality, religion or political belief taking into consideration the special rights granted for women and officers in treatment — or any other distinction founded on similar criteria.

Right to practise mental and physical activity : Detaining party should encourage P.O.W. to practise mental, cultural, physical activity and provide them with the required means.

Right in practising religious belief : They should be granted the liberty to worship, convenient places for worship be

afforded, religion ministers are allowed to visit them to help in practising religious services.

Right of accomodation : P.O.W should be detained in hygienic quarters, enough supplies of food and clothes should be provided.

Military regime in P.O.W camps : The Convention arranged and stated the rules for the treatment of P.O.W. as follows :

P.O.W are kept under the direct command of a responsible officer belonging to the detaining party. The Convention stated a detailed regime for the relation which governs the leader of the camp and the P.O.W. and the rights of prisoners of war to wear military uniform and emblems of ranks .. etc.

Conditions of work for P.O.W. : The Convention allows that war prisoners physically fit can work in detention camps taking into consideration age, nationality and military post, states very detailed, accurate measures which secure them their rights in getting payment for work kept in their separate account.

Financial resources of P.O.W. : Regardless of what a prisoner of war may have of his own money, the detaining power will pay them a fair working rate of pay according to their military ranks and this the Convention valued against swiss francs.

Relations of P.O.W. with the exterior : The Convention stipulates very detailed procedures showing the measures taken regarding the way the P.O.W. can contact his family, and the Central Prisoners of War Agency, how many times he is allowed to correspond with his family, his right to receive parcels and to submit complaints to representatives of the Protecting Powers.

Forms of punishment and disciplinary sanctions : The Convention stated detailed conditions showing disciplinary sanctions of P.O.W. and forms of punishment applicable to

them in case of committing any military offences, procedures for trial. The Convention states the same conditions for both P.O.W. and military citizen of the detaining power.

Escape of P.O.W. : The Convention mentioned this item in detail and considered successful escape unpunished when recaptured, consequently those who assisted him in escape will not be punished but unsuccessful escape shall have only disciplinary punishment.

Termination of capture : Capture is terminated under two conditions : Repatriation of prisoner of war being incurably wounded and sick, whose mental or physical fitness seem to have gravely diminished.

Release and repatriation of prisoners of war at the end of hostilities :

Prisoners of war shall be released and repatriated without delay after the cessation of active hostilities. (Convention Art. 118). Under no conditions P.O.W. is compelled to undersign any undertaking to give up fighting in return for his freedom and in case he gives such an undertaking without being compelled he becomes responsible for carrying it out.

III Idea of sanction in International Humanitarian Law

Certainly, there must have had happened a development in international public law. This development lies mainly in the fact that international law came to look at the individual human being as centre of attraction. Many laws were issued granting him several rights.

This subject can be divided into three parts as follows :

A. Human being in international law.

B. Criminal responsibility of the individual and its appli-

C. **Idea of sanction in recent international humanitarian law.**
cations.

A. Human being in international law :

Doctrines took two different views regarding the legal position of the human being in international law :

1st The first group denied the human being to have legal international character and believes that if they cope with this idea, they are ignoring the very essence of international law, and that the rights of the individual are granted him through the state.

2nd The second group believes that the individual is judged by the rules of international law and that international law interferes to protect the individual directly or to consider him responsible in return for the rights or protection it offer or grants him.

3rd The third group takes a moderate view; they think that the individual has his legal ententity in some cases and to a certain extent which grants him some rights derived directly from international law. This was due to the development in the scope of international law and the fast development in means of communication. The individual and his rights became the centre of attraction e.g. universal announcement of the rights of the Human Being Dec. 10, 1948.

Also the individual became responsible directly for any breaches he committed against the rules of international law, as the case of Second World War criminals.

B. Criminal International Responsibility for the individual and its application :

Classical international law defined criminal responsibility in case of piracy, prohibited it and allowed the states where the crimes were committed to seize the offenders and send them to trial. The same is applicable to the crime of human race annihilation where Art. 4, 1948, stipulated the necessity of pun-

ishment for those who commit it, whether they are rulers, employers or common individuals.

The most clear example for the application of the criminal responsibility of the individual considering him as an international entity was on the occasion of the crimes committed against customs and traditions of war during the Second World War. In Moscow Conference 1943 the announcement issued stated the necessity of sending german officers and members of the Nazi Party responsible for war crimes to countries where their crimes were committed, to be tried according to these countries penal domestic laws. As regards crimes committed in places which cannot be geographically defined, the London Document stated that in this case an international military court could be formed to try them and regulatory laws were set stating how they should be tried. Consequently Nürnberg and Tokyo courts were formed to try criminals of the countries. Nürnberg Tribunal took into consideration the principle of international criminal responsibility of the individual since international law imposes on individuals the same duties and responsibilities than on the states. Hence, the principle of international responsibility of the individual was decided.

D. Idea of Criminal Sanction in Modern International Humanitarian Law :

We can conclude that the criminal responsibility of the individual cannot be ignored under modern legislations of international law. The best thing that can stress and clarify the criminal responsibility of the individual in modern international law is the common articles in the four Geneva Conventions of 1949 which aim at stating the basis for defining the crime and the suitable punishment for it in the cases where crimes were committed against law of war. These Conventions oblige member countries to issue and implement procedures for carrying out suitable punishment against those individuals who committed these outrageous breaches. These members countries are obliged to find out these persons and try them themselves or deliver them to other countries for trial.

The Convention states also the type of deeds which are considered dangerous and serious breaches.

Responsibility of the Country regarding the application of its international obligations against individuals who committed crimes of law of war.

Considering the Conventions and the Two Additional Protocols texts, we find out that there lies a responsibility upon the state represented in its obligations towards those who committed breaches against law of war, summed up in the following :

— Necessity for issuance of regulations and orders to military leaders to abide by law of war articles and the dissmination of the law of war.

— Issuance of internal legislative procedures which concides with considering breaching law of war as a crime against custom of rules of war.

Conclusion :

Inspite that the rules of international humanitarian law gave the individual the entity of international law which allowed him to gain some rights and bear some responsibilities, still international modern organizations and actual international conventions as important source of legislation are not enough to guarantee correct application. In my view, I think that enforcing the correct application of humanitarian law requires power both in military and political scopes which allow the victorious party to apply criminal sanction against war criminals. Had not the allied countries been victorious there would have never been any Nürnberg or Tokyo Trials.

At the end, I think, it is high time for international organizations to crown its developing efforts, complete its leading role and call for establishing a permanent "Military International Court of Justice", its main task would be the trial of criminals of war.

A GENERAL REVIEW OF HUMANITARIAN INTERNATIONAL LAW IN ISLAM HUMANITARIAN LAW AND HUMANISTIC LAW

Dr. MUHAMMAD TAL'AT AL-GHUNAIMI
Professor and Head of the
Department of International Law,
Faculty of Law, University of
Alexandria

My discourse today is on the subject of Humanitarian International Law in Islam. And discourse on divine law is perforce lengthy, because divine law is beyond the grasp of the human law; it is like the swelling sun or the roaring tide that no man can fathom nor encompass. All I can promise is a true effort to shed light on the subject I have chosen, and, without presumption, shall try to cover as much ground as possible rather than fight shy of exposing my inadequacy — the principle being that : "If you cannot take it all, don't leave it all". What then do we mean by Humanitarian International Law ?

Authors of International Law books use two different terms, namely, "Humanitarian Law" and "The Rights of Man." To me, the Rights of Man are the Humanistic Law. Humanitarian Law is derived from humanity or humanitarianism, while "Humanistic Law" is a derivative of man or humanism. Authors attribute to these two terms different meanings.

One group favors a wider interpretation and intends "Humanitarian Law" to mean the set of international rules that covers the freedom and welfare of the individual, thereby encompassing the term "Humanistic Law", while another group takes an opposite stance and holds that "Humanistic Law" is the wider term which encompasses "Humanitarian Law". In fact this debate is academic, and the issue can be resolved by simply choosing for each term a meaning on which we agree. I personally prefer that each term should have a separate meaning : "Humanitarian Law" in this review shall mean the law which has for object the rights of man in time

of war and during armed conflict, while "Humanistic Law" shall mean the law that regulates the rights of man in time of peace.

Some people may feel uneasy when I speak of Humanitarian International Law in Islam. For how can we identify a branch of Islamic International Law and specifically call it "humanitarian" when we know that all Islamic International Law is a humanitarian law and that Islam's name is derived from the Arabic word "peace". I was beset by that same feeling, but I set it aside as rooted in non-essential considerations. Indeed I intend to study a term used in contemporary language and given a restricted meaning; and the truth is that although peace is the spirit of Islam, yet peace is not the only truth in the human community which also knows competition and internecine fighting in a savage way. In this connection I would recall the divine saying and I quote : (22 (40)). "But for Allah's warding off the people, some by means of others, hermitages and churches and oratories and places of worship in which the name of Allah was held in remembrance, would have been destroyed in numbers. Surely Allah will help those who help Him; Allah is strong, sublime." Thence, the warding off of falsehood and the removal of a people's aggression upon other by means of God's creatures and through His willed causes averts corruption and brings good. The Holy Quran mentions fighting as one of the means of warding off injustice, and I quote : (2 (212)) "Fighting is prescribed for you, though it is distasteful to you. Possible you may dislike a thing though it is good for you, and possibly you may love a thing though it is bad for you; Allah knows, though you do not know". So, if fighting is a fact of life and a concern of this earth, it should be a prime concern of Islam, which is a religion and regulates matters of State, to regulate fighting and bring order to its legal effects. Indeed Islam was the first true religious light that shined before a barbarious and reckless humanity which equated war to annihilation, regarded it as a substitute for destruction, and gave the enemy no quarter or consideration. (75 (24, 25)) "And faces that day shall be scowling, One would think holes were being bored in them."

The tolerant religion of Islam was the biggest move that took humanity from the darkness of Greco-Roman ideas about war with the enemy, to the glaring light that recognized that the enemy has cerain rights and assured the fighting man of certain protections. This move was not only great in relation to the ferocity of war as it was known to the Greek and the Roman, but is still great in relation to that which we are witnessing today after the efforts exerted over four countries by contemporary International Law in its endeavors to curb the horrors of war and to alleviate its woes.

A Word of Truth

Islamic Shari'ah has established guideposts for the Islamic State to follow in its international relations, and has set the lines of its behavior towards other States. The Holy Quran contains numerous verses in this connection, from which I quote the following as an example : (22 (42)) "Who, if we establish them in the land, will observe the Prayer, and pay the Zakat, urge to what is reputable and restrain from what is disreputable to Allah belongs the issue of affairs".

In the exegesis of this verse, Ibn Kathir recounts that two men came to Ibn 'Umar during the strife led by Ibn az-Zubir and said : "People have acted, while you, the son of 'Umar and a companion of the Messenger of God, refrained. What prevented you from going out." He answered : "What prevented me is that God has forbidden me from shedding my brother's blood". They then quoted the relevant verse of the Holy Quran (8 (4)). And he said : "We have fought them until there was no dissension and the religion was entirely Allah's, but you want to fight until you cause dissension and religion is no longer Allah's".

War in Islam, therefore, has one of two goals : Protection of the land of Muslims against invasion, or, consolidation of their religion lest it should be wiped out. This is why war pursues virtue, establishes justice and honors the individual. No wonder then that poet Ahmad Shawqi should address this verse to the Prophet :

War for a right cause
is your law, and
As a remedy
for fatal poisons

Nor are we to wonder that the divine Book points out the purpose of war in the verse quoted : (8 (40))

Fight them until there is no
dissension and the religion is
entirely Allah's

Philosophy of Humanitarian International Law and the Islamic Concept

Under the conditions mentioned above, what then is the role of the Humanitarian International Law ? It is clear from the foregoing that Humanitarian International Law cannot play its part unless it is able to reconcile two contradictory issues : The humanitarian considerations and the requirements of necessity. Humanitarian considerations urge amity and compassion, while necessity pushes for force and competition. Humanitarian International Law succeeds in achieving its goals and purposes only to the extent of its success in reconciling these contradictory trends. The Noble Messenger has summed up this role of Humanitarian International Law in Islam when he said : "I am the Prophet of gentle compassion; I am the Prophet of fierce battle". He combined compassion and battle, and placed compassion before battle in order to impress upon the Muslim fighter that he is the hand of justice, and not the sword of depravity. The noble Prophet was very careful in this choice of words, so when he chose the word "compassion" his intent was to express mutual affection and sympathy, and this is why he preferred compassion to pity. As regards the term "fierce battle", although it means a "bloody fight" and a "slaughter", it also connotes fighting sedition rather than mere combat. The Prophet's choice of this term indicates that he did not mean the fierce battle for victory and dominion, but the violent combat aiming at averting dissensions and achieving security. The Arabic word for

"fierce battle" also implies "repair", "reform", or "adjustment" which is the object of fighting in Islam and is a rule that controls the behavior of the Muslim fighter. It is in these sublime meanings that "compassion" and "fierce battle" meet.

Man has opposed man since the first encounter on earth. Adam had hardly settled on this planet when one of his sons slew his own brother. This is the story of human conflict as told by centuries of struggle and retold by events where constructive tendencies that build and unify are pitched against destructive inclinations that disseminate and kill. But these are all part of an integrated struggle based on power policies in international relations. In this struggle, Humanitarian International Law plays a part in order that good inclinations should prevail. Swiss jurist, Jean Pictet, has in fact tried to sum up the philosophy of Humanitarian International Law in an encompassing sentence, and the best he could come up with was the principle which states : "Wish for your brother what you wish for yourself". We know that the Noble Prophet said : "One will not be a believer unless one wishes for oneself". This means that adherence to the philosophy of Humanitarian International Law is, in Islam, a branch of the faith, and, after the five basic elements of Islam, is itself a basic pillar. Now if other philosophies and religions have this principle in common with Islam, it should be noted that Islam has established this principle as a set obligation without any doubt or restraint, while the other philosophies and religions have adopted it as a directive and good advice.

The Swiss jurist was at a loss to determine the essence of the rules that we should derive from such philosophy : Should we join the school of natural law which alleges that instinct is the source of our inspiration, or should we adopt the views of the school of positive law which maintains that international practice uncovers such rules and builds them up brick over brick until the edifice is complete. The jurist's loss is justified. For he, like other Western jurists who read the history of international relations beginning with Greek and Roman civilization, then going through the deep slumber of the dark middle ages, and waking up to the knocks of the

renaissance, thinking that these knocks were the work of European hands and Western efforts. It is evident that a man in slumber cannot witness the light of a culture that came upon the East in the Middle Ages and whose sun did not set until after it had handed over to the West the traditions of the renaissance and the basic elements of the awakening. This was the culture of Islam which was the first to innovate the rules that constitute Humanitarian International Law. Some of these rules were carried back by returning crusaders and some were studied in the universities of Italy and Spain where the fathers of modern International Law were developed. I do not wish to digress from the subject of this article in this connection, but evidence in this matter is probative for all who wish to listen and read. Greek and Roman thought, which was devoid from any respect for the enemy, could not have been the historical source of principles which it never knew and rules which it never applied. If modern Humanitarian International Law has been recorded in written documents, perhaps begun thanks to the efforts of the Swiss humanist Dunant in the treaty of 1864, yet such written principles cannot be divorced from their customary origins. This fact was recorded in the preamble to the protocols supplementing the Geneva Convention which stated expressly that whatever is not governed by the written rules is indeed governed by the rules of International Custom and protected by the principles of humanity and by the dictates of the common conscience. The role of Islamic Shari'ah in establishing those customs is well known; its merits are without limits and its injunction to adhere to the directives of conscience is a principle without limitations. The Holy Quran prohibits sin : (6 (120)) "But avoid both open and secret guilt; verily those who pile up guilt will one day be recompensed for what they have been acquiring". The Prophet defines guilt as whatever moves in the breast of man and he is afraid that other people would know about it : (75 (14)) "Nay, man against himself shall be a demonstration, even though he offers his excuses".

It is true that the rules of Humanitarian International Law are instinctive, but in Islam instinct is commanded by God who formulated its requirements in his Holy Book and in

the traditions of his gentle Prophet as a duty of mankind and an obligation decreed for enforcement and respect : (30 (30)) "He has formed people by nature to follow, there is no alteration of the creation of Allah. That is the right religion, but most of the people do not know".

Now, if necessity is the human limitation affecting the principles of "wishing good for others", Islamic Shari'ah has taken vis-a-vis such necessity a stance which was not taken by the West, one which I do not believe the West is capable of taking : It urges the Muslim to be altruistic even in case of necessity, and makes altruism a desirable quality of the faithful : (59 (9)) "But preferring (them) over themselves even though there was want amongst them".

Even if a Muslim wishes to invoke necessity, his right to do so is qualified and limited, as the Holy Quran says : (16 (116)) "But if anyone is compelled, without oppression of deliberate transgression, no guilt rests upon him". It ensures that a Muslim's action in case of necessity is not left to his whim, but he is required to act without oppression and without deliberate transgression. The Holy Book says : (10 (23)) "O ye people, your oppression is only against yourselves"; (2 (190)) "Do not transgress; verily Allah loves not those who transgress". In the same sense, the Noble Book says : (5 (4)) "But if anyone is under stress in a time of famine, without being perversely inclined to sin, Allah is forgiving, compassionate".

Incontrovertible Facts

There are certain incontrovertible facts that I wish to establish before going further on the subject of Humanitarian International Law in Islam. These are summed up in the following :

1. The Islamic principles and concepts I am setting forth govern the relationship between a Muslim and others, exactly as it governs the relationship between a Muslim and another Muslim, because Islam regards man — regardless of creed, race or color — as a breath from the Spirit of God

and a glimpse of His light. This divine origin has qualified man to be God's steward on earth. Because of this divine origin, respect for man is respect for the Divine Power. No wonder, therefore, that the Messenger of God stood up for a passing funeral procession and when his companions told him that it was a Jewish funeral, he answered with the translucidity of prophecy and the generosity of brotherhood : "Is he not a person". Thence came the divine ordinance in comprehensive and general terms, and I quote : (5 (35)) "Whoever kills a person otherwise than in retaliation for another person, or for causing corruption in the land, shall be as if he had killed the people in a body, and he who brings life to one shall be as if he had brought life to the people as a body."

General Concepts of the Humanitarian International Law in Islam (Armed Conflict having an International Nature, and Armed Conflict not having an International Nature)

Moving from this introduction to a direct discourse, I think it is best in a short review like this to follow the method of the Swiss jurist, Jean Pictet, and to deal with the general principles of the Humanitarian International Law in Islam in the light of presently established international humanitarian principles in positive law. Principles play an important part as they represent general conceptions that reveal general values, provide solutions for unforeseen issues and support the development of present rules along the sound method and straight path those principles have determined. Armed conflict — or fighting — in the established Islamic notions, is divided into two general divisions : (A) Conflicts called by Al-Mawardi "Wars of Public Interest"; and (B) Wars against polytheists and apostates.

A) **Wars of Public Interest.** According to Al-Mawardi and numerous other old jurists, wars of public interest are divided into three categories : (1) fighting apostasy; (2) fighting rebels and dissident Kharijites; and (3) fighting belligerents and highway robbers. In my opinion this division is not accurate because fighting apostates can be likened to fighting polytheists and be subjected to the same rules as those applying to the fight against the latter. The fight against belligerents and

highway robbers does not fall within the concept of war with which Humanitarian International Law is concerned. The only war of public interest which is distinct from the fight against polytheists and is governed by rules falling within the Humanitarian International Law, is the fight against rebels and dissident Kharijites. Thence I can say that fighting rebels and dissident Kharijites corresponds to what is known in Humanitarian International Law as armed conflict that does not have an international nature. The fight against polytheists — to whom apostates can be added as I shall explain later — corresponds to what is today commonly called armed conflict of an international nature. We can thus see that the dual division of armed conflict in Islamic Shari'ah corresponds to a dual division in modern Humanitarian International Law. But the two systems of Islamic and Positive Law differ in the nomenclature of conflicts and in some of the rules applicable thereto.

By way of clarification, I would like to say a few words about each kind of war of public interest, quoting Al-Mawardi, Abu Ya'li and those who went along with these two jurists.

A. The fight against apostates is the fight against people who were declared Muslim but who later reneged their Islam. About these the Prophet said : "He who changes his religion, kill him." He also said : "A Muslim's blood shall not be lawfully shed except for three causes : atheism after belief; adultery after marriage; or killing a person otherwise than in retaliation for another person".

If apostates are within the power of the Muslims because they are few in number or because they do not live in a separate land, the rule is that there is no need to fight them. If they repent, their repentence shall be accepted. Apostasy cannot lawfully be acknowledged in return for a tribute or a covenant. A Muslim shall not eat the meat of an animal slaughtered by an apostate, nor shall a Muslim marry an apostate woman. There is a difference of opinion about killing apostates : should they be killed immediately, or should their execution be deferred three days ? In fact, their case is that is that of a person who commits a crime and upon whom the penalty prescribed by law shall be inflicted by the State who has jurisdiction over his person.

The relationship between this fighting and International Law falls within the sphere of Humanistic Law rather than Humanitarian Law.

But if apostates should move to a land separate from the land of Muslims where they cannot be reached, or, in other words, if they become a **de facto** government exercising sovereighty over part of the territory, then they should be fought on account of their apostasy and war shall be waged against them after due notice and warning, like war waged against the foreign enemy, except for four differences : (1) No truce can be negotiated, nor peace concluded with apostates in their own land, whereas peace can be made with foreign enemies. (2) It is not permissible to compromise with apostates by acknowledging their apostasy in return for a financial consideration. Such a compromise can be concluded with the foreign enemy. (3) Apostates cannot be enslaved, nor can their women be taken captive (jurists differ on this point). Foreign enemies can be enslaved and their women can be taken captive. (4) Their property shall not be acquired as booty, whereas the victorious combatants shall own the spoils taken from a foreign enemy.

Those who refrain from paying the Zakat to the Just Imam shall be likened to apostates and accorded the same treatment in the fighting. It is on the basis of the opinion (Fatwa) of Abu Bakr and of the Prophet's Companions that the Aposasy War was justified.

B. Fighting Rebels and Dissident Kharijites : These are Muslims who rebel against the Imam, differ with the community and adopt a reprehensible, innovated school of thought (**Mazhab**). Dissident Kharijites, although they are rebels, mean in Islamic history those who differed with Ali Ibn Abu Talib and rebelled against him when he agreed to arbitration with Mo'awiyah; they settled in a place called Harura and were therefore known as the Haruriyah. Their leaders were Abd Allah ibn al-Kawwa al-Yashkari and Shabat at-Tamini. A group of these dissidents interrupted Ali while he was delivering a sermon from his pulpit with shouts of : "The only Arbiter is God". To which Ali answered : "A word of truth intended to cover up a falsehood; We owe you three things : We shall not bar you from the mosques of God where you will invoke the name of

God; We shall not take the initiative of fighing wih you; We shall not withhold booty from you as long as your hands are with us".

If these should show their dissent while they are mingled with the loyal Muslims (i.e. with the rest of the people) the rule is that the Imam should clarify to them the unsoundness of their belief and the invalidity of their innovation, so that they return to the true creed and agree with the community. The Imam may impose punishment upon those who showed overt corruption in order to discipline them or deter others from following them, but this punishment should not reach execution or the infliction of a **Hadd,** i.e. one of the penalties prescribed in the Quran for certain capital crimes. The position here is similar to that of opposition parties. Their freedom to express their opinions is guaranteed so long as their opposition is not accompanied by acts of violence nor supported by force. If they do so, the Imam — or the Ruler — shall have the right to punish them with a **Ta'zir** penalty (discretionary penalty belaw a **Hadd**). This case too has nothing to do with Humanitarian International Law. This rule does not change even though the rebel group may segregate from the loyal Muslims and dwell in a land where the rebels do not mingle with the community. This means that war shall not be waged against the rebels so long as they remain obedient and fulfill their obligations. A group of Kharijites separated themselves from Ali at an-Nahrawan so Ali appointed an agent to rule over them. They obeyed him for a time and then killed him, became disobedient and refrained from paying their dues. But the rule changes if the rebel group rises against the Imam.

As a matter of fact, disobedience to the Imam, whether the disobedient group aggregates under a leader or not, is a kind of civil war which requires fighting the rebels voluntarily. The Holy Quran says in this connection : (49 (9)) "If two parties of the believers fight, set things right between them, and if one of the two parties oppresses the other, fight the one which is oppressive until it returns to the affair of Allah, then if it returns, set things right between them justly and act fairly; verily Allah loves those who act fairly". The oppression meant here may take the form of transgression in combat or of turning away from peace.

There are eight differences between fighting rebels and Kharijites and fighting polytheists and apostates :

1. Fighting rebels and Kharijites must be for the purpose of deterring them, not killing them. Polytheists and apostates may be fought with the intent of killing them.

2. Rebels and Kharijites are fought when they charge and should be left alone when they flee. Apostates and foreign enemies may be killed when they charge and in retreat.

3. A wounded rebel or Kharijite (should) not be killed, although it is permissible to finish off wounded polytheists and apostates (details to be given later). Ali ibn Abu Talib ordered his herald to announce on the day of the Battle of the Camel: "Do not pursue a man in flight and do not finish off a wounded opponent."

4. Rebels and Kharijites taken prisoner are not to be killed, even though prisoners taken from among the polythlists and apostates may be killed (with a difference which I shall mention below).

The conditions pertaining to each prisoner are taken into consideration : He who cannot return to the field of battle is released, and he who can resume fighting is held prisoner until the end of the war and then released, but he cannot be kept prisoner after the war. Al-Hajjaj once released a prisoner from the followers of Qatari ibn al-Fujaah because al-Hajjaj knew that prisoner. Qatari then enjoined the man to go back to fight God's enemy Al-Hajjaj, but the man answered : "I wish I could, but he who releases a hand ties it up, and he who liberates a man enslaves him."

5. The property of rebels and Kharijites are not taken as war prizes, nor are their children led into captivity. The Prophet said : "The land of Islam bestows immunity on what is in it, but what is in the land of polytheism is fair game". Rebel land is a land of Islam.

6. Polytheists under treaty and those under a covenant of protection cannot be called upon to help fight rebels and Kharijites, but their help can be sought in fighting apostates and foreign enemies.

7. The Imam may not agree to a temporary truce with polytheists and apostates, nor can he make peace with them in return for a financial consideration. If he concluded a temporary truce with them, it shall not be binding upon him. If he is too weak to fight them, he shall wait until he is stronger than they are. And if he makes peace with them in return for a financial consideration, such peace shall be invalid and if the financial consideration came from their voluntary alms contributions or from their booty, it will not be returned to them, but the alms shall be spent on those who deserve them, and the booty shall be given to those who are entitled to it. If the financial consideration is from their own property, the Imam cannot confiscate it but must return it to them.

8. Catapults shall not be directed at them, nor shall their dwellings be burnt, nor their palms and trees be cut, because the land is Islamic even though its inhabitants may have rebelled. However if they should surround the loyal people (i.e. the armies of the mother state and its civilian population) and if the loyal people fear annihilation, the latter may defend themselves through effective means of defense, for when a Muslim's life is threatened he may kill his assailant if killing is the only means of self-defense — which is a logical application of the right of self-defense.

Whether their own steeds and arms can be used in fighting them is a controversial question. Some jurists allow it and some do not.

As mentioned before, rebels and Kharijites correspond to the persons meant by Article 3 which is repeated in all of the Geneva Conventions and is quoted below for comparison :

"In case of armed conflict in the territory of one of the Contracting Parties, which is not of international nature, each party in the conflict shall, as a minimum, apply the following provisions :

1. Persons who do not have a positive role in the hostile acts, including members of the armed forces who have surren-

dered their arms or are removed from combat by reason of illness, wounds, captivity or any other cause, shall in all cases be accorded a humanitarian treatment which shall not be prejudiced by race, color, creed, sex, origin, wealth of the like.

For this purpose, the following acts shall be considered prohibited and shall remain so at any time or anywhere in respect of the aforementioned persons :

a) Acts of violence against life and person, particularly all forms of killing, mutilation, cruel treatment and torture.
b) The taking of hostages.
c) Assault on personal dignity, and in particular degradation and contemptuous treatment.
d) Sentencing and infliction of penalties without prior trial by a legally constituted court ensuring all judicial guarantees regarded by civilized nations as indispensable.

4. The wounded and the sick shall be grouped and taken care of . ."

Luckily, exclusive attention was given to this category of person by the second of the two protocols that came out of the 1976 General Conference for the Development of Humanitarian Law. This protocol was beset with so many stumbling blocks that one can safely say that it was almost stillborn although its provisions were so weak and its guarantees so feeble. Like the article quoted above, this protocol's basic guarantees are restricted to those who do not play a positive role in the acts of aggression, including the wounded, the sick and the prisoners. To these it offers guarantees which do not go beyond those granted by the aforementioned article. In connection with the ways and methods of war, the protocol adds provisions which prohibit vengeance and treachery and do not allow that the living be deprived of the right to seek refuge. It establishes principles for the protection of civilians and children. However, this protection and these guarantees are but a part of the provisions pertaining to armed conflict having an international nature, as I shall explain later.

It may behoove us here to compare these provisions with the statement made by Ali ibn Abu-Talib to his soldiers during

his war with Mo'awiyad : "If you defeat them, do not kill a man in flight, do not finish off a wounded man, do not uncover a pudendum, or mutilate the dead, do not rip open a curtain or enter a house without permission, do not take any of their property and do not torture or harm heir women even hough they may insult your leaders, and remember God, mayhap you will have knowledge".

It is clear that the regulations pertaining to armed conflict which does not have an international nature are not so bold and their guarantees are much weaker than those contained in the provisions pertaining to international armed conflict. The philosophy underlying the division of the provisions aiming at the development of Humanitarian Law into two protocols is itself based on the desire to withhold such guarantees from the non-international armed conflict. As for the Islamic system, it takes a diametrically opposed stance. It takes a more sympathetic view of armed conflict with rebels and Kharijites and offers them rules and guarantees it has withheld from international armed conflict with polytheists and apostates.

C. Fighting Belligerents and Highway Robbers :

This is a category of corrupt individuals grouping themselves to raise arms and commit highway robbery, taking property and life and hindering travel. They are the belligerents meant by the Almighty in the Holy Verse : (5 (37)) "The recompense of those who make war on Allah and His Messenger and exert themselves to cause corruption in the land, is that they should be killed or crucified, or that their hands and feet on opposite sides should be cut off, or that they should be banished from the land".

The prescribed penalities for those people are, according to Abu Ya'li, classified in the order of their offenses and not of their personal characteristics : He who kills and robs shall be killed and crucified; he who (kills but) does not rob shall be killed but not crucified. He who draws his arm but does not rob, shall be subject to discretionary punishment (**Ta'zir**), but shall not be killed, nor his limbs cut off. His discretionary punishment shall consist of banishment from his town or village to another town or village.

According to Al-Mawardi, jurists differ on the legal effects of this verse and hold three different opinions : One school adheres to Abu Ya'li's opinion. Another school holds that the Imam or his appointed representative delegated to fight them have the option of killing without crucifixion, killing and crucifying, cutting their hands and feet on opposite sides, or banishing them from the land. The third school holds that he who thinks and organizes shall be killed, he who has power and strength shall have his hand and foot cut off on opposite sides, and he who is a lesser offender shall be punished and imprisoned.

Obviously we are here dealing with a kind of fighting which does not fall within the concept of combat or fighting with which Humanitarian International Law is concerned. Therefore, the rules pertaining to the former represent a penal legislation to be applied by the State within its territory to the inhabitants of such territory by virtue of State sovereignty. The stern penalty prescribed by the Noble Verse is attributable to the ugliness of the crime and to the fact that it threatens the security of the community. The Verse is said to have come down regarding a group of the inhabitants of Arina or Askal who apostatized, killed the Prophet's shepherd and took his property. A belligerent is also said to be a thief who robs travellers on the road, or one who unsheaths his weapon in the country and threatens its inhabitant by night or by day. Corruption here means adultery, theft, killing, and destruction of the civilization of mankind (literally the phrase means the destruction of crops and progeny).

B. Wars against Polytheists and Apostates

I now move on to armed conflicts having an international nature, i.e. wars against polytheists and apostates. As promised, I shall cover briefly the provisions of Humanitarian International Law dealing with this kind of encounter, by reviewing the major general principles governing it. Without fear of being blamed for generalization, I can say that, in positive law, all these principles stem from an important general concept stated in the preamble of the St. Petersburg Declaration of 1868 to the effect that the only legitimate object of war to be pursued by he States is to weaken the enemy's military strength.

Consequently, whatever lies within the purview of this object does not conflict with the requirements of Humanitarian International Law, while anything beyond this purview and not precluded by a customary or contractual rule, will constitute a transgression against what was called in the two protocols "the principles of humanity and the dictates of the universal conscience". In this sense, the Holy Quran says : (2 (186)) "Fight in the cause of Allah those who fight you, but do not transgress limits, for God loves not transgressors". God has thus prohibited that fighting should go beyond its goals and regards excess as transgression which He does not love. The Holy Verse is explicit in setting the goal of the fight as the repelling of aggression. As a matter of fact, the term "aggression" is used in its wider sense, and this is why interpreters of the Quran said that the prohibition of transgression includes all illicit acts proscribed by Islam for the Muslim combatant, as I shall explain in detail later on. The Prophet is reported to have said : "A powerful and aggressive people once waged war on a weak and tranquil people and God helped the latter to overcome their enemy, but the victors abused and oppressed the vanquished, thereby incurring the wrath of God to the day of resurrection". According to ibn Kathir, this is an accepted tradition of the Prophet and means that those weak people when they overcome the powerful people and committed aggression against them and used them unbecomingly, they incurred the wrath of God by reason of that aggression. In the same connection, we find a number of Holy Verses and Noble Traditions that support my statement. To avoid repetition, I shall be referring to such Verses and Traditions herebelow :

This is the general principle or basis for a number of rules limiting the freedom of the State with regard to its mode of conduct that I can group under three headings : (a) The Use of Arms; (b) Treatment of the Enemy in Battle; and (c) Treatment of Prisoners of War. I shall deal briefly with each one of these headings :

A. The Use of Arms :

Humanitarian thought is keen on alleviating the ferocity of military conflict as much as possible. As a means of reducing the cruelty of war, it places restriction on the combatant's right

to choose the arms used and, therefore, precludes the use of an arm that causes unwarranted pains. However, it still shies from laying a definitive rule in this connection. The general rules formulated to achieve this end are weak and fragmentary. The latest of such rules are those laid in Articles 33 and 34 of the first Protocol of the Hague Convention of 1907. The articles contain two rules : (1) The right of the parties to the conflict to choose the means and methods of battle without any limitation. This wording is so vague that we can safely say that it reads more like an advice or an entreaty than a binding obligation and a rule to be complied with. (2) Prohibition of the use of certain arms in a way which pointlessly aggravates the combatant's sufferings or makes killing him inevitable whatever the circumstances may be. In its present form, this provision trembles in the face of the defiant passions of the States; it does not dare to decisively prohibit the use of total destruction arms, but resorts to the evasive stratagem of adopting a language which leaves the door wide open for the violence and injustice to which some States may be inclined. The St. Petersburg Declaration of 1868 may be said to constitute a restriction on the discretion of States, because it required that sufferings should not exceed the limit necessary to render the enemy incapable of fighting. I then ask myself : How did States muster the courage a century ago to include this restriction in the St. Petersburg Declaration as a desire or an aspiration, and then lose that courage when they were converting that Declaration into binding and mandatory legal provisions. Is humanity progressing in the field of compassion, or is it going in the opposite direction ?

I may be accused of ignoring international conventions that proscribe the use of certain arms of total destruction, such as the Geneva Protocol of 1925 which prohibits the use of asphyxiating and poisonous gases and similar kinds of gas, as well as germ and chemical weapons. A closer look at these conventions will show that they were concluded to proscribe a weapon after it has been actually used to the detriment of humanity, or were most probably signed after the world had discovered a more powerful and deadlier weapon. Are we not witnesses today to a byzantine discussion about the proscription of nuclear weapons ? No wonder, therefore, that Article 34 of the First

Protocol should leave the desirability of using new weaposs to the discretion of the signatory States. An actual agreement among States on such a matter is most improbable.

These lengthy comments on the subject are intended to demonstrate that the effors exerted by Humanitarian International Law in this connection are like a bubble that explodes at our first touch. It is most probable that this problem was not of any concern to traditional Muslim jurists, because it was not known to them. The weapons used in war at the time lacked the technology which could qualify them as weapons of total destruction or as causing damages in excess of what is necessary to put the enemy out of action. The least I can say is that those jurists did not conceive the contingency which was not suggested by the events of their time.

However, later Islamic scholars did not miss this point completely. In fact, I have read that Khalil al-Maliki, in his summary book on **Jihad** (holy war), said that it is prohibited to use weapons capable of causing to the combatant injuries that exceed the possible benefit achieved by his opponent. He gave an example which is consistent with the military thinking of his time, by stating that the use of poisoned arrows was prohibited because such arrows could cause unjustified suffering to the victim. The rule in this connection is specific; it is neither vague nor weak in condemning violence, it even specified the weapon concerned and proscribed its use. The opinion of this scholar is supported by the general rules, for Islam prohibits excessive killing even when it is authorized. The Holy Verse says : (17 (35)) "If anyone is killed wrongfully, we give to his next-of-kin authority but let him not be extravagant in killing". In this vein, Abu Huraira reports the following incident about the Prophet when he dispatched Abu Huraira with a group of men to do battle, he said to the group : "If you come across so and so and so and so, burn them both." But when he was preparing to leave, said to them : "I ordered you to burn those two, but God alone punishes with fire. So if you find them, kill them". This change of mind on the part of the Prophet from burning to killing constitutes in my opinion a tradition in proscribing injuring the enemy with a weapon which causes unjustified pain.

The Prophet's saying that "Fairness is mandatory. If you kill, do it properly" is, in my opinion, a direct provision in this matter. If we adopt the view of Khalil referred to above, we can say that the Islamic text allows us to pass in review the weapons available and to select those that can cause the combatant unjustifiable pain, then mention such weapons by name and decide to prohibit their use in absolute and unequivocal terms. Those Islamic provisions are more accurate and afford better control than present temporal provisions. Omar actually removed Khalid because the latter had killed the enemy excessively. He said in this connection : "Khalid's sword is indeed violent", but he liked the way Amr ibn Al-As fought because his battles resulted in less killing and Omar called Amr's war "a lenient war". In protecting the enemy from sufferings, Islam has gone beyond the limit of compassion to what I would call "spoiling the enemy" considering that we are talking about battle and fighting. Islam has thus surpassed the achievements about which humanitarian western civilization is boasting. In a tradition of the Prophet reported by Ibn Hatim, the Prophet says : "If one of you fights his brother, let him avoid the face because God created Adam in His own image." Injury to the face is prohibited or at least disapproved, except in necessity, thereby preventing the excessive use of weapons beyond humanitarian limits.

And let no one try to disprove what I have stated above by alleging that Ali ibn Abu Talib has burnt a number of his own allies, the followers of ibn as-Sauda Abd Allah ibn Saba who were Jewish, because they were saying that God had become incarnate in Ali, with the intent of misleading Muslims. This allegation was refuted by Dr. Taha Hussein in his writings about the Major Dissension, by stating that "later scholars and sophists, and not at-Tabari and other historians, were alone to allege that Ibn as-Sauda and his followers had deified Ali and that Ali burned them". This story cannot be found in history books, although the burning of a group of people at the outset of Islam by companions of the Prophet who were virtuous Muslims, is not an incident that would be ignored by historians or one that historians would fail to refute and totally overlook. Moreover, the Holy Quran quotes Moses as saying : "O my Lord, for

the good You have bestowed upon me, I will not be a supporter of sinners".

Islamic thought has another goal in connection with weapons, namely to prohibit their random use in a manner that would affect combatants and non-combatants and hit military targets indiscriminately. The combatant had thus a twofold obligation: (a) To distinguish the combatant from the non-combatant, and to direct his weapon to the former; and (b) To make a distinction between military and non-military targets, and confine his attacks to the former. The obligation of the Muslim combatant to make the distinction referred to in (a) above is supported by a tradition according to which the Prophet saw people gathering after one of his battles and sent a man to find out the reason. The man returned and told the Prophet that a woman had been killed. Whereupon the Prophet said : "She certainly could not have been fighting". This comment on the part of the Prophet is a clear indication of the necessity of making a distinction between combatants and non-combatants, and constitutes a disapproval of he random use of weapons indiscriminately against combatants and non-combatants.

Therefore, the reason for which the Prophet disapproved the killing is that the victim was a non-combatant. Once, some Muslims acting like their enemies, killed a number of children. Angrily, the Prophet said : "Why is it that some people are so aggressive today as to kill progeny ?"

It ensues that the Muslim combatant is not permitted to push killing to the point where he does not distinguish between combatants and non-combatants. In Islam, a combatant is a man fit for fighting, whether he takes part in the battle or not. Islam imposes on the Muslim combatant the duty to double his caution if there are non-combatant Muslims among the enemy, in order to avoid hurting such non-combatant Muslims, and incurring the ensuing disgrace or sin. In this connection, the Holy Quran says : (48 (25)) "Had it not been for men and women who were believers, whom you did not know, lest you should have trampled them and disgrace fallen upon you unwittingly on their account".

It may help the enemy to distinguish the combatant from the non-combatant, that combatants should wear a special uniform or carry a particular badge. It is reported that the Prophet used to wear a special robe (**'aba**) during miliary marches. There is no evidence, however, that there were any organized efforts during the lifetime of the Prophet to provide combatants with a uniform, except for a report that in the battle of Badr, Muslims wore a distinctive sign consisting of a piece of wool. This led at-Tabari to state in his interpretation or exegesis, "Wool was used for the first time on that day", meaning the day of the battle of Badr.

Regarding the Muslim combatant's obligation to distingush military targets from civilian targets, ash-Shafi'i says that it is all right, in his view, that catapults be directed against a fortress, but not to inhabited houses. The idea erpressed by ash-Shafi'i that inhabited dwellings be spared (unless these are too close to the fortress) can only be justified by an obligation to limit assaults to military targets only, unless civilian facilities are so close to such targets that it is difficult to protect them. Let us not forget that destruction for the sake of destruction is prohibited in Islam, especially as in the majority of cases, the land would revert to Muslims after the conquest. Scholars have made a distinction between property acquired by Muslims by force and property acquired by chance or property occupied as a result of a peace. In fact, assault against military targets without justification is a form of transgression prohibited by God, and a departure from justice ordered by the Almighty when He said : (7 (28)) "My Lord has commanded justice" and declared His love for those who act justly when He said : (60 (81)) "Allah loves those who deal fairly". To explain the meaning of justice, He said : (21 (48)) "We shall place the balances of justice on the day of resurrection".

B. Treatment of the Enemy in Battle :

We are dealing here with the treatment accorded to the enemy as regards his person as well as his property, and I shall treat this subject briefly.

Treatment Related to The Person of the Enemy

This may consist of actions directed at the enemy in combat or at the civilian population in the territory of the enemy. I shall begin with the combatant :

1. The first precept of Humanitarian International Law may be that the combatant should refrain from killing, wounding, torturing or ill-treating the enemy, whenever the latter become incapable of combat, whether through surrender of his weapon or because he has no means to defend himself, or because he has surrendered to the combatant.

This is a basic rule of Humanitarian International Law as recorded in Article 23 (C) of The Hague Convention of 1907 and confirmed by Article 40 of its First Protocol and Article 7 of its Second Protocol. In fact, Humanitarian International Law in Islam is extremely interested in this principle which is the object of many verses and traditions.

God Almighty orders Muslims to act straight with their enemies when He says : (9 (71)) "As long as they act straight with you, act straight with them; verily Allah loves those who show piety".

He also orders Muslim to be inclined to peace, as He says : (8 (63)) "If they incline to peace, incline thou to it, and set thy trust upon Allah". He also denies the Muslim combatant the right to injure his foe if the latter withdraws and ceases to fight. The Holy Quran says in this connection : (4 (89)) "If then they withdraw from you and do not fight against you, but offer you peace, Allah has not opened for you a way against them".

Hisham ibn Hakim said : "I testify that I have heard God's Messenger say that God will torture those who torture people on this earth". The Prophet also says : "Cultivate the goodwill of people and treat them gently; do not attack them until you have called them (to embrace the faith). I would rather have you bring me any urban or nomad people having embrac-

ed Islam, than bringing me their women captives after having killed their men".

Islamic war is, therefore, instigated by kindness inasmuch as it prefers cultivation of goodwill to killing and does not allow killing without a pressing necessity.

2. Another rule, which is as important as the abovementioned principle and is connected to it, prohibits that a combatant should resort to treachery in order to kill, injure or capture his enemy. This rule was upheld by Article 22/b and Article 24 of The Hague First Protocol and Article 21 of its Second Protocol. In this connection the rules of Humanitarian International Law make a distinction between ruse and treachery, and allow ruse but proscribe treachery which is defined in the said Protocols as "breach of faith".

Islamic theory upholds this distinction. The Prophet has described war as a ruse. When Na'im ibn Mas'ud came to him during the battle of the trench **(Al-Khandaq)**, and said : "O Messenger of God, I have embraced Islam but my people do not know that I have. Command me to do what you wish". To which the Prophet answered : "You are but one man if you stay with us, but go and dishearten the enemy if you can, for ruse is invaluable in war".

Therefore, an enemy may be killed in surprise. The Prophet used to send his agents to infiltrate the ranks of the enemy and to spread defeatism and rumors among the enemy in order to undermine their morale.

According to an-Nawawi's, scholars are unanimous in allowing ruse in war with the unbelievers whenever this is possible, unless there is a covenant or an assurance of protection given to them. The Holy Verse says : (16 (91)) "Do not violate oaths after their confirmation".

An interesting example of ruse is given by ibn Shaddad in his book entitled, "an-Nawadir as-Sultaniyah", where combatants put hogs on board ships instead of soldiers in order to mislead the enemy.

It is reported that Hajjaj ibn Alat as-Salmi embraced Islam and fought with the Prophet at Khaybar. When Khaybar was conquered, he said : "O Messenger of God, I have property in Makkah with my wife Umm Shaybah daughter of Abu Talha, as well as assets with various merchants of Makkah, allow me O Messenger of God to go there". The Prophet gave him permission to go. Whereupon he said : "O Messenger of God, I shall perforce have to lie there". The Prophet told him to say what had to be said. In other words, the Prophet's permission was sought by Hajjaj that he may resort to ruse with the inhabitants of Makkah in order to recover his property and assets. So, when he reached Makkah, his people asked him about news from Khaybar. He told them that Muhammad had suffered an unprecedented defeat and that his followers had either been killed or taken captive. Hajjaj also told the Makkans that the people of Khaybar refrained from killing Muhammad but would send him to Makkah to be executed there in retaliation for the Makkans he had killed. Whereupon, the inhabitants of Makkah rejoiced and Hajjaj took this opportunity to ask them to help him recover his property so that he could return to Khaybar and buy some of the booty taken from Muhammad and his companions before other merchants arrived. So the Makkans quickly returned his property at an unheard of speed.

However, Islam does not permit treachery. The Prophet once said : "He who cheats us is not one of us".

When Abu Jandal ibn Suhayl fled to Medinah from the polytheists of Makkah he heard that the Prophet intended to return him to his people in execution of the Prophet's covenant with the latter. Abu Jandal stood up among the Muslims and asked them if they would return him to the polytheists who would torture him to renounce Islam. The Prophet answered: "Treachery is not good for us". Here, the Prophet is laying down a very important principle, i.e. treachery is not suitable for the administration of the affairs of Muslims and they are not allowed to practise it, not even to save a Muslim from the hand of a polytheist.

It is reported that Umar ibn al-Khattab heard that a Mus-

lim soldier had said to a Persian combatant, "Do not be afraid", then killed the Persian. Whereupon Umar wrote to the commander of the army in these terms : "It has been reported to me that some of your men are chasing aliens (Persian or Byzantines) and when the alien reaches the mountain and is beyond reach, the Muslim soldier tells him not to be afraid, but when the soldier catches up with him, he kills that alien. As God is my witness, if I hear that anyone has done this I shall cut his neck".

In this connection, ash-Shafi'i says : "Whatever is accepted by the Muslims and receives their consensus as being permissible in the land of Islam is not forbidden in the land of unbelievers, and whatever is forbidden in the land of Islam, is also forbidden in the land of unbelievers. He who commits a forbidden act will receive the punishment prescribed by God for his offence. The fact that the act was committed in the land of unbelievers shall not reduce his guilt".

3. A combatant is also forbidden to do the following :

A. Annihilate the enemy, threaten them with annihilation, or deny them the right to surrender. This is laid down in Article 38 of the First Protocol and Article 22 of the Second Protocol in support of the text of Article 23/d of The Hague Convention of 1907. When the enemy surrenders or is captured, it is forbidden to finish him off. It is also forbidden to threaten to kill the enemy in order to hasten his surrender. So, if the foe offers to surrender unconditionally, he must be given refuge. It is, therefore, obvious that the Islamic rule on this matter predates all others. The precepts of Islam on the subject are included in the purport of the verses quoted above whereby Muslims are commanded to incline to peace if the enemy inclines to it, and prohibiting a Muslim combatant to kill an enemy who withdraws from the batttle, surrenders his weapon and his person.

It has never been reported that any people were annihilated or killed as a group after the defeat of the enemy. The attitude of the Prophet toward the inhabitant of Makkah after it

was conquered is the best evidence which can be adduced in this connection. The Prophet freed them all and they are known in history as "at-Tulaqa", i.e. those who remained heaten until the surrender of Makkah and were set free (the Arabic word "Taliq" means freed or released and "Tulaqa" is its plural form). Here a whisper may spread about the fate of Bani Qurayza. But the story of these people disproves the suspicion it raises. We know that the Messenger of God entrusted Bani Qurayza with the protection of the Muslim's rear during the Battle of the Trench **(al-Khandaq)**, that Muslims were in such distress in that battle that the Prophet offered the tribe of Ghatfan one third of the date crop of Medinah if they did not fight him and his companions, and that the Jews of Bani Qurayza did not hesitate to seize the opportunity to attack the Muslims after breaking their promise and joining forces with the polytheists. When the distress ended, the Prophet called Ali and gave the command of the campaign against Bani Qurayza. When Ali drew near to their fortifications, he heard them insult the Prophet, but God helped Ali to overcome them. Next morning, the tribe of al-Aws hurried towards the Prophet saying "O Messenger of God, these are our clients and not those of the tribe of al-Khazraj, and yesterday you treated the clients of our brethren well (meaning the tribe of Bani Qaynaqa' whom the Prophet had freed)". This discussion ended and the Jews agreed to arbitration by the head of the tribe of al-Aws, Sa'd ibn Ma'az, who decided their fate according to the precepts of their own religion and the rules set forth in their alleged holy book, namely that the men be killed, their property be divided, and their women and children be led into captivity. Whereupon the Prophet said him : "Your decision is in accordance with God's law, and was inspired from beyond the seventh heaven". Moreover this incident is not a form of annihilation, but represents an award rendered in an arbitration requested by the party concerned and accepted by them as a judgment and law. This is in full agreement with the rules set forth in the Geneva Convention of 1949 with regard to prisoners of war protected persons. The rule applied to Bani Qurayza is not Islamic, but is an application of Deuteronomy in the enemy's book. The deed attributed to Islam in this case is indeed a praise to this religion which, in a dispute with an enemy who was excessively vindictive and very stubborn, accepted to defer to the law of that

enemy. How can we but praise this attitude, knowing the Prophet had said about them when the temperature soared on that summer day : "Do not add the heat of this day to the heat of the sword; defer their execution until they cool down". The Prophet had also ordered that dates be laid before them and they were biting them with their incisors like donkeys. Furthermore, they refused to choose the Prophet for an arbitrator, and we know that his ruling regarding their neighbors, the tribes of Bani an-Nadir and Bani Qaynaqa', affected their property but not their lives.

I shall relate a story reported by Abu Hurayrah because it confirms the Islamic ruling in this connection. Abu Hurayrah said that he had heard the Messenger of God say the following parable : "An ant bit a prophet whereupon he ordered the ant hill to be burnt. Then God said to him : "If an ant bites you, would you burn a whole community of ants who sing the praises of God ?"

As regards refuge, this is covered by an express Quranic text. God says : (9 (6)) "If one of the polytheist ask thy protection, grant him protection until he hears the word of God, then see that he reaches his place of security; that is because they are a people who have no knowledge". In his exegesis on this verse, Ibn Kathir says : "If one of the polytheists, whom I ordered you to fight and whose person and property I allowed you to dispose of, asks for your "protection", i.e. if he places himself at your mercy, grant his request "until he hears the word of God" that is until you read to him the Quran where it deals with religion, so that you may convince him of God's evidence; then "see that he reaches his place of security" i.e. where he enjoys continuous security and until he returns to his country, home and place of security "because they are a people who do not know" which means that we have commanded you to protect them so that they may be taught the religion of God and that God's call may spread among men". Al Awza'i was once questioned about this verse : "And where is his place of security; do you think that if he says my place of security is in Constantinople, we should take him there ?" Al-Awza'i answered : "if he reaches one of their fortresses or one of their strongholds, this would be his place of security". Then the man ask-

ed what if they are met by a Muslim patrol in their country before they reach their place of security, to which al-Awza'i answered : "They should not stand in their way". He was then asked about the enemy who enters Muslim land under a safe conduct which is valid until his return, and on the way back to his country he climbs a mountain within his own territory but is forced back by strong winds to return to Muslim land. He then says : "I am here under the safe conduct". Al-Awza'i answered : "I am of the opinion that he is entitled to this and that he remains protected by the safe conduct".

This verse leads us to a brief comment on "safe conduct" or "assurance of protection". This is one of the generous Islamic systems which characterize Islamic law and distinguishes it from other laws. "Assurance of Protection" in Islam prohibits the slaying, enslavement and the taking of property, on condition that it be given voluntarily by a sane Muslim. It is valid when it is given by a private citizen, i.e. an ordinary individual, as well as when it is given by an Imam or an Amir (leader). The difference between the two "Assurances of Protection" is that the individual assurance — whether it is given by a free man or a slave, by a man or a woman — usually covers a small number of people. It is allowed by scholars for not more than ten individuals or to a small caravan or fort. As for the "Assurance of Protection" given by the Imam or Amir (leader), this is permissible regardless of the number of the enemy. The Imam has the right — in case of extreme necessity which exposes higher Islamic interest to danger — to revoke the "Assurance of Protection" given to an individual, but the Imam would then be under obligation to return the man to his place of security. "Assurance of Protection" can be validly given by words, intelligible sign, message or letter to this effect. So, if a Muslim says to his adversary : "Lay down your weapon first and fear not", he has given him an assurance of protection. And if the enemy leave their fort on the basis of a signal of assurance of protection, they may not be killed and must be returned to their place of security. I would have liked to say more about the rules governing "Assurance of Protection" but for my desire to cover the topic of this paper.

B. Inflict collective penalties, especially those tinted with

vengeful deterrence. This rule is implied by the provisions of Article 46 of the First Geneva Convention and Article 47 of the Second Geneva Convention, and Article 20 of the First Protocol and Article 15 of the Second Protocol.

All these texts prohibit acts of deterrent vengeance against the wounded, the sick and the shipwrecked, as well as against individuals, ships or material protected by the conventions.

The international community may have felt that its human endeavors in this field are deficient when the United Nations Organization was formulating the Treaty of 1948 on the crime of collective annihilation and genocide. Article 2 of the said Treaty defined the crime of collective annihilation as : (1) killing the members of a community; (2) causing grievous physical or mental injury to the members of a community; (3) wilful imposition of living conditions capable of destroying or breaking the life of the whole or part of the community; (4) imposition of regulations intended to prevent procreation in the community; (5) moving the children of the community to another community by force.

Prohibition of collective punishment in Islam is of general application. It is not restricted to any particular class or group and makes no discrimination, because the general rule in Islam is that "No burden bearer bears the burden of another" (53 (38)) and "God lays not upon anyone more than he has capacity for; what he has gained stands to his credit and what he has piled up stands against him" (2 (286)).

I do not hesitate to say that the detailed provisions of the convention on the crime of annihilations, are covered by the injunctions and prohibitions of the Islamic theory and may be regarded as an explanation and expounding of its precepts. As regards vengeful deterrence, there are verses in the Holy Quran that set forth the principle of punishment, and I quote : "The recompense of any evil deed is an evil like it" (42 (38)); "As for those who have piled up evil deeds, the recompense of an evil deed is its like" (10 (27)). "If you take vengeance, take it only in the measure that vengeance was taken from you; but assuredly if you endure patiently, it is better for those who patiently endure" (16 (126)). "The sacred month for the sacr-

ed month, things sacred being (subject to the law of) retaliation; so if any make an attack upon you, make a like attack upon them; show piety towards God and know that God is with those who show piety" (2 (190)). By their clear implication, these verses establish the principle of reciprocation in punishment. One may imply from these verses that they permit Muslims — in reciprocation — to practise vengeful deterrence against the enemy, if the latter practises it against them. But this inference can be criticized on two counts :

1. That vengeful deterrence, in its modern meaning intended in the Articles of Humanitarian International Law Conventions, is an illegitimate action taken by the State in vengeance against another State with the intent to force the latter to accept the settlement of a dispute which had resulted from a previous illegitimate action taken by the latter State. Consequently, vengeful deterrence is an illegitimate action in retaliation for an illegitimate action. It is inconceivable, however, that Muslim forces who abide by the precepts of Islam should take against the enemy illegitimate action which justified acts of vengeful deterrence against them by the enemy. It ensues from the foregoing that the hypothetical case given lies beyond the scope of the proper application of Islamic precepts.

2. That application of the rule of reciprocation is, in Islam, subjected to an important limitation, namely, that a Muslim is not allowed to follow the example of the enemy in their misdeeds. In this connection Shaykh Muhammad Abu Zahrah says in his book on 'International Relations in Islam' : "Some people may wonder that virtue should rule in the midst of swords where the taking of human life is permissible. Indeed where permission is given no prohibitive restriction remains. But we say that it is a war restricted by the divine law; it is the war waged by virtue against transgressive vice, and it is illogical that war in defense of virtue should be waged in the field in a manner which violates the precepts of virtue to keep pace with the aggressors. War by the Muslims is, therefore, restricted by virtue and never transgresses its limits even though the aggressors may transgress those limits. If the enemy mutilates the bodies of dead Muslims, we do not do the same with their dead, because the Prophet said : "Be careful not to mu-

tilate the dead". The polytheist had killed Hamza ibn Abd al-Muttalib in the battle of Uhud and ferociously mutilated his corpse. The Prophet was deeply affected by their action because Hamza was his uncle and the relative he loved most. Nevertheless, he never thought of mutilating the dead body of an enemy in subsequent wars. If the enemy kept prisoners of war hungry or let them die of thirst, the army of virtue does not act like the enemy in this matter because the Almighty has commanded that prisoners be treated well and the Prophet prohibited that any man condemn another to die of thirst.

C. Rules of Humanitarian International Law prescribe that the wounded and the sick be respected and be given humanitarian treatment. For this purpose medical organizations were given special consideration; and it is from this concept that many of the rules imposed by the Geneva Convention of 1949 and their two protocols with regard to the wounded, the sick, the shipwrecked and medical organizations, were derived. To show the extent of the respect with which Islam treats the wounded and the sick enemy, I merely recall he story about Salahuddin al-Ayyubi and Richard Coeur De Lion, when the latter was taken ill. Salahuddin covertly went to his enemy's camp and treated him until he recovered, although Richard was the strongest and the fiercest Crusader. The story shows that Muslims do not only take care of the wounded and the sick who are in their hands, but extend their care to include the wounded and the sick in their enemy's camp. Whatever the motive of such action may be, Salahuddin would not have acted as he did if the action was contrary to the teachings of Islam.

I do not think I would be wrong to say that the commission of an illegimate act against the wounded, the sick, or other who are protected by temporal conventions cannot be accepted by the Islamic theory within the scope of the foregoing explanations.

My statement is supported by the foregoing as well as by what follows. It is worthy of mention here that the traditional Islamic theory did not deal in detail with the case of the shipwrecked at sea because the early Muslim's concern with naval warfare was limited. Nevertheless, they regarded a ship as a

fort and applied to her and to those on board the same rules as are applicable to an enemy fort. I reiterate here that the rules set forth in Humanitarian International Accords in this connection constitute, in their entirety, details of the Islamic theory and are consistent with the practical application of its rules.

I think I have said enough about the norms that govern the relation between adversary combatants and shall now deal with the personal relations of combatants by stating briefly the basic principles that regulate the behavior of the combatant toward civilians and the civilian population in enemy territory.

Two major statements were made on the subject by the Messenger of God by his first successor, Abu Bakr as-Siddiq. The Prophet's commandment runs as follows : "Go forth in the name of God and with the blessing of the Messenger of God, but do not kill a very old man, nor a child, nor a woman, and do not be treacherous. Gather your prizes, set things right and do well for God loves those who do well". In this sense, the Prophet says : "March in the name of God, fight God's enemies and do not be treacherous, do not be deceitful, do not withdraw, do not mutilate and do not kill a child".

He directs Khalid ibn al-Walid in one of his campaigns, slying : "Do not kill a child or a workman". This concept is repeatedly found in the Prophet's traditions, in determining the behavior of the Muslim army.

On his part, Abu Bakr stood up before his men when the army of Usama was getting ready to march, saying : "O people halt. Hear my ten commandments and keep them : Do not be treacherous; do not exceed proper limits; do not deceive; do not mutilate, do not kill a small child, an old man nor a woman; do not cut a fruit-bearing tree; do not slaughter a goat, a cow or a camel except to eat it; and you will come across people who dedicate themselves to God in their cells, leave them to what they have devoted themselves to do; you will come upon people who will bring you vessels containing various kinds of food, and if you eat one thing after another, mention the name of God thereon; you will meet people who have shaved the middle of

their heads and left their hair around it like headblnds, strike them strongly with your swords. Go forth in the name of God. May God strengthen you in battle and (weaken your enemy) with the plague".

The statements of the Prophet and his companion do not need explanation.

It is obvious that the Muslim Army is prohibited : (1) to kill an old man or a man suffering from an incapacitating chronic disease, unless either has a say or counsel in the war, for then they become leaders of atheism about whom the Quran says : "Fight the leaders of unbelief, no oath will hold in their case, mayhap they will refrain". The truth is that this verse is of general application and came down in connection with the polytheists of Quraish. And these were the people meant by Abu Bakr when he told the soldiers that they would meet people who had shaved the middle of their scalp, and, therefore, he counselled the soldiers to strikle down with their swords those who served as strongholds of the devil, and said : "By God, I would rather kill one of them than seventy of another tribe". (2) to kill a child or a woman. Some Muslim scholars, like the rules adopted by Humanitarian International Law, hold that immunity for a woman or a child is conditional upon their taking no part in military action. However, when Malik was asked whether Muslims should kill enemy women and children who stand on the ramparts and throw stones at the Muslims and cause confusion in their ranks, he answered : "The Prophet has forbidden the slaying of women and children". (3) to kill craftsmen, wage earners and farmers who do not do battle, or those who follow the army but do not participate in the hostilities, such as merchants. All these are not, in fact, included in the meaning of "wage earners", nor can they be likened to the latter. (They are given immunity) because they are builders of prosperity and devote their efforts to civic matters; and Islamic war does not have for object the destruction or undermining of civilization and prosperity. (4) to kill monks, including all non-Muslim priests who live in cells or as hermits and are from the people of the book (Christians). Al-Awza'i was asked about the woman and the child, if they are capable of guiding the enemy. He said they shall not be killed on suspi-

cion, but only if they actually act as guides. This immunity, like others, is conditional upon the monk or hermit remaining in his cell and churches. If they go to the battle ground and take part in the hostilities or try to subvert the population. they forfeit their immunity.

Al-Rakhsi says in this connection : "Killing is permitted by reason of fighting, but if they stay behind closed doors, they cause no direct or indirect harm".

I now have to turn to the matter of depriving civilians and the civilian population from necessary food and water with the intent of starving them or forcing them to leave. Islam, as is clear from the commandment of Abu Bakr, prohibits the slaughter of animals except for food, i.e. unless the slaughter is necessary. Islam prohibits the killing of animals by burning, as a means of preserving their economic value lest it should be unjustifiably wasted. The Prophet has indeed prohibited the slaughter of any animal in captivity except for a military necessity, as in the case where the animal can be used to strengthen the enemy. It can then be killed or hamstrung. Also, if the Muslims go out on a campaign and do not find food to buy for a price, or if people refuse to sell food to them, then Muslims can take it by force to meet their need and by way of exception.

Where Islam permits that water be cut off from the enemy or polluted by blood, filth or poison, this was aimed at combatants and not civilians, and is a permission which is limited by the necessity justifying it, as mentioned above.

If Muslims depart and leave food which they do not need, they shall not burn it unless it strengthens the enemy. This means that they are not allowed to destroy such food except for a military necessity. When the Prophet left Makkah to emigrate, he ordered Ali to restore all deposits to their owners who were not Muslims. In year 6 of the Hijrah, the Muslims captured Thumamah, Chieftain of Yamamah, who then embraced Islam. He then decided to withhold supplies to Makkah whose inhabitants depended on his tribe's grain, in order to force the Mekkans to embrace Islam or until the Prophet ordered Thumamah otherwise. When Makkah was threatened with

famine, its inhabitants asked that the embargo be removed, and the Prophet wrote to Thumamah to remove it. The Prophet even sent ripe dates to Makkah while hostilities were at their peak, and gave the town a big amount of money. Needless to say that Makkah was at war with the Prophet from the time he left it to emigrate to Madinah until he entered the town as a conqueror. His ruling to prohibit destruction, which I shall deal with briefly later, supports and complements my above statement.

I now move to the subject of a combatant's obligation as regards the property of his adversary. Very briefly, I would say that the basic obligation here consists of the distinction between military targets and civilian property and prohibition of the destruction of the latter.

Abu Bakr's commandment expressly prohibited destruction. Who else knew about the Prophet's true guidance more than his close companion who was with him in the cave. Many scholars, however, hold that it is permissible to destroy buildings and cut down trees on the strength of the following :

1. That cutting palm trees was allowed by analogy to the Quranic verse : "The offshoot in fruition which you cut or left standing on its trunk, it was by leave of God". The "offshoot in fruition" was taken to mean the "palm tree' (59 (5)).

2. That Muslims had struck the dwellings of Bani an-Nadir on the orders of the Prophet. The Holy Quran says in this connection : "They made their houses desolate with their own hands and the hands of the believers" (59 (2)).

3. That it was reported that the Prophet had ordered the burning of the palace of Malik ibn Awf, army commander of Tayif, and ordered that the fortress of Thaqif be destroyed by the catapult and that heir orchards be cut down. The inhabitants of Thaqif clamored against the order to cut down their trees, saying : "How shall we live after our orchards are cut down ?"

Shaykh Muhammad Abu Zahrah refuted these arguments

as follows : "A first glance at these reports shows us that they do not allow destruction in an absolute manner, because a "tendershoot in fruition" did not mean a "palm tree", but the fruit" The Quranic text : "The offshoot in fruition which you cut or left standing on its trunk, it was by leave of God" cannot mean the trunk of the palm tree but only the fruit standing on such trunk, and cutting fruit does not constitute destruction". Abu Zahrah then deals with the destruction of the houses of Bani an-Nadir as follows : "This was done because they had used them as forts in which they took shelter and caused injury to the Muslims, so it was imperative to destroy those houses or to try to do so to protect the Muslims against injury. The companions of the Prophet did only what was necessary, but when the Jews realized that they would hand over their houses to the Muslims and leave, they destroyed them completely".

I add that this sense is clear in the Holy Verse because destruction was not the work of the believers alone, but the Jews themselves participated in it. As for the artillery assaults on the forts, this is permissible because they represent strongholds of a powerful and rough people and because destruction of forts is intended to weaken the enemy. The threat to cut down the orchards of Tayif was made because they used the fruit to make wine, but the Prophet did not carry out his threat in order to encourage the enemy to surrender and reduce the bloodshed. I would say that we should add to the foregoing that when Al-Aswad, a slave belonging to a Jew, surrendered to the Prophet with some cattle belonging to his master during the battle of Khaybar, the Prophet said to him : "Go somewhere else and send them towards their owner".

It seems to me that those who followed the words of Abu Bakr on the subject and those who permitted the acts prohibited by him, both agreed on the intent. Those who upheld the prohibition laid down the general rule while those who permitted (those acts) took into consideration the military necessity and the interest of Muslims, and there is no doubt that necessity knows no law.

Here I would like to give an example which though not closely related to the subject, may in my belief be meaningful

in this connection. Military necessity had prompted the commander of the Muslims to evacuate a village he was occupying, and upon evacuation he returned to the inhabitants such taxes as the Muslims had collected for the defense of that village. So when the Muslims could no longer provide defense they were not entitled to keep those taxes.

Treatment of War Prisoners

Divine guidance has provided, on this subject, precepts which modern international covenants and customs have not been able to equal.

The starting point in determining the legal status of a prisoner of war is that the enemy state is responsible for his safety; he is not under the control of the combatant who captured him. Islam has made this point quite clear in the Holy Quran which says: "Therefore, when you meet the unbelievers (in fight), smite their necks; at length when you have thoroughly subdued them, bind them fast, and then either freely or by ransom (set them free), until war lay down its burden" (47 (4)).

This Holy verse orders Muslims to fight until they subdue the unbelievers, i.e. achieve victory over them, then to bind them fast, i.e. to take them prisoners. Once the enemy is in captivity, the fighting ends and there only remains one alternative : to free the captives out of generosity or for a ransom. The Islamic rule is that the order to fight has for object the capture of the enemy. The option thereafer is left to the Imam. Consequently, the prisoner of war is in the custody of the Imam, who is responsible for his safety, until he decides his fate. This is why the Prophet said "Let no one interfere with his brother's captive and then kill him".

Abd Allah ibn 'Amir is reported to have sent to Ibn 'Umar a captive so that he may kill him, and Ibn 'Umar said : "By God I swear that I shall not kill a bound man", meaning that he did not have the right to kill the man after he was taken prisoner and bound fast because the man's fate was then up to the Imam.

Scholars are unanimous that the captor is answerable for the killing of his captive, but they differ about the penalty. Al Awza'i says that if the captor kills his prisoner before reporting to the Imam, he shall be punished, and if he kills the prisoner after reporting to the 'Imam, he shall be punished and ordered to pay a fine equal to the price of the prisoner. Ash-Shafi'i holds that no fine is due unless he has killed a child or a woman.

However, captivity does not divest the prisoner from his status as a combatant. He is a combatant who his become incapable of fighting because he has fallen captive in our hands Therefore, this status must be terminated by some action. The majority of scholars hold that in terminating captivity, the Imam has four options : Generosity, Ransom, Killing, or Captivity. The verse quoted above clearly states that the prisoner shall be freed either out of generosity or for a ransom. The two other options represent a doubtful addition.

I believe that freeing the prisoner out of generosity should be given first consideration by the Imam who should not turn away from it unless the interest of Muslims dictate otherwise, because the Holy Verse mentioned generosity before ransom, thereby indicating that the former is to be given priority over the latter. God also says : "O Prophet, say to the prisoners who are in your hands : "If God knows any good in your hearts, He will give you something better than what has been taken from you and will forgive you; God is forgiving, compassionate" (8 (71)). So, if God has promised the prisoner who has some good in his heart a greater recompense and forgiveness, it would be more proper for His creature to do so. If generosity is good for the Muslims then the Imam should be generous.

Generosity may or may not be conditional. If it is, the prisoner will have to abide by the condition set forth in his case. For the Prophet at the Battle of Badr freed a poet called Abu Azzah after the latter had given a formal promise never to join anyone who is fighting the Prophet. But Abu Azzah joined the polytheists in the Battle of Uhud and was taken prisoner by the Muslims. He pleaded for mercy with the Prophet who said:

"I swear to God that you will not wipe your cheeks in Mlkkah saying that you had mocked Muhammad twice : A believer is never stung twice in the same burrow". Then he ordered that he be executed with the sword.

Ransom takes many forms. It could consist of money or property, military material, or something else. At Badr, for example, the ransom was to teach ten children. It is also reported that 'Umar ibn Abd Al-Aziz freed a hundred thousand prisoners in return for the city of Byzantium. If the ransom is the release of Muslim prisoners, this is called an exchange of prisoners. Islamic theory does not insist that the exchange should involve equal numbers of prisoners on both sides, and allows that a Muslim prisoner be the ransom for other Muslims, for the Prophet ransomed al-'Uqaili who had embraced Islam with two Muslim men. Islamic practise also indicates the permissibility of allowing representatives of the enemy to visit the places where prisoners are held so that they may count them and make sure that their number is correct. Islamic practise also indicates that it is necessary to protect the means by which prisoners are transported, so as to reassure them during transportation and thereafter.

Schools differ on the execution of prisoners : some allow it and some deny it. Al-Jassas in his book on the 'Provisions of the Quran' says that scholars in the Al Kufah, Al-Basrah and other cities hold that killing prisoners is permissible and, to our knowledge, they all agree on this. It is reported from various sources that the Prophet killed prisoners. Ash-Shafi'i and Abu Yusuf allow killing if it benefits Muslims by strengthening God's religion and weakening its enemy.

But Al-Jassas was not accurate in his generalization, because Abu Yusuf mentioned in his book on 'Land Tax' (**Al-Kharaj**) that Al-Hajjaj brought a prisoner to Abd Allah ibn 'Umar and told him : "Get up and kill him", but Ibn 'Umar said: "This is not the commandment of God Almighty who said : ".. bind them fast, and then either freely or by ransom (set them free)". Al-Hasan Al-Basri and Ata both disapprove of killing prisoners. In fact Muslim scholars, such as Mujahid and

Muhammad ibn Sirin, consider killing prisoners as prohibited, and hold that the option is to free them out of generosity or for ransom, as the Prophet did with those taken prisoners at the Battle of Badr.

The truth is that the traditions of the Prophet can be adduced in support of both sides, each according to their understanding. The Prophet ordered the execution of 'Uqbah ibn Abu Mu'ayt, an-Nadir ibn al-Harith and Abu Azzah, the poet, but offered to free ibn Ali al-Huqayq on condition that he withhold nothing. So when the prisoner's perfidy and reticence became obvious he ordered his execution. The Prophet also ordered the execution of Hilal ibn Khatal, Maqis ibn Sahabah and Abd Allah ibn Ya'd ibn Abu Sarh after the conquest to Makkah, saying : "Kill them even if you find them clinging to the covers of the Qa'hah". But he disapproved of Khalid ibn al-Walid's action when the latter killed the prisoners taken from the tribe of Bani Khudhaimah when they said : "We renege, we renege". The Noble Verse did not mention "killing" as a punishment for the captive. Exegetes are, therefore, at variance regarding its application. Some say that this punishment was abrogated, while others deny such abrogation. In my opinion, the matter is too simple to cause such a confusion. Precedents where the Prophet ordered that a captive be killed were limited and rare. Taken one by one, these precedents show that the death penalty was not inflicted upon the captive as such, or in exercise of the Imam's discretionary power to decide the captive's fate, but as a penalty for acts committed by those prisoners prior to captivity and outside the scope of the battle during which hey were taken prisoners. It was a penalty for a crime perpetrated against Islam, and not because they were captive. This matter was, in fact, envisaged and permitted by Article 85 of the Geneva Convention on Prisoners of War, which runs as follow : "Prisoners of War who are tried, under the laws of the detaining State, for crimes committed prior to captivity shall have the right to benefit from the advantages set forth in this Convention, even if they are sentenced".

In case the prisoner had not committed any criminal act before captivity, the Imam would have no authority to order his execution, as one of the options he has in dealing with the

prisoners. The objection raised in this connection to the effect that the public interest of Muslims may dictate the prisoner's execution, is unacceptable inasmuch as the interest of the Muslims cannot be harmed by the freeing of a prisoner who is not known to have threatened Islam or Muslims. If there is a necessity calling for the execution of a captive, this would be a matter of expediency and not the exercise of an option or of a right on the strength of the principle accepted by civilized States, namely that "necessity knows no laws". This distinction most probably never occurred to the scholars who allowed execution of prisoners, and may not have been very clear when such scholars considered such execution to be reprehensive.

In making this distinction between punishing a prisoner for a crime committed prior to captivity and a prisoner to whom no misdeed is attributable, I am relying on the tradition that the Prophet wept until his beard was soaked with tears when he heard al-Harith's sister bewailing her brother in a poem in which she reminded the Prophet that her brother was worthy of his generosity, for he was a young man acting under the spur of the moment, and that his people were ready to ransom him with their most valuable possessions had the Prophet asked for a ransom. The Prophet then said : "Had I heard her poem before the execution I would have pardoned him". The Prophet spoke here of pardon, and pardon can only be for a crime. But fighting is not a crime as long as it is done within the rules and limits set for it, and captivity is not a penal procedure, but is a means of detaining a combatant so that he may not able to continue fighting. God did not permit that a combatant be killed except in battle and for no other reason. The Holy Verse says : "If they fight you, slay them .." (2 (191)). The penalty here was not prescribed as a punishment that can be inflicted upon a prisoner, but as a punishment for an act committed by such prisoner prior to captivity, the latter being just the occasion which placed the criminal in the hands of the Islamic State and made him subject to its sovereign power. I would quote in this connection this statement made by Abu Yusuf because it is the best statement ever made on the subject. He said : "If a combatant is in custody (i.e. cannot harm Muslims), he will not be blamed for his actions in war,

unless he had committed an act before, which will then be held against him".

In support of this view, I recall the instance where Quraish sent emissaries to ransom Uthman ibn Abd-Allah and Al-Haham ibn Kaysan, who had been taken prisoners by the brigade of Abd-Allah ibn Jahsh. The Prophet then said : "We shall not free you for ransom until our two men return (meaning Sa'd ibn Abu Waqqas and 'Ataba ibn Ghazwan) because we are afraid you might harm them. If you kill them, we shall kill your two men". Sa'd and Ataba returned and the Prophet freed the two prisoners. The threat to kill the two prisoners was in fact a threat of reciprocal treatment made to protect the life of two Muslim prisoners, and not an option to which the Imam has in regard to a prisoner. This is why the Prophet forbade the execution of Abu an-Najtari ibn Hisham, because the latter was the least aggressive and never harmed the Prophet when he was in Makkah, nor had it been reported to the Prophet that he had done anything reprehensible in the eyes of the Prophet. As for 'Uqbah ibn Abu Mu'ayt, he asked the Prophet when the later ordered his execution : "Will you kill me O Muhammad out of all Quraish ?" And the Prophet answered : "Yes. Do you know what this man did to me ? He came upon me as I was prostrate in prayer behind the shrine of Abraham, placed his feet on my neck and pressed, and he did not remove them until I thought my eyes would bulge. And another time he brought the gestation sac of a ewe and threw it on my head when I was prostrate in prayer, and Fatimah came and washed it off my head". The singling out of 'Uqbah from among the captives and his execution did not constitute a precedent as regards the Imam's right to execute prisoners, but was a punishment for his previous transgressions against the Prophet. An-Nadr ibn al-Harith was among the worst men and a most stubborn infidel. These two are the only prisoners killed from among the captives taken at Badr. Some of these captives were freed without ransom, including Abu al-As ar-Rabi' al-Amawy and Abu Azzah the poet. The truth is that instinct, on which Islamic philosophy is based, does not accept that the Imam's right should vary from generosity to execution on the basis of a single cause, namely, captivity, because generosity (free liberation) and ransom are not penalties, but

execution is, and captivity is not a crime, but a process justified by war conditions and a means to render the enemy incapable of pursuing the war, and, therefore, loses its justification when the war comes to an end. Execution of a prisoner, therefore, is incompatible with the rationale of taking prisoners.

The right of the State to extend its jurisdiction over persons to reach out and punish them for crimes committed outside its territory, but affecting its security and public policy, is not deniable. International practise in fact confirms this right and emphasizes it. I can even say without risk of exaggeration that such prisoners as were executed had committed acts regarded by Islamic jurisprudence as war crimes and crimes against humanity.

If scholars held varying views on the slaying of prisoners, as detailed above, they were unanimous that polytheists taken prisoners who embraced Islam were spared.

To say that the Holy Verse on generosity and ransom had been repealed, is, in my opinion, unacceptable. Those who hold the contrary opinion have adduced arguments to invalidate this allegation. It seems that those who defend repeal rely on verses at the beginning of the Surah of al-Tawbah (Repentance) which runs as follows : "Then when the sacred months have slipped away, slay the polytheists wherever you find them, seize them, beset them" (9 (')). But when one reads the verses immediately preceding the foregoing, he comes to a conclusion far removed from that of the defenders of repeal. The fact is that polytheists used to perform the pilgrimage with Muslims relying on a covenant given by Muslims. But when God wished to reserve His House exclusively for the believers and to purify it from the filth of polytheism, he sent down verses that put an end to that covenant and ordered the slaying of any polytheist found thereafter within the Holy Shrine of Makkah. The verse in question orders Muslims to seize and beset polytheists, i.e. to take them prisoners. Neither this verse nor any other verse of the Quran adds to "generosity" and "ransom" a right to "kill" or to inflict any other penalty. My understanding of the verse is based on the text itself. Furhermore, the Prophet sent Ali — or Abu Bakr according to another report — who was

leading the pilgrimage that year to announce from the minaret of Mina that : "only a believing soul shall enter paradise; no naked person shall walk around the House; convenants with the Messenger of God shall stand until the expiry of their terms; polytheists and Muslims shall not perform pilgrimage together after this year".

This is why not a single polytheist was present at the last pilgrimage performed by the Prophet, and God said in the Surah of Repentance **(al-Tawbah),** i.e. the same verse embodying these rules, that : "The polytheists are simply filth, so after this present year they shall not approach the Sacred Mosque" (9 (29)).

In my opinion, those who say that the text in question has been repealed, have failed to recognize the fine distinction between execution for a crime and generosity and ransom in case of captivity.

If we adopt the view of those who allow execution without restriction, we can imagine what would people say about Islam, if Salah ud-Din al-Ayyubi had killed the large number of crusaders taken prisoners instead of setting them free when he did not have enough provisions to feed them, even though the release of such a large number of enemy combatants could represent a menace to Muslims if they rejoined their own forces. We now cite this incident with great pride, as evidence of Islam's deep respect for humanity. The Islamic theory thus imposed upon the Muslim leader to realease enemy soldiers to be killed in battle, rather than executed in captivity and while weakened by hunger. As for the story of the tribe of Bani Qurayzah, the lattter were not prisoners, as I have already explained.

It behooves me to comment here on enslavement because this is a point on which Islam's attitude is misunderstood by many. It is difficult to reconcile the adoption of slavery by Islam with the Quranic report that angels kneeled before Adam the man. Moreover, it is an uncontested principle of Islam that men are free and equal. An Arab or a white man does not have more merit than a non-Arab or a black man except by reason of piety. Another principle in Islam is that there is no coercion in religion, and argument should only be conducted in

good spirit. Circumstances may force us, as I have stated above, to go to war against an enemy, and we then fight the war according to divine rules of conduct whereby captivity is a temporary condition dictated by the circumstances of war and the requirements of combat. This temporary condition must inevitably have an end, and, therefore, it is necessary to decide the fate of the prisoners. In this process, we can feel that enslavement finds its way to Islamic thought through a back door opened in an era of human decadence. In fact, the Holy Quran always speaks of enslavement in the past tense. To me this back door represents the international state of mind at a given time in history when slavery was a current practice from which Muslims had suffered greatly because Muslims taken prisoner by their enemies were enslaved and sold in slave markets. In Ibn Jubayr's description of his journey, he reports having seen Muslim women and children in great hardship being offered for sale in the slave markets of Italy. So Muslims had no alternative but to reciprocate by merely allowing enslavement, although the humanitarian quality of slavery in Islam was a far cry from the barbarianism of the enemy. Indeed, slavery is foreign to Islam and it was natural that it should disappear with the disappearance of its causes. Now as the international community today condemns slavery, there is no doubt that slavery is no longer an option open to the Imam in dealing with prisoners of war. Muslims are therefore not allowed to enslave their prisoners, because in so doing they would be breaking the rules of their own religion.

Where slavery is permitted, Islam surrounds it with a protective fence of humanity and tenderness that raises the slave to the level of his master. He is never called a slave, but a "lad" or "servant". The Prophet used to advise Muslims against saying "my slave or my hand maid" and to call their slaves "my lad or my lass". The Holy Quran says : ". . of those whom your hands possess, believing maid-servants" (4 (24)). As slaves can validly lead Muslims in prayer, Aishah, wife of the Prophet, had a slave who used to lead her in prayer. As a way of honoring the captive, the Holy Quran says : "They give food for His love to the poor, the orphan and the prisoner" (76 (8). And the Prophet says in this connection : "Recommend to one another that prisoners be well treated". In fact, Muslims were

so courteous to the prisoners taken at the Battle of Badr, that they were feeding them ripe dates and eating bread.

Abu Dharr was once asked why he would not take his slave's garment (which was of a better quality than his own) and give the lad another garment. He answered : "I have heard the Messenger of God say : "They are your brethren whom God has placed under your care. So whoever has a brother under his care, let him feed that brother of the same food he eats and clothe him of the same material he wears, and refrain from asking him to perform work which is beyond his power, if you do then help him out".

Abu Yusuf recommends that prisoners be treated well and be given food and clothing at the expense of the State, according to the Quranic Verse which says : "We feed you simply for the favor of God, desiring from you neither recompense nor gratitude" (76 (9)).

At the Battle of Badr, many prisoners were brought in, including al-Abbas who was without a garment, so the Prophet gave him the shirt of Abd Allah ibn Ubay to wear. Although 'Uyaynah said that the Prophet owed his uncle al-Abbas a favor and wished to repay him, yet the incident constitutes a valid precedent and tradition attributed to a person who is not carried away by emotions.

Islam has prohibited harming a slave. The expiation of unjust treatment of a slave is the manumission of that slave by his master. A slave has also been allowed to purchase his freedom from his master by agreement, and Islam laid down the rules for such a purchase in a manner that will almost impose the will of the slave on his master. They Holy Verse reads as follows : "And if any of your slaves asks for a deed in writing (to earn freedom), give them such a deed, if you know any good in them" (24 (32)). The female slave who bears a son becomes a free woman upon the death of her master. She is emancipated by her progeny.

Islam does not free a slave merely for having embraced Is-

lam, as a protection against abuse by hypocrits. But, on the other hand, Islam has placed so many restrictions on enslavement and has opened the gates of manumission so wide that we can safely say that it intended the whole system to be spontaneously obliterated.

Slavery in Islam cannot be dealt with in a few lines, and as a detailed study of the system is beyond the scope of this paper, I shall not say more on the subject. My intent is merely to show that slavery is foreign to Islamic theory and that Islam absorbed the system with a true humanitarian spirit and molded it into a form so noble and so gentle that the term "slavery" **(Riq)** seems to derive from the Arabic word for "gentleness" **(Riqqa)** rather than from the Arabic for "enslavement" **(Istirqaq).** No wonder, therefore, that the Prophet should remember slaves on his deathbed and enjoin his nation saying : "Show piety to God in your treatment of the weak : women and slaves".

Now as the Imam does not make a decision on the fate of a prisoner before the lapse of a certain period of time, the latter needs certain guarantees to protect him during the said period. It may be desirable that I should cover these guarantees briefly herebelow :

The first and foremost of these guarantees is respect for the person and honor of the prisoner, so that it is not permissible to torture him. The Prophet is reported to have said : "God will torture those who torture people on earth". He also forbade mutilation of the dead, even of a rabid dog. His disapproval of torture, is shown in the case of Sahll ibn 'Umar al-Amiri who was an eloquent orator who devoted his talent to attacking the Prophet and his cause. When Umar ibn Al-Khattab asked the Prophet to allow him to extract Suhayl's incisors so that the latter can no longer attack the Prophet, Muhammad said : "I will not disfigure him, lest God should disfigure me, even though I am a Prophet".

The Messenger of God could not bear to hear the groans of captives, and spent a sleepless night on their account. When asked about the cause of his insomnia, he answered : "The

groans of al-Abbas". So a man went over and loosened his bonds as well as those of all the other prisoners. On another occassion Bilal led two captive Jewish women past the dead bodies of fallen Jewish combatants, and both women began to wail. One of them even started to cry loudly and throw dust on her head because some of their kinsmen were among the dead. The Prophet then said to Bilal : "O Bilal, has human compassion been removed from your heart that you walk two women past their own dead ?"

It is also not permissible to kill hostages, even if the enemy kills Muslim hostages. Hostages in this context does not mean the civilians who should not be taken as hostages under modern laws, but are a group of people who enter Muslim land and live under the protection of Muslims as a security for the fulfillment of an obligation and are taken by consent and agreement.

As an example of the protection of a prisoner's honor, I cite the rule which prohibits intercourse with a captive slave until the prizes of war are divided, whereby fornication with the female prisoner will expose the culprit to a discretionary penalty and to a fine equal to the dowry which will be added to the said prizes. I, therefore, have come to the conclusion that a prisoner cannot be slain by reason of his captivity.

Humanitarian principles also dictate that the unity of the family be preserved as much as possible in case of captivity. This is why scholars are unanimous in stating that it is not permissible to separate a child who has not changed his teeth or is not yet seven years old from his mother, although some scholars allow the separation of spouses in the division of prizes and in case of sale. A prisoner is entitled to correspond with his family if he wishes to do so, because guaranteeing correspondence is derived from the guarantee established in favor of messengers or emissaries.

Discriminatory treatment of prisoners is also not permissible for any reason whatsoever. Islam is clear on this point, for we are all descendants of Adam, and Adam was made of clay. However equality of our human nature does not mean

of social conditions. References in the Quran are numerous to this effect : "Do not covet what God has bestowed in bounty upon one more that upon another" (4 (31)); "To some of these messengers was gave pre-eminence over others" (2 (253)) ; "That God should send down part of His bounty upon whomsoever of His servants He wills" (2 (90)); "And have given them great preference over many of those we have created" (17 (72)).

The objectivity of Islam indeed does not allow us to indulge in fantasy and to put all prisoners on the same footing, regardless of rank and social status, as long as we have given each the treatment dictated by humanitarian considerations. When the daughter of al-Muqawqas was taken prisoner, **al-Maqrizi** said on this matter : "Daughters of kings deserve special regard that need not be accorded to others". The Prophet is reported to have said : "Be kind to a dignified man who lost his status". In **al-Bayan Wal-Tabyin,** ibn Asakir quotes the Prophet saying : "If a nobleman falls into your hands, treat him well". It follows that Islamic theory favors that amenities be commensurate with the status of the captive, as long as the minimum human consideration is assured. In fact the prohibition of discrimination was in the early stages of Humanitarian International Law, restricted to discrimination on account of nationality, but the criteria for the prohibition of discrimination have since acquired a wider range. However, Articles 44 and 45 of the Geneva Convention on prisoners of war provide that officers and other prisoners having the same status as officers must be treated with due regard to their respective rank and age.

And if a prisoner escapes and reaches his place of security he becomes free, unless he is bound by a promise, in which case he shall be under obligation to fulfill that promise because Islam rejects treachery. The Holy Book says : "Verily, God loves not the treacherous" (8 (59)).

Conclusion

This is but a very small amount of the abundance of rules pertaining to Humanitarian International Law in Islam which I have tried to summarize within the limits allowed by the scope

of this paper. As I have stated above, these rules are in the nature of rules of public policy. A Muslim cannot break these rules on the pretext that he was under orders from his superiors, for the rule in Islam is that a combatant is held personally responsible for compliance with the provisions of Humanitarian International Law, for obedience is owed to no man who orders another to commit a sin. It is reported that 'Alqamah ibn al-Mujazzaz has been ordered to pursue the enemy after the battle of **Dhul-Qird,** but the Prophet recalled him with part of the troops and sent off the rest under the command of **Hudhafah ash-Shami.** On the way, the latter built a fire and said to his men : "By virtue of my rank, I order you to jump into the fire". But when some of the men moved to obey his command, he laughed and said : "Stay where you are, I was only joking". When the incident was reported to the Prophet, the latter commented : "If any one orders you to do an objectionable thing, do not obey him".

I find no better conclusion to this paper than the Holy Verse which says · "Those who have believed are fighting in the way of God, and those who have disbelieved are fighting in the way of the Taghut (an idol)" (4 (75)).

THE PROTOCOLS ADDITIONAL TO THE

GENEVA CONVENTIONS

HANS-PETER GASSER, Head of the Legal Division

International Committee of the Red Cross

There is a saying by Cicero, philosopher and statesman of ancient Rome, that laws are silent in time of war. And indeed the horrors of war, both past and present, seem to confirm the truth of his disillusioned comment.

But is it really true ? To begin with, this is not a question for lawyers. The answer has been sought many times by scholars versed in the history of civilization, religion and philosophy. And their findings are conclusive beyond all doubt. In all times, man has tried to limit the effects of war and attenuate the suffering caused by hostilities. Indeed, he began by attempting to establish a system of rules for the settlement of disputes by peaceful means and avoiding recourse to arms. But we do not intend to discuss this important chapter of international public law today. The purpose of this conference is to comment on man's other attempts to impose limitations on war, in order to preserve human life and safeguard the very survival of mankind : international humanitarian law. We may define international humanitarian law as the body of rules which, for humanitarian reasons, limit the rights of parties to an armed conflict to choose methods and means of warfare or which protect persons affected by the conflict. In short : it is that part of international law which is specifically intended to solve humanitarian problems arising from armed conflicts.

Islam has an impressive number of rules requiring believers to respect the lives of others and to inflict in war no more suffering than that which is inevitable. An entire code of conduct in the event of histilities is contained in the Mahabharata, one

of the great **Hindu** epic poems. The rules developed in the western world are permeated with **Christian** humanism. Without making further references to the history of cultures, we may nevertheless maintain that the fundamental principles at the heart of such rules are similar everywhere. The fact that the principle source of modern international humanitarian law, the four Geneva Conventions of 12 August 1949 on the protection of the victims of armed conflicts, is founded in western legal tradition should be regarded as an accident of history.

The first legal instruments in the domain of modern international humanitarian law to issue from the direct confrontation and also the close co-operation of the great cultures of today's world are the Protocols Additional to the Geneva Conventions, adopted on 8 June 1977 at Geneva by the Diplomatic Conference on the Reaffirmation and Development of International Humanitarian Law applicable in Armed Conflicts. This conference — convoked by Switzerland — the depositary State of the Geneva Conventions — was open to all the parties to those Conventions, to all members of the United Nations and to liberation movements recognized by regional organizations. Every government was thus able to cite its own experience and set forth its own views on the humanitarian problems arising from war and the way in which they should be resolved. The fact that representatives of 102 States and three liberation movements adopted the Protocols by consensus and signed the Final Act of the Conference clearly demonstrates that humanitarian law has become a universal law.

We may note that 62 States signed Protocol I and 58 States Protocol II. The Protocols entered into force on 7 December 1978 between the first two States to ratify them. As of today, 26 States are parties to Protocol I and 23 to Protocol II. These States are from every region of the world.

The inadequacies of humanitarian law before 1977 : the challenge :

As shown by the title given to the Diplomatic Conference, the diplomats meeting in Geneva, assisted by ICRC experts, had the responsibility of reaffirming and developing internation-

al humanitarian law applicable in armed conflicts. What were the problems facing them ?

1. **Protection of the civilian population :**

While the Fourth Geneva Convention of 1949 afforded sufficient protection for persons in the hands of the adversary (occupied territory, civilian internees), the law providing protection for civilians against the direct effects hostilities was hardly satisfactory. In addition, there was doubt as to the normative character of certain fundamental principles — and the only written source was the Fourth Hague Convention, already 70 years old !

2. **Scope of humanitarian law :**

The law prior to 1977 characterized wars of national liberation, that is, wars against colonial powers for the right to self-determination, as non international armed conflicts. The evolution of the concept of the right to self-determination, however, no longer permitted a war for national liberation to be dealt with as the purely internal affair of a State.

3. **Methods and means of war — guerrilla war :**

In common with the law on the protection of civilians against the direct effects of hostilities, the rules directly affecting the conduct of hostilities on the battle-field (sometimes referred to as "battlefield law") had not been the subject of codification since 1907. This explains the somewhat doubtful status of these rules. The "poor man's war" — guerrilla war — presented especially difficult problems since a compromise had to be found between the need to make a clear and sharp distinction between the civilian population, on the one hand, and the guerrilla fighter, living and fighting in a civilian environment, on the other hand.

4. **Law applicable in non-international armed conflict :**

The famous article 3, common to the four Geneva Conventions, is a valuable digest of some of the principles

of humanity which must also be respected in an internal armed conflict, in all circumstances and at all times. This foundation stone remains intact. The great number of internal conflicts and their cruel and hate-inspired character, have nevertheless demonstrated the urgent need to develop rules applicable in these situations.

5. Control :

The mechanisms designed to assure respect for the obligations entailed in humanitarian law were insufficient. The assistance of Protecting Powers in the application of the law had fallen into disuse.

In addition, a great many of the other rules in the Conventions had to be brought up to date, either to take into account the evolution of certain factors (such as the growing capacity and scope of civilian health services, which justified for them the same status as that accorded to the military health services), technical progress (identification of medical transports, for example) or the appearance of new institutions (such as civil defence).

As we can see, the problems are varied. They come, moreover, within the purview of three different kinds of law : the Geneva Conventions of 1949; The Hague Convention of 1907 on the Laws and Customs of War; and customary law (which is also concerned with the conduct of hostilities and thus part of the Law of The Hague). Without hesitation, the ICRC proposed to deal with all these points together and incorporate them in protocols to supplement the Geneva Conventions. Thus, what had once been known as the law of "Geneva" now includes subjects of the law "of The Hague" which, of course, were not a part of it in 1949.

The response to the challenge : the two 1977 Protocols — a general survey :

Working on the basis of proposals elaborated by ICRC jurists and discussed, revised and amended by governmental and

Red Cross experts, the diplomats, military representatives and jurists completed two legal instruments containing some 130 provisions. From 1974 to 1977, they worked for more than eight months, spread over four annual sessions of the Diplomatic Conference on the Reaffirmation and Development of International Humanitarian Law applicable in Armed Conflicts.

The Protocol I deals with international armed conflicts. This is a far-reaching text which profoundly changes the law applicable in armed conflicts of an international character. Protocol I should not be thought of a text with a life of its own, independent of the four Conventions. Instead, it is a collection of chapters which add to one part or another of the Conventions, supplementing them, or developing certain parts of the law of The Hague. It is accordingly a heterogeneous text whose contents do not lend themselves to a facile analysis or to a general summary. The chapters have this in common, that they add something to the Geneva Conventions. The latter continue to exist in their entirety. It is essential to note that the ICRC itself, and then the Diplomatic Conference, decided not to touch a line of the texts of 1949 !

Protocol II on non-international armed conflicts amounts in itself to a Convention in succinct form (28 articles). It is a new code of humanitarian rules which must be respected in an internal conflict in which one part of the population of a State confronts another part of the same State, the latter being represented by the governmental authorities. Protocol II constitutes a development of Article 3, common to the Geneva Conventions which, historically speaking was the first provision in written international law touching upon a political phenomenon considered to be an internal affair, a question of sovereignty of the State itself, namely civil war. Once more, it is important to bear in mind that Article 3 remains in full force, despite the adoption of Protocol II.

The success of the Diplomatic Conference was by no means a foregone conclusion. The entirely natural tug-of-war between military and political requirements, on the one hand, and the desire to protect the human being caught up in a conflict which is beyond his control, on the other hand, permeated the discus-

sions throughout. The Conference was convoked for a single session, but actually held four sessions. In view of the complexity of its subject matter and its close relationship to such explosive problems as national security and defence, we may truly characterize the final success of the Diplomatic Conference as a miracle.

We shall not attempt to analyze the whole of the two Protocols, but confine ourselves to two aspects : 1) the limits imposed on the conduct of hostilities in the interest of civilians and 2) the measures to facilitate putting international humanitarian law into effect and controlling its application.

Conduct of hostilities and protection of the civilian population against the effects of hostilities :

We have noted that the latest codification of law governing certain aspects of the conduct of hostilities between armed forces had dated from 1907. Several attempts to develop those rules which aimed to influence battlefield action had failed during the 70 years between the adoption of The Hague Conventions and the conclusion of the work which produced Protocol I. We shall only mention the Hague Rules of Air Warfare, 1922/23, and the 1956 Draft Rules for the limitation of the dangers incurred by the civilian population in time of war. There was a pronounced preference for allowing this law to evolve through custom and not to codify it in written rules. In the light of the divergence of opinions on the nature of this law, we can certainly be pleased with the new rules in Parts III and IV of Protocol I and Part IV of Protocol II.

Protocol I set forth with a clarity which needs no comment some fundamental rules of the law of war, such as :

— The right to choose methods or means of warfare is not unlimited.

— It is prohibited to cause superfluous injury.

— The parties shall at all times distinguish between the civilian population and combatants.

— It is prohibited to direct military operations against civilian populations and civilian objects.

One of the greatest merits of the Conference perhaps was the fact that it codified the rule of proportionality. Under this rule, any attacks against a military objective is prohibited if the incidental injury to the civilian population is likely to be excessive in relation to the concrete and direct military advantage anticipated (Art. 51, par. 5 b) and Art. 57, par. 2 a) iii). This provision is basic for the effective protection of the civilian population. Some people have expressed regret at its lack of substance and rigidity, hence its slight value as a standard-setting rule. We must nevertheless ask ourselves if the flexibility of the formula — which makes it applicable to all situations — is not more important and valuable than a fallacious simplicity. There is no doubt that a great responsibility rests upon the shoulders of the military commanders who must make a decision on the lawfulness or unlawfulness of an attack. Let us remember that in grave circumstances a violation of the rule of proportionality may constitute a grave breach of the Protocol and hence a war crime (Art. 85, par. 3 b).

Several others rules, some of them new, strengthen the protection of the civilian population against the effects of hostilities. For example, it is prohibited to use starvation as a method of warfare (Art. 54) or to attack dams, dykes and nuclear power plants (Art. 56) and to cause damage to the natural environment (Art. 35, par. 3).

One more provision deserves attention in this context : the prohibition of indiscriminate bombing, especially in the form of target area bombing, directed, for example, against a whole town in order to reach a limited number of clearly separated and distinct military objectives (Art. 51, par. 5 a). This provision obliges the military commander to select the most precise weapon at his disposal and then to decide if the attack directed individually against the various military objectives within the town, is permissible or if he should abstain from the attack. It is apparent that the problem of nuclear weapons arises in a particularly acute manner in this connection.

Application and Control :

It is obvious that the mere drafting of the rules of substantive law is insufficient. These rules must be accompanied by procedures which permit their application, control and, if necessary, sanctions for their violation. The need to achieve better respect for the law is especially apparent in the case of humanitarian law.

Although Protocol I made no major innovation in this respect, it did provide some substantial contributions. It will facilitate the appointment of a Protecting Power (Art. 5). Its new rules establish a procedure for the designation of such a power, and in which the ICRC serves as an intermediary. In case no Protecting Power can be designated, the parties to the conflict must accept an offer on the basis of the results of consultations, which excludes any automatism. Despite some pressure by several States, the ICRC reserved the right to offer its services or not to do so thereby again eschewing any automation. The ICRC believes that it can only exercise such a function effectively if it is accepted by all the parties to a conflict; this precludes an automatic procedure.

It is specified in Article 5 that the designation of a Protecting Power does not affect the legal status of the parties to the conflict. It is also stated that the maintenance of diplomatic relations between parties constitutes no obstacle to the designation to the better application of the Geneva Conventions and the 1977 Protocols.

Part V of Protocol 1 provides for several measures contributing to the application of and respect for the Conventions and the Protocol :

— the duty of taking all internal measures required for the discharge of the obligations of the parties resulting from the Protocol, such as adaptation of legislation, issuance of instructions to troops, etc.;

— providing Red Cross bodies with all necessary facilities for their humanitarian activities;

— appointment of legal advisers to advise military commanders on the application of the Conventions and the Protocol;
— dissemination of knowledge of humanitarian law, especially to soldiers.

To ensure respect by individuals for their obligations under the Geneva Conventions, those treaties provide for penal repressions. Protocol I adds a number of violations to the list of grave breaches (Art. 85). Other provisions are useful supplement to the system of penal repression set forth in the Conventions.

As we conclude this chapter, it is necessary to analyse a final method designed to ensure respect for the obligations entailed by international humanitarian law, a method about which there was not unanimous agreement at the Diplomatic Conference, namely reprisals. A belligerant resorts to reprisals, that is to a deliberate violation of a provision of humanitarian law, to put an end to conduct by the adversary which is in violation of that law. It is thus a matter of restoring respect for the law by violating the law.

The Conventions already prohibited all reprisals against protected persons. The parts of Protocol I which supplement the Geneva Conventions naturally extend this prohibition to their new subject matter. Problems arose however in different fields, namely in connection with the conduct of hostilities and with protection of the civilian population.

Since a universal prohibition of recourse to reprisals was rejected by a majority of the government representatives at the Diplomatic Conference, a choice had to be made. Rules on the conduct of hostilities still permit reprisals. Protocol I, however, went a long way towards forbidding reprisals for the purpose of restoring respect for provisions on the protection of civilians from the effects of hostilities. It forbids, among other things, reprisal attacks against the civilian population or against civilian persons (Art. 51, par. 6). Several delegations said that they could not agree with this restriction on their means of responding to attacks, especially bombardments, which

unlawfully struck at their own civilian populations. However, no State Party or signatory to Protocol I made any reservation in this connection.

The prohibition of reprisals can be justified on several grounds. First, history has amply demonstrated the futility of such measures in achieving their avowed object, for instance, to stop illegal bombardments by the adversary. We must assume that the side which resorts to this kind of bombardment has already taken into account the possible reactions to it by the adversary. If the latter responds by making similar bombardments, the first party is hardly likely to desist. Reprisals thus stimulate further violence and constitute in themselves one of the major causes for the escalation of such acts.

It is also a historical fact that belligerants seek to justify many violations of the laws of war by their alleged need to resort to reprisals. The unequivocal ban on reprisals excludes the use of this argument and may lead to renunciation of such measures.

Analysis of the rules imposing limits on reprisals shows very clearly that many of the provisions of international humanitarian law have resulted from compromises between military needs and the need to safeguard the rights and dignity of the human being.

Conduct of Hostilities

In

International Law

By General Dr. Yehia El Shimi, Military Justice

The area of the rules of conduct of hostilities in international law :

Traditionally, International law has been discussed under three major headings :

1. The law of peace.
2. The law of armed conflict.
3. And, the law of neutrality.

The law of armed conflicts (Humanitarian law, in broad meaning) is the law which regulates and controls the relations among belligerents in time of armed conflicts :

The law of armed conflicts consists of three parts :

1. Humanitarian law (in narrow meaning) organises the humanitarian relations (wounded, sick, prisoner of war medical services .. etc).
2. Conduct of hostilities.
3. Legal relations among belligerent states.

Conduct of Hostilities

The law of armed conflicts — in general — essentially diminishes the effects of conflicts. It protects both combatants and non-combatants from superfluous injuries and unnecessary suffering, and safeguards the essential rights of civilians, prisoners of war, and the wounded and sick.

The rules of conduct of hostilities attempts to prevent degeneration of conflicts into savagery and brutality, thereby facilitating the restoration of peace and the friendly relations which must inevitably accompany or follow the conclusion of hostilities. It has been said to represent in some measures minimum standards of civilisation.

These rules must safeguard the right of the protection of the civilian population against the effects of hostilities.

Whatever may be the cause of war, and whether its cause is just or not, the same rules of international law are valid, and must be respected by the belligerent parties in making war. This is so, even the war is a violation of international law.

The roots of the present laws of war are to be traced back to practices of belligerents which arose, and grew gradually, during the later parts of the middle ages.

The creation of the war practices during the greatest part of the middle ages began gradually to be modified through the influence of christianity, and chivalry in Europe, and although this partices were clear enough during the fifteenth, sixteenth, and seventeenth centuries, they were mild compared with those of earlier times. The real progress was made during the eighteenth century.

This milder practices by and by became usages, and these usages through custom and treaties became legal rules.

The most important treaties in the laws of conduct of hostilities :

The most important treaties were concluded among the majority of states after 1850 :

1. The declaration of Paris (1856) with respect to war on sea.
2. The declaration of St. Petersberg (1868) concerning the prohibition of the use in war of projectiles under 400 grammes (14 ounces). Which are either explosive or charged with inflammable substances.
   The conventions agreed upon at the first and second peace conferences 1888, 1907.
3. The convention concerning the laws of war on land agreed upon at the first peace conference of 1899.
   This convention was revised in the second peace conference of 1907, and its place is now taken by convention IV.

4. The declaration concerning expanding (dum-rum) bullets.
5. The declaration concerning projectiles and explosives launched from the ballons.
6. The declaration concerning projectiles diffusing asphyxiating or deleterious gases, or poison gases.
   This convention was revised by the second peace conference 1907.
7. The convention, of 1907, concerning the opening of hostilities.
8. The convention, of 1907, concerning the status of enemy merchantmen at the outbreak of hostilities.
9. The convention, of 1907, concerning the conversion of merchantmen into men — of — war.
10. The convention, of 1907, concerning the laying of automatic submarine contact mines.
11. The convention, of 1907, concerning bombardment by naval forces in time of war.
12. The convention, of 1907, concerning certain restrictions on the exercise of the right of capture in wartime war.

The development after the first and second world wars :

1. The protocol of 1925 concerning the use in war of asphyxiating, poisonous and other gazes.
2. The London naval treaty of 1930 (part IV) relating to the use of submarines against merchant vessels.
3. The convention on maritime neutrality of 1928. Adopted by the sixth international conference of American States at Havana relating particularly to the treatment of belligerent vessels in neutral ports.
4. The additional protocols to the geneva conventions for the protection of war victims (1949) which war signed on 10 June 1977.
5. On October 1980, the United Nations Conference on Prohibition or Restrictions of use of certain conventional weapons which may be deemed to be excessively injurious, or to have indiscriminate effects, ended with the adoption by consensus of the following instrument : a convention on prohibition and restriction on the use of certain conventional weapons.

Binding force of the Laws of armed conflicts :

As soon as usages of warfare have by custom or treaty evolved into laws of war, they are binding upon belligerents under all circumstances and conditions except in the case of reprisals (in some cases reprisals are prohibited).

But the treaties shall be binding only to their parties.

In other words the convention shall be binding only if all the belligerents are parties to it.

Basic Principles :

Basic principles which rule the conduct of hostilities are :

1. Military necessity.

Military necessity is the principle, which justifies hostile acts not outlawed by international law, which are necessary for securing the submission of the enemy, with the least possible expenditures of economic and human resources.

This concept has four elements

1. The force used is regulated by the user.
2. The hostile act is indispensable to achieve as quickly as possible the partial or complete submission of the enemy.
3. The force used is not more, in effect, on the adversary's person and property than needed to achieve his submission (economy in force).
4. The hostile act is not forbidden.

Article 23 of 1907 Hague regulation stipulates. "It is especially forbidden to destroy or seize the enemy's property, unless such destruction or seizure be imperatively demanded by the necessities of war".

One must make a distinction between this principle and the german dectrine (Kriegsraison). The latter means that military necessity justifies any measures when the situation justifies it (even in violation of the laws of war).

Modern international law rejects this german doctrine.

2. Humanity :

Humanity is the principle which forbid the infliction of suffering, injury or destruction, not necessary for the achieving of legal military purposes. This principle is against unnecessary suffering, and confirms the civilian and civilian objects from being objects of attack during armed conflict.

Humanity principle complements the principle of necessity.

3. Chivalry :

Chivalry principle makes armed conflict less savage and more civilised. This principle refers to the conduct of armed conflict in accord with well recognised formalities and courtesies. This principle existed in Middle ages, and during that times chivalry embraced the notion that combatant belonged to a caste that the aponent was entitled to respect and honor. The enemy was a brother in the fraternity of knights in arms. The modern war has made war less a gentlemanly contest.

The principle of chivalry is the origin and the root of same prohibiion such as those against poison, dishonourable, or treacherous misconduct, misuse of enemy flags, uniforms, and flags of truce.

Conduct of hostilities and

art of war

The code of military justice (in any country) insures that armed forces are subject to effective military discipline. International law requires armed forces to be disciplined through command by a person responsible for his subordinates. Thus, discipline serves the dual function of international law and art of war.

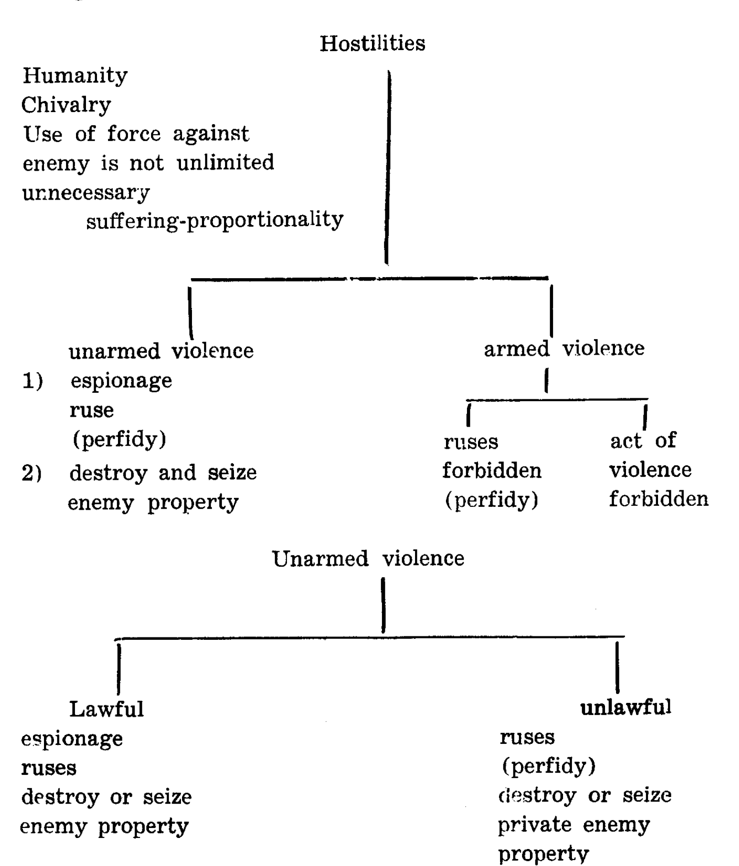
The profession of arms has a long and proud tradition and the law of armed conflicts is a part of that tradition.

There is a relation between the rules of hostilities (in international law) and military doctrines such as accuracy of tar-

geting, concentration of efforts, maximisation of military advantages, concentration of resources, avoidance of excessive collateral damage, and economy of force.

Hostility Acts

A basic function of armed forces is to compel the enemy by all legal means. These melns are weapons and methods of war.



The Hague convention (IV), signed at the Hague October, 18, 1907, stipulated :

"The parties of the Hague convention (V) declared that, in cases not included in this convention, the inhabitants and the belligerents remain under the protection of the rule of the principles of the law of nations, as they result from the usages established among civilized peoples, from the laws of humanity, and the dictates of the public conscience.

The means of uses of force : The right of belligerents to adopt means of hostilities is not unlimited. There are forbidden means.

The distinction between combatants and non-combatants, had become a rule of international law.

Enemy combatants :

The combatants only have the right to fight (kill, injure).

The non-combatants have not that right, so if they fight they commit crimes.

If the combatants are not able to fight because they are wounded or prisoners of war, the enemy combatants have not the right to fight them.

Also the unable combatants (because of injury sickness or laid down their arms) have not the right to fight.

Forbidden acts of violence

1. To employ poison or poisoned weapons.
2. To kill or wound treacherously individuals belonging to the hostile state or army.
3. To kill or wound an enemy who has laid down his arms. or having no longer means of defense.
4. To declare that no quarter will be given.
5. To employ arms, projectiles, or material calculated to cause unnecessary suffering.

6. To make unproper use of a flag of truce, or national flag, or of the military insignia and uniform of the enemy, as well as the distinctve badges of the Geneva Conventions.
7. To destroy or seize the enemy's property, unless the necessities of war demand this destruction or seizure.
8. To attack or bombard undefended towns, villages, dwelling, or building.
10. To employ dum-dum projectiles.

Ruses

Ruses of war and the employ of means for obtaining information about the enemy and the country are permissible, except the ruses (perfidy) which are against humanity and chivalry. In other words, ruses (perfidy) which are perfidious because they invite the confidence of the other part with respect to protection under the law.

The following acts are examples or perfidy :

1. The feigning of an intent to negotiate under flag of truce or of a surrender.
2. The feigning of civilian, non combatant status.
3. The feigning of an incapacitation by wounds or sickness.
4. The feigning of protected status by the use of signs, emblems, or uniforms of the U.N. or of neutral or other states not parties to the conflicts.

Distinction between unlawful weapons and unlawful use of a weapon :

The international law, applicable in armed conflict, is generally characterised as prohibitive law forbidding some uses of force.

The prohibitions may relate to a specific weapon or to be expressed in one of the basic principles of warfare : to avoid unnecessary suffering and to maintain proportionality.

A weapon may be illegal according to international custom or treaty forbidding its use under all circumstances, as for ex-

ample is poison, to kill or injure. On other hand, any weapon may be used unlawfully, such as when it is used against civilian.

The lawfulness of the weapons and methods of war must be determined not only by the expressed prohibitions contained in specific rules of custom and convention, but also by those prohibitions laid down in general principles of the laws of war.

From my point of view, I think that the lawfulness of the weapons and methods of war may be determined by expressed prohibition (custom or treaty) or its uses against the general principles of the laws of war (see the article 22 of Hague regulation 1907).

The problem still remains in the incidental or indirect injury that admittedly may be inflicted upon the civilian population in the case of attacking military objectives.

General rules applicable to weapons :

There are two key legal rules :
1 Necessity 2 proportionality.

Military necessity protects the right to use any degree or means of force, not forbidden, necessary to achieve the objectives. It is also one of the important limitations implicit in the words of article 22 of Hague regulation : "The right of belligerents to adopt means of injuring the enemy is not unlimited".

The rule of proportionality is a legal limitation on weapons or methods of warfare, such requires that injury or damage to legally protected interests, must not be disportionated to legitimated military advantages secured by the weapons

(injury, legal or damage = military legitimate advantages)
This rules subjects to measurement include :

1. The nature, degree, extent and duration of individual injuries involved in the prohibition against unnecessary suffering.
2. Excessive incidental injury to civilians and civilian objects; and

3. Uncontrollable effects against one's own combatants, civilians or property.
(principle of) there are another two rules has a relation to the proportionality. These rules are :
1) the unnecessary suffering and superfluous injury
2) or Indiscriminate weapons.

1. Unnecessary suffering : It is forbidden to employ weapons, projectiles, and methods of warfare of a nature to cause unnecessary suffering. This rule is a matter of customary international law, and has been expressed in international conventions :
1) Article 23 (e), 1899. Hague Regulatios.

2. Article 23 (e), 1907, Hague Regulations,

This rule is also expressed in the preamble of St. Petersburg Declaration 1868 : ".. be exceeded by the employment of arms which uselessly aggravate the suffering of disable mens, render their death inevitable.

Weapons are lawful so long as the forceen injury and suffering associated with, which caused by such weapons, are not disproportionate to the necessary military use of the weapons.

All weapons cause suffering. The critical factors in the prohibition against unnecessary suffering is whether the suffering is needless or disproportionate to military advantages secured by the weapons, not the degree of suffering itself. Thus, international law has condemned dum-dum because of types of injuries and inevitability of death. Usage has also determined that it is illegal to use projectiles filled with glass or other material difficult to detect medically, to use materials that tend unnecessarily to inflame the wound they cause, to use irregularly shaped bullets, or to score the surface or to file off the ends of the hard cases of bullets.

This rule is also applied to the manner of use of a weapon, or method of warfare against combatants or military objects. In this context, the prohibition prevents the cause of suffering upon individuals for its own sake, or mere yield in cruelty.

2. Indiscriminate Weapons : The rules of conduct of hostilities (exist in international law) do not prohibit the use of weapons whose destructive force cannot, strictly, be confined to the specific military object. Weapons are not unlawful simply because their use may cause incidental injuries or wounds to civilian objects and civilians. Nevertheless, particular weapons, or methods of warfare, may be prohibited because of their indiscriminate effects. States practice prohibits the use of a weapon because of its excessive injury to civilians and civilian objects which will necessarily be caused by that weapon. The extent to which a weapon discriminates between military objects, and protected persons and objects, depends usually on the manner of employment rather than on the design qualities of a weapon itself.

In another words, indiscriminate weapons are those incapable of being controlled. The example, in world war II, german V-1 rockets, with primitive guidance systems, directed towards civilian populations, and japanese incendiary weapons, without any guidance systems, were regarded as unlawful.

Biological warfare is an indiscriminate weapon, due to its uncontrollable effects.

Finally, Protocol 1 additional to Geneva conventions 1949 (1977) prohibits Indiscriminate attacks and defines them. (See Par. 4 & 5, article 51).

Discussion of

some weapons and method of warfare

I Attacks against defended area

1. land warfare

Hague convention IV concerning the laws and customs of war on land (with annexed regulations) stipulates in article 25 :

"The attack or bombardment, by whatever means, of towns, villages, dwellings, or buildings which are undefended is prohibited."

Note : The Hague regulations not only bind states which have agreed to them, but also reflect customary rules binding on all nations and all armed forces in international conflicts. It remains viable, active and enforceable standards for combatants.

2. Naval warfare

Hague convention, concerning bombardment by naval forces in time of war, stipulates in articles 1, 2, 5, 6.

"the bombardment by naval forces of undefended ports. towns, villages, dwellings, or building is forbidden.

A place cannot be bombarded solely because automatic submarine contact mines are anchored off the Harbour."

article 2 :

"Military works, military or naval establishments, depots of arms or war material, workshops or plant which could be utilised for the needs of the hostile fleet or army, and the ships of war in the harbour, are not, however, included in this prohibition. The commander of a naval force may destroy them with artillery, after a summons followed by a reasonable time of waiting, if all other means are impossible, and when the local authorities have not themselves destroyed them within the time fixed.

He incurs no responsibility for any unavoidable damage which may be caused by a bombardment under such circumstances.

If for military reasons immediate action is necessary and no delay can be allowed the enemy, it is understood that the prohibition to bomb the undefended town holds good, as in the case given in paragraph 1, and that the command shall take due measures in order that the town may suffer as little harm as possible."

article 5 :

"In bombardments by naval forces all the necessary measures must be taken by the commander to spare as far as possible scared edifices, buildings used for artistic, scientific, or charitable purposes, historic monuments, hospitals, and places where the sick or wounded are collected, on the understanding that they are not used at the same time for the military purposes.

It is the duty of the inhabitants to indicate such monuments, edifices, or places by visible signs, which shall consist of large stiff rectangular panels divided diagonally into two coloured trangular portions, the upper portion black, the lower portion white.

article 6 :

If the military situation permits, the commander of the attacking naval force, before commencing the bombardment must do his utmost to warn the authorities.

3. Aerial warfare

Draft Hague rules of air warfare (1923) includes some articles dealing with aerial bombardment.

This draft was never ratified as a treaty by any state. Althought the draft Hague rules have authority. From my point of view, I see that most of the rules in this draft represent existing customary law.

This draft includes the following articles which deal with bombardment.

articles 22 ·

'Aerial bombardment for the purpose of terrorising the civilian population, of destroying or damaging private property, not of a military character, or of injuring non-combatants is prohibited.

article 24 :

1. Aerial bombardment is legitimated only when directed at a military objective, that is to say, an object of which the destruction or injury would constitue a distinct military advantage to the belligerent.

2. Such bombardment is legitimated only when directed exclusively at the following objectives : military forces, military works, military establishments or depots, factories constituting important and well known centers engaged in the manufacture of arms, ammunition, or distinctively military supplies, lines of communication or transportation used for military purposes :

3. The bombardment of cities, towns, villages, dwellings or buildings not in the immediate neighbourhood of the operations of land forces is prohibited. In cases where the objectives specified in paragraph (2) are so situated, that they cannot be bombarded without the indiscriminate bombardment of the civilian population, the aircraft must abstain from bombardment.

4. In the immediate neighbourhood of the operations of land forces, the bombardment of cities, towns, villages, dwellings, or buildings is legitimate provided that there exists a reasonable presumption that the military concentration is sufficiently important to justify such bombardment, having egard to the danger thus caused to the civilian population.

5. A belligerent State is liable to pay compensation for injuries to person or to property caused by the violation by any of its officers or forces on provisions of this article.

article 25 :

In bombardment by aircraft all necessary steps must be taken by the commander to spare, as far as possible, buildings dedicated to public worship, art, science, or charitable purposes, historic monuments, hospitals ships, hospitals, and other places where the sick and wounded are collected, provided such buildings, objects or places are not at the time used for military purposes. Such buildings objects, and places must, by day, be indicated by works visible to aircraft. The use of marks to indicate other buildings objects, or places, that those specified above, is to be deemed an act of perfidy.

Discussions : These articles, with others, protect the civilians and civilian objects against danger arising from military operations. In case of doubt, whether an object which is normally dedicated to civilian purposes, such as a house, or a school is being used to make an effective contribution to military action, it shall be presumed not to be so used.

Civilians enjoy the protection afforded by law, unless they take a direct part in the hostilities. In other words, civilian immunity requires a corollary obligation on the part of civilians not to take a part in hostilities.

The parties to the conflict must at all times distinguish between the civilians and combatants, and between civilian objects and military objectives. The attacks must be directed only against military objectives.

Undefended areas : a place cannot be said to be undefended when means are taken to prevent an enemy from occupying it. The price of immunity from bombardment is that the place shall be left open for the enemy to enter.

A belligerent may declare, as undefended, inhabited localities which are near or in areas where land forces are in contact when the localities are open for occupation by an adverse party. Bombardment in such case be unlawful.

In air warfare :

The application of the undefended areas rule — to aerial warfare — where the object of the attack was not to occupy the city but to achieve some specific military advantages by destroying a particular military objective caused disagreement. The first point of view is, in aerial warfare, the belligerents are obliged to apply the undefended areas rule. The second point of view is that it has been recognised by the practice of nations that any place behind enemy lines is a defended place because it is not open to unopposed occupation. According to this point of view, military object rule is valid. Draft Hague regulations (1923) confirms this point of view (Articles 22, 24, 25).

2. Chemical and Biological Weapons

a) Treaty provisions :

I — Geneva Protocol, for the prohibition of the use in war of asphyxiating, poisonous, or other gases, and of bacteriological methods of warfare, 17 June 1925.

II — Convention on the prohibition of the development, production and stockpiling of bacteriological biological) and toxic weapons, and on their destruction (1972).

b) Discussion :

International law prohibits :

I — Biological weapons and methods of warfare. whether they are directed against persons, animals, or plants.

This weapon is in discriminate.

II — Chemical weapons; Gas warfare III Anti plant agents IV Riot control agents (spray and gases) are chemical weapons which are disabling persons. V. Poison.

3. Nuclear weapons

Nuclear weapons cause disagreement about their legality.

The majority of Jurists see that the use of nuclear weapons cannot be regarded as violative of existing international law in the absence of any internatinoal rule restricting their employment.

Other jurists see that these weapons are illegal and violate existing international because :

1. Nuclear weapon has an indiscriminate character.
2. Causes unnecessary suffering.
3. Has the same nature, effects, and character of chemical and biological weapons.
4. There is no proportionality between the effects of using nuclear weapons, and the advantages realised by using them.
5. There is no distinction between civilian and combatants in the effects of its using.

4. Rockets & guided missiles

The use of rockets and guided missiles (by land, sea, and air forces) against combatants and military objects, is lawful, except when they are used against proportionality rule or have primitive guided systems.

5. Fragmentation incendiary weapons

Fragmentation and incendiary weapons are lawful, but they may be used unlawfully, when used against civilian or civilian objects.

6. Delayed Action Weapons

Delayed actions weapons, like mines and booby traps, are not violative of internatonal law because they do not cause unnecessary suffering, but they may be used unlawfully.

7. New weapons and methods of warfare

New weapons and methods of warfare are not illlagal because they are new, but they may be used illegally, when used to inflict unnessary suffering, when violated the rules protecting civilians or civilian objects, or when their employment would be prohibited by a rule of international law applicable to the parties of the conflict.

"THE ACTIVITIES OF ICRC IN THE APPLICATION OF HUMANITARIAN INTERNATIONAL LAW"

Miss Claire BELLMANN

I. C. R. C.

Indeed we have been talking very theoretically about International Humanitarian Law, and it might be of interest to see how this International Humanitarian Law is applied, through the activities of the ICRC. We have been speaking lengthly on several occasions of violations, and it is certain that the great crises and political antagonisms of this world do their damage without yielding to the many pressures of the international community and organizations such as the United Nations or the ICRC. We can mention in this report the last conflict in Lebanon, and we also have to remember the human tragedy that hit Cambodia in 1975, where evaluations range between several hundred thousands and several millions of civilian victims.

The ICRC has been founded and mandated by the International community to assist the governments in respecting their conventional obligations as well as to fulfill specific tasks according to the Geneva Conventions and Additional Protocols And if the ICRC, as well as the rest of the world, could not prevent such tragedies, it could do a lot in its humanitarian task to relief human suffering and bring assistance to the victims. The ICRC also have of course an important dissuasive power, which could be called preventive protection. Thus, no one will ever know if more hospitals would have been hit in Beirout, had the ICRC not made repeated and firm interventions to the Israeli competent authorities in Tel Aviv as well as on the field, on the basis of very precise maps of the city given to the commandants, on which the location of all hospitals, infirmeries and dispensaries were clearly indicated.

Let us see first what are the main tasks of the ICRC. They are three :

1 **PROTECTION :**

The most important and most specific task of the ICRC, since no other body is hablitated to carry it out except, in certain instances only, the Protective Power. It concerns the protection of

— the **civilian** population (IVth Geneva Convention and Protocols, see for exemple ICRC activities in Israel and Occupied Territories since 1967);

— **prisoners :**

a) **POW** (IIIrd Geneva Convention, see for exemple ICRC activities in the Iran/Irak conflict);
b) **Civilian internees** (IV Convention, see ICRC activities in Israel and O.T.);
c) **Political detainees.**

I would like to develop a little this activity of visits to political detainees, or rather security detainees. If ICRC visits to POW and civilian internees in occupied territories are an obligation of the detaining power, visits to security detainees are not mentioned by the Conventions. But the Conventions, as well as the status of the International Red Cross, allow the ICRC any humanitarian initiative, the object of which is not covered by the law.

And it is on the basis of this **right of initiative** that the ICRC visits security detainees all over the world.

Therefore, it is only through negotiations and persuasion that these visits can be obtained. The first visit to security detainees by ICRC delegates took place in the "Republice of the Councils of Hungaria" is 1919. But it is really only after World War II, particularily in the framework of decolonization, that the ICRC developed this field of activity. Since then, ICRC delegates have visited more than 300.000 security detainees in 82 countries of the world. This increase is due to the fact that types of conflicts have changed and that internal conflicts have developped. There-

fore, the need for protection of detainees in their own country has often appeared.

The countries where today the ICRC carries its main activities of protection of security detainees are :

Africa : Namibia, South Africa, and Zaire.
South America : Argentina, Chile, Nicaragua and Salvador.
Asia : Thailand, Malaysia and Indonesia.
Middle East : Jordan and both Yemen (Arab Republic of Yemen and the People's Democratic Republic of Yemen).
Europe : Poland.

The conditions of the ICRC to carry out these visits are :

— To see **all** detainees.

— To talk freely and **without witness** to the prisoners of their choice.

— To **return** to these places of detention and see the detainees again.

The delegates also insist on :

— Being given a **list** of the detainees, or being able to register them.

— Being allowed to **assist** the detainees and their families. These visits are always followed by a **confidential report** transmitted only to the detaining power. This report includes suggestions for improvements in the **conditions of detention.** Special reports can be made concerning the **ill-treatment** of prisoners, particularily during interrogation.

2. To continue on the traditional task of the ICRC, after protection we come to the **Tracing Agency.** This Agency, which is part of the ICRC, has specific tasks, such as :

— Registration of prisoners.

— Search for missing persons.

- Transmission of family messages (between civilians, or civilians and detainees) when postal communications are inexistant or interrupted to convey family news only. This activity is very intense in the Middle-East between Israel and the OT and its neighbouring countries.

- Establishment of ICRC **travel documents,** allowing someone who has no travel document to cross borders. For example, the ICRC delegation in Cairo often establishes such documents for Ethiopian refugees who transit in Egypt and lead to further host countries.

3. The third main task of the ICRC is that of **assistance,** whether medical or nutritional. Since many international organizations are dealing with this kind of assistance, the ICRC has set a certain number of **criteria** for its intervention. They are humanity, urgency, irreplaceability.

   This is why in Tchad recently, like in Lebanon, the extreme urgency of the humanitarian needs of the population prompted the ICRC to start with wide-scale actions of assistance, since it was the only organization able to act so promptly. When other bodies start being able to take over, ICRC withdraws from its assistance activities, after making sure that the population needs continue to be covered.

These three main tasks, the ICRC develops them all over the world with about 300 delegates on the field based in 29 delegations.

- The first apparition of the ICRC in the middle east dates back to 1948, during the war that followed the creation of the State of ISRAEL. Tens of thousands of Palestinians left their homes towards the South, in Gaza, or towards the west of PALESTINE, called today the West Bank. Unable to go back after the end of the fightings, these people had to stay in these lands of adoption, and the ICRC sent there its delegates as well as tons of food, medicaments, clothes, etc.., to assist these new refugees. It is only later that the ICRC handed over its assistance programme to a newly created UN agency, the UNRWA which, has been

untill today pursuing its activities in favour of the Palestinian refugees all over the Middle-East.

— It is in **1955** that the ICRC came back to the middle east, called nack by new humanitarian needs.

In **ALGERIA**, during the war of independance which ravaged the country for more than seven years, the ICRC devated itself to activities on behalf of the numerous victims of the events, prisoners, missing persons, displaced civilians, etc..

From 1955 to 1962, the delegates visited a total of 480 places of detention in Algeria, including prisons, transit camps, psychological re-education centres, military internment camps, etc..

— The year after the beginning of the Algerian Independance war, ICRC delegates were visiting political detainees in **MOROCCO**.

— At the same time, at the outset of the **SUEZ conflict,** and after having recommended the four governments involved to assure the application of the Geneva Conventions, the ICRC launched an important action of medical assistance for the Egyptian Red Crescent. It was also carrying out its traditional tasks of **transmission** of family news, **registration** of lists of persons and their transmission to the powers of origin. The ICRC regularily visited the **Egyptian soldiers** captured by Israeli forces, providing them with different forms of relief.

These prisoners were repatriated the next year.
In 1962, the **civil war of YEMEN** broke out, and the ICRC immediately requested the authorization to visit the **prisoners** captured by both sides. These visits started in 1963, and were later on followed by some liberations.

Medical Assistance however constituted the ICRC's most important task in Yemen. Two ICRC medical **missions** were dispatched on the field, medicines and material were

provided. A field hospital was set up in a central zone controlled by the UN, where up to 160 persons were treated per day. Special attention was given by the ICRC to war-wounded Yemenis who had undergone amputations and were sent to the Egyptian red Crescent Society who lrranged for their rehabilitation.

Since the early 70's, both YEMEN allowed the ICRC to visit their security detainees, and we are still visiting them now. As a matter of fact, since Yemen, and it is the same with Jordan, does not make the difference in status between security and common law, the ICRC has in these countries the authorization to visit all the prisoners. It is thus in a position to decide which ones need most its protection.

We had a misunderstanding recently when North Yemen authorities wanted to prevent our delegates from carrying talks without witness with security detainees. Of course the delegate interrupted the visit, but could not force the Yemeni competent authorities to change their mind. After further negotiations, I learned yesterday that our delegate went back to Sanaa and could resume the visits under all of ICRC conditions.

— The ICRC faced difficulties in fulfilling its task in another Middle-eastern/Africa conflict, and unfortunately here the solution has not appeared yet.

I mean the conflict in **WESTERN SAHARA** where, in spite of numerous interventions since 1975, negotiations and visits of the President of the ICRC, only unsatisfactory results have been obtained.

The Algerian prisoners in Maroccan hands have been visited by the ICRC in 1978 and Maroccan prisoners in Polisario hands in 1976 for the last time.

The different parties to the conflict recognize the application of the Geneva Conventions. The prisoners as well as the Powers of Origin request the ICRC visits and protection. But apparently, each power intends to have the other

one make the first step first, and the situation has been absolutely blocked now for years. The International Red Cross in Manila has condemned the governments concerned, but maybe the International Community could here help to convince these powers that are bound by the Geneva Conventions.

— Better news from our delegations in IRAN and IRAQ where, after months of apparent deadlock, the ICRC being prevented from continuing its protection task in the camps of prisoners of war according to its criteria, our delegates have just been able, these past weeks, to resume their normal activities. Here too, it has been through repeated and insistant interventions at high level that these difficulties have been overcome, and that registration and assistance was resumed for several tens of thousands of prisoners of war.

Family messages are processed through the Central Tracing Agency in Geneva and forwarded to the families, and repatriation of severely wounded POWs, according to lists established by ICRC doctors, is under study at present.

There are two other conflicts I would like to talk about here. They are the ISRAELO-ARAB conflict and the conflict in LEBANON. Where both intermingled recently.

— Feeling that the international tension was bad omen in June 1967, the ICRC sent delegates to Cairo, Tel Aviv, Amman, Damascus and Beirout, where they arrived just before the war broke out. They were fully prepared to carry out their tasks, in the medical, tracing and protection fields. Visits were carried out to some 5.600 POWs in Israel in June 1967, before the repatriation of the severely wounded was organized. It took months, even years, until total repatriation of all POWs was completed. In the meantime the ICRC continued visits to POW captured by Egypt, Syria and Jordan. During the 1973 war the ICRC's priority tasks were as follows :

1. **In the field of diplomacy :**

   a) To remind all the parties of their obligations under the Geneva Conventions.

   b) In view of the extension of hostilities to populated areas, to propose to the Governments concerned means to assure better protection of the civilian populations.

2. **In the field of action, the ICRC's priority was :**

   a) To request to all parties to supply immediately lists of prisoners of war (and if necessary of interned civilians), to allow ICRC delegates to make visits, and to repatriate the seriously wounded.

   b) To dispatch medical assistance by special aircraft to the Syrian and Egyptian Red Crescent Societies.

   c) To reinforce the ICRC field staff.

During January 1974, the ICRC evacuated more than 1.600 sick and wouded persons from Suez Hospital to Cairo Ind delivered about 20 tons of medicines and equipment to the same hospital.

From November 1973 to January 1974, the ICRC repatriated 8.640 Israel and Arab POWs to Tel Aviv or Cairo.

Since 1967, the ICRC had initiated activities in accordance with the IVth Geneva Convention, which still continue to-day. These activities all mean to grant better protection to the civilian population living in the occupied territories.
They are :

1. **Protection**
   — Visits to detainees under interrogation carried every 14 days, without witness (by Arabic speaking delegates).

   These visits :
   * break the isolation (no family visits, visits by lawyers limited);
   * allow questions related to conditions of detention to be raised;

* **allow questions related to treatment by guards or interrogators** to be raised (confidential reports can be sent to the authorities for inquiry);

* give the opportunity to send news to the families.

It could be of interest to mention at this stage that similar visits to detainees under interrogation are carried out in Jordan. Regular **prison visits** every three months to all other detainees inside their cells. Talks without witness are carried out. These talks and the fact that the visits are regularily repeated help to develop relationships between the detainees and the delegates based on trust which helps to get a better perception of the problems inside the prison.

— Still in the field of protection, one of the delegation's activities is the **attendance at trials** by the ICRC legal advisor in front of military courts. All cases of trials are notified to the ICRC and our legal advisor can attend those he is most interested in.

— He also develops **contacts with lawyers** in the Occupied Territories and in Israel. In this framework, and following a study made by our legal advisor, the ICRC **has requested that statements and confessions made by the accused should be written in Arabic and not in Hebrew. The Israeli High Court has later on taken a decision to this effect.**

— The ICRC legal advisor is also following closely all matters concerning **displacement of Protected persons** provoked by expropriation of land for building of settlements.

— The ICRC has also protested repeatedly against **destruction of houses,** as well as against **expulsion** of residents of the Occupied Territories, all acts which are in contradiction with the provisions of the Fourth Geneva Convention.

— The delegates also deal with some **family reunion** cases.

They concentrate on very desperate and humanitarian cases of persons requesting to come back to the Occupied Territories, and advocate for them to have the authorization given by the Israeli authorities.

2. Traditional **tracing** activities are also carried out, such as : establishing **lists** of detainees (which gives us an exact picture of the number, names status, origin, etc.., about all the Protected Persons detained).

   * dealing with requests concerning **missing** persons.
   * exchange of **messages** between members of divided families, or between detainees and their families.
   * organizing the **hand-over** of liberated prisoners, non-residents of the Occupied Territories, at the cease-fire lines, transmitting family messages of a humanitarian nature via its **radio network**.

3. In the field of **assistance**, it is to be added that since 1967, the ICRC has constantly investigated the living conditions of the populations of the Occupied Territories, and has requested on multiple occasions, ameliorations to be carried out by the occupying power, whenever it deemed it necessary. Sinai was always the object of special attention of our delegates, and particularily medical staff, because of the geographic and demographic nature of this region.

   The ICRC also provided, and is still doing so, supplementary food to needy civilian populations in the Occupied Territories. These supplies are gifts from the European Economic Community and the Swiss Confederation.

   The last ICRC activity I would like to present quickly is the one we are carrying out in LEBANON. I shall not start since the beginning of our presence in this country, which dates back to 1958, and then became permanent in 1967 and was reinforced with the civil war in 1975. I shall only give you a few indications on ICRC activities there since the beginning of last June with the Israeli invasion.

   Together with the Palestinian Red Crescent, medical posts all over West Beirout, supplying blood, dressing material

and medicaments, helping in evacuating the wounded etc. The ICRC also established a field hospital when the capacity of Beirout hospitals prevented them from accepting any more patients. 66 ambulances were also sent to the field, and given to the Ministry of Health as well as to the local Red Cross and Red Crescent Societies.

Tracing work has been an important and difficult task during this conflict, since tens of thousands of persons had left their homes and fled to other parts of the country.

Thousands of enquiries arrived our different offices, half have been answered, and some 20.000 family messages have been forwarded to their destinations.

Protection was naturally our main concern in Lebanon. Beirout was trapped and shelled.

On four occasions, when bombardments were at the peak of their violence, the ICRC publicly launched a solemn appeal to all parties to the conflict to behave in accordance with the Geneva Conventions, in particular the Fourth one, to spare the civilian population, to respect medical personnel and material marked with the emblem of the Red Cross or Crescent.

One June 10, the ICRC addressed a similar appeal to the highest authorities of Israel.

Numerous interventions have been done at all levels. Maps of West Beirout have been given where all medical installations were clearly indicated, so that these buildings at least be spared.

Israel, who ratified the Conventions, declared it would respect them. The P.L.O., who did not ratify them since it does not represent a state ,but made what is called a declaration of intent, declared it would apply Conventions and Protocols in this conflict.

But the visits to prisoners captured by Israel started only

by the end of June. Injured prisoners were visited in different hospitals, until the delegates could enter the newly created camp of el-Ansar, where they have registered today over 8000 prisoners. About 2400 of them have been liberated so far, most of them under ICRC auspices.

About 300 Syrian POWs have been visited in a camp in Israel, and three severely wounded have been repatriated to their country.

We can recall here that although the ICRC has publicly declared that it considered all combattants captured as prisoners of war, Israel recognized the status of POW only to the members of the regular Syrian army, and not to the PLO combatants.

In **Syria,** the ICRC has visited several times three Israeli POWs and family messages were exchanged.

In **Beirout,** shortly before the evacuation of the Palestinian combattants, 2 Israeli soldiers as well as 9 bodies were handed over to the Israeli authorities under the ICRC auspices. A captured Israeli driver was also released.

In the **Bekaa,** the ICRC also recently visited **six Israeli prisoners** in PLO hands, and is continuing its negotiations to have access to all prisoners in the region.

On 18 September, the ICRC appealed to the International Community to take all possible measures to stop the intolerable massacre occuring in West Beirout, I am talking of Chatila and Sabra of course, and to ensure **full protection of the civil population**. The Israeli government was reminded of its responsibilities by virtue of the Hague regulations and the Geneva Conventions to guarantee public order and safety, and to protect civilians against acts of violence on the territories controlled by its forces.

The ICRC evacuated the wounded, placed certain hospitals under ICRC protection and took over the control of others, offered protection and refuge t about 300 persons, and as-

sisted in the proper identification and burial of some 300 victims of the massacre.

Asked to testify in front of the Israeli enquiring commission, the ICRC found that it was not its role to transgress its principle of discretion and enter a polemic that would not benefit the victims. Therefore, it prepared a document which will be handed to the Israeli government, who will use it as it deems it proper.

It may be the occasion to remind here that the ICRC has developed a doctrine in case of violations, which deals with discretion and denounciation, and we can certainly come back to this point later on and have Mr. Gasser give you some further details.

To have the states respect the International Humanitarian Law, the ICRC has a few means of persuasion, even if they are never strong enough.

First it counts on the own sense of responsibility of the signatories of the Geneva Conventions and Protocols. But if often needs and counts on the International Community to encourage other states and interfere if necessary to have these texts respected. Otherwise, the ICRC counts on its own work and sense of persuasion, out of which must appear the basic Red Cros Principles. The four main Red Cross principles, which should be an encouragement to the states to respect their engagements, are :

— **Impartiality** ·

Which requires that the Red Cross be unprejudiced and makes no distinction between human beings on the ground of their race, nationality or belief.

— **Neutrality :**

Which means that the Red Cross never takes part in political racial, religious or ideological disputes.

— **Independance :**

The Red Cross is completely sovereign and independant.

— **Universality :**
The ICRC must extend its activities **to all human** beings in need, in all countries.

And it is getting more important for the Red Cross to fully respect these principles, as conflicts are becoming more and more politicized.

Therefore, Generals and Brigadiers, Majors and Captains, if you ever meet a young delegate telling you :

"You have a Prisoner of War here. I want to talk to him, and send news to his family. I want to see with you if we can ameliorate his conditions of detention, and I want to let him know that someone outside knows about his presence here, and cares", when you hear this, be sure that this Swiss delegate doing this request in complete impartiality and neutrality. And that his colleagues are doing the same for the prisoners captured by the other parties. Because all he **cares for, is the victim.**

A colleague of mine was asked one **"Is it true that the Red Cross is not impartial " and he answered : "Yes, it is true, we are always on the side of the victim !".**

CLOSING CEREMONY

Closing speech by H. Huber

Vice President

International Committee of the Red Cross

Mr. Minister of Defence,
Mr. Minister of State for Foreign Affairs,
Mr. President of the Egyptian International Law Society,
Mr. Secretary General of the Egyptian Red Crescent,
Ladies and Gentlemen,

Now that we have come to the end of our seminar, it is time to draw up a balance sheet. However, before doing so, we would like to take the time to give thanks where they are due. First, we would like to express our gratitude to all those from the most humbe to the most important, who have made this seminar what it was. Among those whose work was essential, even if it was discreet in its efficiency, I would like to single out the administrative staff, who have been both the oil and the wheels of the machine.

At another level, our thanks naturally go to the lecturers : thanks to their excellent papers, our meeting was really of exceptional interest. We have been enriched by their knowledge and captivated by their eloquence; thanks to them we have acquired a precious store of knowledge that will remain with us always.

I would also like to express the profound appreciation of the ICRC to the Egyptian Government for the support that it has given to our seminar. Its presence here today and at the opening session have amply testified to the very real interest of Egypt in international humanitarian law and its dissemination.

Obviously, our thanks must go also to the Egyptian Red Crescent, who sheltered us and supported the initiative of Prof.

Amer, whom we thank more than anybody else since he was the root from which this whole gathering grew.

Finally, I do not want to move on to drawing up an account of our work without thanking each of you, dear "seminarists" (if I may call you that way !) for your participation. You have entirely devoted yourselves to making this meeting the success that it has been.

We can, I believe, say that the overall balance sheet of the seminar is a positive one. In fact, the conclusions we reached are substantial, concrete and realistic. They are far-sighted and not lacking in ambition, without in any way being utopian. They place responsibilities where they belong, that is to say at governmental level, but they also give responsibility to our to the ICRC, to the National Society and to the Academic community.

But what matters about these conclusions is not only their wording; it is also the process by which they were reached. The free debates, sometimes impassioned and contradictory, created ideas which led to a synthesis which, for those who created it, contains all the dynamism that they themselves put into it.

It is now for each and every one of us to make sure that this dynamism is in its turn transformed into concrete reality. This balance-sheet is only a beginning. We have, together, taken only the first step in a long journey.. but it is the most important one. Each one of us will now go back home to continue the journey in his own environment. Sometimes we will go a bit of the way together with such and such a manual or such and such a seminar. It is our wish to be able to announce one achievement or another at each of these meetings, whether it be at Geneva or in your country : a new manual published, a course of international humanitarian law introduced at the university, a new type of tactical exercise in the armed forces. If we are steadfast in our convictions, I am certain that the true balance-sheet, that of concrete accomplishments, will be as positive as that of our current projects.

I do not want to finish without bringing up a subject which

we have barely touched upon in our meetings but which we feel should be kept in mind : the contribution that the dissemination of international humanitarian law makes to peace. To respect a defenceless enemy is evidently an act of peace in the very heart of the combat. It is human solidarity in a situation which is its negation. It is a bar to hate and an aid to the return to peace, which always follows all wars. If the application of humanitarian law is to prepare for peace during war, then to disseminate that law in peacetime is certainly to consolidate peace. The drive for dissemination is a reminder of human fraternity, of the equality of individuals in suffering, of the universality of certain essential principles; so many factors that bring peoples and nations closer together. The dissemination of international humanitarian law is the propagation of the ideal of peace, proclaiming with the great scientist Pasteur: "I ask you neither your name nor your race, but what are your sufferings".

CONTENT

The printing of this volume has
been financed by the
International Committee
of the Red Cross